المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك سعود
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

موانع العمل في النحو العربي

– دراسة نحوية تداولية –

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الدكتوراه في قسم اللغة العربيةوآدابها
كلية الآداب – جامعة الملك سعود

إعداد الطالب

محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن العمير
الرقم الجامعي : (٤٢٧١٢١١٤٣)

إشراف الأستاذ الدكتور : منصور علي محمد عبد السميع

الفصل الدراسي الثاني
١٤٣٢ – ١٤٣٣ هـ

مواقع العمل في النحو العربي

دراسة نحوية تداولية

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب - جامعة الملك سعود

إعداد الطالب

محمد بن إبراهيم العمير

(٤٢٧١٢١١٤٣)

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٩ / ٧ / ١٤٣٣ هـ وتمت إجازتها

أعضاء لجنة المناقشة

أ . د . منصور علي عبد السميع مقررا

أ . د . عوض القوزي (عضوا)

أ . د . محمد عبد العزيز عبد الدايم (عضوا)

د . محمد لطفي الزليطني (عضوا)

د . رمضان القسطاوي (عضوا)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فإن فكرة العامل احتلت حيزا كبيرا في النحو العربي، بل نستطيع القول أن مصنفات النحاة المتأخرين -بداية من الزمخشري- تقوم في تأليفها على فكرة العامل؛ إذ نجدهم يرتبون أبواب كتبهم وفصولها على هذا الأساس، فيبدأون بالمرفوعات فالمنصوبات فالمجرورات فالمجزومات، أو نحو ذلك مما تبرز فيه النظرة للعمل والعامل، ونجدهم يعولون على هذه النظرة كثيرا في تفسير الظواهر النحوية.

ومن خلال ذلك لاحظ النحاة أن بعض العوامل ضعيف وبعضها الآخر قوي، وأن بعضها يتأثر بما يعرض له ويدخل عليه فيبطل عمله في معموله ويمتنع عن التأثير فيه، وقد ذكروا من ذلك صورا منضبطة بقواعد، عالجوا من خلالها هذه الظاهرة النحوية.

والمتأمل في صور المنع هذه يجدها مبثوثة في أبواب النحو لم تفرد لمباحث مستقلة، بل يجد ظاهرة المنع قد أخذت أسماء متعددة، فيطلق عليها في أفعال القلوب مصطلح الإلغاء والتعليق -على اختلاف بين هذين المصطلحين-، وتذكر في الحروف الناسخة تحت مسمى الكف عن العمل، وتدخل في باب التنازع ضمن إهمال أحد العاملين المتنازعين، ومثلها في باب الاشتغال رفع المشغول عنه، وتسمى حكاية حال نقل كلام ما دون إخضاعه لما يناسب موقعه الإعرابي الجديد.

وبالإضافة إلى كثرة الأسماء والمصطلحات لظاهرة المنع وتفرقها في أبواب نحوية مختلفة وعدم إفرادها ببحث مستقل نجد النحاة أيضا لم يبينوا -في كثير منها- الأسباب الكامنة وراء المنع، ومدى أثر ذلك على معنى الكلام ودلالته -كما هي عادتهم في العناية بالتقعيد أكثر من الوصف والتحليل-، وهنا تكمن مشكلة البحث، فجاءت هذه الدراسة بغرض جمع تلك الموانع وإفرادها بدراسة وصفية تحليلية، تبرز أسباب المنع وما له من أثر في المعنى والاستعمال، مستفيدة من معطيات الدرس اللغوي الحديث متمثلا في علم التداولية، وعليه فإن هذا البحث يهدف إلى ما يأتي:

- جمع موانع العمل وتصنيفها.

- وصف الموانع وتحليلها في سياقات متنوعة من الشواهد والأمثلة.
- بيان الأسباب المؤدية إلى المنع.
- بيان اختلاف آراء النحاة في الأسباب وفقا لمدارسهم النحوية.
- بيان ارتباط الموانع بمعنى الكلام ونظام تركيب الجملة.
- ربط الموانع بمبدأين مهمين من مبادئ التداولية هما قصد المتكلم والقوة الإنجازية.

وقد ظهر للباحث في أفق الدراسات السابقة لهذا الموضوع ما أضاء له بعض معالم الطريق.

فقد تعرض الدكتور المتصف عاشور في أحد أبواب كتابه (ظاهرة الاسم في التفكير النحوي) إلى دراسة نحوية لموانع العمل تحت عنوان (الاسم وموانع العمل الإعرابي)، تناول فيها المنع باعتباره مظهرا يكمل إهمال الاسم إهمالا محليا، وقد جعل المؤلف هدفه في هذه الدراسة الاعتناء بمنع العمل اللفظي ووجوه إبطاله باعتباره مكملا لهدفه الأول وهو تحقيق العمل اللفظي، وقسم هذا الباب إلى فصول تناول فيها: الإلغاء والتعليق، التنازع، إعراب الحكاية، الاشتغال، (ما) الكافة، وعمله وإن جاء مقتضبا سريعا إلا أنه وضع بذرة أصيلة لهذه الدراسة، التي انطلقت منه في الفكرة وفي الأبواب النحوية المدروسة.

وتناول الدكتور فاضل السامرائي في كتابه (الجملة العربية تأليفها وأقسامها) موانع التقديم خاصة، وأرجعها إلى ثلاثة موانع :موانع تتعلق بالمعنى، وموانع موقعية، وموانع تتعلق بالعمل، وذكر في موانع التقديم المتعلقة بالعمل معمولات: الأفعال غير المتصرفة، واسم التفضيل، والصفة المشبهة، واسم الفعل، وما فيه معنى الفعل، ومعمول الحرف، وقرر أن معمولات هذه العوامل يمتنع أن تتقدم عليها، وهذا العمل عني ما فيه من فائدة إلا أنه يتناول جانبا آخر في المنع غير ما تتناوله هذه الدراسة.

وقدمت رسالتان علميتان لدرجة الماجستير في هذا الموضوع، إحداهما بعنوان (موانع عمل العوامل) للباحث محمود شمس الحق، قسمها إلى بابين: الأفعال العاملة وموانع عملها، والحروف العاملة وموانع عملها، تناول في الباب الأول أفعال القلوب، وأعلم وأرى، وأريت ونحوها، وتناول في الباب الثاني الحروف العاملة عمل ليس، والحروف المشبهة بالفعل، ولا النافية للجنس، وإذن، والعوامل الجارة، وهي رسالة قيمة ولكنها لم

تتقاطع مع هذا البحث إلا في بعض مسائله، كما أنها دراسة نحوية صرفة، لم يكن لعلم التداول فيها نصيب.

والرسالة الثانية بعنوان (موانع العمل في الجملة الاسمية المقيدة) للباحث حميد السلمي، قسمها إلى بابين أيضا: موانع العمل في الجملة الاسمية المقيدة بالأفعال، وموانع العمل في الجملة الاسمية المقيدة بالحروف الناسخة، تناول في الباب الأول كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وظن وأخواتها، وتناول في الباب الثاني الحروف العاملة عمل ليس، وإن وأخواتها، ويقال عنها ما قيل عن سابقتها، حيث نحت منحى آخر مختلفا عن المنحى الذي نحاه هذا البحث.

والباحث سيحاول الإفادة من كل ذلك بما يتناسب وأهداف البحث.

وبعد، فإن موضوع موانع العمل في النحو لم ينل حقه من الدرس، ولذا فسيحاول البحث الإسهام في تغطية هذا الجانب بتحقيق الأهداف التي حددها، وهو في ذلك يطرح عددا من التساؤلات:

- هل كانت هناك أدوات تمنع العمل أو التقدير وما شابه؟
- هل كان لنظام تركيب الجملة أثر في المنع وعدمه؟
- هل كان المنع يعرض للعمد والفضل على حد سواء؟
- هل ارتبطت الموانع بمعنى معين يقصد؟

ويعتمد البحث في ذلك المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي في ذكر المسائل والوصول إلى النتائج.

ويتكون هذا البحث مما يلي:

مقدمة:

بينت فيها أهمية الموضوع، وطريقتي في تناوله، والمنهج الذي سرت عليه فيه، كما ذكرت الدراسات السابقة، ومشكلة البحث وأهدافه، وما يتكون منه البحث.

تمهيد:

وفيه بيان معنى المانع لغة واصطلاحا، والمقصود بموانع العمل في هذه الدراسة.

الفصل الأول: القصدية ومصطلحا الإلغاء والتعليق

ويضم المباحث التالية:

- الإلغاء والتعليق وعلاقتهما بقصد المتكلم.
- الإلغاء والتعليق وتعديل القوة الإنجازية.
- الفروق الدلالية والتداولية بين الإعمال والإلغاء والتعليق.

الفصل الثاني: التنازع صورة من صور الإلغاء

ويضم المباحث التالية:

- التنازع بين الكوفيين والبصريين.
- التنازع وتعبير المتكلم عن مقاصده.
- التنازع واعتبار الكلام جملة أو جملتين.

الفصل الثالث: الاشتغال وعلاقته بإبطال العمل

ويضم المباحث التالية:

- الرفع والنصب وعلاقتهما بقصد المتكلم.
- الفروق التركيبية والتداولية بين الرفع والنصب.
- إقحام الموانع وعودة المنصوب إلى مرفوع.

الفصل الرابع: مـــا الكافة وسيلة منع

ويضم المباحث التالية:

- إبطال عمل الحروف الناسخة وأثره في تغيير المعنى .
- إبطال عمل حرف الجر وأثره في التركيب.

الفصل الخامس: الحكاية

ويضم المباحث التالية:

- الاستغناء عن المؤثرات الخارجية وعلاقته بالإنجاز.
- إبطال القول وإعماله وقصد المتكلم.

الخاتمة: تذكر فيها أهم نتائج البحث.

بالإضافة إلى الفهارس الفنية المناسبة، وهي كالتالي: فهرس للآيات، وفهرس للأشعار والأرجاز، وفهرس للأعلام، وفهرس للمصادر والمراجع، وفهرس للمحتويات.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أحمد الله عز وجل على ما يَسَّرَ لي من إتمام هذا البحث، فله الحمد والمنة والفضل، ثم أتقدم بجزيل الشكر والامتنان، لمن يعجز عن شكره اللسان أستاذي الفاضل / الأستاذ الدكتور منصور علي عبد السميع، الذي لم يَبخل عليَّ بجهده، وبذل لي الكثير من وقته، فأشرف عليَّ في هذا البحث وأرشدني إلى ما لا غنى لي عنه، ولم يزل يحثني على إنجازه على أحسن وجه، فجزاه الله عني خير الجزاء، وأثني بوافر الشكر أيضا لأعضاء لجنة المناقشة، الذي تكرموا بقبول مناقشة هذه الرسالة على ما عندهم من أعباء أكاديمية وبحثية، فأجزل الله لهم وافر الأجر والمثوبة، ولا أنسى أن أشكر كل من مَدَّ لي يد العون والمساعدة في هذا البحث، وأخُصُّ منهم أساتذتي الكرام بقسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة الملك سعود، كما أشكر القائمين على إدارة الجامعة وكلياتها وعماداتها على ما بذلوا ويبذلون في سبيل الارتقاء بالدراسات العليا والبحث العلمي في هذه الجامعة العريقة، فلهم جزيل الشكر.

والحمد لله أولا وآخرا، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

تعريف المانع في اللغة:

قال ابن دريد: المَنْع: مصدر مَنَعَ يمنع منْعاً فهو مانع والمفعول ممنوع[1]، وقال في القاموس: مَنَعَهُ يَمْنَعُهُ بفتح لُوَيهما : ضِدُّ أعْطاهُ كمَنَّعَهُ فهو مانِعٌ ومَنّاعٌ ومَمْنوعٌ[2]، وفي تاج العروس: المَنْعُ : أنْ تحُولَ بينَ الرَّجُلِ وبَيْنَ الشَّيءِ الَّذي يُرِيدُه ، ويُقَالُ : هُوَ تَحْجِيرُ الشَّيءِ ، ويُقَالُ أيضاً : مَنَعَه منْ كذا ، وعنْ كذا ، ويُقَالُ مَنَعَه منْ حَقِّه ، ومَنَعَ حَقَّهُ منْهُ، لأنَّهُ يَكُونُ بمَعْنَى الحَيْلُولَةِ بينَهُمَا، والحِمَايَةِ[3]، وفي الحديث (اللهم مَن مَنَعْتَ مَمْنُوعٌ)، أي: من حَرَمْتَه فهو مَحْرُومٌ لا يعطيه أحد غيرك[4].

فالمنع يدل على عدم الإعطاء، والحيلولة دون الشيء المراد، والحماية، والحرمان، وهي معان متقاربة، حتى إن ابن فارس أرجعها إلى المعنى الأول بقوله: الميم والنون والعين أصلٌ واحد هو خلاف الإعطاء[5]، والمانع هو الذي يَحْرِمُ من ذلك الإعطاء الذي قد يكون ماديا كالمتاع، أو معنويا كالاتصاف بصفة ما، ويحول دون الشيء المراد الوصول إليه سواء كان حسيا أو معنويا أيضا، وعلى ذلك فهو شيء عارض يجري على خلاف الأصل بحيث

---

[1] ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي جمهرة اللغة ، مكتبة الثقافة الدينية ، د. ت .) ٣/ ١٤٢ بتصرف.

[2] الفيروزآبادي (أبو طاهر محمد بن يعقوب: القاموس المحيط ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٧- ١٩٨٧) ٩٨٨ بتصرف.

[3] الزبيدي (محمد مرتضى الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس ، مصور عن طبعة المطبعة الخيرية بمصر، ط١، ١٣٠٦ هـ) ٥/ ٥١٥ بتصرف.

[4] ابن منظور (محمد بن مكرم : لسان العرب ، دار صادر- بيروت ، ط ١ ، ١٤١٠ — ١٩٩٠) ٨/ ٣٤٣ بتصرف.

[5] ابن فارس (أبو الحسين أحمد الرازي: معجم مقاييس اللغة ، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت ، ط٢ ، ١٤٢٩ — ٢٠٠٨) ٢/ ٤٩٠ بتصرف.

يقطع أمرا ما ويحول دون وجوده، ولأجل ذلك فإن الموانع تسمى عوارض[1]، وهذه المعاني اللغوية لها ارتباطها الوثيق بالمعاني التي اصطلح عليها بالمانع، مع بعض الاختلاف في المدلول لهذا المصطلح حسب العلم الذي يعرّفه.

تعريف المانع في الاصطلاح:

لا يخفى أن أكثر من اعتنى بمصطلح المانع هم الأصوليون، إذ يعتبر من مصطلحاتهم الأساسية التي يربطونها بالحكم الشرعي، وتعريف المانع عندهم: هو الوصف الوجودي الظاهر المنضبط المعرف لنقيض الحكم كالأبوة في القود[2]، ويعرف عندهم أيضا بأنه: ما يلزم من وجوده عدم وجود الحكم، كالدين مع وجوب الزكاة[3]، فالمانع ينقض الحكم، ويحول دون وقوعه.

ولم يعرف النحاة المانع تعريفا واضحا، وإن كانوا لم يُخلُوا كتب النحو من ذكر لفظ المانع، فهم يذكرون الممنوع من الصرف، ويذكرون العلل المانعة له، ويذكرون ما يمنع من ظهور الحركات الإعرابية، ومسائل أخرى يجمعه جميعا الحرمان من أمر كان يقتضي وجوده لها، ومن خلال ذلك كله يمكننا أن نصطلح على تعريف **المانع عند النحاة** بأنه: السبب الذي من أجله يحرم اللفظ مما كان مستحقا له من الحركة الإعرابية.

---

[1] السرخسي (محمد بن أحمد : الأصول ، تحقيق : أبو الوفا الأفغاني، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤١٤- ١٩٩٣) ٢/ ١٢.

[2] الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى : الكليات ، تحقيق : عدنان درويش ، محمد المصري ، دار الكتاب الإسلامي- القاهرة، ط٢، ١٤١٣ ــ ١٩٩٢) ٤/ ٣٠٥.

[3] الزركشي (بدر الدين محمد بن بهادر : البحر المحيط في أصول الفقه ، قام بتحريره: عبدالقادر العاني، وزارة الأوقاف- الكويت، ط٢، ١٤١٣- ١٩٩٢) ١/ ٣١٠.

الفصل الأول

القصدية ومصطلحا الإلغاء والتعليق

تستوقفنا في النحو العربي ظاهرة الأفعال الناصبة لمفعولين، التي تتفرع إلى قسمين، قسم يدخل على المبتدأ والخبر فينصبهما مفعولين، وقسم آخر يدخل على ما سوى ذلك.

والقسم الأول هو ما يسمى في العرف النحوي: بأفعال القلوب، وأفعال الحواس، وأفعال الشك واليقين -للمعاني التي تدل عليها هذه الأفعال-، أو ظن وأخواتها -نسبة لها إلى أشهر أفعال هذا الباب-.

وقضية الأفعال الناصبة لمفعولين -أصلهما المبتدأ والخبر- قضية كثيرة الفروع والمسائل عند علماء العربية، من لدن سيبويه ومن جاء بعده، وقد وضعوا لها أحكاما نحوية، اتفقوا على بعضها، واختلفوا في بعضها الآخر.

ومن أحكام هذا الباب: الإلغاء والتعليق، وهما حكمان لهما ارتباط وثيق بقضية المنع عن العمل، إذ هما قسيمان لحكم الإعمال الذي يعطي أفعال القلوب ما تستحقه من عمل يتمثل في نصبها لمفعولين، فما المنع الناتج عن الإلغاء والتعليق؟ وهل لهذا المنع تأثيره على معنى الكلام في تداوله بين أطراف الخطاب، وما الفروق الدلالية والتداولية بين كل من الإعمال والإلغاء والتعليق؟

هذا ما يحاول البحث إيضاحه في هذا الفصل، مستندا إلى نصوص النحاة في تراثنا النحوي، مع ربط ذلك بمبدأ القصدية والقوة الإنجازية من مبادئ التداولية الحديثة.

ويجدر بنا قبل الخوض في تفريعات هذه المسائل أن نقف عند مصطلحات ثلاثة، هي: الإعمال، والإلغاء، والتعليق.

فـ**الإعمال**: أن تعمل هذه الأفعال وتنصب مفعولين -وهذا هو الأصل فيها-، نحو (ظننت زيدا قائما)، و(علمت عمرا مجتهدا)، فالفعل القلبي (ظن) بدخوله على الجملة الاسمية نصب طرفيها، وقد أفاد بدخوله معنى جديدا هو التردد والشك في نسبة المسند إلى المسند إليه وعدم الجزم بهذه النسبة، وأما الفعل (علم) فقد أفاد بدخوله الجزم والقطع بمعرفة المتكلم بهذه النسبة.

والإلغاء في أصله جعل الشيء لغوا باطلا، ومن هنا جاءت تسمية الإلغاء في أفعال القلوب، حيث قصد به إبطال عمل هذه الأفعال[1] بمنعها من نصب المفعولين، فهو -كما يقول الكفوي- ترك العمل مع التسليط نحو (زيد قائم ظننت)[2]، أي ترك النصب للمفعولين، مع تسلط الفعل عليهما لوجود شرط العمل، أو كما عبر عنه ابن عصفور بقوله "ترك العمل لغير مانع يمنع من ذلك"[3]، ويقول ابن هشام في السياق ذاته أن إلغاء أفعال القلوب هو إبطال عملها لفظا ومحلا[4].

فالإلغاء: إبطال عمل أفعال القلوب لفظا ومحلا من غير مانع يمنع من العمل سوى قصد المتكلم -كما سيظهر من الدراسة بعد ذلك-، وهو ليس مانعا ظاهرا في اللفظ، ولهذا لم يعول عليه النحاة المتقدمون، ولذلك أيضا وصفوا ترك النصب في حالة الإلغاء بالجواز لا الوجوب.

وفي مقابل الإلغاء يأتي التعليق الذي هو: جعل الشيء معلقا بشيء آخر، ومنه أخذ تعليق الطلاق.

والمراد بتعليق أفعال القلوب عند النحاة: إبطال عملها لفظا لا معنى، مأخوذ من قولهم امرأة معلقة أي مفقودة الزوج، فإنها لا مع الزوج لفقدانه، ولا بدونه لتحويرها وجوده، ولهذا لا تقدر على نكاح زوج آخر[5]، فالتعليق لكونه يمنع أفعال القلوب من نصب معموليها لفظا مع بقاء تعلقهما بها محلا ومعنى شبه بهذه المرأة، فهو -كما يقول ابن

---

[1] الأحمدنكري (القاضي عبدالنبي : جامع العلوم في مصطلحات الفنون، أو: دستور العلماء، عرب عباراته: حسن فحص، دار الكتب العلمية ـــ بيروت، ط١ ، ١٤٢١ ـــ ٢٠٠٠) ١/ ١١٢.

[2] الكفوي ١/ ٢٨٧.

[3] ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن : شرح جمل الزجاجي ، تحقيق : صاحب أبوجناح، المكتبة الفيصلية- مكة، د. ت.) ١/٣١٤.

[4] ابن هشام (أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد ، دار الجيل ـــ بيروت ، ط ٥ ، ١٣٩٩ ـــ ١٩٧٩) ٢/ ٥٤.

[5] الأحمدنكري ١/ ٢٢٣.

هشام-: إبطال عملها لفظا لا محلا [1]، أو -كما يقول ابن عصفور-: ترك العمل لموجب يمنع منه [2].

فالتعليق: إبطال عمل أفعال القلوب في معموليها لفظا، لوجود مانع يمنع من إعمالها، مع بقاء تعلقها بمحل ذينك المعمولين.

وقد فرق العلماء بين تعليق أفعال القلوب وإلغائها بأن: التعليق واجب، والإلغاء جائز، وأن الإلغاء إبطال عملها لفظا ومعنى، والتعليق إبطال عملها لفظا فقط [3] -كما هو واضح من التعريفات السابقة-.

ولكل واحد من هذين الموضوعين أحكام، أتناولها بشيء من التفصيل في أثناء الحديث عن مدى ارتباطهما بقصد المتكلم، وقوة الإلحاز.

---

[1] ابن هشام: أوضح المسالك ٢/ ٦٠.

[2] ابن عصفور: شرح الجمل ١/ ٣١٩.

[3] الأحمدنكري ١/ ٢٢٣.

المبحث الأول

الإلغاء والتعليق وعلاقتهما بقصد المتكلم

المطلب الأول: الإلغاء وعلاقته بقصد المتكلم:

الأصل في الفعل القلبي أنه بدخوله على الجملة الاسمية ينصب طرفي الإسناد فيها على المفعولية، نحو (ظننت زيدا قائما)، وقول الشاعر[1]:

حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا

وقد يتأخر الفعل القلبي عن مفعوليه، وقد يتوسط بينهما مع بقاء عمله فيهما -شأن أي فعل تقدم عليه مفعوله-، فتقول (زيدا قائما ظننت)، و(زيدا ظننت قائما)، وفي كل ذلك ينتصب المفعولان بهذا الفعل.

وقد رصد نحاة العربية عددا من الشواهد الفصيحة التي جاءت مخالفة هذه القاعدة العامة المقتضية نصب الفعل القلبي لمفعوليه -وإن تأخر عنهما أو توسط بينهما-، حيث وجد الفعل القلبي في تلك الشواهد غير عامل في مفعوليه، وهو ما اصطلح النحاة على تسميته بالإلغاء، وحكموا -بناء على تلك الشواهد- بأن إلغاء الفعل القلبي عن العمل في مفعوليه جائز بشكل عام، وإن اختلفوا في أولوية الإلغاء على الإعمال في بعض الصور، بل اختلفوا في أصل جوازه في صور أخرى.

إن الإلغاء بهذا التصور أخذ صورا ثلاثا في النحو العربي، مرتبطة بموقع ذلك الفعل من المفعولين، فقد يكون الفعل الملغى متأخرا عنهما، وقد يكون متوسطا بينهما، كما أنه قد يتقدم عليهما.

---

[1] ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله العقيلي : شرح ألفية ابن مالك ، تحقيق : محي الدين عبدالحميد، دار الفكر- بيروت ، ١٤٠٥ - ١٩٨٥) ٢/ ٣٤.

أما الإلغاء في حالتي التأخر والتوسط فأمر متفق على جوازه بين النحاة، وإن كانوا مختلفين في أولوية الإلغاء أو الإعمال فيهما، وأما مسألة إلغاء الفعل المتقدم فهي من مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، فيجيزه نحاة الكوفة ويمنعه نحاة البصرة.

وفيما يلي سنعرض بشيء من التفصيل للإلغاء في صوره الثلاث، مع بيان مدى ارتباطه بمبدأ القصدية، ومحاولة التعرف على البعد التداولي لهذه الظاهرة من خلال ذلك، والترجيح بين الآراء المختلفة للنحاة اعتمادا على هذا المبدأ.

أولا: إلغاء الفعل المتأخر:

قد يتقدم اسمان ويتأخر عنهما فعل قلبي يتعلقان به دون أن يعمل فيهما، ومن شواهد هذه الصورة قول الشاعر[1]:

القوم في أثري ظننت فإن يكن ما قد ظننت فقد ظفرت وحابوا

فالفعل (ظننت) دخل على الجملة الاسمية (القوم في أثري)، وكان مقتضى دخوله أن ينتصب جزآ الجملة على المفعولية، وأن يتقدم الفعل عليهما؛ لأن الأصل في العامل أن يتقدم على معموله، وعليه فإن تقدير الكلام: (ظننت القوم في أثري)، ولكن الذي حصل غير ذلك، حيث تقدم المفعولان على الفعل (ظننت)، وتحررا من أثره الإعرابي فيهما فارتفعا على الابتداء والخبرية، وكأن لم يدخل عليهما هذا الفعل، ولولا وجود الارتباط المعنوي لاحتفت كل علاقة بينهما وبينه.

إن الارتباط المعنوي بين الفعل القلبي والجملة المتقدمة عليه هو الذي وشى بتلك العلاقة، وذلك الأثر المقدر الذي حال دون وجوده ملابسات معنوية جعلت المتكلم يخالف الأصل فيقدم المفعولين، ويمنع الفعل المتأخر عنهما من العمل فيهما، ويرفعهما وكأنهما مستقلان تمام الاستقلال عن ذلك الفعل.

---

[1] انظر أبا حيان (أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي : التذييل والتكميل شرح التسهيل ، تحقيق: حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، ط ١ ، ١٤٢٦- ٢٠٠٥) ٦/ ٦٣.

إن هذه الملابسات المعنوية هي التي يعبر عنها سيبويه بقوله: "لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعد ما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك"[1]، فالمتكلم ابتدأ كلامه ورفع المبتدأ والخبر، ثم طرأ عليه الظن بعد ذلك، وبتطبيق تعليل سيبويه السابق على هذا الشاهد ندرك لماذا قدم الشاعر المفعولين وألغى (ظن) عن العمل فيهما.

إن الشاعر ابتدأ كلامه وهو يريد اليقين، ثم أدركه الشك بعد ذلك، بمعنى أنه كان يعتقد أن القوم في أثره فعلا، -أو هكذا أراد أن يوصل إلى المستمع، بأن يخرج الكلام في صورة اليقين ليثير انتباهه واهتمامه-، ثم عدل عن هذا المعنى لما ظهر له أن هذه النسبة ليست محل يقين، فأدخل ما يفيد هذا المعنى الجديد من الشك بواسطة الفعل (ظن)، فالكلام كان خاليا من الشك والتردد أول إنشائه، وبعد تمام جملة المبتدأ والخبر قصد الشاعر أن يفيد معنى آخر هو عدم تحقق نسبة المبتدأ إلى الخبر، فأعقبها بالفعل (ظننت)، وهو ما يفهمه كلام ابن عصفور حيث يقول: "وإذا ألغيتها قدرت أن الكلام مبني على أن لا يكون فيه فعل من هذه الأفعال، ثم عرض لك بعد ذلك أن أردت أن تذكر هذه الأفعال"[2].

إن قصد المتكلم إلى هذه المعاني هو السبب الذي أدى إلى إلغاء الفعل (ظن) عن العمل في ذينك المفعولين، ولو لم يمنع عن العمل فيهما لأفاد معنى آخر، وهو أن الظن كان مصاحبا للمتكلم منذ أول كلامه وليس طارئا عليه، وهو ما يوضحه السيوطي بقوله: "فإن بدأت لتخبر بالشك أعملت على كل حال، وإن بدأت وأنت تريد اليقين ثم أدركك الشك رفعت بكل حال"[3]، فلو قال الشاعر (القومُ في أثري ظننت) -بنصب القوم-

---

[1] سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر : الكتاب ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، ط ٣ ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ١٤٠٨- ١٩٨٨) ١/ ١٢٠.

[2] ابن عصفور: شرح الجمل ١/ ٣١٥.

[3] السيوطي (جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالسلام هارون وعبدالعال مكرم، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٢، ١٤٠٧- ١٩٨٧) ٢/ ٢٢٨.

لأفاد أن هذه النسبة كانت مظنونة عنده من أول الأمر، ولم تكن محل يقين في وقت من الأوقات.

فالقصد إذن هو الذي فرق بين جملتين ظاهرهما التشابه والتساوي هما: (زيد قائم ظننت)، و(زيدا قائما ظننت)، فحكم بالرفع في الأولى والنصب في الثانية.

ونسوق لهذا النمط شاهدا آخر، هو قول الشاعر[1]:

هما سيدانا يزعمان وإنما يسوداننا أن يسرت غنماهما

فمعمولا الفعل (يزعم) في هذا الشاهد لفظا: (هما)، و(سيدانا)، إذ تقدير الكلام: يزعمانهما سيدينا، أي يزعمان أنفسهما سيدين على قومهما، يعني أن هذين الرجلين يزعمان لأنفسهما السيادة والرياسة، وقد تقدم هذان المفعولان على الفعل القلبي (يزعم)، وزال أثره الإعرابي عنهما فارتفعا على الابتداء والخبرية، ولم يكن زوال الأثر الإعرابي لهذا الفعل عن مفعوليه إلا لمعنى قصد المتكلم إلى إيصاله للمستمع، فليس انتصاب هذين اللفظين على المفعولية كارتفاعهما في المعنى.

إن لفظ (هما) و(سيدانا) لو وقعا منصوبين لارتبطا بالزعم من أول الكلام، ولكان المعنى أن هذين الرجلين يزعمان السيادة وهما في الحقيقة من عامة القوم وليس لهما في السيادة أي نصيب، فيكون انتسابهما للسيادة محض ادعاء يكذبه كل أحد، إذ الزعم بعيد عن الحقيقة، ولذا فإنه يقال: الزعم مطية الكذب، ولا شك أن الشاعر لم يرد هذه المعاني، إذ إن هذين الرجلين لهما مكانة عليا في قومهما، حتى إنهما تبوءا عندهم موقع السيادة، ولكنهما لم يتصفا بالصفات التي ينبغي أن يكون عليها سادة القوم، وهو ما يشير إليه البيت السابق على هذا البيت[2]:

إنّ لنا شَيْخَيْنِ لا يَنْفَعانِنا غَنِيّين لا يُجْدِي علينا غِناهُما

فهذان السيدان جردا أنفسهما من صفات السيادة، فالسُّؤدَد –كما يقول ابن منظور– "يوجب البذلَ والعطاء، والحِراسَة والحماية، وحسن التدبير والحلم، وليس عندهما من ذلك

---

[1] انظر: أبا حيان: التذييل والتكميل ٦ / ٦٣ ، ابن هشام: أوضح المسالك ٢ / ٥٩ .

[2] ابن منظور (يسر) .

شيء"[1]، فالشاعر بإلغائه العمل عن المفعولين قصد إبراز الحقيقة الظاهرة لكل أحد -وهي أن هذين الرجلين سيدا قومه- ليبني عليها بعد ذلك انتقاده لأفعالهما، وانتقاصه من شأنهما، فقال (هما سيدانا)، ثم أعقب ذلك بالفعل (يزعم) لينقص من هذه الحقيقة ويقلل من قيمتها، واستمر في طريقته هذه التي تقلل من قيمة هذه السيادة بأن أرجع سببها إلى خصلة ليست مقصورة على السادة، وهي الثراء والغنى، فقال: وإنما يسودنا أن يسرت غنماهما، فالغنى يناله السيد والمسود، والشريف والوضيع، وإنما ميزة السيد أنه يسخر غناه في منافع قومه، وهو ما لم يحصل مع هذين الرجلين، فهما لا ينفعان قومهما، ولم يجد عليهم غناهما أية فائدة، فعاد المال في حقهما منقصة ومثلبة، لا محمدة ومنقبة.

ولكل هذه المعاني ألغى الفعل المتأخر (يزعمان)، عن العمل في اللفظين المتقدمين عليه (هما سيدانا)، مع ارتباطه المعنوي بهما، فالمتكلم ابتدأ كلامه على اليقين فارتفع طرفا الجملة، ثم أدخل معنى الزعم ليقلل من قيمة هذه الحقيقة، وليجعلها أشبه ما تكون بالادعاء غير الصادق.

وبعيدا عن الظن والزعم -وما يدور في فلكهما من المعاني المرتبطة بالشك وعدم اليقين- نسوق شاهدا آخر لإلغاء الفعل المتأخر، يقوم على معنى قلبي آخر هو العلم، حيث يقول الشاعر[2]:

أت الموت تعلمون فلا بر هبكم من لظى الحروب اضطرام

تقدير البيت: تعلمون الموت آتيا، بنصب لفظي (الموت)، و(آتيا) على المفعولية للفعل (تعلم)، ولكن هذين اللفظين تقدما على فعلهما، وزال أثره الإعرابي عنهما فارتفعا على الابتداء والخبرية.

ولعل السر وراء الإلغاء هنا هو أن الشاعر أراد أن يخرج حقيقة مجيء الموت على إطلاقها العام، دون تقييدها بعلم أحد، فجاءت من غير تقييد بأي فعل، فلما أطلقها بعمومها المفيد كونها حقيقة ثابتة لا شك فيها ولا ارتياب، أراد أن يقيم الحجة بها على المخاطبين، إذ بعض الحقائق الثابتة قد تغيب عن بعض الناس لجهله أو غفلته، وعند ذلك

---

[1] ابن منظور (يسر) .

[2] انظر: أبا حيان: التذييل والتكميل ٦ / ٦٣ .

لا يستفيد من تلك الحقائق، فتدارك ذلك بأن أعقب الجملة الأولى بقوله (تعلمون) الدال على علمهم ومعرفتهم بهذه الحقيقة، ليبني على ضوء هذه الحقيقة الثابتة المعلومة عندهم توجيهه لهم بعدم الخوف من خوض غمار المعارك.

وبالمقابل فلو أعمل الشاعر الفعل (تعلمون) في اللفظين قبله لفاته كثير من هذه المعاني التي أراد إيصالها إلى المستقبل، ولكان حكمه مبنيا على مجرد معرفة ذلك المستقبل لأمر ما، دون التعرض إلى درجة ثبوت هذا الأمر في الخارج.

وبعد هذا العرض المبني على تحليل الشواهد، نحب أن نقف على رأي النحاة في حكم إلغاء الفعل القلبي المتأخر، وهو ما يلخصه لنا العكبري بقوله: "وأما إذا تأخرت عن المفعولين فالإلغاء أقوى عند الجميع، لأن المبتدأ قد وليه الخبر، وازداد الفعل ضعفا بالتأخير"[1].

فالنحاة متفقون على جواز إلغاء الفعل المتأخر، بل متفقون على أولوية الإلغاء على الإعمال في هذه الحالة –كما صرح به العكبري–، بل إن سيبويه يصرح بضعف الإعمال والحالة هذه، حيث يقول: "كلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت، وذلك قولك (زيدا أحالك أظن)، فهذا ضعيف"[2].

وقد أرجع النحاة ضعف الإعمال في هذه الحالة إلى ضعف الأفعال القلبية عن العمل في معمولها إذا تقدما عليها، فالفعل القلبي فعل ضعيف في العمل؛ لكونه ليس من الأفعال المؤثرة، ولا ينفذ من المتكلم إلى غيره[3]، وإنما أعمل تشبيها له بـ (أعطيت)، وتأخره عن

---

[1] العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين : اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق : غازي مختار طليمات، دار الفكر – دمشق ، ط ١ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م) ١/ ٢٥٠.

[2] سيبويه ١/ ١٢٠.

[3] انظر: الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: أسرار العربية تحقيق : محمد بهجة البيطار ، المجمع العلمي – دمشق ، ١٣٧٧ – ١٩٥٧) ١٦١، ابن يعيش (موفق الدين بن علي النحوي : شرح المفصل ، عالم الكتب – بيروت ، د.ت.) ٧/ ٦٤، الرضي (محمد بن الحسن الاستراباذي : شرح الكافية ، تحقيق : حسن حفظي و نجي مصري، جامعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الرياض، ط ١ ، ١٤١٤ – ١٩٩٣) ٢/ ٢/ ٩٩٢.

معموليه زاد من ضعفه، مما جعل الأولوية للإلغاء على الإعمال، فإذا أعمل والحالة هذه حكم على ذلك النمط بالضعف.

وعلة أخرى علل بها النحاة لأولوية الإلغاء في حال التأخر، وهي أن عامل الابتداء أثر في المعمولين فرفعهما، لكونه "أقرب إليهما من الفعل ، وأولى العاملين الأقرب"[1]، فأعمل الابتداء وألغي الفعل.

فمعظم النحاة مع أنهم حكموا بجواز الإعمال والإلغاء في الفعل القلبي المتأخر، إلا أنهم يرون أن الإلغاء أولى من الإعمال للعلل المذكورة، وهو حكم عام أطلقوه دونما نظر إلى مفردات هذه الحالة بعين الاعتبار، ومن غير أن ينظروا إلى كل شاهد في سياقه الذي قيل فيه وما يدل عليه من معان، كما أنهم لم يجعلوا لقصد المتكلم أي اعتبار حال إطلاقهم هذا الحكم، وهو ما فطن له ابن أبي الربيع، فلم يعط حكما عاما للإلغاء دون نظر إلى المعنى، وإنما جعل قاعدته مقيدة بقصد المتكلم، ومبنية عليه، فقال: "فإن بنيت الكلام على الفعل لكنك أخرت الفعل على جهة الاتساع أعملت ونصبت المبتدأ والخبر، .... وإن بنيت الكلام على الابتداء، ثم طرأ لك الإخبار عن مسند إخبارك فهذا لا يكون إلا ملغى"[2].

إنه هذه القاعدة لا يرى أولوية للإلغاء على الإعمال، بل لا يرى إطلاق جواز الإلغاء والإعمال، وإنما يجعل العمدة في ذلك قصد المتكلم، بمعنى أن المتكلم إذا قصد بناء الكلام على الفعل بأن نوى الفعل من أول كلامه، فليس له إلا الإعمال والنصب، ولا يصح الإلغاء في هذه الحالة، وإذا بنى كلامه على الابتداء -بأن قصد تمام الجملة باللفظين المتقدمين-، ثم عرض له ذكر مسند ذلك الإسناد، وأراد أن يبين مصدر ذلك الإخبار فليس له إلا الإلغاء والرفع، ولا يجوز عند ذلك النصب.

وهذا الذي يفهم من كلام ابن أبي الربيع هو الذي يتناسب مع مبدأ القصدية، وهو الذي ينبغي أن يكوّن القاعدة العامة التي يبنى عليها باب الإلغاء، وتفهم دلالته من خلالها،

---

[1] الجرجاني (عبد القاهر بن عبدالرحمن: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق : كاظم الرحان ، دار الرشيد ـــ بغداد ، ١٩٨٢) ١/ ٤٩٧.

[2] ابن أبي الربيع (عبيدالله بن أحمد القرشي الأشبيلي : البسيط في شرح جمل الزجاجي ، تحقيق : عياد الثبيتي ، دار الغرب ـــ بيروت ، ط ١، ١٤٠٧هـ ـــ ١٩٨٦م) ١/ ٤٣٧.

ويبعد جدا أن يكون كلام واحد قابلا لإعرابين مختلفين دون أن يكون لقصد المتكلم أي أثر في تحديد المسار الإعرابي لذلك الكلام.

ومن هنا نقول إنه لا ضعف في إعمال الفعل المتأخر، كما أنه لا مزية لإلغائه على إعماله في ذاته، وإنما يكون الإعمال والإلغاء دليلا على قصد المتكلم، ولا يمكن لأحدهما أن يكون بديلا عن الآخر، فما قصده المتكلم بالإعمال لا يمكن للإلغاء أن يدل عليه، وكذلك العكس، وكل منهما واجب الاستعمال في مكانه، ويؤدي معنى لا يمكن للآخر أن يؤديه.

وهذا وصف السامرائي كلام سيبويه الذي يرى فيه ضعف الإعمال مع التأخر بأن "فيه نظر"، وعلل ذلك بقوله: "لأن الكلام إنما يكون تأليفه بحسب القصد والمعنى، وليس فيما ذكر ضعف، وتقدم المفعول إنما يكون للاهتمام والحصر"[1]، فمعنى الكلام الذي قصد إليه المتكلم هو الذي فرض عليه صياغة الجملة بهذه الكيفية أو تلك.

ووفقا لهذه الرؤية ينبغي أن يفسر الجواز -الذي أطلقه النحاة- بإعمال هذه الصورة وإلغائها، فيقال: إنه ليس جوازا بمعنى أن المتكلم يتخير أي الجملتين شاء، وإنما هو جواز في تركيب هذه الجملة التي يتعين بعد ذلك إعرابها وفقا لقصد المتكلم، وعند ذلك تلزم إحدى الحالتين النصب أو الرفع، فقصد المتكلم هو الذي يعيّن هذه الحالة أو تلك.

ثانيا: إلغاء الفعل المتوسط:

كما يجوز إلغاء الفعل القلبي المتأخر عن مفعوليه يجوز أيضا أن يلغى هذا الفعل إذا توسط بين المفعولين، وعند ذلك يمنع عن العمل فيهما، ويزول أثره الإعرابي عنهما، فيرتفعان على الابتداء والخبرية.

وقد استشهد النحاة لجواز هذه الصورة بقول الشاعر[2]:

أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور

---

[1] فاضل السامرائي: (معاني النحو، دار الفكر ـ ط ٣، ٢٠٠٨ ـ ١٤٢٩) ٢/ ٣٠.

[2] سيبويه ١/ ١٢٠.

حيث ألغي الفعل (حلت) فلم يعمل في أثناء توسطه الجملة، بل ارتفع لفظ (اللوم) بالابتداء، وعطف عليه لفظ (الخور) –أو الفشل كما في رواية أخرى–، واستحق الجار والمجرور عند ذلك الارتفاع على الخبرية[1]، وتقدير الكلام: وفي الأراجيز اللوم والخور – أو والفشل–.

وهذا التقدير كان منويا عند الشاعر في أثناء ابتدائه هذه الجملة ولذلك رفع المبتدأ، ولكنه وقت نطقها –وبالتحديد عندما تلفظ بأحد طرفي الإسناد– أراد أن يضيف معنى آخر، وهو جعل هذه النسبة مظنونة وليس مقطوعا بها، وأن يكون هذا الظن من عند نفسه، وأراد أن يكون هذا الظن متواريا بين ركني الجملة، ولم يرده أن يكون ظاهرا بارزا، وعند ذلك اعترض بين المسند والمسند إليه بالفعل (حلت)، فلم يؤثر في إعراب المبتدأ والخبر وينصبهما، بل بقيا مرتفعين.

ولو انتصب الاسمان بالفعل (حلت) لكان المتكلم مستصحبا للظن من أول كلامه، ولكان الظن ملقيا بظلاله على الجملة من أول نطقها، وهو معنى لم يرده الشاعر ولم يقصد إليه، ويؤيد هذا المعنى البيت الذي ينشد قبل هذا الشاهد، وهو[2]:

إني أنا ابن حلا إن كنت تعرفني يا رؤب والحية الصماء والجبل

فتعالي الشاعر واعتداده بنفسه ظاهر في تضاعيف هذا البيت، وفي البيت الذي بعده – وهو موضع الشاهد– يظهر أن خصمه قد توعده بأن يهجوه بالأراجيز، فأراد أن يهون من سلاح خصمه بأن يصف هذا السلاح بالضعف، فقال: (حلت اللومَ والفشلَ في الأراجيز)، ولكنّ في هذا التعبير حكما ضعيفا؛ لأنه لا يعدو أن يكون حكما مظنونا غير مقطوع به، فآثر الشاعر أن يواري هذا الظن في طيات كلامه، وأن يأتي به جملة معترضة غير مؤثرة على مجرى الإعراب؛ ليسلم له الحكم القوي في ظاهر كلامه بما يتناسب مع بقية أجزاء الكلام المتعالي المتصاعد.

---

[1] انظر السيرافي (أبو محمد يوسف بن المرزبان : شرح أبيات سيبويه ، تحقيق : محمد الريح هاشم، دار الجيل– بيروت، ط١، ١٤١٦– ١٩٩٦) ١/ ٣٥٩.

[2] البغدادي (عبدالقادر بن عمر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٣، ١٤٠٩ – ١٩٨٩) ١/ ٢٥٣.

ومع اتفاق النحاة على جواز الإلغاء في هذه الصورة، إلا إنهم يختلفون عند مقارنته بالإعمال، هل الإعمال أولى منه، أم هما في رتبة متساوية؟

فمن يرى أن الإعمال أولى من الإلغاء حال توسط الفعل القلبي بين مفعوليه يحتج بكون الفعل المقتضي للإعمال والنصب عاملا لفظيا، في حين أن الابتداء المقتضي للإلغاء والرفع عامل معنوي، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي -رغم حصول الضعف للعامل اللفظي أيضا بسبب التوسط-[1]، وأن الفعل تقدم على أحد الجزأين فوجب إعماله فيه، وإذا وجب إعماله في أحدهما وجب في الآخر[2].

وحجة من يرى تساوي الإعمال والإلغاء: أن أحد المفعولين تقدم على الفعل والآخر تأخر عنه، فالفعل متأخر من وجه ومتقدم من وجه آخر[3]، فلتقدمه على المفعول الثاني قوة تقتضي ترجيح الإعمال، ولتأخره عن المفعول الأول ضعف يقتضي ترجيح الإلغاء، فحكم بتساويهما[4]، وأن التلفظ بأحد الجزأين بعد الفعل يجعل الابتداء والفعل القلبي متساوين في القرب من المعمولين؛ لأن كل واحد من الجزأين لا يتم إلا بالآخر، والابتداء أحد الجزء الأول، والفعل أحد الجزء الثاني، فتساوى الإعمال والإلغاء[5]، وأيضا فإن العامل اللفظي لما ضعف بالتوسط استطاع عامل الابتداء المعنوي المتقدم أن يقاومه، فاستوى العاملان في القوة، وصار الإعمال والإلغاء على السواء[6].

---

[1] انظر: أبا حيان: التذييل والتكميل ٦/ ٦٥، الأزهري (خالد بن عبدالله : التصريح على التوضيح ، تحقيق: عبدالفتاح إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ط١ ، ١٤١٣- ١٩٩٢) ٢/ ١٧٧، السيوطي: همع الهوامع ٢/٢٢٨.

[2] انظر: اليمني (تقي الدين إبراهيم بن الحسين : الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ، تحقيق : محسن العمري، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ) ١/ ٢/ ٤٢٩.

[3] الجرجاني: المقتصد ١/ ٤٩٧.

[4] ابن مالك: (شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، تحقيق : عدنان الدوري ، مطبعة العاني- بغداد، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م) ١/ ٢٤٩.

[5] الجرجاني: المقتصد ١/ ٤٩٧ ، واليمني ١/ ٢/ ٤٢٩.

[6] انظر: أبو حيان: التذييل والتكميل ٦/ ٦٥ ، السيوطي: همع الهوامع ٢/ ٢٢٨.

والباحث يرى تساوي الإعمال والإلغاء، وعدم أولوية أحدهما على الآخر، ولكن ليس لأجل هذه العلل التي ذكرها النحاة، بل لأنهما وسيلتان للتعبير عما يدور في نفس المرسل من مقاصد، وباختياره إحداهما يكون قد أظهر المعنى الذي أراد أن يوصله إلى المستقبل بواسطة تلك الوسيلة.

فإذا كان الظن ملازما للمرسل من أول رسالته، أو إذا أراد أن يصيغ طرفي الإسناد بالصيغة المعنوية للظن فإنه يعمل ذلك الفعل القلبي، ويكون تقديمه لأحد المفعولين لأجل الاعتناء والاهتمام به، وإذا كان الظن طارئا على قصد المرسل بعد أن ذكر أحد ركني الجملة، أو إذا أراد أن يجعل الظن أمرا ثانويا غير مؤثر في مجرى الكلام فإنه يلغي الفعل القلبي إذ ذاك، ويخلص المفعولين من تأثيره عليهما.

ثالثا: إلغاء الفعل المتقدم:

وهذه الصورة هي موضع الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة، إذ يوجب البصريون الإعمال فيما إذا تقدم الفعل القلبي على معموليه، في الوقت الذي يجيز الكوفيون الإعمال والإلغاء في هذه الصورة –وإن كان الإعمال عندهم أحسن–، فلا يصح عند البصريين أن تقول (ظننت زيد مجتهد)، في حين يصح هذا التركيب عند الكوفيين.

ومن شواهد هذه الصورة قول الشاعر[1]:

كذاك أدبت حتى صار من خلقي أني وجدت ملاكُ الشيمة الأدبُ

فالفعل القلبي (وجدت) لم يعمل في الاسمين بعده، بل ألغي عن العمل فيهما، فارتفعا على الابتداء والخبرية، ولو عمل فيهما لصارا منصوبين، ولتغيرت حركة الروي إلى الفتحة.

---

[1] انظر: الرضي ٢/ ٢/ ٩٩٢ ، أبا حيان: التذييل والتكميل ٦/ ٥٨، ابن هشام: أوضح المسالك ٢/ ٦٥.

وقبل أن نخوض في الخلاف الدائر حول جواز هذه الصورة نريد أن نستجلي معنى هذا البيت بهذا الشكل الإعرابي، وهل يوجد فرق معنوي بين الإلغاء الذي جرى عليه البيت هنا وبين الإعمال المقتضي نصب المفعولين؟

وهنا "نجد أن مراد الشاعر برفع (ملاكُ الشيمة الأدبُ) إثبات الحكم الذي انتهى إليه وتقريره، ثم أدخل عليه الفعل (وجدت) لتوكيد ما ذهب إليه من حكم، ولم يجعله مرادا في ذاته يحكم به على ما أراده، فهو هنا ليس هدفا أساسيا بل وسيلة وتقنية يستخدمها الشاعر لتثبيت حكمه الذي أطلقه (ملاك الشيمة الأدب)، أو كأن الشاعر أراد أن يعبر عما يعتقده ويراه مذهبا صحيحا هو على يقين منه، وهو في الوقت نفسه مما تعارف عليه الناس وصار ثابتا بينهم فلا خلاف في أن (ملاك الشيمة الأدب)"[1].

وهذا المعنى لا يمكن إيصاله إلى المستقبل لو أن الفعل (وجد) عمل في المفعولين بعده ونصبهما، لأن المعنى إذ ذاك يشي بأن هذه النسبة إنما هي في علم المتكلم واعتقاده، دون تعرض إلى تعارف الناس عليها، واقتناعهم بها.

ومن شواهد إلغاء الفعل المتقدم أيضا قول الشاعر[2]:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل

حيث كان مقتضى دخول الفعل (إخال) على جملة (لدينا منك تنويل) أن ينصب طرفا الإسناد على المفعولية لهذا الفعل القلبي، ولكنهما ظلا مرتفعين مع تقدم الفعل (إخال) عليهما، وهنا يحق لنا أن نتساءل لماذا آثر الشاعر الإلغاء في هذه الجملة على الإعمال؟

لعل الأبيات السابقة لهذا البيت تعيننا على إدراك السر الكامن وراء ذلك، وترسم لنا الصورة الكاملة لما أراد الشاعر أن يوصله إلينا باختياره طريق الإلغاء، ففي تلك الأبيات يصف الشاعر المرأة التي تعلق قلبه بها، والتي كانت سببا في معاناته، ويخلع عليها صفات الغدر والخلف وعدم الوفاء بالوعود، ولكنه لفرط شغفه وتعلقه بها يرجو ويأمل أن ينال

---

[1] منصور عبدالسميع: أفعال القلوب (مجلة كلية الآداب- جامعة الإسكندرية، إصدارات خاصة: رقم ٥٧) ٣٠- ٣١.

[2] ابن هشام: شرح قصيدة كعب بن زهير (تحقيق : محمد أبو ناجي ، الوكالة العامة للتوزيع - دمشق ، ط١، ١٤٠١- ١٩٨١) ٢٤.

مودقا كما منّيته، ووصالها كما وعدته، وهنا تأتي الجملة محل الشاهد (وما إخال لدينا منك تنويل) ليجسد الشاعر من خلالها معاناته الشعورية، حيث تلاشى هذا الأمل عنه بشكل متدرج، فقد كان يرجو ويأمل، ثم هو لا يظن حصول مبتغاه، وأخيرا هو يجزم بأن مأموله لن يتحقق.

إن هذا التدرج في المعاناة لم يكن ليأخذ مداه لولا استعمال الفعل (إخال) في هذه المعادلة، ثم إلغاؤه عن العمل في معموليه، ليرتفعا وليفيدا الجزم بنفي النسبة بين طرفي الإسناد، وليكون الجزم بعدم الوصول إلى المراد هو المحصلة النهائية لهذه المعاناة.

ومع وجود هذه الشواهد، وما تدعي من أن الإلغاء فيها كان أمرا يقتضيه السياق، ووسيلة مقصودة لنقل معان لم تكن لتصل إلى المستقبل لو عُدِلَ عن الإلغاء إلى الإعمال، إلا أن البصريين رفضوا هذه الصورة من صور الإلغاء -أعني إلغاء الفعل القلبي المتقدم-، وحكموا بعدم جوازها، وتأولوا شواهدها التي وردت عن العرب بما يخرجها عن الدلالة على جواز هذه الصورة، وافترضوا في تأويل ذلك عدة افتراضات، أبرزها:

- أن يكون الفعل القلبي معلقا عن العمل بسلام الابتداء المقدرة بعده، والتقدير في الشاهد الأول: (وجدت لملاك الشيمة الأدب)، وفي الشاهد الثاني (وما إخال للدينا) ثم حذفت اللام وبقي التعليق[1].
- أن يكون الفعل القلبي عاملا في ضمير الشأن المحذوف بعده، والجملة في محل نصب مفعول ثان[2]، والتقدير: وجدته ملاك الشيمة الأدب، أي وجدت الشأن والأمر ذلك، وما إخاله لدينا منك تنويل، وعلى هذا يكون الفعل معملا وليس مُلْغًى.
- أن الفعل قد ألغي عمله لأجل توسطه في الكلام، فهو -وإن تقدم على المفعولين- متوسط في الكلام، لأنه واقع بعد اسم (إن) في الشاهد الأول، وبعد

---

[1] ابن هشام: أوضح المسالك ٢/ ٦٨، ابن مالك: (شرح التسهيل ، تحقيق : عبدالرحمن السيد ، محمد بدوي المختون، دار هجر ـــ الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ ـــ ١٩٩٠م) ٢/ ٨٦.

[2] البلي ١/ ٢/ ٤٢٧ ، السليلي (محمد بن عيسى : شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، تحقيق : الشريف عبدالله الحسيني البركاتي ، الفيصلية ـــ مكة ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ ـــ ١٩٨٦م) ١/ ٣٩٧.

(ما) النافية في الشاهد الثاني، والإلغاء هنا جائز على ضعف، لكونهم نزلوا تقدم المسند إليه -وهو ياء المتكلم- من (أبي)، و(ما) النافية، منزلة تقدم المبتدأ المطلوب للعامل[1].

- أن ذلك خاص بالشعر[2].

ولا يخفى ما في هذه التأويلات من تكلف واضح، وتحميل للشواهد أكثر مما تحتمل، وإخراج للكلام عن معناه القريب إلى معان بعيدة، وإفراط في التقديرات التي لا تخدم المعنى، ولا يدل عليها السياق، وقد نبه بعض النحاة المعاصرين إلى بعد هذه التأويلات عن مقصود الكلام، يقول عباس حسن -بعد ذكره هذه المسألة، وتخريج البصريين لشواهدها-: "وهذا تكلف مردود، وتصنع يجب البعد عنه، منعا للفوضى في التعبير، والخلط في الأصول العامة"[3]، ويقول محيي الدين عبد الحميد: "والمنصف الذي يعرف مواطن الحق يدرك ما في هذه التأويلات من التكلف، ولا يسعه إلا أن يحكم في هذه المسألة -بعد ثبوت رواية هذا الشاهد ونحوه على ما رواه الكوفيون- بمذهب الكوفيين، وذلك لأن الأصل أن يحكم بدلالة ظاهر الشاهد، ما لم تدع داعية قام عليها الدليل إلى تأويله، .... لأن التأويل في كل كلام ممكن"[4]، ولو أرخينا العنان لأنفسنا بأن نؤول كل كلام على ما أردنا لكنا نحن من نضع المعنى لا المتكلم، ولكان كل مستقبل يفهم الكلام على حسب مقصوده هو لا حسب ما يقصده المرسل.

ولعل السبب وراء رفض البصريين لهذه الصورة، وتكلفهم هذه التأويلات لشواهدها، يرجع إلى ما قرروه من ضعف العامل المعنوي في مقابل قوة العامل اللفظي، فكيف للعامل المعنوي الضعيف -وهو هنا الابتداء- أن يتفوق على الفعل القلبي، فيرفع الاسمين اللذين

---

[1] الأزهري ٢/ ١٩٤ ، وانظر ابن مالك: شرح عمدة الحافظ ١/ ٢٤٩.

[2] ابن الأثير (مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري : البديع في علم العربية، تحقيق : فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، ط١ ، ١٤٢٠هـ) ١/ ٢/ ٤٥١.

[3] عباس حسن،النحو الوافي ، دار المعارف بمصر ، ط ٤ ، د.ت.) ٢/ ٤٠ .

[4] محيي الدين عبدالحميد: (عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، دار الجيل ، ط٥ ، ١٣٩٩ - ١٩٧٩) ٢/ ٦٧.

يقتضي الفعل القلبي نصبهما، على حسب ما عبروا عنه بقولهم: "لأنك إذا ألغيت ترفع بالابتداء، ولا يصح أن يعمل الابتداء مع وجود العامل اللفظي في موضعه"[1]، وعلة أخرى بنوا عليها رفضهم لهذه الصورة من الإلغاء، وهي "أن تقدم الفعل يدل على قوته والعناية به، .... فلو ألغي للزم الجمع بين متنافيين، لأن إلغاءه يدل على ضعفه وإهماله"[2]. وأيضا فهم يرون "أن المقتضي لإعمالها قائم، لم يوجد ما يوجب الفعل ويسوغ إبطال عمله، فورد الاسم وقد تقدم الشك في خبره، فمنعه ذلك التقدم من أن يجري على لفظه قبل دخول الشك"[3].

وهذه العلل التي عللوا بها حكمهم بعدم جواز إلغاء الفعل المتقدم لا ينبغي أن تكون سببا لرد الكلام الوارد عن العرب، ولا لصرف الكلام عن المعنى الذي أراده المتكلم، وجرّه إلى معان أخرى غير مقصودة، إذ التأويلات التي تأولوا بها تلك الشواهد -لتوافق هذه العلل- أحدثت معاني أخر لم تكن لتوجد لولا ذلك التأويل، مع أنها علل افتراضية لا تصمد أمام الشواهد الفصيحة إذا خالفتها.

وهذا فإن رأي الكوفيين في هذه المسألة أقرب للصواب، فهم يستندون فيه إلى شواهد فصيحة، ويؤيدهم في ذلك أيضا مبدأ القصدية، فالجملة المشتملة على فعل قلبي ملغى تنحى منحى مختلفا عن الجملة التي أعمل فيها ذلك الفعل، والمعنى الذي يريد المتكلم إيصاله عندما يلغي مغاير للمعنى الذي يقصده من يعمل.

فقصد المتكلم إذن هو الذي يحدد النمط الذي تظهر به صورة الفعل المتقدم على مفعوليه أهي الإعمال أم الإلغاء؟ وإذا كنا اعتمدنا مبدأ القصدية عند تعاملنا مع إلغاء الفعل المتأخر والمتوسط فما الذي يمنع الفعل المتقدم أن يسير على النسق ذاته عند التعامل معه، بل إن سيبويه يقول: "فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدم أو

---

[1] الجاشعي (أبو الحسن علي بن فضال : شرح عيون الإعراب ، تحقيق : عبدالفتاح سليم ، مكتبة الآداب- القاهرة، ط٢، ١٤٢٦- ٢٠٠٥) ١٤٦.

[2] الموصلي (عبدالعزيز بن جمعة القواس : شرح ألفية ابن معطي ، تحقيق : علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ـــ الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ ـــ ١٩٨٥م) ١/ ٥٠٥.

[3] ابن يعيش ٧ / ٨٥.

أخر"[1]، فإذا أراد المتكلم أن يبتعد عن دائرة الشك -أو نحوه من المعاني التي تفيدها أفعال القلوب- فليس له من سبيل إلا الإلغاء، سواء كان الفعل متقدما أو متوسطا أو متأخرا.

ولقد كان ابن الحاجب موفقا عندما قال: "أما إذا تقدمت فالوجه الإعمال وهو الثابت كثيرا، وقد نقل جواز الإلغاء ولا بعد فيه، لأن المعنى في صحة الإلغاء قائم تقدمت أو تأخرت، وهو أن متعلقها له إعراب مستقل قبل دخولها، فجعل بعد دخولها على أصله، وجعلت هي تفيد معناها خاصة، وهذا حاصل تقدمت أو تأخرت"[2].

---

[1] سيبويه ١/ ١٢٠.

[2] ابن الحاجب (عثمان بن عمرو : الإيضاح في شرح المفصل ، تحقيق : موسى بناي العليلي ، وزارة الأوقاف ـــ بغداد، ١٤٠٢- ١٩٨٢) ٢/ ٦٨.

المطلب الثاني: التعليق وعلاقته بقصد المتكلم:

التعليق هو الأسلوب الثاني الذي يمنع فيه الفعل القلبي من العمل، وهو منع في الناحية اللفظية دون المحلية، -في مقابل الإلغاء الذي يكون منع العمل فيه لفظا ومحلا-، بمعنى أن الاسمين اللذين كان حقهما النصب على المفعولية يرتفعان على الابتداء والخبرية، ولكن مع وقوع جملتهما في محل نصب للفعل القلبي، أي أن هذه الجملة تسد مسد المفعولين -كما يصطلح على ذلك النحاة-.

إن حقيقة التعليق هي أن يحول بين الفعل القلبي ومعموليه أداة من الأدوات التي تستحق الصدارة، وهي: لام الابتداء، وأدوات الاستفهام، وحروف النفي[1]، وعند ذلك تتصدر هذه الأدوات الجملة المشتملة على المفعولين، فتنقطع صلتهما اللفظية بالفعل القلبي قبلهما، لأنهما صارا في جملة جديدة بدأت بتلك الأدوات، مما لا يصح معه أن يكونا معمولين لفعل من جملة أخرى، فلا يلحقهما إذ ذاك النصب بذلك الفعل، ولكن الارتباط المعنوي الوثيق بينهما وبينه يبقي تعلق الفعل بمحل هذه الجملة، وفيما يلي توضيح لهذه المعلّقات:

١- لام الابتداء:

تأتي لام الابتداء عادة لتأكيد مضمون الجملة[2]، وهي من الأدوات التي تستحق التصدر في الكلام، فإذا وقعت بين الفعل ومعموليه علقته عن العمل، ومن الشواهد التي استشهد بها النحاة على ذلك قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ البقرة: ١٠٢ فاللام هنا علقت الفعل (علم) عن معموليه، فبدل أن يليه اسمان منصوبان على المفعولية، وقعت بعده جملة تامة هي (من اشتراه ما له من خلاق)، وقيل عنها إنها سدت مسد المفعولين، والسبب في عدم تسلط الفعل (علم) على المفعولين لفظا هو تقدم لام الابتداء عليهما التي من شأنها أن تتصدر الكلام، فيكون ما بعدها جملة جديدة، وليست تتمة لجملة أخرى.

---

[1] ابن هشام: أوضح المسالك ٢/ ٦٠- ٦٢.

[2] المرادي (حسن بن قاسم المحي الداني في حروف المعاني ، تحقيق : طه محسن ، دار الكتب - بغداد ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م) ١٦٢.

٢- حروف النفي:

و(ما) النافية من حروف الصدور التي لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، فإذا اعترضت بين الفعل القلبي ومعموليه علقته عن العمل، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ فصلت: ٤٨ فـ(ما) النافية علقت الفعل (ظن) عن الجملة التي بعده، فلم يتعلق باسمين مفردين وينصبهما، بسبب وجود (ما) النافية قبلهما، فارتفعا على الابتداء والخبرية، وبقي ارتباطهما بالفعل (ظن) ارتباطا محليا لا لفظيا.

ومثل (ما) النافية في ذلك أختاها في النفي "(لا) و (إن) النافيتان"[1]، نحو (ظننت لا زيد في الدار ولا عمرو) و (علمت إن بكر قائم)، فحالت (لا) و (إن) النافيتان دون نصب (علم) و (ظن) للمفعولين، لأنهما بدخولهما قطعتا الجملتين بعدهما عن الارتباط اللفظي بالعوامل قبلهما، فحكم بكونهما جملتين جديدتين مصدرتين بهما.

٣- أدوات الاستفهام:

الاستفهام بقسميه: الحرفي متمثلا في الهمزة و(هل)، والاسمي متمثلا في أسماء الاستفهام، مما له حق الصدارة[2]، ولذا فإنه يمنع الفعل قبله من العمل فيما بعده لفظا، فيما يبقى المحل معمولا لذلك الفعل، مثل قوله عز وجل: ﴿ إِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ الجن: ٢٥ فالفعل (أدري) -وهو من أفعال القلوب- علق عن العمل في معموليه، بسبب توسط همزة الاستفهام، وأيضا قوله سبحانه: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا أَمَدًا ﴾ الكهف: ١٢ فاسم الاستفهام (أي) علق الفعل القلبي (نعلم) ، فلم يعمل في لفظ ما بعده، وإن بقي ما بعده في موضع نصب به.

أثر القصدية في تعليق الفعل:

ولنا بعد هذه الإطلالة السريعة على معلّقات الفعل القلبي أن نستجلي أثر قصد المتكلم في تعليق الفعل، وما يستتبع ذلك من اختلاف في معنى الكلام، ولعل أول ما يستوقفنا في

---

[1] ابن هشام: أوضح المسالك ٢/ ٦٢.

[2] ابن هشام: أوضح المسالك ٢/ ٦٢.

هذا الشأن قول سيبويه: "فإنما أدخلت هذه الأشياء على قولك: أزيد ثم أم عمرو، وأيهم أبوك؟ لما احتجت إليه من المعاني"[1].

فالمعاني التي يريد المتكلم إيصالها هي التي جعلته يستخدم هذا الأسلوب، وقصده فيه اختلف عنه في حال الإعمال، فالأصل هنا هو الجملة الاستفهامية، ثم أردت أن تخبر عن مضمونها، "كما أنك إذا قلت (قد علمت أزيد ثم أم عمرو) أردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثم، وأردت أن تسوي علم المخاطب فيهما كما استوى علمك في المسألة حين قلت (أزيد ثم أم عمرو)"[2]، فأنت أردت أن تنقل إليه هذا المعنى الذي ساورك قبل العلم، ولم ترد أن تنقل إليه الحقيقة مجردة عما لابسها، وقصدت أن يدرك أنك عالم بحقيقة الأمر، ولم تقصد بالضرورة أن تشركه بمعرفة النتيجة التي وصلت إليها، "والأصل فيه (أزيد ثم أم عمرو)، ثم أدخلت (علمت) لتبين أنك قد استقر في علمك الكائن منهما"[3].

ويحضر أثر قصد المتكلم في تغير الإعراب في كلام للرضي يفرق فيه بين الإعمال والتعليق من خلال جملة محتملة للوجهين حيث يقول: "واعلم أنك إذا قلت: (قد علمت من قام)، وجعلت (من) إما موصولة أو موصوفة، فالمعنى: عرفت ذات القائم بعد أن لم أعرفها، وإن جعلتها استفهامية، فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى، بل المعنى: علمت أي شخص حصل منه القيام، وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم وأنه زيد"[4].

فقصد المتكلم هو السمة البارزة التي حددت المسار الإعرابي للكلام، فالمتكلم إن كان يقصد أنه عرف الشخص الذي حصل منه القيام -بعد أن كان يجهله- فسوف يعمل الفعل فيما بعده، وعند ذلك ستكون (من) اسما موصولا أو نكرة موصوفة، وإن كان

---

[1] سيبويه ١/ ٢٣٦.

[2] سيبويه ١/ ٢٣٦- ٢٣٧.

[3] الأعلم الشنتمري (يوسف بن سليمان : النكت في تفسير كتاب سيبويه ، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ــ الكويت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م) ١/ ٣٢٨.

[4] الرضي ٢/ ٢/ ١٠٠٢.

قصده أن يخبر أنه علم حصول القيام من شخص ما -دون التعرض لمعرفته المسبقة به- فالفعل معلق، لأن الغرض الإخبار عن مضمون جملة كاملة، وليس عن كلمة مفردة، وهذا التحليل "يؤكد ذلك الجانب التداولي في اللغة، فالمتكلم المدقق يستخدم كل إمكانات اللغة المتاحة، لخدمة غرضه ومقصده، ليأتي الكلام متوافقا مع ما يريد"[1].

إن قصد المتكلم أحال معنى الاستفهام في الجملة المعلقة إلى الإخبار، كما يشير إلى ذلك أبوحيان في تعليقه على قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾ الفرقان: ٤٥ حيث يقول: "والجملة الاستفهامية التي هي معلق عنها فعل القلب ليس باقيا على حقيقة الاستفهام، فالمعنى ألم تر إلى مدّ ربك الظل"[2]، ويقول أيضا: "والاستفهام إذا علق عنه العامل ، لا يبقى على حقيقة الاستفهام وهو الاستعلام، بل يؤول معناه إلى الخبر"[3]، فالمتكلم في حال تعليق الفعل يقصد إخبار المخاطبين بالاستفهام الذي حصل منه، ولا يقصد سؤالهم أو الاستفهام منهم.

ويقول الرضي عن أداة الاستفهام التالية للفعل القلبي إنها "مجرد الاستفهام، لا لاستفهام المتكلم، والمعنى: عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه، وهو أن نسبة القيام إلى أي شخص هي، فالمعنى: عرفت قيام زيد، وإنما لم يصرح باسم القائم ولم يقل: (علمت زيدا قائما)، أو (علمت قيام زيد)، لأن المتكلم قد يكون له داع إلى إبهام الشيء على المخاطب -مع معرفته بذلك المبهم-"[4].

فقصد المرسل إلى الإبهام على المستقبل قد يمنعه من أن يعمل الفعل القلبي في مفعوليه، وعند ذلك يستخدم التعليق باعتباره تقنية صالحة لنقل المعلومة التي يريد نقلها إلى المستقبل، مع المحافظة على الإبهام وعدم التصريح بجميع تفاصيل تلك المعلومة، وهنا يظهر قصد المتكلم مرة أخرى، وأثره في استخدام أسلوب التعليق، وأنه انطلاقا من مبدأ القصدية عبر

---

[1] منصور عبدالسميع: أفعال القلوب ٤١.

[2] أبو حيان (البحر المحيط ، دار الفكر ـ بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م) ٦/ ٥٠٣.

[3] أبو حيان: البحر المحيط ٧/ ٤٨.

[4] الرضي ٢/ ٢/ ١٠٠٢- ١٠٠٣.

هذا الأسلوب دون غيره من الأساليب التي لا تفي بمعنى الكلام، ولا توضح مقصود المتكلم.

وكما تحدث سيبويه عن تعليق الفعل بالاستفهام وعلله بما يرجع إلى مبدأ القصدية، نجده يذكر مسألة التعليق بلام الابتداء، ويعلل لها بقوله: "ومن ذلك: (قد علمت لعبدالله خير منك)، فهذه اللام تمنع العمل -كما تمنع ألف الاستفهام-، لأنها إنما هي لام الابتداء، وإنما أدخلت عليه (علمت) لتؤكد وتجعله يقيناً قد علمته، ولا تحيل على علم غيرك"[1]، فالقصد إلى تأكيد الحكم هو الذي فرض على المتكلم أن يدخل الفعل (علمت) على الجملة المقصودة ويعلقه عن العمل فيها، "فالأصل (لعبدالله خير منك) غير أنك لو تكلمت بهذا جاز أن يكون على سبيل التظني منك، أو خبّرك به مخبر، فأردت أن تنفي ذلك ولا تحيل على علم غيرك"[2].

فكان دخول الفعل (علم) تحقيقا لذلك المطلب، ولكن لو أعمل هذا الفعل ونصب به مفعولين لكان مضطرا لإلغاء لام الابتداء وعدم ذكرها؛ لأنها لا تكون في أثناء الكلام، وفي ذلك منافاة لما قصد إليه المتكلم من تأكيد الكلام، وإدخال الفعل (علم) عليه بتركيبه الأولى دون أن يحدث أي تغيير فيه، فلم تكن هناك وسيلة خير من التعليق لتوضيح مقصود المرسل كما أراد، وإيصال الرسالة التي أراد أن يوصلها إلى المستقبل دون زيادة أو نقصان.

عمل الفعل المعلّق في محل ما بعده:

من المسائل التي اتفق عليها النحاة المتقدمون أن الفعل القلبي إذا علق عن العمل في مفعوليه فإنهما يبقيان على ارتباط به في المحل -وإن بطل عمله فيهما لفظا-، وبنوا على ذلك أن قدروا الجملة التي بعده في تأويل مصدر سدت مسد المفعولين، وعليه فإن الارتباط بين الفعل والجملة التي علق عن العمل فيها لم ينفك بشكل كامل -كما هو مقتضى هذا الحكم-.

---

[1] سيبويه ١/ ٢٣٦.

[2] الأعلم الشنتمري : النكت ١/ ٣٢٨.

ولكن بعض الباحثين المحدثين خالفوا النحاة المتقدمين في هذا الرأي، ورأوا أن الجملة بعد أداة التعليق مستقلة استقلالا تاما عن الفعل المعلّق، أي لا في اللفظ فقط، بل في المحل أيضا، واعتبروا الأدوات التي تذكر في باب التعليق "دلائل على أن الكلام الثاني مستقل، يقصد إلى الإخبار به"[1]، وأن النحاة قد أخطأوا التوفيق بعض الشيء في هذه المسألة[2].

وبالنظر إلى شواهد التعليق في سياقاتها -مع استظهار معنى الكلام وقصد المتكلم- نستطيع الترجيح بين الرأيين، فنحكم بالارتباط المحلي بين الفعل القلبي والجملة المعلق عنها، أو بالانفصال التام بينهما لفظا ومحلا.

فمن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ الكهف: ١٢ فالفعل (نعلم) -وهو فعل قلبي- يقتضي نصب مفعولين، ولكنه علق عن العمل فيهما فلم ينصبا به، واعتبرناهما ضمن جملة جديدة؛ بسبب كون أحدهما اسم استفهام -وهو لا يكون إلا متصدرا-، فحكمنا برفعه على الابتداء، وارتفع المفعول الثاني خبرا له، مما قطع الصلة اللفظية بينهما وبين الفعل قبلهما، ولكن هل انقطعت صلته عن محلهما أيضا، بحيث تصف الجملة الثانية في هذا السياق بأنها مستقلة استقلالا تاما عن الجملة الأولى -كما يراه القائلون بهذا الرأي-؟

إن اعتماد هذا الرأي يلزم منه أن نقول أن الكلام تم بعد الفعل (نعلم)، بحيث يصح لنا أن نكتفي به عما بعده ونقف عليه، فنقول (ثم بعثناهم لنعلم)، وهنا يقف المستقبل مترقبا ما بعده، ثم يدور في خلده: (لنعلم ماذا؟)، ويقدر التقديرات الكثيرة التي تتناسب مع هذا السياق، ثم يستقبل الجملة التالية باعتبارها كلاما مستأنفا (أي الحزبين أحصى لما لبثوا)، فيعد هذا كلاما جديدا منبت الصلة تماما عما قبله، وهنا على المستقبل أن يقف مع هذا

---

[1] إبراهيم مصطفى (إحياء النحو ، دار الكتاب الإسلامي- القاهرة ، ط٢، ١٤١٣-١٩٩٢) ١٤٩.

[2] عبدالرحمن أيوب (دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح- الكويت، د. ت.) ٢٢١، وانظر أحمد ياقوت (النواسخ الفعلية والحرفية -دراسة تحليلية مقارنة-، دار المعارف، ١٩٨٤م) ١٢٨.

السؤال الذي يعده موجها لطلب الإجابة، فيقدر له إجابة -إن اعتبره جاريا مجرى الاستعلام-، أو يستغني عن هذا التقدير إن فهم منه التقرير أو الإنكار!

ولكن شيئا من كل ذلك لم يقصد في هذا السياق، وإنما (نعلم) موجه توجيها مقصودا إلى الجملة التي بعده ومرتبط بها، فإنما يعنيهم لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا، والفعل (نعلم) لم يطلق دون تقييد حتى ينطلق المستقبل في أودية التقديرات، وإنما هو مقيد بالجملة بعده، والاستفهام ليس من نوع التقرير أو الإنكار أو غيرها، وإنما هو مرتبط بـ(نعلم)، فالبعث وقع ليحصل العلم بأي الحزبين أحصى لما لبثوا، مما يؤيد قول القائلين بالتعلق المحلي بين الأفعال القلبية والجملة التي علقت عن العمل فيها.

ودليل آخر يرجح قول جمهور النحاة في هذه المسألة، وهو اعتبار إمكانية تقدم الجملة المعلقة على الفعل القلبي، فمقتضى رأي القائلين بالاستقلال التام بينها وبين الفعل القلبي أن تقديمها على ذلك الفعل أمر مستساغ لا يؤثر في المعنى، ولكن باعتبار إمكانية ذلك على الآية الكريمة نجد أن التقديم يفسد معنى الكلام تماما، يقول محمد عرفة "فلو ذهبت تقطع (أيهم أحصى) عن (نعلم)، وتجعلها مقدمة في المعنى، غير تابعة لـ(نعلم) بل مقدمة عنه، فككت الآية وقطعت ما بينها من أواصر لا يتم المعنى إلا بها، لأنه يصير المعنى (ثم يعتاهم لأيهم أحصى لما لبثوا أمدا نعلم)، وهذا كلام مفكك لا معنى له، يجب تنزيه كلام الله أن يحمل عليه"[1].

وشاهد آخر يظهر من سياقه الارتباط الوثيق بين الفعل القلبي والجملة التي علق عن العمل فيها، هو قوله تعالى: ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ فصلت: ٤٨، فالجملة لم تقف عند (وظنوا)، وإنما كان القصد من الكلام ربطها بجملة (ما لهم من محيص)، بدليل سياق الآيات، حيث إنه يتحدث عن حال الكفار يوم القيامة، ويبدأ ذلك في الآية قبلها حيث قال سبحانه: ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَائِي قَالُوا آذَنَّاكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ ﴿٤٧﴾ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَدْعُونَ مِن قَبْلُ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ فصلت:٤٧- ٤٨، فهم إذا حوقوا بالسؤال عن الشركاء، حصل منهم قول وفعل واعتقاد، فقالوا لا نشهد أن معك شريكا، وذهب

---

[1] محمد عرفة (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، د. ت.) ٢٠٨.

عنهم الذين كانوا يدعونهم فلم ينفعوهم، واعتقدوا أن لا محيد لهم عن عذاب الله[1] -إذ الظن هنا بمعنى الاعتقاد واليقين-، ولا يمكن هنا فهم معنى الكلام، ولا يظهر قصد المتكلم إلا بتسليط الفعل (ظن) على (ماهم من محيص)، ولئن لم يظهر الأثر الإعرابي على هذه الجملة لتصدرها بالنفي فإن محلها يبقى على الارتباط والتعلق، وعندئذ تسد مسد المفعولين.

ولنأخذ في ختام هذه الشواهد شاهدا لتعليق الفعل باللام، لنستوفي الاستشهاد بجميع المعلقات في بيان مدى الارتباط أو الاستقلال بين الفعل القلبي والجملة التي حالت تلك المعلقات دون عمله اللفظي في طرفيها، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾البقرة: ١٠٢ ، حيث ورد هذا الكلام في سياق ذم السحر، وقبله مباشرة قوله تعالى: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ ، فهم يتعلمون ويعلّمون، يتعلمون ما يضرهم، ويعلمون أن من تعلم ذلك وتعاطاه ما له خلاق، فالقصد هنا واضح إلى جعل (من اشتراه ماله في الآخرة من خلاق) مستقرا في علمهم، ليكون ذلك أدعى إلى قيام الحجة عليهم.

وبعد استعراضنا لهذه الشواهد وتحليلها، ومحاولة فهمها في سياقها، واستجلاء القصد وراء إيرادها نجد الارتباط الوثيق بين الفعل القلبي والجملة المعلق عمله عنها، وأنه لا بد من تعلقها به وإلا خرج الكلام عن معناه الذي يقتضيه السياق، ولما استطاع المتكلم أن يوصل الرسالة التي أراد أن يوصلها إلى المستقبل بالشكل الذي أراده هو، ولما استطاع المستقبل أن يفهم الرسالة بالمعنى الصحيح.

إن المعاني المستفادة من تسليط الفعل على محل الجملة بعده في الشواهد السابقة -وفي غيرها- منسجمة تمام الانسجام مع السياقات التي وردت فيها، بحيث نستطيع الجزم بأن المتكلم قصد إلى إفادة السامع المعاني التي ذكرت، وأن فك الارتباط بينهما في المحل لا يبرز شيئا من هذه المعاني، ولا يوضح قصد المتكلم، مما يؤيد القول أن الفعل القلبي في التعليق

---

[1] ابن كثير (عماد الدين إسماعيل : تفسير القرآن العظيم ، دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت ، ١٣٨٨- ١٩٦٩) ٤/ ١٠٤ .

يمتنع عمله في اللفظ دون المحل، فهو وإن زال أثره الإعرابي لفظا -فلم ينتصب المفعولان بعده- فإنه يبقى عاملا في محلهما، إذ لا يمكن أن يكون المرسل قصد إلى إنشاء كلام جديد وكلامه الأول لم يتم، مع أن السياق يقتضي جعل الكلام الثاني متمما لمعنى الكلام الأول، ولا يمكن للمستقبل أن يفهم المعنى المقصود لو قدر أن في التعليق كلامين منفصلين عن بعضهما تمام الانفصال في اللفظ والمحل.

العطف على الجملة المعلق عنها:

من الأدلة التي استدل بها النحاة على عمل الفعل المعلّق في محل الجملة المعلّق عنها أنه قد يعطف على تلك الجملة بالنصب، مما يدل على أن الفعل القلبي نصب محلها، وإلا لما ساغ أن ينتصب اللفظ المعطوف، واستشهدوا على ذلك بقول كثير[1]:

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت

حيث عطف لفظ (موجعات) على جملة (ما البكا) ونصبه، مع أن المعطوف عليه ليس منصوبا لفظا، فدل على أن محله النصب، وقد روعي المحل عند العطف فانتصب المعطوف، ومما أن الجملة المعلق عنها الفعل لها إعراب لفظي وإعراب محلي فإنه يجوز في المعطوف على تلك الجملة الرفع -مراعاةً للفظ-، والنصب -مراعاةً للمحل-، فعلى سبيل المثال يجوز أن تقول: (علمت لزيد مقيم وعمرو مسافر)، و(علمت لزيد مقيم وعمرًا مسافرًا).

هكذا أطلق النحاة الحكم، فقالوا بجواز رفع المعطوف ونصبه دون تقييد بشيء آخر، مما يشعر أن للمتكلم أن يختار أحدهما للتعبير عما يساوره من معان دون نظر إلى أي ملابسات أخرى، وكأن المستمع لا يختلف حاله وقت استقباله جملة الرفع وجملة النصب، مع أن المعنى يختلف بين هذين التركيبين، وقصد المتكلم لا يمكن أن يكون واحدا في كلا التعبيرين، والرسالة لها مؤداها في التركيب الأول الذي يختلف عنه في التركيب الثاني.

إن قولك (علمت لزيد مقيم وعمرو مسافر) عطفتَ فيه الجملة الثانية رافعا لطرفيها مراعاة للفظ الجملة الأولى، فهي على نية إعادة اللام المعلّقة لعمل الفعل القلبي، وهذه اللام

---

[1] ابن هشام: أوضح المسالك ٢/ ٦٤.

إما أني ها للتأكيد، فتكون الجملة المعطوفة بمنزلة الجملة التي قبلها في التأكيد، وأما قولك (علمت لزيد مقيم وعمرًا مسافرٌ) فإنما عطفت على محل الجملة قبلها، ونصبت على نية عمل الفعل (علم) في هذين المفعولين مباشرة دون حيلولة لام الابتداء التي تمنعه من العمل في لفظهما، وعند ذلك تكون هذه الجملة خالية من التأكيد الذي يفيده تقدير اللام [1].

ففرق كبير في المعنى بين عطف جملة ما على لفظ الجملة المعلق عنها المقتضي للرفع، وعطفها على محلها المقتضي للنصب، ولا شك أن ما قصد إليه المتكلم في التركيب الأول اختلف عنه في التركيب الثاني، وأن ما وصل إلى المستقبل من رسائل ليست هي ذاتها في كلا التركيبين، وعليه فلا ينبغي اعتبار الجواز الذي قال به النحاة في هذه التراكيب على إطلاقه، وإنما يقيد بقصد المتكلم، فالمتكلم إذا قصد تأكيد كلامه يتعين عليه أن يعطف على اللفظ فيرفع، وإذا قصد الإخبار من غير تأكيد في الجملة المعطوفة كان لزاما عليه أن ينصب مراعاة للمحل.

إن الجملتين -وإن كانتا جائزتين من ناحية التركيب- فإن معناهما مختلف، فيجب في إعرابهما أن يكون فرعا عن قصد المرسل، ليبرز الإعرابُ المعنى الذي قصده، ولتصل الرسالة كما أرادها هو إلى المستقبل، إذ بواسطة هذا الإعراب يستطيع المستقبل فهم مضمون الرسالة بشكل صحيح، فإن وجده رفع المعطوف فهم التأكيد الذي أراد المرسل أن يوصله إليه، وإن رأى كلاما منصوبا أدرك أن الرسالة التي وصلت إليه إنما أراد المرسل أن يوصلها خالية عن هذا المعنى من التأكيد.

وفي المعلق بالاستفهام -أيضا- نلحظ الفرق بين ما عطف على المحل وما عطف على اللفظ، ففرق في المعنى بين قولك (علمت أمحمد حاضر وخالد غائب)، وقولك (علمت أمحمد حاضر وخالدا غائبا) مثلا، إذ إن مقصد المتكلم اختلف في إيراده الجملة الثانية بين هذين التركيبين، بسبب عطفه على محل الجملة الأولى أو لفظها.

إن معنى الجملة الأولى "علمت أهو حاضر أم غائب، ولم تخبر عنه بل تركته لعلمك"[2]، وقد كان لتقنية التعليق بأداة الاستفهام الأثر في نقل هذا المعنى وإيصاله إلى المستقبل، إذ

---

[1] فاضل السامرائي: معاني النحو ٢/ ٣٥.

[2] فاضل السامرائي: معاني النحو ٢/ ٣٥.

جَعَلَ العلم متعلقا بكامل الجملة بما فيها من استفهام، فلم يظهر التصريح بحضور محمد أو غيابه، بل ظل ذلك أمرا مبهما على المستقبل، خاصا علمه بالمرسل دونه، وهذا المعنى للجملة لم يختلف في كلا التركيبين، ولكن معنى الجملة الثانية التي عطفت عليها اختلف في التركيب الأول عنه في التركيب الثاني، والذي أظهر هذا الاختلاف هو الإعراب.

لقد اختلف الإعراب فاختلف المعنى، وذلك راجع إلى قصد المتكلم الذي لم يكن متفقا في التركيبين، ففي حين كان قصده في التركيب الأول أن يعطي الجملة الثانية معنى الجملة الأولى –وهو أنه علم بحضور خالد أو غيابه، دون أن يخبر المستمع بالحالة التي علمها–، نجده في التركيب الثاني يوضح النتيجة للمستمع ولا يبهمها عليه، فيصرح بأنه علم بغياب خالد، وهذا الذي قصد إليه المتكلم في رسالته جعله يعطف في التركيب الأول على لفظ الجملة المعلق عنها فيرفع جزأي الجملة، ويعطف في التركيب الثاني على محلها فينصبهما، والمستقبل في مقابل ذلك فهم المراد من الرسالة، معتمدا على ما ظهر له من قصد المتكلم حال مغايرته بين الحركة الإعرابية للجملة الثانية في التركيبين، ومفرقا بين ما عطف على اللفظ وما عطف على المحل.

وكذلك بالنسبة للعطف على الجملة المعلق عنها بحرف النفي، "فلو قلت (علمت ما محمد حاضر وخالدا مسافرا) لكان المقصود أن جملة (ما محمد حاضر) منفية، و(خالدا مسافرا) مثبتة، أي وعلمت خالدا مسافرا، وهذا نظير قولنا (علمت خالدا مسافرا وما محمد حاضر) فالأولى مثبتة، والثانية منفية، فإن قلت (وخالد مسافر) كانت الجملة منفية عطفا على الأولى، أي: وما خالد مسافر"[1].

فيكون النطق والإعراب مبنيا على ما يقصده المرسل، والمعنى الذي يريد إيصاله إلى المستقبل، ففي المعلق باللام إذا قصد تأكيد الجملة المعطوفة راعى اللفظ فرفع، وإذا لم يرد التأكيد نصب مراعاة للمحل، وفي المعلق بأداة الاستفهام إذا قصد بالجملة المعطوفة الإخبار فلا سبيل إلى إيصال هذا المعنى إلا النصب، وإن أراد الإبهام وعدم التصريح بالخبر فلا بد

---

[1] فاضل السامرائي: معاني النحو ٢/ ٣٥- ٣٦.

من الرفع، وفي التعليق بالنفي أيضا يتعين في الجملة المعطوفة الرفع أو النصب وفقا لقصد المتكلم، بين أن يشترك الثانية مع الأولى في النفي، أو يخالف بينهما فيثبت الثانية بعد أن نفى الأولى، وبناء على كل ذلك نستطيع حمل الجواز الذي أطلقه النحاة في إعراب الجملة المعطوفة على الجملة المعلق عنها على هذا المعنى الذي أشرنا إليه، من تقييده بقصد المتكلم في تحديد أحد الإعرابين.

المبحث الثاني

الإلغاء والتعليق وتعديل القوة الإنجازية

يعد مبدأ القوة الإنجازية من المبادئ المهمة في التداولية الحديثة، وقد كان لهذا المبدأ حضوره في مسائل الإلغاء والتعليق، حيث أمكننا التعويل عليه كثيرا في فهم عدد من المسائل، وتحليلها وفقا للنظرة التداولية، وفيما يلي ذكر مسائل الإلغاء والتعليق التي يظهر فيها تعديل القوة الإنجازية:

إلغاء الفعل القلبي المتأخر :

يعد النحاة إلغاء الفعل القلبي المتأخر عن مفعوليه أقوى صور الإلغاء، وقد اتفقوا على جواز هذه الصورة، بل إنهم يعدون الإلغاء أقوى من الإعمال في هذه الحالة، ويرون أن الأولى بالمتكلم إذ ذاك أن يلغي الفعل عن العمل في الاسمين قبله، ويرفعهما على الابتداء والخبرية.

وسواء كان الصواب معهم في أولوية الإلغاء في هذه الصورة، أو مع الرأي القائل أن المحدد للإلغاء والإعمال إنما هو قصد المتكلم -وحسب- دون أن يكون لأحد الإعرابين أولوية على الآخر خارج إطار المعنى، سواء قلنا بهذا الرأي أو بذاك فإننا أمام كلام جرى على غير مجراه المعتاد، إذ المجرى المعتاد للكلام أن يعمل الفعل في مفعوليه، فخروج المتكلم عن هذا الإطار يجعلنا نفترض أن الخطة التي ابتدأ بها المتكلم كلامه لم تسر معه حتى نهاية الكلام، وإنما خلفتها خطة أخرى أنهى بها المتكلم كلامه، وهو ما يعبر عنه الشاوش بأن المتكلم مر بمرحلتين، الأولى منهما تناسب خطة لا دخل فيها لأفعال القلوب لا عملا ولا

معين، والثانية تناسب عدولا عن الخطة الأولى المبنية على اليقين، إلى خطة ثانية يعتد فيها بالفعل معين وعملا[1].

إن كل خطة من هاتين الخطتين تتضمن قوة إنجازية تتلاءم معها، وجَعْلُ هاتين الخطتين في سياق واحد يعني أن القوة التي تضمنتها الخطة الأولى لن تكون هي وحدها المؤثرة في إنجاز الكلام، وإنما ستؤثر فيه أيضا القوة التي تضمنتها الخطة الثانية، مما يعني تعديلا في القوة الإنجازية، هذا التعديل قد يكون في نفس سياق القوة الإنجازية الأولى وبشكل متصاعد معها، مما يعني زيادة في الإنجاز، وقد ينحو منحى مغايرا، مما يعني إضعافا لقوة الإنجاز الأولى، وخير ما يجسد هذا الكلام النظري ويوضح المقصود منه هو شواهد الإلغاء في تراثنا النحوي، وليكن التطبيق عليها، فمن تلك الشواهد قول الشاعر[2]:

القوم في أثري ظننت فإن يكن ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا

حيث تعد القوة الإنجازية لجملة (القوم في أثري) المتمثلة في الإخبار، ووقوع الجزم بتتبع القوم لأثره قد انتقصتها جملة (ظننت) بما تحمله من قوة إنجازية تقوم على التشكيك في صحة هذا الخبر.

إن القوة الإنجازية لجملة الظن عدلت من القوة الإنجازية للجملة الأولى القائمة على الجزم فأضعفت تلك القوة، فالمتكلم استخدم جملة (ظننت) ليدل بها على تحفظه إزاء الحكم بتتبع القوم له بعدما كان موقنا به، ما يعبر عن حالة معرفية طرأت عنده، وبقية كلامه تدفع في هذا الاتجاه الذي يضعف إنجاز الجملة الأولى.

إنه بعد أن أضعف الحكم بتتبع القوم له بواسطة الفعل (ظننت) عمد إلى اعتبار أن مجرد افتراض ذلك الأمر بعيد الوقوع، حيث استعمل حرف الشرط (إن) الذي يدل على قلة وقوع ما بعده، ثم أكد الظن بواسطة الحرف (قد) الذي أفاد التحقيق بدخوله على فعل ماض، فالظن الذي أضعف القوة الإنجازية للجملة الأولى أكده المتكلم بالحرف (قد)،

---

[1] محمد الشاوش (أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، كلية الآداب بمنوبة ـ تونس، ط١، ٢٠٠١) ٢/ ٩٠٩.

[2] انظر أبا حيان: التذييل والتكميل ٦/ ٦٣.

ليثبّت بذلك الظنّ، ويؤكد على إحلاله محل اليقين المستفاد من الجملة الأساسية (القوم في أثري).

إن هذا التعديل للقوة الإنجازية في الجملة لم يكن ليحصل لولا إلغاء الفعل القلبي المتأخر، وهو ما يؤكده المتوكل، حيث يرى أن دور جملة الظن المتأخر الملغى عمله هو تعديل أو تصحيح لهذه القوة[1]، وهذا ليس خاصا بالفعل (ظن)، بل يشاركه فيه الأفعال القلبية الأخرى التي تأخرت عن مفعوليها وألغيت عن العمل فيهما، ولكن صورة التعديل تختلف بين فعل وآخر حسب المعنى الذي يدل عليه ذلك الفعل، ففي حين أضعف الفعل (ظن) القوة الإنجازية للجملة، قد نجد فعلا آخر يزيد بدخوله القوة الإنجازية، وهو ما يتضح بتحليلنا شواهد هذه الظاهرة، ولكن قبل أن ننتقل إلى سياق آخر كان التعديل فيه بزيادة قوة الإنجاز، نتناول بالتحليل شاهدا يظهر فيه أيضا إضعاف تلك القوة، ولكن بواسطة فعل آخر غير الفعل (ظن)، وهو الفعل (زعم)، حيث يقول الشاعر[2]:

هما سيدانا يزعمان وإنما يسوداننا أن يسرت غنماهما

إذ نجد الإخبار بسيادة ذينك الشيخين جاء بصيغة الجزم، من دون أن يدل على أي نسبة من الشك في إسناد السيادة لهما، ولكن هذه القوة الإنجازية التي حملتها الجملة في طياتها ما لبثت أن عدلت بإدخال جملة (يزعمان) عليها، وما تحمله من قوة إنجازية مغايرة، تدل على شدة الشك في صحة هذه النسبة، بل قل على استبعادها -كما تفيده دلالة الفعل (زعم)-.

فالقوة الإنجازية لـ(يزعمان) أضعفت القوة الإنجازية التي حملتها الجملة الأولى، ومما يؤكد على أن قوة الإنجاز للجملة الأولى ضعفت بمجيء الفعل (يزعم) أن الشاعر في تتمة البيت حصر أسباب سيادتهما في كونهما ذوي مال، ووجود المال ليس سببا للسيادة في

---

[1] أحمد المتوكل: الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ- الرباط، ط١، ١٩٨٨) ٤٢.

[2] انظر: أبا حيان: التذييل والتكميل ٦ / ٦٣ ، ابن هشام: أوضح المسالك ٢ / ٥٩ .

ذاته، وإنما يكون سببا للسيادة إذا نتج عنه الكرم والإنفاق، وهو ما نفاه الشاعر عنهما في البيت قبل هذا عندما قال[1]:

إنَّ لنا شَيْخَيْنِ لا يَنْفَعانِنا غَنِيَّيْنِ لا يُجْدِي علينا غِناهُما

فمجيء الفعل القلبي (يزعم) بعد ما يصح أن يكونا مفعولين مقدمين له دون أن يعمل فيهما إنما جاء ليضعف من القوة الإنجازية لجملة (هما سيدانا)، ولو نصبهما لكانت القوة الإنجازية ضعيفة منذ البداية، ولكان مشككا في سيادتهما من أصلها، وهذا لم يرده الشاعر؛ لأنه خلاف الواقع، إذ سيادتهما أمر ثابت، فاستعان الشاعر لنقضها بأسلوب الإلغاء، إذ الجملة الملغى عنها العمل انطلقت من الواقع وهو أن هذين الرجلين سيدان، ولكن جاء الزعم ليضعف من قوة الإنجاز بما يجعل مضمون الجملة الأولى أمرا شكليا، إذ لم ينالا تلك السيادة عن جدارة وأهلية، فكأنها لم تكن، بل إن تبوء الشخص مكانا ليس جديرا به مما يزيد في ذمه وانتقاص قدره.

ولئن كان الحديث في الشاهدين السابقين عن تعديل للقوة الإنجازية تمثل في إضعافها، فإن الحديث في الشاهد التالي عن زيادة في قوة الإنجاز -كان هو التعديل الذي أفاده الفعل (علم) لما ألغي عن العمل مع تأخره-، وذلك في قول الشاعر[2]:

آت الموت تعلمون فلا يرْ هبكم من لظى الحروب اضطرام

فإن الفعل الملغى (تعلمون) زاد من القوة الإنجازية التي حملتها الجملة الأولى (آت الموت)، فالشاعر بعد أن أخبر عن حقيقة أن (الموت آت) إخبارا حازما لا تردد فيه ولا شك، أراد أن يقيم الحجة على مستمعيه بأنهم أنفسهم يعلمون هذه الحقيقة فأدخل الفعل (تعلمون)، مما يزيد من قوة الإنجاز في هذه الجملة، فبعد أن عرض الشاعر لحقيقة ثابتة لا يجادل فيها أحد على العموم، زاد من تقريرها والتأكيد عليها بجعلها معلومة عند المخاطب على وجه الخصوص.

ومما يؤكد على أن الكلام زادت قوة إنجازه بالفعل الملغى بعده أن الشاعر رتب عليه توجيها وأمرا لا ينبني إلا على كلام بلغ الذروة في القوة والتأكيد، وهو الحث على

---

[1] ابن منظور (يسر) .

[2] انظر: أبا حيان: التذييل والتكميل ٦ / ٦٣ .

الشجاعة في المعارك وعدم الخوف من القتال الدائر فيها، وهو توجيه أصدره الشاعر بعد أن أخرج حقيقة الموت الذي لا ينجو منه أحد في أقوى صورها، والموت هو الذي يدعو إلى الرهبة والجبن، فيتقرر حقيقته في النفوس وأنه آت لا محالة يزول السبب الداعي للخوف من الموت، ويبقى التعلق بالأسباب التي تجعله شرفا لصاحبه، وهي الموت في ساحات المعارك، عوضا عن الموت على الفراش شأن العاجزين الخاملين.

ولو أُعمِل الفعلُ (تعلمون) في مفعوليه بأن قيل (تعلمون الموت آتيا) لجُعِلَتْ هذه الحقيقة في علمهم وحسب، دون أن تظهر مطابقتها للواقع، فتكون قوة الإنجاز التي حملتها معها ضعيفة إذا ما قورنت بقوة الإنجاز في (آت الموت تعلمون) التي ظهرت في صورة الحقيقة المقررة، مشتملة على الكلام في أقوى حالاته الإعرابية -أعني الرفع-، ثم زيادتها بالفعل (تعلمون) وما يفيده من التحقق والتثبت.

فإلغاء الفعل القلبي عن العمل في مفعوليه مع تأخره عنهما يفيد تعديلا في القوة الإنجازية، هذا التعديل يساوي زيادة قوة الإنجاز إذا ما كان الفعل القلبي من أفعال اليقين، ويعني إضعاف تلك القوة في حال كان الفعل من أفعال الشك وما شابهه.

وجملة الفعل القلبي في كل ذلك جملة تعقيبية، أتى بها المتكلم بعد أن ابتدأ كلامه غير قاصد لمعناها، بل بعد أن أتم ذلك الكلام بما يحمله من قوة في الإنجاز دون أي تعرض لها، ثم طرأ عليه معناها فألحقها به مع ما تدل عليه من معان وما تحمله من قوة إنجازية تخصها، فحصل ذلك التعديل الذي أخذ صورة زيادة القوة الإنجازية حينا، وإضعافها حينا آخر، وهو ما يعبر عنه المتوكل بأن المتكلم يعطي معلومة، ثم يلاحظ أنها ليست بالضبط المعلومة المقصود إعطاؤها، فيضيف المعلومة التي تعدلها[1].

إن هذه الجملة الملحقة -بما حملته من معلومة إضافية- جاءت وسيلة لتعديل القوة الإنجازية، ولم تكن لتوصف بأنها جملة ملحقة أو تعقيبية، ولا ليكون لها هذا الدور في تعديل القوة الإنجازية لولا إلغاء عملها عما قبلها، وزوال أثرها الإعرابي عنه.

---

[1] المتوكل: (الوظائف التداولية في اللغة العربية ، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، ط١، ١٤٠٥ ــ ١٩٨٥) ١٤٨.

إلغاء الفعل القلبي المتوسط :

من الوظائف التداولية للفعل القلبي المتوسط إذا أُلغي عن العمل تعديل القوة الإنجازية.

وإيضاح ذلك: أن المتكلم قد يبتدئ كلامه غير رابط له بمعنى الفعل القلبي، وقبل أن يتم كلامه يُدخِل الفعل، ثم يتم الكلام على ما ابتدأه به من الإعراب الأول، فيجيء الفعل القلبي فاصلا لطرفي الإسناد متوسطا بينهما، ويحمل الكلام عندئذ قوتين إنجازيتين، الأولى للجملة قبل دخول الفعل القلبي، والثانية أضافها الفعل القلبي بمجيئه، وكان من شأنها أن عدلت من قوة الإنجاز لذلك الكلام.

ففي قولنا (زيد أظن قائم): نجد المتكلم ابتدأ كلامه ليخبر عن اتصاف زيد بالقيام، إخبارا جازما لا تردد فيه، وقبل أن يتم كلامه اعترض بالفعل القلبي (أظن) بين المبتدأ والخبر، وفائدة هذا الاعتراض –كما يراه ابن هشام– "إفادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا"[1]، وهو ما يساوي في التداولية تعديل القوة الإنجازية، فالمتكلم هنا ابتدأ كلامه على اليقين، ثم أقحم الفعل (أظن) في وسط الكلام، فعدل هذا الفعل المقحم –بما حمله من قوة إنجازية– القوة الإنجازية التي كانت للكلام قبل دخوله.

وتعديل القوة الإنجازية هو الدور الذي تقوم به الحمول المعترضة كما يراه المتوكل حيث يقول "ويكمن هذا الدور بالأساس في تقوية القوة الإنجازية للحملة الرئيسية، أو على العكس من ذلك إضعافها"[2].

إن زيادة الفعل القلبي المتوسط الملغى للقوة الإنجازية للحملة الرئيسية أو إضعافها يعتمد على سياق الكلام في تداوله بين المرسل والمستقبل، كما يعتمد أيضا على طبيعة الفعل القلبي الملغى، فإذا كان الفعل (ظن) من شأنه أن يضعف القوة الإنجازية للجملة فقد يدفع فعل قلبي آخر يحمل معنى اليقين في الاتجاه المعاكس ويساهم في زيادة القوة الإنجازية.

---

[1] ابن هشام: (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق : مازن المبارك ومحمد حمد الله، دار الفكر – بيروت ، ط ٥ ، ١٩٧٩م) ٥٠٧.

[2] المتوكل: الجملة المركبة في اللغة العربية ٤١.

ولنبني حكمنا على كلام العرب الحتج بهم نسوق الشاهد الذي أورده النحاة في هذه المسألة، وهو قول الشاعر[1]:

أبالأراجيز يا ابن اللوم توعدني وفي الأراجيز خلت اللوم والخور

فالشاعر ينكر على خصمه توعده إياه بأن يهجوه بالأراجيز، ولما كان التوعد بالأراجيز هو محل الإنكار لحد الشاعر قدمه على الفعل (توعدني) وجعله تاليا لهمزة الاستفهام، ثم أراد أن يوهن من قوة سلاح الأراجيز الذي شهره خصمه في وجهه فابتدأ به الجملة الثانية، وقدمه على المبتدأ ليفيد الحصر، فكأنه قال إن اللوم والفشل محصوران في هذا السلاح، فلا يتسلح بالأراجيز إلا خسيس لئيم، وفاشل حائر القوى ضعيف، فهو أراد أن يتوسل بإضعاف هذا السلاح إلى إضعاف خصمه، وإلى أنه غير آبه بوعيده، وغير متهيب له.

ولكن لما كان وصف الأراجيز بهذه الأوصاف أمرا مبالغا فيه، أراد الشاعر أن يخفف قليلا من هذه المبالغة حتى تقبل منه، وحتى لا تصل به إلى حد المجازفة بالقول، فاعترض بالفعل (خلت) بين المبتدأ والخبر، فضعفت قوة إنجاز الكلام الأول بعد دخول هذا الفعل في المعادلة، ولكن ما مزية الاعتراض بالفعل الملغى هنا؟ ولماذا آثره الشاعر على إعمال الفعل القلبي، أو عدم التعرض له أصلا دون إعمال أو إهمال، أو إلغائه متأخرا؟

والجواب أن عدم التعرض للفعل (خلت) أصلا يوقع الكلام في المبالغة الممجوجة التي قد لا يسيغها المستمع، وإعمال الفعل (خلت) يحمّل الكلام قوة إنجازية ضعيفة لا تتناسب مع السياق المتعالي الذي وردت فيه هذه الأبيات، لأن معتمد الكلام هنا سيكون الظن – وحسب – من أول الكلام إلى منتهاه، وجعل الفعل الملغى متأخرا عن كلا المفعولين يفيد أن الشاعر تراجع عن حكمه الأول وتدارك يقينه بالظن المتأخر فيصل إضعاف القوة الإنجازية بذلك إلى حد لا يريد الشاعر أن يصل إليه حكمه.

في حين أنه مع الفعل المتوسط الملغى ابتدأ كلامه على اليقين، وجعل المفعولين في حالة الرفع التي هي أقوى الحالات الإعرابية، بدأ كلامه بأحدهما وختمه بالآخر، ثم أتى بالفعل (خلت) متواريا بين ركني الإسناد، فسلم من وصفه بالمبالغة الممجوجة لأنه جعل هذا

---

[1] سيبويه ١/ ١٢٠.

الحكم في ظنه وحسب، وأبقى الكلام على قوته التي لم ينل منها إلا بالقدر الذي يجعل معه كلامه مقبولا مستساغا.

إلغاء الفعل المتقدم:

إذا كانت مسألة جواز إلغاء الفعل القلبي المتقدم محل خلاف بين نحاة البصرة والكوفة فإن لها من الشواهد ما يؤيد قول الجوزين، وفي تلك الشواهد ما يخدم الجانب التداولي للغة.

إن قولنا (ظننت زيد قائم) كلام ابتدئ بالظن وما يحمله من قوة إنجازية ضعيفة، ثم ألغي الظن وقطع عن العمل فيما بعده، فارتفع المفعولان على الابتداء والخبرية، وأحدث ذلك تعديلا في قوة الإنجاز، وكأننا لما ألغينا الفعل (ظن) عن العمل في المفعولين بعده أنشأنا كلاما جديدا معتمدا على اليقين لا على الظن، فوصل إلى المستمع حاملا قوة إنجازية جديدة تتناسب مع اليقين الذي استفيد من الإلغاء، مما يزيد من قوة الإنجاز في محمل الكلام.

ويشهد لهذه الصورة قول الشاعر[1]:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل

فالشاعر لما ابتدأ كلامه بنفي ظن التنويل منها —وهي قوة إنجازية ضعيفة لا تتناسب مع ما ذكر في القصيدة من إخلافها بالوعود وما عرف عنها من غدر، الذي يناسبه الجزم بنفي التنويل– عدل من القوة الإنجازية فيما بعد، بأن أبطل الفعل (إخال) عن العمل في المفعولين، فكأنه ابتدأ جملة جديدة قائمة على النفي القاطع للتنويل دون شك أو تردد.

إن ابتداء الكلام بالنفي القاطع لنيل ما يريده منها لا يتناسب مع الحالة العاطفية للشاعر، حيث إنه يرجو ويأمل تحقق ذلك إثر وعد ألزمت به نفسها، مما جعله يبتدئ كلامه بمجرد نفي الظن، ولكنه ما لبث بعد ذلك أن منع الظن عن العمل فيما بعده ليزيد من قوة الإنجاز في الجملة، لتتناسب مع ما ذكره قبل ذلك من كثرة إخلافها للوعود،

---

[1] ابن هشام: شرح قصيدة كعب بن زهير ٢٤ .

ونقضها للمواثيق، وليزيد من إبرازه لمعاناته، حيث إن مجرد الوعد الذي وعدته به والذي يمثل بارقة الأمل بالنسبة له بدا الوفاء به محل شك، ثم ما لبث أن صار نفي حصوله أمرا مقطوعا به.

ولنأخذ مثالا لهذا النمط إذا كان الفعل القلبي فيه دالا على اليقين، كقولنا (علمت زيد قائم)، وهنا نجد أن الكلام وإن كان مبدؤه على اليقين وما يصحب ذلك من قوة إنجازية تناسب اليقين، إلا أن إلغاء الفعل (علم) عن نصب المفعولين بعده زاد من قوته الإنجازية، لأن الكلام إذا كان مقيدا بالعلم فهو حقيقة مقصورة على من علمها، ولكن إذا أطلق وجعل كلاما مستقلا فإنه يفيد كونه حقيقة ثابتة يقر بها ويعتقدها كل أحد، وهذا أقوى للكلام، مما يجعل الإلغاء في هذه الصورة يزيد من القوة الإنجازية.

ومما يشهد لهذه الصورة قول الشاعر[1]:

كذاك أدبت حتى صار من خلقي أني وجدت ملاكُ الشيمة الأدبُ

فالشاعر ابتدأ كلامه بالفعل (وجدت) الدال على اليقين، مما يحمل في طياته قوة إنجازية تتناسب مع هذا الفعل، ولكنه بإلغاء الفعل (وجد) عن العمل في المفعولين نجد جملة (ملاكُ الشيمة الأدبُ) غدت حقيقة معلومة لا يرتاب فيها أحد، وليست مقيدة بما يجده الشاعر في نفسه ويعلمه هو فقط، مما يعد زيادة في القوة الإنجازية بما يتناسب مع هذه الحقيقة.

توكيد الفعل القلبي بالمصدر:

قد يؤكد الفعل بالمصدر الصريح نحو (انطلقت انطلاقا)، و(أكرم سعيد ضيفه إكراما)، وقد اصطلح النحاة على تسمية هذا المصدر بالمفعول المطلق المؤكد لعامله، لما يحمله من تأكيد مضمون فعله، إذ هو بمثابة الإعادة والتكرير لذلك الفعل ولكن بصيغة أخرى، ولا شك أن هذا التأكيد يزيد من قوة إنجاز الانطلاق والإكرام في المثالين السابقين، كما يزيد

---

[1] انظر: الرضي ٢/ ٢/ ٩٩٢ ، أبا حيان: التذييل والتكميل ٦/ ٥٨، ابن هشام: أوضح المسالك ٢/ ٦٥.

من قوة الإنجاز في العلم والظن في نحو (ظننت زيدا منطلقا ظنا)، (وعلمت عمرا قائما علما) وما يوافقهما من أفعال القلوب.

إن الفعل القلبي شأنه شأن غيره من الأفعال الأخرى التي تزيد قوة إنجازها بتأكيدها بالمصدر، ولكن الذي يميز أفعال القلوب أنه يعتريها حكم الإلغاء، فيبطل عملها في مفعوليها، وعند ذلك نتساءل هل يمكن أن نؤكدها بالمصدر إذا أُلغيت عن العمل في مفعوليها؟

إن المرور لهذا التساؤل يرجع إلى أن توكيد الفعل القلبي بالمصدر في حالة الإلغاء يعني أننا نلغي عمل الفعل القلبي في مفعوليه فلا ينصبان به، وفي الوقت نفسه نعمله في مصدره فننصب المصدر بهذا الفعل الملغى، مما يجعل المستقبل غير مدرك لمعتمد الكلام، هل هو الظن -مثلا- الذي دل عليه التأكيد، أم الابتداء الذي اقتضى الإلغاء، وهو ما يشير إليه ابن عصفور في قوله "إنك من حيث تلغي لم تبن الكلام عليها، ولا كان معتمد الكلام على الإتيان بها، بل تقدر أنه عرض لك ذكرها بعد بناء الكلام على ألا تكون فيه، ومن حيث تؤكد بالمصدر تكون قد جعلتها معتمدا عليها في الكلام، إذ لا يؤكد من الكلام إلا موضع الاعتماد والفائدة"[1].

إن ابن عصفور في عبارته هذه يشير إلى أن تأكيد الفعل الملغى بالمصدر يستلزم حالة من التناقض الدلالي والتداولي، حيث إن الإلغاء يدل على أن الكلام اعتمد على الابتداء لا الظن، والرسالة التي تصل إلى المستقبل بواسطة الإلغاء تحمل إليه هذا المضمون، في حين أن تأكيد الظن بالمصدر يشير إلى أن اعتماد الكلام على الظن ليس إلا، فتصل إلى المستقبل رسالة أخرى تخالف الرسالة التي قبلها في ذلك.

هذا المعنى من التناقض عبر عنه الرضي بشبه التنافي بعد أن حكم على التركيب المشتمل على ذلك بالقبح في قوله "وتوكيد الملغى بمصدر قبيح، إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل، والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به، فبينهما شبه التنافي"[2]، فالتوكيد بما حمله من زيادة في قوة الظن واعتباره محور الجملة عارضه إلغاء الظن الذي يشي بكونه أمرا طارئا

---

[1] ابن عصفور: شرح الجمل ١/ ٣١٦.

[2] الرضي ٢/ ٢/ ٩٩٤.

غير معتنى به، إذ لم يعتمد الكلام في شكله الإعرابي عليه، وهو ما جعل عبدالقاهر يقول "إن المعنى لا يليق به التأكيد"[1].

إن عدم لياقة التأكيد بالإلغاء راجع إلى أن التأكيد يزيد من قوة إنجاز المؤكَّد، والظن هنا لا يليق به أن تزاد قوة الإنجاز التي يحملها لأنه قد ألغي عن العمل، ولم يُبْنَ عليه الكلام، مما يجعل بين إلغاء الظن وتأكيده حالة من عدم الانسجام، عبر عنها عبدالقاهر – أيضا- بقوله "وذلك أن المصدر تكرير وتوكيد للفعل لفظا ومعنى، .... وكلما كان أذهب في التأكيد كان أبعد من الإلغاء"[2].

ولكن إذا رجعنا إلى تأكيد الظن بالمصدر في حال الإعمال لا نجد شيئا من هذه المحذورات التداولية، بل على العكس من ذلك نجد تأكيد الظن بالمصدر جاء منسجما مع إعمال الظن الذي دل على اعتناء المتكلم به، وجعله معتمد كلامه، فيزيد المصدر المؤكِّد حينئذ من القوة الإنجازية للكلام.

نفي الفعل القلبي:

قد يقع الفعل القلبي بعد أداة نفي، نحو: (زيدا منطلقا لم أظن)، وعند ذلك يجب إعماله[3] في معموليه، ويمتنع إلغاؤه، فلا يصح أن يقال: (زيد منطلق لم أظن) مثلا، ويرجع النحاة سبب هذا المنع إلى التناقض بين الإثبات والنفي، فالكلام مبني على النفي[4]،

---

[1] الجرجاني: المقتصد ١/ ٥٠١.

[2] الجرجاني: المقتصد ١/ ٥٠١.

[3] أبو حيان: (ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق : رجب عثمان ، مراجعة : رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م) ٤/ ٢١٠٩.

[4] الصبان (محمد بن علي: حاشية على شرح الأشموني على الألفية ، دار الفكر ، د.ت) ٢/ ٢٧.

والإلغاء " حينئذ يوهم أن ما قبله مثبت، فينافض نفي الفعل بعده، لتوجهه في المعنى إلى المفعولين"[1].

ومن هذا التعليل نلمس أثر القوة الإنجازية في هذا الحكم النحوي، ففي مثال الإعمال (زيدا قائما لم أظن) المعمولان: (زيدا قائما) وإن كانا متقدمين فهما على نية التأخير، لأنهما معمولان للفعل (أظن) فلا يدلان دلالة مستقلة، والنفي يلحقهما تبعا للفعل، فلا إشكال يتبعهما بنفي الفعل أو إثباته، في حين أن مثال الإلغاء (زيد قائم لم أظن) نجد فيه أن (زيد قائم) لهما حكم مستقل عن حكم الفعل، لأنه لم يتسلط عليهما ولم يعمل فيهما، فـ(زيد قائم) جملة مثبتة لقيام لزيد، وهذه القوة الإنجازية عارضتها دلالة الفعل المنفي الوارد بعدها (لم أظن) فناقضتها، مما قادنا إلى منع هذه الصورة، والحكم بعدم جوازها.

التعليق بأداة الاستفهام:

قد يدخل الفعل القلبي على جملة مستفهم بها، مما يقتضي نصب طرفيها -وفقا لطبيعة عمل الفعل القلبي الذي ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر-، ولكن طبيعة الاستفهام تأبى هذا الموقع الإعرابي الذي يفرضه الفعل القلبي، لأن الاستفهام لا يكون إلا متصدرا، والمفعول لا يكون إلا متأخرا إما في اللفظ والرتبة أو في الرتبة فقط، مما يحول دون نصب هذا الفعل لاسم الاستفهام وخبره، ويمنعه من التأثير في حركتهما الإعرابية، فيقصر عمله على محلهما دون لفظهما، وتكون الجملة عند ذاك سادة مسد المفعولين.

إننا أمام جملتين دخلت الثانية منهما في الأولى، مشكّلة معها كلاما واحدا، مع أن لكل واحدة من هاتين الجملتين طبيعة مختلفة عن طبيعة الجملة الأخرى، وتصحب كل واحدة منهما قوة إنجازية تلائمها وتتسق مع طبيعتها، مما يوجد عندنا قوتين إنجازيتين مختلفتين في سياق واحد.

---

[1] الخضري (حاشية على شرح ابن عقيل للألفية، دار الفكر- بيروت، ١٣٩٨- ١٩٧٨) ١/١٥٢، وانظر محي الدين عبدالحميد: (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، دار الفكر- بيروت، ١٤٠٥ - ١٩٨٥) ٢/ ٤٧.

إن الفعل (ظن) –وما يدور في فلكه من أفعال تقاربه في معناه– يدل على الشك، ويحمل في طياته قوة إنجازية تتناسب معه، والفعل (علم) –والأفعال القلبية التي في معناه– يدل على اليقين، ويحمل من قوة الإنجاز ما يناسب ذلك، في حين يدل الاستفهام على معنى مغاير، تصحبه قوة إنجازية مختلفة عن تلك التي تصحب أفعال القلوب، فالاستفهام هو استعلام المتكلم عن شيء يجهله، أي طلبه من المخاطب أن يعلمه بحقيقة ذلك الشيء، فدلالة الاستفهام مغايرة لدلالة أفعال القلوب.

إن مقدار الاختلاف بين هاتين الدلالتين وما يصحبهما من قوة في الإنجاز يصل إلى حد التناقض –كما وصف ذلك الرضي–، مما يجعلنا نتساءل كيف استقام مجيئهما في كلام واحد؟ وهو ما أجاب عنه الرضي أيضا في قوله "وليست أداة الاستفهام التي تلي باب علم في نحو (علم زيد أبهم قام) مفيدة لاستفهام المتكلم بها، للزوم التناقض في نحو: (علمت أبهم قام)، وذلك لأن (علمت) المقدم على (أبهم): مفيد أن قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام إلى هذا القائم المعين، لما ذكرنا أن العلم واقع على مضمون الجملة، فلو كان (أي) لاستفهام المتكلم لكان دالا على أنه لا يعرف انتساب القيام إليه"[1]، فدلالة أداة الاستفهام تغيرت في هذه الجملة لما دخل عليها الفعل (علم)، وعُدّلت تبعا لذلك القوة الإنجازية التي صحبت هذه الدلالة، مما جعل الكلام منسجما في دلالته، وزال بذلك ما كان ينظر إليه على أنه تناقض.

إن القوة الإنجازية للاستفهام عدلت في هذا التركيب لما دخل الفعل القلبي على الجملة الاستفهامية وعمل في محلها، فلم يعد الاستفهام فيها عن أمر يجهله المتكلم، وإنما صار يدل على إدراكه لشيء يُستفهَم عنه، ويقع السؤال عن مثله.

التعليق بلام الابتداء:

الجملة المعلقة بلام الابتداء هي جملة اسمية دخل عليها فعل قلبي ناصب لمفعولين، فلم يؤثر في لفظها ولم ينصب ركنيها، والسبب في ذلك يرجع إلى اقترانها بلام الابتداء التي

---

[1] الرضي 2/ 2/ 1002-1003.

لابد من أن تتصدر الجمل، والكلام وفق هذه الصورة من التعليق -مع وجود لام الابتداء- له قيمة تداولية أشار إليها سيبويه في قوله: "ومن ذلك: (قد علمت لعبدالله خير منك)، فهذه اللام تمنع العمل -كما تمنع ألف الاستفهام-، لأنها إنما هي لام الابتداء، وإنما أدخلت عليه (علمت) لتؤكد وتجعله يقيناً قد علمته، ولا تحيل على علم غيرك"[1].

إن جملة (عبدالله خير منك) أصدرت حكماً بخيرية عبدالله على المستقبل، ثم أراد المرسل أن يزيدها قوة فقرنها بـ(لام الابتداء) التي تفيد تأكيد مضمون الجملة[2]، ثم إن هذه القوة الإنجازية زادت أيضا لما دخل عليها الفعل (علم) لما يدل عليه من معنى اليقين، فهو كلام علمه المتكلم وتيقنه، ولم ينطق به نقلا عن غيره دون تحقق أو معرفة -كما يشير إلى ذلك كلام سيبويه-.

إن زيادة القوة الإنجازية للكلام بحشد هذه المؤكدات يوصل رسالة إلى المستقبل يظهر فيها مدى تيقن المرسل من هذه المعلومة، وشدة وثوقه بهذا الحكم الذي حكم به، ولم يكن الكلام ليصل إليه هذه القوة التي وصل بها لو لم يعلق الفعل (علم) عن العمل في مفعوليه.

ولنا أن نتصور هذا الكلام خارج دائرة التعليق، أي أننا لو أعملنا الفعل (علم) في مفعوليه لترتب على ذلك حذف لام الابتداء التي لا تكون في غير الصدارة، ولنطقنا بالمفعولين منصوبين، فنكون قد أزلنا عنهما وصف الرفع المرتبط بمفهوم المستقر الثابت لدى المتكلم[3]، ولو أبقينا الاسمين مرفوعين مقرونين بلام الابتداء دون أن ندخل عليهما الفعل القلبي (علم) لكنا أبعدنا عنصرا مهما من عناصر التوكيد في هذا الكلام، وإذاً فلا يمكن جمع هذه المؤكدات مما تحمله من زيادة في قوة الإنجاز في نسق واحد إلا بواسطة التعليق، إذ إن نقصان شيء منها -والذي يكون خارج إطار التعليق- يضعف القوة الإنجازية بمقدار ما يحمله ذلك المؤكد الذي سنستغني عنه من القوة.

---

[1] سيبويه ١/ ٢٣٦.

[2] ابن هشام: مغني اللبيب ٣٠٠.

[3] منصور عبدالسميع: أفعال القلوب ٤٣.

ولكن هذا المعنى من زيادة القوة الإنجازية -بتعليق الفعل (علم) عن العمل فيما بعده- قد لا يكون متوافرا مع الأفعال القلبية التي لا تدل على اليقين مثل الفعل (ظن)، بل قد يكون في دخول مثل هذا الأفعال على الجملة المبدوءة بلام الابتداء شيء من عدم الانسجام، الذي جعل بعض النحاة يمنع تعليقها، معللا ذلك بأن التعليق يكون بحرف التأكيد، وهو لا يكون بعد الظن لأنه نقيضه [1]، ففي مثل قولنا (ظننت لزيد قائم) نجد الرسالة التي تصل إلى المستقبل بجملة (لزيد قائم) تحمل معنى اليقين، في الآونة التي يصله معنى الشك بدلالة الفعل (ظن)، ومن هنا جاء التناقض الذي صرح به القول السابق.

ولكن هذا التناقض يزول إذا نظرنا إلى القوة التي تحملها جملة (لزيد قائم) باعتبارها معدلة للقوة المصاحبة للظن، بمعنى أن الظن ارتفع بتعليقه عن العمل بلام الابتداء ليصير ظنا مؤكدا، وليحمل قوة إنجازية مرتفعة عن الظن المجرد، ولكنها لم تصل إلى قوة اليقين.

---

[1] السيوطي: همع الهوامع ٢/ ٢٣٤.

المبحث الثالث

الفروق الدلالية والتداولية بين الإعمال والإلغاء والتعليق

الإعمال والإلغاء والتعليق طرائق متنوعة استخدمها العربي ليعبر بها عما يدور في نفسه من معان، وليوصل من خلالها تلك المعاني إلى المخاطب الذي لن يكون في حالة واحدة وقت تلقي الخطاب، إذ قد يكون خالي الذهن عن تلك المعلومة، كما قد يكون مترددا في صدقها، أو منكرا لوقوعها.

ومما لا شك فيه أن المتكلم الفصيح لم يتنوع في طريقة خطابه، ولم يراوح بين الأشكال التي يفصح بها عما يجول في نفسه اعتباطا، أو ليكثر من أساليب العربية، وإنما نوّع في استخدامها وراوح فيما بينها بما يمليه عليه المقام، وما يتناسب مع قصده وما يتناسب مع حال المخاطب، إذ لكل واحدة من هذه الطرق الثلاث دلالتها، ولها مناسبتها وسياقها الذي لو وضع فيه غيرها لما بان غرض المتكلم من الكلام، ولما استطاع أن يوصل الرسالة بشكلها الصحيح إلى المستقبل، ولما استطاع المستقبل أن يفهم الرسالة كما أرادها المرسل، مما يجعلنا نفترض وجود فروق دلالية وتداولية مهمة بين هذه الطرق الخطابية الثلاث، أعني الإعمال والإلغاء والتعليق، وسنحاول في هذا المبحث أن نتبين أهم هذه الفروق من خلال عقد مقارنة بين أنماطها المختلفة في الجدول التالي، الذي يعقبه تحليل لهذه الأنماط وتبيين لمقاصدها:

المصطلح	المقال	حال الفعل اللساني	المقام/حال المتخاطبين	استنتاج المخاطب
الإعمال	ظننت زيدا قائما	بني على الظن	إفادة حالي الذهن	ضعف القوة الإنجازية
	زيدا ظننت قائما	بني على الظن	إفادة المتردد في أحد المفعولين	الاعتناء بالمفعول الأول
	زيدا قائما ظننت	بني على الظن	إفادة المتردد في النسبة بين المفعولين	الاعتناء بنسبة المفعول الأول للثاني
الإلغاء	زيد قائم ظننت	بني على اليقين ثم طرأ الظن	الشك في نسبة كانت متيقنة	إضعاف القوة الإنجازية
	زيد ظننت قائم	طروء الظن أثناء الإسناد	الشك في النسبة قبل إتمامها	إضعاف القوة الإنجازية
	ظننت زيد قائم	بني على الظن ثم قطع إلى اليقين	اليقين بعد الشك	زيادة القوة الإنجازية
التعليق	علمت لزيد قائم	مؤكد باللام والفعل القلبي	إفادة المنكر	زيادة القوة الإنجازية
	علمت أزيد قائم أم عمرو	دخول الفعل على جملة مستفهم بها	الإلمام على المخاطب	العلم بالنسبة لا على سبيل التعيين
	علمت ما زيد قائم	تأكيد النفي	العلم بالنفي	زيادة القوة الإنجازية

والملاحظ على الأنماط السابقة أنها خضعت لتغيرات متعددة أدت إلى اختلاف معنى الكلام الذي أراده المتكلم بين نمط وآخر، وانعكس ذلك بدوره على اختلاف مضمون الرسالة التي وصلت إلى المستقبل، وأهم هذه التغيرات برز في إعمال الفعل القلبي أو منعه من العمل بالمستويات الثلاثة المتعلقة باللفظ والمحل، إذ وجد من هذه الأنماط ما عمل فيه الفعل لفظا، وما أبطل فيه عن العمل لفظا لا محلا، وما أبطل فيه عن العمل في كل من اللفظ والمحل، والتغير الآخر يتعلق بموقع الفعل من معموليه، هل تقدم عليهما، أم توسط بينهما، أم تأخر عنهما.

وقد كان للعناصر اللفظية الأخرى كلام الابتداء، وأدوات الاستفهام والنفي أثر واضح في تعدد الأنماط، كما كان للمعاني المختلفة للأفعال القلبية أيضا دور بارز في هذا التعدد.

ففي النمط الأول (ظننت زيدا قائما) جرى الكلام على السنن المعتاد من تقدم العامل على معموله وعمله في لفظ المعمول، ولم يحتج المتكلم إلى تقديم المعمول، ولا إلى إدخال عناصر تأكيدية، لأنه يرسل رسالته إلى مستقبل خالي الذهن، فيتمكن المعنى من ذهنه من دون حاجة إلى مؤكدات لمصادفته إياه حاليا –كما يعلل بذلك الخطيب القزويني– [1]، وقد أراد المتكلم لرسالته في هذا النمط أن تصل بوضوح لا إبهام فيه، فلم يلجأ إلى إدخال عنصر الاستفهام في النسبة بين المعمولين، ولما أن كان مضمون الرسالة إثبات تلك النسبة لا نفيها فإن عنصر النفي لم يكن له أي حضور.

وقد وصلت هذه المعلومة بقوة إنجازية ضعيفة، لأن الظن هو مصدرها لا اليقين، بدليل أننا لو أحرجنا عنصر الظن من هذه المعادلة وأحللنا محله فعلا يحمل معنى اليقين فإن الرسالة ستصل إلى المستقبل بقوة إنجازية أعلى، فقولنا (علمت زيدا قائما) يعطي المستقبل مقدارا من الثقة في مضمون الرسالة أكبر من المقدار الذي يعطيه إياه الكلام المشتمل على الظن بما يتناسب مع الفرق بين الظن والعلم في ثبوت المعلومة، مما يؤكد على أثر معنى الفعل القلبي في زيادة قوة الإنجاز لهذه الأنماط أو إضعافها.

---

[1] الخطيب القزويني (محمد بن عبدالرحمن : الإيضاح في علوم البلاغة ، تحقيق : عبدالمنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني– بيروت، ط٥، ١٤٠٣– ١٩٨٣) ١/ ٩٢– ٩٣.

وفي النمط الثاني (زيدا ظننت قائما) نجد حال المستقبل قد اختلف، فهو مدرك أنك ظننت قيام أحد ما، ولكنه يعتقد أنك تظن أن القائم غير زيد، فأردت أن تزيل هذا الوهم عنه، فقدمت زيدا اعتناء به، فالعرب -كما يقول سيبويه- "إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى "[1]، ولما أن المفعول الأول جار على خلاف اعتقاد المستقبل، فهو محل تردد وشك عنده، مما يجعل اعتناء المرسل به أشد، وهو ما يناسبه التقديم.

فلو كان المستقبل مدركا أن ظنك منصب على زيد، ولكنه يعتقد أنك تظن به غير القيام لكان المناسب أن تقدم المفعول الثاني فتقول (قائما ظننت زيدا)، لأنه هو الذي سيكون هنا موضع الاهتمام والعناية، ولو كانت النسبة في كل ذلك عند المرسل بدرجة أعلى من الظن فسيأتي بالفعل (علم) ليوصل هذا المعنى إلى المستقبل.

ويأتي النمط الثالث مكملا لحالات التقدم أو التأخر في المعمولين مع الإعمال، ويختلف عن سابقه بأن فيه تقديما لكلا المفعولين لا لواحد منهما، مما يعني أن المستقبل عارف بأصل الظن عند المرسل، ولكن على غير حقيقته فيمن وقع عليه الظن، بأن كان يعتقد بأن المتكلم يظن غير زيد حصل منه أمر آخر غير القيام، مما جعل المتكلم يولي عنايته بالمفعولين كليهما، ويقدمهما على الفعل ليزيل التردد الذي سيقابله به المستقبل حال وصول الرسالة إليه، وليؤكد له بتلك الرسالة بأن الظن منه متعلق بطرفين غير اللذين كان يتوهمهما، وفي معنى ذلك يبين عبدالقاهر مزية التقدم في تحقيق المعنى وإزالة الشك عنه بقوله: "على أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل، وتمنعه من الشك، فأنت لذلك تبدأ بذكره، وتوقعه أولاً -ومن قبل أن تذكر الفعل- في نفسه"[2].

ونجد الشكل الإعرابي قد تغير في النمط الرابع من الإعمال إلى الإلغاء، مع تأخر الفعل القلبي عن معموليه اللذين زال أثره الإعرابي عنهما، وهذا الخروج على النهج المعتاد -الذي

---

[1] سيبويه ١/ ٣٤.

[2] الجرجاني: (دلائل الإعجاز ، تحقيق : محمود شاكر ، مطبعة المدني بالقاهرة ، ط٣ ، ١٤١٣ ـ ١٩٩٢) ١٢٨- ١٢٩، وكلامه وإن كان في معرض تقدم المسند والمسند إليه، إلا أنه ليس خاصا بهما، بل يتعداهما إلى غيرهما، كما ذكر الخطيب القزويني، ثم قال: "والفطن إذا أتقن اعتبار ذلك فيهما لا يخفى عليه في غيرهما" الخطيب القزويني ١/ ١٩٤.

يتقدم فيه العامل ويعمل في معموليه- يوحي بوجود جملتين امتزجتا مع بعضهما لتشكيل هذا النمط، وهو ما يمكن إرجاعه إلى وجود خطتين انطلق المتكلم من خلالهما ليوصل رسالته إلى المستقبل بأن أمرا ما قد طرأ عليه، جعله يستبدل بخطته الأولى المبنية على اليقين خطة أخرى تعتمد على الظن وتستند إليه، فبعد أن ابتدأ كلامه متيقنا من نسبة المسند إلى المسند إليه أضعف قوة إنجاز هذا الكلام بأن أعقبه بجملة تدل على أن معتمد هذه النسبة هو الظن لا اليقين، فيتلقى المستقبل الرسالة وقد أضعفت قوتها الإنجازية، ولكنها تظل أقوى من تلك القوة التي تلقاها في نمط إعمال الظن، لأن ذلك النمط ابتدأ بالضعف وانتهى به، بخلاف هذا النمط الذي طرأ عليه الضعف بعد قوة.

فإذا ما حل الفعل (علم) بدل الفعل (ظن) في هذا النمط فإن التعديل الذي يحمله هو زيادة القوة الإنجازية لا إضعافها، لأن العلم يدل على اليقين في الحكم بهذه المعلومة، ويبين مصدرها القوي الذي استقيت منه بعد أن كانت مطلقة مرسلة، فهو يدفع باتجاه المعلومة التي بنيت على اليقين أساسا مما يعززها ويزيد من قوتها، ولا يدفع باتجاه معاكس لها حتى يؤدي إلى إضعافها.

وفي إلغاء الفعل المتوسط -وهو النمط الخامس حسب هذا الجدول- نجد الظن جاء معترضا وسط جملة ابتدأت باليقين واختتمت به، مما يعني أن الشك طرأ للمتكلم في أثناء الجملة قبل أن يتمها، ولم يمنعه ذلك من أن يتم الجملة بالقوة التي ابتدأها به، وكأنه أراد للشك أن يتوارى ويختبئ فلا يكون له ذلك البروز والظهور، فيرسل بذلك رسالة إلى المستقبل مفادها أن هذا الكلام وإن كان للظن فيه نصيب فهو بمقدار يسير لا يصل بالكلام إلى مستوى الظن المطلق، بل لا يصل به إلى مستوى الظن في النمط الذي قبله والذي يكون بعد ذكر المعمولين، وعند ذلك فالمستقبل يتلقى الرسالة وقد أدرك مقدار الضعف الذي طرأ على إنجازها، وأنه دون الضعف الذي يطرأ بسبب الفعل الملغى المتأخر.

فإذا ما أبدل العلم بالظن فإن في ذلك زيادة في قوة الإنجاز، ففي قولنا (زيد علمت قائم) استخدمت الجملة المعترضة لتأكيد مضمون الجملة الأصلية المبنية على اليقين؛ لأن الجملة المعترضة دلت على معنى اليقين أيضا.

وهذا المعنى من زيادة القوة الإنجازية يظهر أيضا في النمط السادس (ظننت زيد مجتهد)، فالمتكلم ابتدأ كلامه بالفعل (ظننت) ولكن قبل أن يذكر النسبة التي ظنها رأى أن يقطعها عن الظن ليستفيد تأكيد هذه النسبة، وليخرجها عن حيز الظن ويفيد المستقبل اليقين من تحقق وقوعها، وفي هذا زيادة للقوة الإنجازية، إذ الحكم المظنون غدا مقطوعا به، وتصل الرسالة إلى المستقبل في هذا النمط حاملة في ثناياها التدرج الذي مر به المرسل قبل أن يصل إلى الحكم الجازم بثبوت هذه النسبة.

وإذا استبدلنا بالفعل (ظن) الفعل (علم) في هذا النمط فإن قوة الإنجاز ترداد أيضا، إذ كل من الفعل (علم) والكلام المرفوع المقطوع بوقوعه يصبان في خانة واحدة تؤكد الجزم بصحة هذه النسبة، ولكنَّ في إلغاء الفعل (علم) عن العمل في المفعولين معنى إضافيا من التأكيد يتمثل في كون هذا الكلام الذي علمه المتكلم لم يعد محتاجا إلى تقييده بعلمه، فهو لم يعد معلوما عنده وحده، بل غدا حقيقة ثابتة يعلمها كل أحد، فتصل الرسالة إلى المستقبل بنسبة عالية من القوة، تظهر في تيقن المرسل وتيقن كل أحد بصدق ما فيها حسب ما يفيده صنيع المرسل من قطعه الفعل (علمت) عن العمل فيها.

وفي الأنماط التي يكون فيها تعليق الفعل القلبي عن العمل نجد أيضا لكل نمط من المعاني والدلالات ما لا يمكن لنمط آخر أن يبرزه ويظهره، وقد آثرنا في أمثلة هذه الأنماط التمثيل بالفعل (علم) لأنه أوضح في إبراز هذه المعاني، مع وجودها في الأفعال الأخرى أيضا.

ففي التعليق بلام الابتداء -أي في النمط السابع- نجد الكلام قد اكتسب من القوة والتأكيد ما يفيد معه أنه موجه إلى مستقبل منكر لنسبة المفعول الأول إلى المفعول الثاني، مما اقتضى من المتكلم حشد أكثر من مؤكد ليقابل به هذا الإنكار، فالمستقبل إن كان منكرا للكلام الموجه إليه حاكما بخلافه فإن طريقة إيصال الكلام إليه تختلف عنها مع خالي الذهن أو المتردد، وفي ذلك يقول الخطيب القزويني "وإن كان حاكما بخلافه وجب توكيده بحسب الإنكار، فتقول: (إني صادق) لمن ينكر صدقك ولا يبالغ في إنكاره، و(إني لصادق) لمن يبالغ في إنكاره"[1].

---

[1] الخطيب القزويني ١/ ٩٢- ٩٣.

إن الكلام المؤكد بلام الابتداء يحمل في طياته قوة إنجازية عالية تناسب حال منكر لهذا الكلام، فإذا ما أدخلنا الفعل (علم) بما يحمله من معنى اليقين فإن القوة الإنجازية للكلام تزيد بما يتناسب مع حال منكر مبالغ في الإنكار، وهنا تظهر فائدة هذا النمط الذي يصل إلى مستقبل مختلف عن المستقبل الذي يقال له (لزيد مجتهد)، أو (علمت زيدا مجتهدا).

فإذا ما دخل الفعل (ظن) في هذا النمط فإنه يستفيد تعديلا في قوته الإنجازية المتضعفة، وإن كان هو بدوره يعدل من قوة الإنجاز في الجملة المؤكدة بلام الابتداء، ليأخذ الكلام طابعا عاما أنه دون اليقين وفوق الظن، أو ما نستطيع أن نصفه بالظن المؤكد، فيكون ظنا موجها لمستقبل منكر لأساس النسبة وحاكم بخلافها.

وفي تعليق العمل بالاستفهام يظهر قصد المتكلم إلى تعمية الحكم وإبهامه على المستقبل، الذي يستفيد بدوره العلم بوجود هذه النسبة دون تحديد من نسبت إليه، إذ تعلق الفعل إنما هو بكامل الجملة لا بجزئياتها، فإذا ما كان الفعل القلبي في هذا النمط هو الفعل (ظن) فإن القوة الإنجازية التي تصل بها الرسالة إلى المستقبل تكون أضعف منها في حال كان الفعل دالا على اليقين كما هو الحال مع الفعل (علم).

وآخر هذه الأنماط هو تعليق الفعل القلبي عن العمل في مفعوليه بحرف النفي، وتظهر قيمة هذا النمط التداولية في قصد المتكلم وراء استعماله، وفي القوة الإنجازية التي يحملها إلى المستقبل، بما لا يظهر في نمط آخر.

فالمتكلم قصد في هذا النمط أن يعلن أنه يعلم بنفي النسبة، ولم يقصد أن ينفي العلم بها حتى يتسنى له أن يسلط النفي على الفعل (علم) ويسلطه هو بدوره على المفعولين، ولو أنه قصد المعنى الثاني -وهو نفي العلم بالنسبة- لتحتم عليه إعمال الفعل المنفي في المفعولين، فبان من ذلك أن قصده والمعنى الذي أراد أن يوصله إلى المستقبل هو الذي حتم عليه اختيار أحد هذين النمطين للتعبير عما يجول في نفسه من معان.

وتبقى بعد ذلك زيادة القوة الإنجازية التي تكتسبها الجملة المنفية بتسلط الفعل (علم) على محلها، إذ يظهر بذلك مصدر هذه المعلومة وأنه العلم واليقين، وبنفس هذا المقدار من زيادة الإنجاز الذي يتلقى به المستقبل هذه الرسالة إذا كان الفعل المعلَّق هو الفعل (علم) يكون إضعاف القوة الإنجازية هو المصاحب لتعليق الفعل (ظن) عن العمل في هذا النمط.

الفصل الثاني

التنازع صورة من صور الإلغاء

من الأبواب النحوية التي خرجت عن العرف النحوي العام -القائم أساسا على نظرية العامل- باب التنازع، الذي يعرفه النحاة بـ "أن يتقدم عاملان فصاعدا، ويتأخر عنهما معمول فصاعدا، كل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى"[1].

فقد كثرت الشواهد الفصيحة التي تقوم على مبدأ تقدم عاملين يطلبان معمولا واحدا متأخرا عنهما، ما أحدث نوعا من الصدام بين هذه الشواهد -المسموعة عن العرب- ونظرية العامل التي لا تسمح بأن يعمل في المعمول أكثر من عامل واحد -والتي يقوم عليها النحو العربي-، الأمر الذي جعل النحاة يفردون هذا النوع من الشواهد بباب مستقل أسموه باب التنازع[2] -وسيبويه يطلق عليه (باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذين كلُّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذي يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك)[3]، ومن النحاة من يسميه (باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر)[4]، ومنهم من أطلق عليه باب الإعمال[5]، ومنهم من يذكره ضمن باب الفاعل دون تمييز له باسم معين[6].

وأيا كان الاسم الذي أطلقه النحاة على هذا الباب فلقد حاولوا تأويل الشواهد التي أوردوها فيه بما يتفق مع نظرية العامل، مبتعدين إلى حد كبير عن قصد المتكلم حين قالها، غير ممعنين -إلا قليلا- في سياقات تلك الشواهد، ما أدى بهم إلى الاختلاف في الحكم بأولوية إعمال أحد ذينك العاملين المتنازعين -نظرا لاختلاف الشواهد الفصيحة التي تنوعت ما بين إعمال الأول والثاني-، وإلى الاختلاف في تقدير الكلام في بعض الصور، مفرعين على ذلك مسائل أخرى افتراضية، وحملا لم ينطق بها العرب تتلاءم مع التصور العام الذي رسموه لهذا الباب.

---

[1] ابن عصفور: شرح الجمل ١/ ٦١٣.

[2] وهي التسمية التي شاعت عند النحاة المتأخرين.

[3] سيبويه ١/ ٧٣، وقريب منه ما عنون به شرح الجمل لابن عصفور وابن خروف.

[4] كما عند الصيمري في التبصرة، وقبله المبرد في المقتضب.

[5] كما عند ابن عصفور في المقرب، والفرضي بسميه (إعمال الفعلين).

[6] كما عند أبي علي الفارسي في (الإيضاح ، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب — بيروت، ط٢، ١٤١٦- ١٩٩٦) ، والزمخشري في المفصل، والفرضي في الإرشاد.

وفي صفحات هذا الفصل أريد أن أنظر إلى مسائل هذا الباب نظرة تداولية، أبرز فيها المنع من العمل بربطه بقصد المتكلم، محللا تركيب الجمل فيه بما يتفق مع هذا المبدأ، مقدما على ذلك كله إشارة موجزة للخلاف النحوي الذي وقع بين مدرستي البصرة والكوفة في أثناء تعاملهم مع مسائله، ما جعل مباحث هذا الفصل كالآتي:

- التنازع بين الكوفيين والبصريين.
- التنازع وتعبير المتكلم عن مقاصده.
- التنازع واعتبار الكلام جملة أو جملتين.

المبحث الأول

التنازع بين الكوفيين والبصريين

شكل باب التنازع -بما فيه من تداخل بين العوامل- ظاهرة فريدة في النحو العربي، ما جعل النحاة يفردون مسائله بالبحث، ويقفون موقفا خاصا في معالجتها، وقد تغيرت طرق معالجتهم لها وفقا لطبيعة المدارس التي ينتمون إليها، ما ترتب عليه خلاف في الحكم على تلك المسائل، وأهم المسائل التي اختلفوا فيها هي: أولوية العمل، وتقدير الكلام.

الاختلاف في أولوية العمل:

وردت في الكلام الفصيح شواهد عديدة ينطبق عليها تعريف التنازع -من تقدم عاملين وتأخر معمول صالح لأن يعملا فيه-، ولكنها لم تسر على نسق واحد، بل بدت في الوهلة الأولى متعارضة في عملها، حيث أعمل في بعضها العامل الأول من العاملين المتنازعين، فيما أهمل في عدد كبير منها وأعمل بدله العامل الثاني، وهذا التبادل في العمل بين العاملين المتنازعين جعل النحاة يحكمون بجواز العمل لواحد منهما دون تعيين، بل صار هذا الحكم موضع اتفاق بين المدارس النحوية على اختلافها، ولكنهم لم يبقوا هذا الجواز على إطلاقه -المفهوم منه تساوي الطرفين-، بل جعلوه جوازا مقيدا بأولوية العمل لأحد العاملين، واختلفوا بعد ذلك في أي العاملين أولى بالعمل، واستدل كل فريق لرأيه بالشواهد التي عمل فيها العامل الذي رأى أولويته بالعمل، مستندين إلى قواعد منطقية، تكمن وراءها -فيما يظهر- خلفيات فكرية وعقدية[1].

---

[1] يستند الخلاف النحوي في عدد من مسائله إلى جذور عقدية وفكرية، ومن المسائل التي يمكن إرجاع الخلاف فيها إلى البعد العقدي :الخلاف في عامل التنازع، فهو "خلاف يتوافق إلى حد كبير مع ما اختلف حوله المعتزلة والأشاعرة في مسألة فاعل الفعل الإنساني، إذ يؤكد المعتزلة على أن الإنسان هو فاعل أفعاله، وهو الأقرب إلى الفعل (الفاعل المباشر)، ويرى الأشاعرة أن الفاعل الحقيقي

فمن الشواهد التي عمل فيها العامل الأول قول الشاعر [1]:

وقد نغنى بها ونرى مسوراً ... بها يقتدنا الخرد الخدالا

معناه: ونرى الخرد الخدال يقتدنا، فأعمل الأول، ولذلك نصب (الخرد الخدالا)، ولو أعمل الفعل الثاني لقال: (تقتادنا الخرد الخدال) بالرفع [2].

وقول الآخر [3]:

إذا هي لم تستك بعود أراكة ... تخلل فاستاكت به عود إسحل

حيث "رفع عود إسحل بالفعل الأول، والتقدير: تخلل عود إسحل فاستاكت به، ولو أعمل الثاني لقال: تخلل فاستاكت بعود إسحل" [4].

ومنها أيضا:

قطوب فما تلقاه إلا كأنما ... زوى وجهه أن لاكه فوه حنظلُ

"فأعمل في حنظل (زوى)، ولذلك رفعه وأضمر للاكه مفعوله" [5].

وشواهد أخرى عمل فيها العامل الأول دون الثاني.

وقد تبنى الكوفيون هذه الشواهد التي عمل فيها العامل الأول، وجعلوها الأصل في هذا الباب، وقعدوا عليها قاعدتهم التي تقول إن إعمال أول العاملين المتنازعين أولى من إعمال الثاني، وعللوا هذه القاعدة بتعليلات منطقية يمكن إجمالها في التالي:

هو الله تعالى، وهو الأسبق، إذ لا فاعل إلا الله" منصور عبدالسميع: أثر مذاهب المتكلمين في بعض مسائل الخلاف النحوي (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٢/ ٩/ ٢٠٠٨) ٦.

[1] سيبويه ١/ ٧٨.

[2] انظر: المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب- بيروت، د. ت.) ٤/ ٧٧، والأنباري: (الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية - بيروت، ١٤١٨ - ١٩٩٧) ١/ ٨٦.

[3] طفيل الغنوي (الديوان، تحقيق: محمد عبدالقادر، دار الكتاب الجديد، ط١، ١٩٦٨م) ٦٥.

[4] ابن يعيش ١/٧٩.

[5] ابن عصفور: شرح الجمل ١/٦١٥.

- أن السابق أولى بالإعمال لقوة الابتداء والعناية به[1]، والعرب تعنى بما تجعله أول الكلام، وكلام العرب يدل على أنه متى اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب وكل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى فإن التأثير للمتقدم منهما[2]، كما أن احتياج أول الطالبين أقدم من احتياج الثاني فيقدم لأجل ذلك[3].

- أن إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر في بعض المسائل، وذلك لا يجوز في كلام العرب[4].

ومن الشواهد التي أعمل فيها العامل الثاني قول الله تعالى ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ الكهف: ٩٦ ، فأعمل الفعل الثاني وهو (أفرغ)، ولو أعمل الأول لقال: أفرغه عليه[5].

وقول الفرزدق[6] :

ولكن نصفاً لو سبَبْتُ وسَبّني بنو عبد شمس من مناف وهاشم

"فأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقال (سبَبْتُ وسَبوني بني عبد شمس) بنصب بني، وإظهار الضمير في سبني"[7].

وقول الآخر[8] :

---

[1] الأنباري: الإنصاف ١/ ٨٦- ٨٧.

[2] ابن عصفور: شرح الجمل ١/ ٦١٣.

[3] الرضي ١/ ١/ ٢٢٧.

[4] انظر: الأنباري: الإنصاف ١/ ٨٧، ابن عصفور: شرح الجمل ١/ ٦١٤.

[5] لأنه حال إعمال الأول لا يقتصر الإضمار في الثاني على ضمائر الرفع، بل تضمر فيه الضمائر الأخرى، خلافا لحالة إعمال الثاني حيث لا يضمر عند ذلك في الأول إلا ضمير الرفع وتحذف ما عداه.

[6] الفرزدق (همام بن غالب : الديوان ، ضبط وشرح: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني- بيروت، ط١، ١٩٨٣م) ٢/ ٥٢٣ ، وهو بلفظ (ولكنّ عدلا).

[7] الأنباري: الإنصاف ١/ ٨٨.

[8] طفيل الغنوي ٢٣.

وكـــمتاً مـــدماة كأنّ متـــونها جرى فوقها واستشعرت لونَ مذهبِ

"نصب اللون بـــ(استشعرت) وأضمر في جرى فاعلا دل عليه (لون مذهب)، ولو كان أعمل الأول لرفع اللون بالفعل الأول، وكان أظهر ضمير المفعول في (استشعرت) وقال: واستشعرته"[1].

وشواهد أخرى وردت بإعمال العامل الثاني.

وقد نظر البصريون إلى هذه الشواهد باعتبارها أصلا في باب التنازع، وأنها جرت على أولى الأمرين الجائزين، وعللوا هذا الاختيار بالتعليلات التالية:

- أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول، وليس في إعماله نقض معنى، فكان إعماله أولى[2]، وبه تكتسب رعاية جانب القرب وحرمة المجاورة[3].
- "لو أعملت الأول في العطف في نحو (قام وقعد زيد) لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبي بلا ضرورة، ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية، وكلاهما خلاف الأصل"[4].

فهذه المبررات لأولوية إعمال الثاني يرى البصريون أنها أولى بالاعتبار من المبررات التي ساقها الكوفيون لتأييد رأيهم، وأما عن الأبيات التي استشهد بها الكوفيون فيجيب ابن يعيش بأن "ذلك يدل على الجواز ولا خلاف فيه، وأما أن يدل على الأولية فلا"[5]، وهذا الجواب الذي أجاب به ابن يعيش عن شواهد الكوفيين يمكن الإجابة به أيضا عن شواهد البصريين، وأما أن تعتبر شواهد إعمال الثاني دليلا على أولويته، في حين تعتبر شواهد إعمال الأول دليلا على الجواز فقط –كما فعل ابن يعيش– فتحكم لا مستند له، وهو ما نبه عليه بعض النحاة المعاصرين، فنجد محقق كتاب الإنصاف يقول "إذا كانت الشواهد

---

[1] ابن يعيش ١/ ٧٨.

[2] الأنباري الإنصاف ١/ ٩٢.

[3] ابن يعيش ١/٧٩.

[4] الرضي ١/ ١/ ٢٢٧.

[5] ابن يعيش ١/ ٧٩.

الواردة عن العرب المحتج بكلامهم قد أعمل العامل الأول في بعضها وأعمل العامل الثاني في بعضها الآخر فقد تكافأ العاملان في جواز الإعمال، ولم يبق أحدهما أولى من أخيه"[1]، وكذلك علق محقق كتاب شرح الكافية بقوله "إن إعمال الأول جائز وكذا الثاني، ولا مزية لأحدهما على الآخر، لوجود ما يؤيد كلا منهما من النقل والقياس"[2].

وهذا الرأي هو الذي أميل إليه، فليس هناك أولوية لإعمال العامل الأول ولا الثاني في المعمول المتنازع، ولكن ليس من باب جواز إعمال أيهما نشاء، بل من باب وجوب إعمال الأول في بعض الصور، وإعمال العامل الثاني في صور أخرى وفق ما يقتضيه معنى الكلام وقصد المتكلم، وهو ما سيتضح جليا في المبحث الثاني من هذا الفصل، فلا يصح أن نطلق قاعدة عامة في هذا الباب تكون بمعزل عن سياق الكلام الذي وردت فيه تلك الشواهد وحيثياتها، وأما عن القياس والحجج التي أوردها كل من البصريين والكوفيين محتجين بها على ما يرونه من أولوية إعمال أحد العاملين فلا تصمد أمام الشواهد، وما تحمله من معان ومقاصد.

الاتفاق والاختلاف في الحذف والتقدير:

من المسائل الجوهرية في النحو العربي مسألة تقدير الكلام، وما يتبع ذلك من تقدم وتأخير، وذكر وحذف، وهي تقديرات تكون ضرورية لفهم معنى الكلام أحيانا، وأحيانا أخرى لا يكون التقدير إلا ليلائم نظرية العامل دون حاجة له لفهم المعنى، بل قد تكون بعض التقديرات هذا القسم مفسدة للمعنى، ومغيرة لمقصود الكلام.

ولم يخالف النحاة سنتهم في التقدير عند تعاملهم مع باب التنازع، إذ هو باب من أبواب النحو ينطبق عليه ما ينطبق على الأبواب الأخرى، ولكنه وقع في كلام العرب ضمن تركيبين، أحدهما يجعل الهيمنة في العمل للعامل المتقدم، وثانيهما يخص بالتأثير العامل

---

[1] محي الدين عبدالحميد: (الانتصاف من الإنصاف، المكتبة العصرية – بيروت، ١٤١٨ – ١٩٩٧) ١/ ٨٨.

[2] الرضي ١/ ١/ ٢٣٦.

القريب من المعمول المتنازع، وقد بنى النحاة على إعمال الأول قواعد في الحذف والإضمار والتقدير تختلف إلى حد ما عن نظيراتها من القواعد التي بنوها على إعمال الثاني.

ففي حال إعمال العامل المتقدم يتفق النحاة على الإضمار في العامل المتأخر إذا كان يطلب المعمول المتنازع على جهة الفاعلية، وكذلك إذا كان يطلبه مفعولا فإنه يجيء ضميرا بارزا، ولكن مع جواز حذفه لأنه فضلة [1].

وقد اتفق النحاة على هذا الحكم لأنه لم يتعارض مع قواعد الإضمار العامة التي تجيز رجوع الضمير على متقدم عنه لفظا ورتبة، أو لفظا أو رتبة، وهو ما حصل في هذه المسائل، حيث يعود الضمير في العامل المتأخر على المعمول، والمعمول المتنازع متقدم عليه في الرتبة متأخر عنه في اللفظ.

وهذا الأمر لا يتوافر في حال إعمال العامل المتأخر، بل إن الضمير عند ذلك يخالف قاعدة الإضمار فيرجع على متأخر عنه لفظا ورتبة، ما أدى إلى اختلاف النحاة في التعاطي مع هذه الظاهرة، كل يحاول أن يجد لها تأويلا مستساغا يتناسب وشواهد هذا الباب، ويظهر بأقل قدر من المخالفة لقواعد النحو العامة، وفرقوا في أثناء ذلك بين ما يطلبه العامل الأول المهمل عمدة كالفاعل، وما يطلبه فضلة كالمفعول.

فإذا كان العامل الأول المهمل يطلب المعمول المتنازع على جهة الفاعلية فقد اختلف النحاة في هذه الحالة على ثلاثة آراء:

١- فالبصريون يضمرون في الأول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.

٢- والكسائي يحذف الفاعل من الأول حذرا من الإضمار قبل الذكر.

٣- والفراء يجيز أن يعمل العاملان الأول والثاني كلاهما في المعمول المتنازع إن كانا يطلبانه فاعلا، فيكون هذا الاسم فاعلا لكلا الفعلين، ويجيز في هذا النمط أيضا أن يكون فاعل الأول ضميرا واقعا بعد الاسم المتنازع، وإن كان العامل الأول يطلبه فاعلا مع طلب العامل الثاني مفعوليته، فيتعين عند ذلك الإتيان بالضمير

---

[1] الرضي ١/ ١/ ٢٣٢.

بعد المتنازع، كل هذا حذرا من الإضمار قبل الذكر، أو حذف الفاعل، - الذي وقع فيه البصريون والكسائي-.

وإذا كان العامل الأول يطلب المتنازع على جهة المفعولية: فيجب حينئذ حذف المفعول لأنه فضلة يحذف في السعة[1]، فلا حاجة لتقديره هنا؛ لأنه سيترتب عليه المحذورات السابقة، وابن مالك يجيز الإضمار في هذا الوجه على قلة[2]، ولكن إن كان المفعول لا يستغني عنه الكلام فيذكر ضميره بعد المعمول المتنازع[3].

ونحن مع ضبط الكلام بقواعد النحو، ولكن شريطة ألا يتعارض ذلك مع معنى الكلام وقصد المتكلم، وألا يخرج بذلك التقدير عن مضمون الرسالة التي أراد المرسل أن يوصلها إلى المستقبل، وألا يحاكم كلام العرب الفصحاء على أساس هذه القواعد المستنبطة ليحكم على بعضه بأنه خالف الأولى ولم يسر على النهج المختار، مع أنه قد يكون لهم من المقاصد ما يجعل تعبيرهم بما عبروا به أمرا متعينا لا يصل المعنى المقصود من الكلام بأي تعبير غيره.

وأما بالنسبة لما ينبغي أن يكون عليه الكلام مما لم ليس له شبيه من كلامهم فلا بأس من ضبطه بهذه القواعد التي لا تتعارض مع الكلام الفصيح فاللغة لا حد لها، وما لم تضبط بالقواعد المستنبطة من كلام الفصحاء فإنها تؤدي إلى الخروج عن التركيب اللغوي السليم، فالقواعد التي تجعل الكلام مفهوما موفيا بالمعنى متناسبا مع الإطار العام للغة لا إشكال فيها ولا إنكار على القائل بها.

وعليه فإننا سنعرض عن القواعد التي قعدوها لما ينبغي أن يكون عليه الكلام مما لم ينطق به العرب، وسنخص بالكلام ما كان متصلا بالشواهد الفصيحة المسموعة مع قبول بعض هذه القواعد ورفض بعضها الآخر، والترجيح بين آراء النحاة، وفقا لمعاني الكلام ومقاصده، وذلك في المبحث التالي الذي سنخصصه لقصد المتكلم، مستعينين

---

[1] الرضي ١/ ١/ ٢٢٧-٢٣٠.

[2] ابن مالك: شرح التسهيل ٢/ ١٧٢.

[3] الرضي ١/ ١/ ٢٣١.

بالشواهد التي أوردها النحاة متصلة بسياقاتها التي يفهم بها قصد المتكلم ومبنى حديثه، وكما قال السامرائي "نحن هنا لا يعنينا العمل أو أن هناك تنازعا حقا، وإنما يعنينا هذا الأسلوب ومعناه"[1].

---

[1] فاضل السامرائي: معاني النحو ٢/١٢٦.

المبحث الثاني

التنازع وتعبير المتكلم عن مقاصده

عني النحاة في باب التنازع بما يفهم من العنوان الذي أطلقوه عليه، وهو تنازع أكثر من عامل معمولا واحدا، وما يترتب على ذلك من إعمال وإهمال، وأولوية وجواز، وإضمار وحذف، في حين لم يولوا المعاني الكامنة وراء هذا الأسلوب حقها من العناية، ولم يوضحوا لماذا اختار العربي الفصيح هذه الطريقة للتعبير عما يقصده، ولم يعطوا قصد المتكلم دوره الحقيقي، وأهميته في التأثير في هذا التركيب، بل جعلوا الأمر وكأنه صراع بين ألفاظ يحاول كل واحد منها أن يثبت هيمنته على الكلام وتركيبه، ويستأثر بالعمل النحوي دون صاحبه.

ومما كرس هذه النظرة عندهم ما استخدموه من قواعد المنطق التي رتبوا عليها أولوية إعمال أحد العاملين على الآخر، فحاكموا من خلالها كلام الفصحاء من العرب المحتج بكلامهم، وحكموا بذلك على عربي فصيح بأنه استخدم الأولى، وعلى آخر بأنه سار على الجائز المخالف للأولى، بناء على تلك القواعد! وما ذلك إلا لأن القياس الذي سلكوه وحاولوا أن يفسروا من خلاله ظواهر هذا الباب اتسق مع بعض الشواهد، ولم يتسق مع شواهد أخرى.

ومع هذا الإغراق في التعامل الشكلي مع أسلوب التنازع فإننا لم نعدم نصوصا لغوية تستند إلى معنى الكلام، وتبرز قصد المتكلم، وأهم تلك النصوص ما أورده عبدالقاهر معلقا به على قول البحتري[1] :

قَدْ طَلَبْنَا فلَمْ نَجِدْ لكَ في السُّؤْ ... دَدِ والمَجْدِ والمَكارِمِ مِثْلا

---

[1] البحتري (الديوان ، تحقيق : بدر الدين الخاضري، دار الشرق العربي- بيروت، ط١، ١٤٢٠-١٩٩٩) ٢/ ٦٢١.

بقوله "المعنى: قد طلبنا لك مثلاً ثم خُلِفنا، لأن ذكرَه في الثاني يدلُّ عليه، ثم إنّ للمحيء به كذلك منَ الحُسْن والمزيّة والرَّوعة ما لا يَخْفَى، ولو أنه قال (قد طلبنا لكَ في السؤدد والمجد والمكارم مثلاً فلم نجدْه) لم تَرَ منَ هذا الحُسن الذي تراهُ شيئاً، وسببُ ذلك أنّ الذي هو الأصلُ في المدح والغرض بالحقيقة هو نَفْيُ الوجود عن المثل، فأمّا الطلبُ فكالشيءِ يُذْكَرُ ليبنَى عليه الغرضُ ويؤكّدَ به أمرُه، وإذا كان هذا كذلك فلو أنه قالَ (قد طلبنا لك في السُّؤدَدِ والمجد والمكارمِ مثلاً فلم نجدْه) لكان يكونُ قد تُرِكَ أن يُوقعَ نفْيَ الوجودِ على صريح لفظِ (المثل) وأوقعَه على ضميرِه، ولن تبلغَ الكنايةُ مبلغَ الصّريح أبداً"[1].

في هذا النص لم نجد عبدالقاهر يعلل إعمال الفعل المتأخر بأنه الأقرب للمعمول – كما درج عليه أكثر النحاة–، ولم نجده يحكم –بناء على ذلك– بأن الشاعر سار على الوجه الأولى من وجهي التنازع في الإعمال، وإنما أرجع ذلك إلى أنه المناسب لسياق الكلام، والغرض الذي سيق الكلام لأجله، وعلى هذا المنهج سار أيضا في حكمه على شاهد آخر أعمل فيه العامل المتقدم، فقال: "وإذ قد عرفتَ هذا فإنّ هذا المعنى بعينه قد أوجبَ في بيتِ ذي الرُّمة أن يضعَ اللفظَ على عكسِ ما وضعَه البحتريُّ فيُعمل الأولَ من الفعلين وذلك قولُه[2]:

ولم أمدحْ لأرْضيَهُ بشعري ... لئيماً أن يكونَ أصابَ مالا

أعملَ (لم أمدحْ) الذي هو الأولُ في صَريح لفظِ (اللئيم)، و(أرضي) الذي هو الثاني في ضميرِه، وذلك لأنّ إيقاعَ نفي المدح على اللئيم صريحاً والمجيءَ به مكشوفاً ظاهراً هو الواجبُ من حيثُ كان أصلَ الغرض، وكان الإرضاءُ تعليلاً له، ولو أنه قال (ولم أمدح لأرضيَ بشعري لئيماً) لكانَ يكونُ قد أبهم الأمرَ فيما هو الأصلُ، وأبانه فيما ليس بالأصل"[3].

---

[1] الجرجاني: دلائل الإعجاز ١٦٨.

[2] ذو الرمة (الديوان بشرح أبي نصر الباهلي، تحقيق: عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م) ٣/ ١٥٣٤.

[3] الجرجاني: دلائل الإعجاز ١٧٠.

ففي هذا النص أيضا نجد عبدالقاهر مدركا لأثر المعنى ومقصود الكلام في إعمال العامل الأول وإهمال الآخر.

وفيما عدا هذين النصين المعتمدين على معنى الكلام وقصد المتكلم فإننا لا نكاد نجد -في سواهما من كلام النحاة- ما يراعي هذا الجانب سوى بعض الإشارات المقتضبة، على نحو ما اشترطه سيبويه لعمل العامل الأقرب بقوله: "جعلوا الأقربَ أولى إذا لم يَنْقُضْ معنًى"[1]، فسيبويه يرى الأولوية في العمل للعامل الأقرب -كما هو مذهب البصريين-، ولكنه يشترط لذلك أن لا يترتب على إعماله مناقضة للمعنى المقصود من الكلام، بمعنى أن أحد الوجهين الجائزين في التنازع إذا خالف مقصود الكلام امتنع وتعين الوجه الآخر، ولأجل ذلك لم يُجزْ في قول امرئ القيس[2]:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطْلُبْ قليلٌ منَ المالِ

إلا وجها واحدا هو الرفع، أي أنه أعمل العامل المتقدم (كفاني) في لفظ (قليل)، ولم يعمل العامل الأقرب لذلك اللفظ فيه فلم ينصبه به، لأن ذلك يتعارض مع مقصود الشاعر، وفي ذلك يقول: "فإنما رفعَ لأنه لم يَجعل القليلَ مطلوباً، وإنما كانَ المطلوبُ عندهُ المُلْكَ وجعل القليل كافياً، ولو لم يُرِدْ ذلك ونصبَ فَسَدَ المعنى"[3].

وهذا المعنى الذي يفهم من كلام سيبويه -من أن أحد الوجهين الجائزين إذا خالف مقصود الكلام امتنع وتعين الوجه الآخر- صرح به العكبري بقوله: "واتفقوا على أنّ كلا الأمرين جائز إذا صحّ المعنى، وأنه لا يُخيَّر في إعمال أيهما شاء إذا لم يصحّ المعنى"[4].

---

[1] سيبويه ١/ ٧٦.

[2] امرؤ القيس الكندي (الديوان ، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة ، ط٥ ، د. ت.) ٣٩.

[3] سيبويه ١/٧٩.

[4] العكبري ١/ ١٥٣.

وهذا الحكم الذي حكم به العكبري من (أنه لا يُخيَّر في إعمال أيهما شاء إذا لم يصحّ المعنى) جدير بالوقوف عنده، إذ يمكننا من خلاله أن نكوّن قاعدة عامة مطردة في باب التنازع، تعتمد المعنى وقصد المتكلم أساسا في فهم دلالة هذا التركيب، ونعيد صياغة بعض القواعد التي قعدها النحاة المتقدمون، مثل جواز إعمال أحد العاملين مع أولوية وبدونها، ومثل هل يعمل العاملان في معمول واحد أم لا؟

فنحن نقول إنه لا يمكن أن يصح المعنى الذي عناه المتكلم بإعمال غير ما أعمله، سواء كان متقدما أو متأخرا، وبناء عليه فلا يصح أن نُجوّز إعمال أيّ من العاملين في سياق واحد، ولئن كان هذا جائزا من جهة التركيب فإن المتكلم بإعماله أحدهما عيّن ما يتلاءم ومقصده، وأفصح عن الرسالة التي أراد أن يوصلها إلى المستقبل المتضمنة عنايته بأحد ذينك العاملين، إذ إنه بوسع المتكلم أن يتخير من أساليب اللغة أكثرها ملاءمة لمقصوده، فإذا آثر أسلوبا على آخر فنفترض أنه لا يمكن لغير هذا الأسلوب أن يقوم مقامه ويؤدي معناه مهما اقترب منه، فنحن نرى بأن كل أسلوب يحمل إيحاء لا يمكن لأسلوب آخر -مهما بدا متشابها في ظاهره معه- أن يحمله، وإلا لكان من العبث تنوع الأساليب في اللغة الواحدة، ومثل ذلك يقال عما يحصل من تقديم وتأخير، أو إعمال وإهمال، أو حذف وتقدير في نمط معين، وإننا على يقين من وجود فروق تداولية هامة بين هذه الأنماط، ونريد من خلال هذه الفروق أن نتعرف على مقاصد المتكلم، ولماذا آثر نمطا على غيره، ونريد بواسطة ذلك أن نستجلي ما يمكن أن يصل من رسائل يبعثها المرسل إلى المستقبل، يصل بها إلى فهم مقصود المتكلم على وجه الدقة، إذ "من شأن العلاقات الدائرة حول التنازع أن توضح ظروف تعبير المتكلم عن مقاصده"[1]، وبناء على ذلك فإننا لا نشك في وجود فروق بين الجمل التالية:

- ضربني زيد وضربته.
- ضربني وضربت زيدا.
- ضربني وضربته زيد.

---

[1] المنصف عاشور (ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ، كلية الآداب منوبة ـــ تونس ، ط٢ ، ٢٠٠٤) ص١٠.

الأمر الذي يوضحه الشاوش -بعد وصفه للجملة الأولى بأنها الصيغة الأصلية- بقوله "إذا انطلقنا من المثالين السابقين لاحظنا إذا أوّلناهما بـ(ضربت زيدا وضربني زيد) أن (ضرب المتكلم زيدا وكذلك ضرب زيد المتكلم) من قبيل التجني إذا تقدم، و من قبيل أخذ الثأر إذا تأخر، فإذا بدأ المتكلم كلامه بالإخبار بادر بذكر إخبار آخر و لم ينتظر نهاية الأول حتى لا يتهم بالظلم والتجني، أي حتى يفهم بدءا القصد من الجملتين، فهذا من باب الاستباق لتوقع الذمة، وبالتالي يمكن أن نحمل خروج المتكلم عن الصيغة الأصلية إلى صيغ فرعية مختلفة عنها من باب ترتيب أغراض التخاطب، فيكون أسلوب التنازع لتقدم غرض على آخر قصد تحقيق فائدة لا سبيل لتحققها إلا به"[1].

وهذا فرق واضح بين التركيب الأول وتركيبي التنازع، ولكن لماذا أعمل في الأول من هذين التركيبين العامل المتقدم، وفي الثاني العامل المتأخر؟ والجواب أن قصد المتكلم اختلف فيهما، فنطق في كل تركيب بما يوضح مقصوده، فعناية المتكلم واهتمامه تعبرا في التركيب الثاني عنهما في التركيب الأول، وعناية المتكلم واهتمامه بالفعل العامل في باب التنازع أشار إليها ابن مالك من قبل في قوله "إن لكل واحد من العاملين قسطا من عناية المتكلم"[2]، ولكنه جعل هذه العناية حجة لمذهبه في أولوية إعمال العامل الثاني عند التنازع، فقال "فإذا قدم أحدهما وأعمل الآخر عدل بينهما، لأن التقدم اعتناء، والإعمال اعتناء، وإذا أعمل المتقدم لم يبق للمؤخر قسط من العناية"[3].

فمن منطلق العناية والاهتمام أراد ابن مالك أن يتوصل إلى الانتصار للمذهب البصري هذه الحجة المنطقية، ونحن مع القول بوجود العناية والاهتمام في أحد العاملين، ولكننا لسنا مع هذا التوظيف الذي وظف به ابن مالك هذه الحقيقة، حيث إن إعمال العامل المتقدم ورد في بعض الشواهد، وإعمال المتأخر ورد في شواهد أخرى، فلا يعد التقدم دليلا على العناية إذن، وإنما الإعمال وحده هو الذي يدلنا على أن المتكلم اعتنى بالعامل المتقدم على

---

[1] الشاوش ٢/٩١٠- ٩١١.

[2] ابن مالك: شرح التسهيل ١٦٩/٢.

[3] ابن مالك: شرح التسهيل ١٦٩/٢.

حساب المتأخر فأعمل المتقدم، أو أنه اعتنى بالمتأخر فأعمله وأهمل المتقدم، ولو قلنا –كما قال ابن مالك– بأن (التقديم عناية والإعمال عناية فالأولى أن يعمل المتأخر مراعاة للعدل)! فكيف نعلل إعمال العامل المتقدم في شواهده؟ هل يكون جورا محضا وإقصاء قالبا للعامل المتأخر المهمل، لأنه أخر وأهمل!

إننا نريد أن نرجع العناية والاهتمام إلى مكانهما الصحيح في هذا الباب، وهو ما يوضحه السامرائي بقوله "والراجح فيما نرى أنه ينبغي أن ينظر إلى هذا الأسلوب في ضوء قاعدتين:

- ما أعملته في الاسم أهم عندك مما أعملته في ضميره، لأن الاسم الظاهر أقوى من الضمير.
- ما ذكرته وصرحت به أهم مما حذفته"[1].

فعناية المتكلم واهتمامه بأحد العاملين جعله يعمله ويهمل الآخر –بغض النظر عن تقدمه أو تأخره–، ولأجل ذلك فإنه إذا استوى الاهتمام والعناية في كلا العاملين لم يُؤثِر المتكلم أحدهما على الآخر بالإعمال، كما في مثل (حضر واستمع الرجال)، الذي يوضح السامرائي رأيه فيه بقوله "الذي يبدو لي أن اهتمام المتكلم بالحدثين سواء من حيث الإسناد، مختلف من حيث التقديم والتأخير، فإنك تقدم حدثا على آخر لملحظ معين، قد يكون ذلك لتقدمه في الزمن أو السبب أو الرتبة"[2].

والنظر لباب التنازع بهذا المنظار جدير بالوقوف عنده، واعتباره قاعدة أولية نسعى إلى اختبار صدقها بالنظر إلى شواهد التنازع من خلالها، فإذا ما ظهرت موافقتها لما تدل عليه تلك الشواهد فعند ذلك يمكننا اعتبارها القاعدة الرئيسة لباب التنازع، التي يكون التعامل معه من خلالها، ولحتى نتبين مدى توافق هذه القاعدة مع تلك الشواهد فلا بد من النظر إلى الشواهد في سياقاتها التي قيلت فيها.

إن تحليل الشاهد متصلا بسياقه الذي قيل فيه أمر لا بد منه لفهم معناه، والتعرف على ما يحمله من دلالات، واستجلاء ما يقصد به المرسل من مقاصد، وهو أمر لم يوله النحاة

---

[1] فاضل السامرائي: معاني النحو ٢/١٢٧.

[2] فاضل السامرائي: معاني النحو ٢/ ١٢٧.

السابقون ما يستحق من الاهتمام، مما كان له الأثر الواضح على تعاملهم مع شواهد النحو عامة، وشواهد التنازع خاصة، واستتبع ذلك التأثير في المسائل التي استنبطوها من تلك الشواهد، والقواعد التي ضبطوا بها تلك المسائل، وهو ما سنحاول تداركه بعرض الشواهد متصلة بسياقاتها التي قيلت فيها، بغية التعرف على ما تحمله من دلالات، وما تشير إليه من المعاني، فمن تلك الشواهد قول الشاعر[1]:

ولكن نصفاً لو سبَبْتُ وسَبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم

فالشاعر هنا أعمل الفعل الثاني الأقرب إلى المعمول، فرفعه فاعلا لهذا الفعل، في حين حذف مفعول الفعل الأول المفهوم من المذكور، فهل هذا الإجراء من الشاعر مؤيد لرأي البصريين الذي يقول بأولوية إعمال الفعل الثاني لقربه من المعمول؟ وموهن لرأي الكوفيين القائلين بإعمال الأول لسبقه؟ نحن افترضنا أن ليس للسبق ولا للقرب مدخل في إعمال هذا أو ذاك، وإنما المرجع في إعمال الأول أو الثاني هو ما يشكلانه من أهمية وعناية لدى المتكلم، قاصدين بذلك تشكيل قاعدة مطردة في باب التنازع، نستطيع من خلالها البعد عن تخطئة الفصحاء بنسبتهم إلى استعمال غير الأولى عند البصريين أو الكوفيين، ومن خلال ذلك ننظر إلى هذا البيت عند الشاعر، فيظهر لنا من خلاله أن عنايته بالقوم وقد سبوه أشد من عنايته بهم وقد سبهم، فأظهر فاعل الفعل الثاني، وحذف مفعول الفعل الأول، والسياق يشهد لهذا الرأي الذي ذهبنا إليه.

فالبيت من ضمن أبيات يهجو بها الفرزدق جريرا، وقبله[2]:

وإنّ حَراماً أنْ أسُبَّ مُقاعِساً بآبائيَ الشُّمِّ الكرامِ الخضارمِ

فهو يأنف بنفسه أن يسب قوما دون قومه في الرفعة والشرف لمجرد أن واحدا منهم سب قومه وآباءه الكرام، فإن في ذلك نزولا بقومه إلى رتبة هؤلاء في الضعة والدناءة، وكفى به إزراء بقومه ومكانتهم، ولكن الإنصاف والعدل إنما يكون بأن يهاجي من

---

[1] استشهد بهذا البيت سيبويه ١/ ٧٧، والمبرد: المقتضب ٤/ ٧٤.

[2] انظر: جرير بن عطية (الديوان ، تحقيق: نعمان طه، دار المعارف- القاهرة ، د. ت.) ٢/٥٢٣، وابن السيد البطليوسي (الحلل في شرح أبيات الجمل ، تحقيق : مصطفى إمام، الدار المصرية- القاهرة، ط١، ١٩٧٩م) ١٤٢.

هاجى قومه إذا كانوا في منزلتهم في الرفعة والسؤدد، كبني عبدشمس وبني هاشم، فلو سب هؤلاء قومه لاستطاع أن يسبهم لأنهم أكفاء لقومه يماثلونهم في العزة والشرف.

فالشاعر يريد أن يوصل رسالة مفادها أن هؤلاء هم الذين يؤبه بالكلام الخارج منهم ويوضع له اعتبار، على أن سبه لهم لن يكون من باب النحي ولا من باب أخذ الثأر، بل من باب المشادّات الكلامية التي تكون عادة بين المتكافئين الذين لا يخلون من التنافس فيما بينهم، مما ينتج عنه احتكاك دائم قد يوجد بينهم نوعا من الملاسنات، ولأجل هذا المعنى اختار الشاعر أسلوب التنازع ليبعد فكرة النحي أو أخذ الثأر عن كلامه، ثم لما كان قصده التعريض بقوم جرير الذي سبه ووقع فيه أعمل الفعل الثاني وصرح بفاعله (بنو عبدشمس) ليحصل له هذا الغرض، فإنه لن يكون سب أهل الضعة -كمثل مقاعس- له ولقومه سبا لأن يرد عليهم بالمثل فإنهم أقل من ذلك، بل في ذلك رفعة لهم وحط من قدر الشاعر وقدر قومه لو نزلوا إلى مستوى أولئك وردوا عليهم.

ويؤيد هذا المعنى قول الشاعر بعد ذلك:

أولئك آبائي فجئني بمثلهم ... وأعْيَدُ أن تُهجا كليبٌ بدارِمِ

فهو يأنف ويكره أن تُسَبَّ كليب قوم جرير، بسبب سبهم لدارم قومه [1]، في حين لا يأنف من سب بني عبدشمس ولا يكرهه إذا ابتدؤوا سب قومه وهجابهم لأنهم نظراؤهم في الشرف.

ومن الشواهد التي استشهد بها النحاة أيضا على أولوية إعمال الثاني بسبب قربه قول كثير [2]:

قضى كلُّ ذي دينٍ فوفّى غريمَهُ ... وعزّةُ ممطولٌ معنًّى غريمُها

---

[1] انظر: ابن السيد البطليوسي ١٤٣.

[2] كثير عزة (الديوان ، شرح : فدري طه ، دار الجيل- بيروت ، ط١ ، ١٤١٦- ١٩٩٥) ٣٢٨، وانظر: القرشي الكيشي (محمد بن أحمد : الإرشاد إلى علم الإعراب ، تحقيق : عبدالله التركاني وحسن العمري ، جامعة أم القرى ـ مكة ، ط ١ ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م) ١٠٢ ، والمرسي (عمر بن عيسى : الثمر في النحو ، تحقيق : منصور عبدالسميع ، دار السلام ، ط١ ، ١٤٢٦ ـ ٢٠٠٥) ٢/ ٧٣٧.

فكل من (قضى) و(وفى) تنازع (غريمه) على جهة المفعولية، ولكن الذي نصبه هو الفعل (وفى)، إذ لو كان الفعل (قضى) هو الناصب لهذا المعمول لذكر ضميره في الفعل الثاني ولصارت الجملة (فوفاه غريمه)، إذ القاعدة تقول: إنه إذا أعمل الأول ذكر في الثاني ضمير المعمول سواء كان ضمير رفع أو نصب، بخلاف ما إذا أعمل الثاني فإنه لا يضمر في الأول إلا ضمير الرفع ويحذف ما عداه، وعلى هذا فقد عمل الفعل (وفى) في (غريمه)، فيما حذف مفعول الفعل (قضى) لأنه فضلة واكتفي بمفعول الفعل الثاني في الدلالة على هذا المحذوف، ولكننا لا نسلم بأن الفعل (وفى) كان أولى بالنصب لقربه -فهذا إن استقام في هذا الشاهد لا يستقيم في شواهد أخرى-، وإنما نصب لمعنى أراده الشاعر لا يمكن إيصاله إلى المستقبل لو سلط الفعل الأول (قضى) على ذلك المعمول، فالشاعر هنا يشكو من محبوبته الهجر والبعد وإخلاف المواعيد معه ونقض العهود التي عاهدته بها على الوصل والمطاوعة -كما هي عادة العشاق في النقض والإخلاف-، ويشهد لذلك قوله قبل هذا البيت [1]:

فإنْ يمسِ قدْ شطّت بعزّةَ دارُها ... ولمْ يستقمْ والعهدُ منها زعيمُها

فقدْ غادرَتْ في القلبِ منّي زمانةً ... وللعينِ عبراتٌ سريعاً سحومُها

فدارها شطت عن داره، ولم تستقم على ما وعدته به من الوصل، والحال أن ليس له زعيم ولا ضامن على ذلك إلا عهدها، والشاعر في بث تضاعيف معاناته أراد أن يعقد مقارنة بين من يفي بالعهد ويؤدي الدين إلى المدين، وبين عزة التي عاهدته، والتي غدا ما جرى بينهما أشبه بالقرض الذي يحتاج إلى أداء كما في قوله [2]:

فهل تخزيّني عزّةُ القرضَ بالهوى ... ثواباً لنفسٍ قد أصيبَ صميمُها

ففي جو هذه المعاني جاءت المقارنة التي يمثلها بيت الشاهد:

قضى كلُّ ذي دينٍ فوفّى غريمَهُ ... وعزّةُ ممطولٌ معنًّى غريمُها

فكل مدين قضى دينه، ولم يقضه ناقصا بل وافيا تاما إلى مدينه، وهنا تأتي المفارقة مع عزة التي لم تؤدّ شيئا من ذلك الدين لا وافيا ولا ناقصا، وهذه المفارقة إنما تظهر واضحة

---

[1] كثير ٣٢٨.

[2] كثير ٣٢٩.

حلية بالتركيز على الفعل (وفى) والعناية به، ففي الوقت الذي أدى كل صاحب دين دينه وافيا ظلت عزة تماطل وتُعنّي غريمها فلا يصل إليه من حقه كثير ولا قليل، ولأجل ذلك نصب الشاعر (غريمه) بالفعل (وفى)؛ لأنه الذي يعينه على إيصال هذا المعنى إلى المستقبل.

ومثله قول جماهر الكلبي[1]:

قضى كلُّ ذي دينٍ ووفّى غريمَهُ ودينك عند الزاهرية ما يقضى

فكل ذي دين أدى ما عليه إلى غريمه وافيا، في حين أن الزاهرية لم تقض الدين فضلا عن كون ذلك المقضي وافيا أو ناقصا، فناسب في عقد هذه المقارنة أيضا أن يعتني بتوفية الغرماء إلى دائنيهم ليبالغ في إبراز معاناته مع هذا الغريم الذي لا يقضيه شيئا ولو قليلا من دينه.

ومن الشواهد التي أعمل فيها الفعل المتأخر أيضا قول الشاعر[2]:

سُئلتَ فلم تبخَل ولم تُعْطِ طائلاً فسيّانِ لا ذمٌّ عليكَ ولا حمدُ

وقد استشهد به النحاة على أن التنازع قد يكون بين أزيد من عاملين، والعوامل المتنازعة في هذا البيت هي: (سُئلتَ) و(لم تبخَل) و(لم تُعْطِ)، حيث تنازعت معمولا واحدا هو (طائلاً)، ووفقا للقاعدة النحوية -التي تنص على حذف غير المرفوع في الأفعال المتنازعة المهملة إذا أعمل الفعل المتأخر، وإضماره إذا أعمل الفعل المتقدم- فإن الفعل المتأخر (لم تُعْطِ) هو الذي أعمل في هذا الشاهد، فلماذا أعمل هو في المعمول المتنازع فيما أعمل الفعلان الآخران؟

والجواب على هذا السؤال يعلم من المناسبة التي قيل فيها هذا البيت، وما يتصل به من أبيات أخرى، فالبيت للحطيئة الشاعر المخضرم، ومناسبته أن أحد الأشراف أراد أن يتقي لسانه، فأمر ذلك الشريف غلامه أن يذهب بالحطيئة إلى السوق ويشتري له كل ما أراده، ولكن الحطيئة لم يختر إلا أشياء ليست ذات قيمة واكتفى بها عن كل ما هو غال ونفيس،

---

[1] القالي (أبو علي إسماعيل: الأمالي، دار الكتب العلمية - بيروت، د. ت.) ٣ / ١١٦.

[2] الحطيئة (جرول بن أوس: الديوان، قدم له: حنا الحتي، دار الكتاب العربي- بيروت، ط١، ١٤١٥- ١٩٩٥) ٢٠٥.

"فقال له الغلام: إنه قد أمرني أن أبسط يدي لك بالنفقة ولا أجعل لك علة، فقال: لا حاجة لقومي في أن تكون هذا عليهم يدٌ أعظم من هذه"[1]، وأنشأ يقول:

سُئِلْتَ فلم تَبخَلْ ولم تُعْطِ طائلاً ... فَسِيَّانِ لا ذَمٌّ عليكَ ولا حَمْدُ

وأنتَ امْرُؤٌ لا الجُودُ منك سَجِيَّةٌ ... فتُعْطِي وقد يُعْدِي على السَّائِلِ الوَجْدُ

و "يعدي: يعين، يقول: قد يعين على الإعطاءِ اليسارُ إن كان الرجل بخيلاً"[2].

فيظهر لنا هنا أن الشاعر أراد من أول الأمر أن يهجو هذا الرجل، ولم يشفع له عنده ما بذله له من مال ليستدر به رضاه عليه، ويسلّمه من حدة لسانه، ولكنه اصطدم بحقيقة ما فعله وبذله له من مال وسخاء، مما لم يستطع معه أن ينكر هذه الحقيقة، فاكتفى بالقدر اليسير من تلك الأعطيات ليجد لنفسه المخرج المناسب الذي يسهل عليه عملية الهجاء التي أزمع على المضي فيها، فذكر الأفعال (سُئِلتَ) و(لم تبخَل) و(لم تُعْطِ) وسلطها كلها على كلمة (طائلا)، ولكن لما كان قصده الهجاء أعمل فيها الفعل الذي يتناسب مع غرضه وهو الفعل (لم تعط)، فيما أهمل الفعلين الآخرين عن العمل في هذا المعمول لفظا، وهو بذلك جرد الرجل من الفضيلة التي كان يستحق عليها المدح، واكتفى من هجائه بأن جعله لا يستحق حمدا ولا ذما، وكفى به هجاء لسيد من سادة قومه.

واستطاع الشاعر من خلال ذلك أن يصل إلى مذمة أخرى بناها على تلك المقدمة، وهي أن الجود ليس حيلة وطبيعة في هذا الرجل بحيث يحمله على البذل والإنفاق ولو كان مملقا، وإنما الذي أعانه على البذل أنه كان ميسور الحال، ذا ثروة ومال، والبخيل إذا كان بهذه الصفة جاد ببعض ماله، ولكن ومع توافر دواعي الإنفاق فإن الذي جادت به نفسه شيء قليل لا طائل وراءه، مما زاد في إظهار بخله مع محاولته التستر على ذلك البخل بما يتكلفه من التشبه بأهل الكرم.

---

[1] ابن قتيبة (أبو محمد عبدالله بن مسلم : الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد شاكر، دار التراث العربي، ط٣، ١٩٧٧م) ١/ ٣٣١، وانظر ابن عبد ربه (أحمد بن محمد الأندلسي : العقد الفريد ، تحقيق : مفيد قميحة، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م) ٢٣٩/١.

[2] ابن الشجري: (هبة الله بن علي الحسني: مختارات شعراء العرب تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل- بيروت، ط١، ١٤١٢- ١٩٩٢) ٥٣٦.

فيظهر لنا من خلال ذلك لماذا اعتنى الشاعر بالفعل (لم تعط) وأعمله في المعمول المتنازع دون بقية الأفعال المتنازعة، فهذا هو السر في إعمال هذا الفعل وليس ما قعده نحاة البصرة من أولوية إعمال الفعل المتأخر.

ومما استشهد به النحاة أيضا في باب التنازع قول الشاعر[1]:

طَلَبْتُ فَلَمْ أُدْرِكْ بِوَجهِي وَلَيْتَنِي قَعَدْتُ فَلَمْ أَبْغِ النَّدَى بَعْدَ سَالِبِ

وفيه تظهر ثلاثة أفعال هي: (طَلَبْتُ) و(لَمْ أُدْرِكْ) و(لَمْ أَبْغِ) طالبة العمل في معمول واحد هو لفظ (النَّدَى)، وقد عمل فيه آخر هذه الأفعال (لم أبغ)، وبطل عمل الفعلين الآخرين فيه لفظا وبقي معمولا لهما من جهة المعنى، وما ذاك إلا لأن الفعل المتأخر (لم أبغ) أهم عند الشاعر من الفعلين السابقين ولذلك أعمله وأهملهما، وذلك يمكن إدراكه من سياق الكلام، فبعد هذا الشاهد يقول الشاعر:

وَلَوْ لَجَأَ الْعَافِي إِلَى رَحْلِ سَالِبٍ تَوَى غَيْرَ قَالٍ أَوْ غَدَا غَيْرَ حَالِبِ

أَقُولُ وَمَا يَدْرِي أُنَاسٌ غَدَوْا بِهِ إِلَى اللَّحْدِ مَاذَا أَفْرَحُوا فِي السَّبَائِبِ

ففي هذه القطعة يرثي الشاعر رجلا كريما جوادا، ويذكر من صفته أنه "يلجأ إليه الطالبون للمعروف، فلو لاذ به أحدهم وأقام ببابه لم ترده الإقامة إلا محبة فيه غير مبغض لعيشه، ولم يخرج من عنده إلا مقضي الحاجة غير حالب"[2]، وهذه المعاني العظيمة اندثرت بعد موت هذا الممدوح، فقد تلمّس الشاعر الجود والعطاء بابتذال وجهه فلم يدرك مطلوبه[3]، فتمنى أن لو قعد في مكانه ولم يتعب نفسه بالبحث عن الكرم بعد سالب، إذ الكرم كله ذهب بذهابه، وقوله (ليتني قعدت فلم أبغ) هو الذي يبرز هذا المعنى الذي يريد الشاعر إيصاله إلى المستقبل، ولأجل ذلك أعمله في (الندى) لفظا ومعنى، بل لعلنا لا نبعد

---

[1] أبو تمام (حبيب بن أوس الطائي : الحماسة، تحقيق: عبدالله عسيلان، دار الفلال- الرياض، ١٤٠١- ١٩٨١) ١/ ٣٩٥، وانظر الأشموني (نور الدين أبو الحسن علي بن محمد : شرح ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، د.ت.) مع حاشية الصبان ٢/ ١٠١.

[2] محمد عبدالقادر الرافعي (شرح ديوان الحماسة ، مطبعة التوفيق- مصر، ١٣٢٢هـ) ١/ ٢٤٠.

[3] المرزوقي (أبو علي أحمد بن محمد : شرح ديوان الحماسة ، نشره: أحمد أمين وعبدالسلام هارون، دار الجيل- بيروت ، ط١ ، ١٤١١ -١٩٩١) ٢/ ٨١٠.

إذا قلنا إنه إنما أتى بالفعلين قبله توطئة له، لتكون دعوته للقعود وعدم ابتغاء الكرم بعد هذا الممدوح مبنية على واقع وتجربة.

ومعمول آخر تنازعته هذه الأفعال الثلاثة، وهو (بعد سالب)، وهو ظرف مبيّن لوقت وقوع الفعل على المفعول، ولا يمكن إيضاح المعنى إلا به، فناسب أن يكون الفعل الناصب له أيضا هو الفعل موضع الاهتمام (لم أبغ)، والبيت يفيد أن ابتغاءه الندى إنما كان مجديا وقت سالب لأن الكرم ارتبط في الواقع بهذا الرجل.

والفعل التالي في الأهمية للفعل (لم أبغ) هو الفعل (لم أدرك)، لأنه هو الذي أوضح النتيجة السابقة بما لا يدع مجالا للشك، فالطلب دون الوصول إلى نتيجة عدم إدراك الفائدة لا يخدم المعنى الذي أراد الشاعر إيصاله، ولأهمية هذا الفعل نجد الشاعر هنا أعمله في معمول متنازع آخر، هو (بوجهي)، الذي تنازعه (طلبت) و(لم أدرك) فآثر إعمال (لم أدرك) لما له من أهمية في الوصول إلى النتيجة التي عقد لأجلها المقارنة بين حال السخاء أيام سالب وبعده، فهو لم يدرك ما طلبه مع أنه ابتذل وجهه لإدراكه، في حين كان طالب المعروف أيام سالب يدرك حاجته بمجرد وصول إليه، من غير حاجة إلى أن يريق ماء وجهه قبل أن تقضى تلك الحاجة، فشتان ما بين حال هذا المرئي في الكرم وحال غيره.

ومن العجيب أن هذا البيت تصحف في شرح الأشموني على الألفية وفي حاشية الصبان[1]، فأبدلا لفظ (بعد) بـ(عند)، فجاء البيت بهذا الشكل:

طَلَبْتُ فَلَمْ أدْرِكْ بوَجهِي ولَيْتَنِي فَعَدْتُ فَلَمْ أبْغِ النَّدَى عندَ سالِبِ

وهو مناقض تماما لقصد الشاعر، فبهذا التصحيف انقلب المدح إلى ذم، وصار الندى لا ينال عند هذا الرجل، مع أن قصد الشاعر أن الندى لا ينال إلا عنده، والذي ستر هذا الخطأ أن الأشموني استشهد بهذا البيت مقطوعا عن سياقه، ولو ذكر البيت الذي بعده معه لظهر هذا التناقض، ولأمكن الرجوع إلى أصل هذا البيت وإصلاح الخلل الذي فيه.

ومن شواهد باب التنازع أيضا قول الشاعر[2]:

---

[1] الأشموني والصبان ٢/ ١٠١.

[2] ابن القيم (إبراهيم بن محمد : إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ، تحقيق : عوض السهلي، أضواء السلف- الرياض، ط١، ١٤٢٢- ٢٠٠٢) ١/ ٣٤٩، والأشموني ٢/١٥٢.

هويتني وهويت الغانيات إلى أن شبت فانصرفت عنهن آمالي

فقد ورد الفعل (هوى) مرتين، وطلب بصيغته الأولى لفظ (الغانيات) فاعلا، وطلب بصيغته الثانية اللفظ ذاته على جهة المفعولية، وكان أن راعى الشاعر الفعل الثاني فنصب لفظ (الغانيات) مفعولا به له، فيما أضمر نون النسوة فاعلا للفعل الأول، فلماذا أعمل الفعل الثاني في اللفظ المتنازع، فيما اكتفى في الفعل الأول بضمير ذلك المعمول؟

لعل تتمة البيت توضح لماذا ركز الشاعر على المفعول وصرح به، وهو قوله (إلى أن شبت فانصرفت عنهن آمالي)، فهو في معرض الحديث عن تعلقه بالغانيات وقت شبابه، وهذا التعلق والهوى ظل ملازما له حتى داهمه المشيب فانصرفت آماله عن وصلهن، هذا الهوى منه للغانيات قابله هوى من الغانيات له، ولكنه لم يجعل هذا الهوى منهن له، بل هو تحصيل لحاصل تقدم هواه لهن، بدليل أنه لما شاب وانصرفت آماله عنهن لم يأبه بمحبتهن له، ولم يشر إليها من قريب ولا بعيد، وهنا يظهر سبب إعماله الفعل الثاني في اللفظ المتنازع، فموضع اهتمامه أن يورده مفعولا لا فاعلا.

ومثله قول الآخر[1]:

هويتني وهويت الخرد العربا أزمان كنت منوطاً بي هوى وصبا

فالشاعر هنا معني بإبراز هواه لهن أكثر من إبراز هواهن له، بدليل أنه قيد ذلك الهوى بالزمن الذي كان يلازمه فيه ألم الحب، ويناط به الهوى، ولأجل هذه العناية من الشاعر بالهوى الذي من طرفه نصب (الخرد العربا) مفعولا للفعل (هويت) فيما اكتفى بإعمال الفعل الأول في ضمير ذلك المعمول.

---

[1] ابن مالك: شرح التسهيل ٢/ ١٧٠، والخريدة من النساء: الخيية، والجمع خرّد، كما في الجوهري (إسماعيل بن حماد : الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين ــ بيروت، ط٤ ، ١٩٩٠م) ٢/ ٤٦٨ (خرد)، والعروب: المتحببة إلى زوجها، والجمع عُرُب، كما في الجوهري ١/ ١٨٠ (عرب)، والوصب ألم الحب ومرضه، كما في الكفوي ٢/ ٢٥٠.

ومما أعمل فيه العامل الثاني فيما اكتفى العامل الأول بضمير المعمول المتنازع أيضا قول الشاعر[1]:

حفوني ولم أحف الأحلاء إنني لغير جميل من خليليّ مهمل

حيث تنازع الفعل (حفا) والفعل (لم أحف) معمولا واحدا هو لفظ (الأحلاء)، الأول يطلبه على جهة الفاعلية، والثاني يطلبه على جهة المفعولية، فانتصب مفعولا للثاني منهما، وأضمرت واو الجماعة الدالة على هذا المعمول في الفعل الأول (حفوني)، وقد آثر المتكلم التصريح بالمفعول به لمزيد اعتنائه به كما هو واضح من سياق البيت، فالشاعر هنا يتحدث عن حفاء أحلائه له، ثم يذكر أنه لم يقابل ذلك الحفاء بمثله، معللا ذلك بأن من طبعه أن يهمل غير الجميل من أحلائه، ولا ينعم نظره إلا في أفعالهم الحسنة، لأن ذلك هو الذي من شأنه أن يديم تلك الخلة ويقويها، ومن هذا المبدأ الذي وضعه الشاعر هنا نلمس لماذا أهمل الشاعر الفعل (حفا) ولم يعمله في اللفظ المتنازع، ولماذا أعمل الفعل (لم أحف) ونصب به لفظ (الأحلاء)، لأنه الذي يتناسب مع هذا المبدأ الذي وضعه من التركيز على الأعمال الجميلة بين الأحلاء وتناسي ما سواها.

ومثله في ذلك قول الآخر[2]:

مخالفاني ولم أخالف خليلـ ـيّ فلا خير في خلاف الخليل

فالشاعر هنا يعلل عدم مخالفته لخليليه رغم مخالفتهما له، بأنه لا خير يرجى ولا فائدة تكون في تخالف الأحلاء، ومن ثم فإنه اعتنى بإبراز عدم مخالفته لهم فنصب (خليليّ) مفعولا للفعل (لم أخالف)، فيما أهمل الفعل الدال على المخالفة لأنه لا خير في إبراز هذا الجانب بين الأحلاء -كما صرح به هو نفسه-.

---

[1] ابن مالك: شرح التسهيل ٢/١٧٠، والمرادي: (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي- القاهرة، ط١، ١٤٢٢-٢٠٠١) ٦٣٩/٢.

[2] ابن مالك: شرح التسهيل ٢/١٧٠.

ومما يظهر فيه التصريح بالجهة الأهم من الجهتين الطالبتين للمعمول المتنازع أيضا قول الشاعر[1]:

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب أحفظ للود

فقي حين تنازعت المعمولَ (صاحبٌ) جهتا المفعولية والفاعلية من قبل الفعلين (ترضي) و(يرضي) فإننا نجد هذا اللفظ رفع على جهة الفاعلية للفعل الثاني، لأن التصريح بالفاعل في هذا السياق أهم من التصريح بالمفعول، فالبيت يبرز ما ينبغي أن تكون عليه العلاقة بين المتصاحبين باعتبارهما طرفين متقابلين، أحدهما المخاطب بهذا البيت، فإذا كان الصاحب يرضيك وأنت ترضيه فينبغي ألا تكون هذه الحالة مقتصرة على جانب الجهر والعلن، بل ينبغي أن يكون الود محفوظا في حالة الغيب والخفاء كما هو في حالة العلن بل أكثر، وهذه النتيجة -وهي حفظ الود في الغيب- نتيجة طبيعية لحالة الإرضاء التي يقوم بها الصاحب في العلانية، لأنه يفترض فيه ألا يخالف ظاهره باطنه، إذ الجهر دليل على الغيب، وإن كان الشخص لا يعلم ما يكنّ له صاحبه في الغيب -فيستدل بظاهر حاله على خفيِّه- فإنه يعلم حال نفسه تجاه صاحبه سرا وجهرا لا محالة، بل هو من يستطيع تكييف حالته النفسية تلك مما لا يسمه بالتناقض أو النفاق.

وعليه فإن إبراز إرضاء الصاحب له برفع اللفظ المتنازع (صاحب) فاعلا هو المناسب في هذا السياق، لأنه مقدمة مهمة لما يبني عليه المخاطب علاقته به من إرضاء في العلانية، وحفظ للود في الغيب، وباعتبار كل مستمع لهذا البيت نفسه المخاطب بهذه الكلمات وارتكازه على علاقة صاحبه المرضية به وجعلها الأساس الذي ينبغي عليه أن يبادله بمثلها في السر والعلانية يكون الشاعر قد حقق مقصوده بهذا البيت وتحققت فائدته من هذه النصيحة.

ويلاحظ على هذا البيت أن الشاعر أضمر في الفعل الأول ما يدل على المتنازع ولم يحذفه بالكلية -كما هو الغالب في الفضلة إذا أهمل عن العمل فيها الفعل الأول من الفعلين المتنازعين-، ولعل مرد ذلك إلى الأهمية النسبية والأثر المقصود لذلك على النتيجة النهائية، فهو وإن كان المقصود الأكبر الذي رتبت عليه النتيجة النهائية هو فعل الصاحب الذي أثر

---

[1] ابن مالك: شرح التسهيل ٢/١٧١، والفرادي: شرح الألفية ٢/٦٤٠.

في ما ينبغي أن يكون عليه حال المخاطب، فإن الفعل الظاهر من المخاطب تجاه ذلك الصاحب كان له أثره أيضا فيما ينبغي أن يكون عليه حاله وقت غياب صاحبه، حتى يسلم من أن يوصف بالخداع أو النفاق، فلأجل هذه الأهمية النسبية لإعمال اللفظ المتنازع على جهة المفعولية أشير إليه بضمير مطابق له و لم يحذف بالكلية.

ومثل ذلك يظهر أيضا في قول الشاعر[1]:

وثقت بها وأحلفت أم جندب فزاد غرام القلب إحلافها الوعدا

فقد تنازع الفعلان (وثق) و(أحلف) معمولا واحدا هو (أم جندب)، مع اختلاف في جهة طلبهما لهذا المعمول، إذ طلبه الأول اسما مجرورا بالحرف، وطلبه الثاني فاعلا، فكان أن رفع على الفاعلية للفعل الثاني، واكتفى الفعل الأول بضمير ذلك المعمول، والسبب في ذلك أن الفعل الثاني أهم عند المتكلم من الفعل الأول ولذلك أعمله في الاسم الظاهر، وهو ما أوضحه الشاعر نفسه في الشطر الثاني من هذا البيت عندما قال (فزاد غرام القلب إحلافها الوعدَ)، فإحلاف المحبوب موعده مع محبِّه يهيِّج كوامن المحبة والشوق لذلك المحبوب أكثر مما هي عليه، وهو ما يريد الشاعر إبرازه في هذا البيت، ولذلك ركز على الفعل (أحلفت) وأعمله في المعمول المتنازع.

وعلى الطرف الآخر نجد من الشواهد ما أعمل فيها الفعل الأول في المعمول المتنازع، فيما أهمل الفعل الثاني، فمن ذلك قول الشاعر[2]:

إذا هي لم تستكْ بعُود أراكة تُنخّلَ فاستاكتْ به عُودُ إسحلِ

حيث تنازع الفعلان (تنخل) و(استاكت) معمولا واحدا هو (عود إسحل)، فأعمل الأول وأضمر في الثاني ضمير (عود إسحل)[3]، ومثل هذا البيت احتج به الكوفيون على أولوية إعمال الأول، الأمر الذي لا يرتضيه البصريون، إذ يرون أن الأولوية في الإعمال

---

[1] ابن مالك: شرح التسهيل ٢/١٧١.

[2] طفيل الغنوي ٦٥، وقد استشهد به سيبويه ١/٧٨.

[3] الصبان ٢/ ١٠٦.

للثاني، فهل هذا البيت مؤيد لرأي الكوفيين، أم هو جار على غير الأولى كما يقتضيه رأي البصريين؟ وإذاً فلماذا لجأ هذا الشاعر الفصيح إلى غير الأولى في الاستعمال؟

إن قاعدة غير هذه التي قعدها البصريون والكوفيون -وحاكموا من خلالها شواهد التنازع فحكموا عليها بأنها جرت على الأولى أو خالفته- أولى بأن ننطلق منها لفهم شواهد هذا الباب، قاعدة تستمد من أهمية الفعل الذي أعمل لدى المتكلم، وأهمية الجهة التي صرح بها، وهو ما يتطلب منا الرجوع إلى سياق الكلام، فالشاهد بيت من قصيدة لطفيل الغنوي يقول أولها[1]:

غَشِيتُ بِقُرًّا قَرْطَ حَوْلٍ مكمّلٍ ... مَـعَانِيَ دَارٍ من سُعادٍ ومَنْزِلِ

أمَلَّت شُهُورَ الصَّيْفِ بَيْنَ إقامةٍ ... ذلولاً لها الوادي ورملٍ مسهلِ

إذا هي لم تَسْتَكْ بِعُـودِ أراكَةٍ ... تُخَيَّرَ فاسْتَاكَتْ به عُوْدُ إسْحَلِ

فهو يذكر أن من عادتها الاستياك بعود الأراك، الذي لا تستبدله إلا بأحسن منه، كأن تختار من شجر الإسحل أجوده فتتخذ منه سواكا، وهنا نلحظ أن موضع الاهتمام -في الشطر الثاني الذي حصل فيه التنازع- هو الاختيار وليس الاستياك، فالاستياك صار معلوما من الشطر الأول لهذا البيت، والإضافة التي أراد الشاعر أن يضيفها في هذا الشطر هو اعتناؤها باختيار ما تستاك به مبالغة منها في حصول الاستياك على أكمل وجه، ولأجل ذلك أعمل الفعل (تخير) الدال على هذا المعنى في المعمول المتنازع، ولم يعمل الفعل (استاكت) الأقرب لهذا المعمول.

ومن الشواهد على إعمال الفعل الأول وإهمال الثاني أيضا قول عاتكة[2]:

يَعْكاظَ يُعْشِي النَّاظِرِينَ ... إذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ

فقد تنازع كل من الفعلين (يعشي) و(لمح) لفظ (شعاعه)، حيث طلبه الأول فاعلا مرفوعا، واقتضى الثاني نصبه على المفعولية، فارتفع على الفاعلية مراعاة للفعل الأول،

---

[1] طفيل الغنوي ٦٥، وقوله: إذا هي أي المرأة، والأراكة واحدة الأراك، وتخير: اختير، وهو جواب إذا، والإسحل: شجر يتخذ منه أيضا السواك (حاشية الصبان ٢/ ١٠٥-١٠٦).

[2] أبو تمام ١/ ٣٨١، وقد استشهد به ابن عصفور في شرح الجمل ٦١٦/١، وابن هشام في أوضح المسالك ١٩٩/٢، وابن عقيل ١٦٥/٢.

وليس ذلك راجعا إلى سبق الفعل (يعشي) -كما هو تعليل الكوفيين-، وإنما لأن الفعل (يعشي) هو الأهم في هذا السياق الذي أوله[1]:

سائلْ بنا في قَوْمِنا ... وَلْيَكْفِ مِنْ شرٍّ سَماعُهْ

قِيْساً وَما جمَعُوا لنا ... في مُجمَعٍ باقٍ شُعاعُهْ

فيه السُّتُورُ وَالقَنَا ... والكَبْشُ مُلْتَمِعٌ قِناعُهْ

فنحن -كما هو واضح- أمام مشهد يكفينا شرا لو سمعنا خبره حتى لو لم نشاهده، وصور هذا المشهد هي عدة الحرب وعتادها، من دروع ورماح، وبيض يتقي بها، وقد ركز الشاعر هنا على صورة الرئيس وقد لبس بيضته، ولمع منها نور كاد يعشي الناظرين لو نحوه، ويذهب ببصرهم، وفي هذا المشهد من هيبة الموقف ورهبته ما يتناسب مع السياق الذي وردت فيه الأبيات، ومن ثم فقد ناسب أيضا التركيز على الفعل (يعشي) ودلالته على إفساد النظر فأعمل، فيما تنوسي شرط ذلك الإفساد وهو لمع الشعاع فأهمل، فكأن ذلك الشعاع من قوته يعشي أي شخص مبصر حتى لو لم يلمحه وينظر إليه، ولكن حتى لا تكون هذه مبالغة مرفوضة أدخل الفعل (نحوا) معترضا به بين الفعل وفاعله، ومع ذلك فقد حذف الضمير الذي يعود على الشعاع -مع أن المعتاد أن يذكر في مثل هذه الحالة- ليفيد مرة أخرى أن أي لمحة منهم في ذلك المشهد قد تذهب بأبصارهم حتى لو لم تكن موجهة لذلك الشعاع.

ومن الشواهد التي أوردها النحاة في باب التنازع أيضا قول ذي الرمة[2]:

ولم أمدحْ لأرضيهِ بشعري ... ليسمعَ أنْ يكونَ أصابَ مالا

إذ الفعلان (لم أمدحْ) و(أرضي) عاملان في مفعول واحد في المعنى هو (ليسمعا)، ولكن الذي نصبه لفظا هو الفعل الأول (لم أمدح)، فيما اكتفى الفعل الثاني بضمير ذلك

---

[1] أبو تمام ١/ ٣٨١، والستور: الدرع، والكبش: الرئيس. ومعنى ملتمعاً قناعه بارقاً، أي عليهم البيض. (المرزوقي٢/٧٤٢)، ويعشى بمعنى أبصارهم من العشا وهو سوء البصر بالليل (الصبان ٢/١٠٦)

[2] ذو الرمة ٣/ ١٥٣٤، وقد استشهد به ابن الأثير ١/ ١/ ١١١، وابن عصفور في شرح الجمل ١/٦١٥، والجرجاني في دلائل الإعجاز ١٧٠.

المفعول، وسياق الأبيات يبين لنا قصد الشاعر بإعماله الأول وإهماله الثاني، فالشاعر ذكر هذا البيت ضمن أبيات يتحدث فيها عن مزايا شعره وهي [1]:

وشعرٍ قدْ أرقتُ لهُ غريبٍ ... أحسّنهُ المسائدَ والسمحالا
فسبتُ أليمهُ وأفدتُ منهُ ... قوافيَ لا أعدُّ لها مثالا
غرائبَ قدْ عرفنَ بكلِّ أفقٍ ... منَ الآفاقِ تُفتعلُ افتعالاَ
فلمْ أقذفْ لمؤمنةٍ حصانٍ ... بحمدِ اللهِ موجبةً عضالا
ولمْ أمدحْ لأرضيهِ بشعري ... لئيماً أنْ يكونَ أصابَ مالا
ولكنَّ الكرامَ لهُمْ ثنائي ... فلا أحرى إذا ما قيلَ قالا

فمن مزايا هذا الشعر أنه لا يورد فيه الخنا، ولم يجعله مطية لقذف المحصنات، ولا يمدح به اللئام، بل يوقف ثناءه على الكرام دونهم، وهذه المزية لشعره إنما تظهر في قوله (ولم أمدح لئيما)، ومن ثم فقد اعتنى بهذا الفعل وأعمله في اللفظ المتنازع، في حين جعل الفعل (أرضي) تعليلا لذلك المبدأ الذي سار عليه، كما علل له مرة أخرى بقوله (فلا أحرى إذا ما قيلَ قالا)، إذ إنه لو مدح اللئام لأصابه الخزي كلما تناقل الناس مدحه لهم، فمحل العناية والاهتمام إذاً هو الفعل الأول، وهو المقصود الأهم للمتكلم، فناسب أن يكون العمل له في المعمول المتنازع.

ومن شواهد باب التنازع أيضا قول الشاعر [2]:

تمنّتْ وذاكُمْ منْ سَفاهةِ رأيِها ... لأهْجُوَهَا لمّا هَجَتْني مُحَارِبُ

فقد اقتضت كل من الأفعال (تمنى) و(أهجو) و(هجا) لفظ (محارب)، الأول والثالث يطلبانه فاعلا، والثاني يطلبه مفعولا، وقد ارتفع بالفاعلية مما يعني عدم إعمال الفعل الثاني في لفظه، وأضمر في الفعل الثاني ما يعود عليه، وإنما يكون إضمار المنصوب إذا كان الفعل العامل قد تقدم، مما يدل على أن الفعل الأول (تمنى) هو العامل في اللفظ المتنازع، فلماذا أعمل الفعل الأول في هذا المثال وأهمل ما عداه؟ لعل الرجوع إلى السياق يكشف لنا

---

[1] ذو الرمة ٣/ ١٥٣٢- ١٥٣٥.

[2] أبو تمام ٢/ ١٥٩، واستشهد به ابن الأثير ١/ ١/ ١١١.

السبب وراء ذلك، فهذا الشعر لأرطأة بنُ سُهَيَّة المُرِّي، يهجو به هلال بن البعير المحاربي، وأوله:

يقولون أبناء البعير وماله سنام ولا في ذروة المجد غارب

وبعد البيت موضع الشاهد يقول:

مَعاذَ الإلَه إنّي يقيلني وتَنْسِيَ عَنْ ذَاكَ المَقَامِ لَرَاغِبُ

فالشاعر يجرد من خصمه إنسانا وضيعا ليس له أي منزلة في المجد والشرف، مما يجعل الرد عليه إنزالا من قدر الشاعر ومنزلة قبيلته، ما جعله يتعوذ بالله من مثل هذا المقام، ويرغب بنفسه وقبيلته عنه، ومما أن هجاءه لقبيلة محارب –قبيلة ذلك الخصم– أمر يترفع عنه فإنه لم يسلط الفعل (أهجو) عليها، ومما أن الهجاء الصادر منهم شيء لا يعتد به في ميزان أهل الشرف فقد أهمل الفعل (هجتني) عن العمل فيها، واكتفى من كل ذلك بأن أعمل الفعل (مُنت) في لفظ (محارب)، فهذه القبيلة لا تحسن إلا التمني، والتمني –كما هو معلوم– لا يكون إلا للأشياء المستحيلة التي لا يمكن إدراكها، وهو الأمر الذي يتناسب مع هذه القبيلة وما ترغب إليه.

ومما تنازعه أكثر من عاملين أيضا قول الشاعر[1]:

أتاني فلَمْ أسْرُرْ به حينَ جاءَني حَديثٌ بأغلى الفَتْيَتَيْنِ عَجيبُ

فلفظ (حديث) يطلبه الفعل (أتى) فاعلا، ويطلبه الفعل (أسر) مجرورا بالحرف، ويطلبه الفعل (جاء) فاعلا أيضا، وقد أعمل فيه الفعل الأول بدليل أن الضمير ظهر في الفعل الثاني، ومعلوم أن ضمائر غير الرفع لا تظهر إلا إذا أعمل فعل متقدم عليها، وواضح أن العناية بالفعل (أتى) كانت هي السبب في إعماله، وليس لأنه تقدم، ويشهد لذلك سياق الأبيات التي تحتها[2]:

تَضامَنْتُهُ لَمَّا أتاني يَقيلُهُ وَأفْرَعَ مِنْهُ مُخْطِئٌ ومُصيبُ

وحَدَّثْتُ قَوْمِي أحْدَثَ الدَّهْرُ فيهِمُ وعَهْدُهُمُ بالْحَادِثَاتِ قَريبُ

فَإنْ يَكُ حَقًّا مَا أتاني فإنَّهُمْ كِرَامٌ إذَا مَا النَّائِبَاتُ تَنُوبُ

---

[1] أبو تمام ١/ ٢٠١، واستشهد به المرادي في شرح الألفية ٢/٦٣١.

[2] أبو تمام ١/ ٢٠١.

فعنايته بالحديث الذي أتاه جعلت منه محور هذه الأبيات، فهو لم يسرّ به حين سمعه، ثم إنه حاول أن يتصامّ عنه لما أتاه، ثم صرح بهذا الحديث بعد أن أتاه عن طريق الثقات الذين حدثوه به، وبنى عليه نتيجته النهائية –على فرضية صحة ما أتاه– بأن قومه كرام يصبرون ولا يظهرون الجزع، وهذه العناية ظهرت في الصور السابقة عن طريق تكرار الفعل (أتى)، بالإضافة إلى تسليط الفعل (أتى) على اللفظ المتنازع (حديث)، وبذلك يعلم الداعي الذي دعا إلى إعمال الفعل الأول دون ما سواه.

ومن الشواهد التي تنازع فيها العملَ عدةُ عوامل فعمل من بينها الأول دون ما عداه، قول أبي الأسود[1]:

كساك و لم تستكسه فحمدته أخ لك يعطيك الجزيل و ياصر

فكل من (كسا) و(لم تستكس) و(حمدت) تنازعت لفظ (أخ)، على جهة الفاعلية أو المفعولية، فارتفع فاعلا للفعل الأول (كسا)، فيما نصب الفعلان الآخران ضميرا يعود على ذلك المعمول، ولولا أن الفعل (كسا) أهم في هذا السياق من الفعلين الآخرين لما عمل دونهما في لفظ المعمول المتنازع، ذلك أن العمل الذي استحق عليه هذا الأخ الثناء هو الإعطاء، كما يفيده قوله (أخ لك يعطيك الجزيل)، وهذا الإعطاء يمثله من الأفعال الثلاثة السابقة الفعل (كساك) –كما يتضح من هذا البيت، وأيضا من المناسبة التي قيل فيها، وهي "أن أبا الأسود الدؤلي دخل على عبيدالله بن زياد وعليه ثياب رثة، فكساه ثيابا جددا من غير أن عرّض له بسؤال، أو ألجأه إلى استكساء"[2] –، فهذا العطاء المتمثل في الكسوة التي كساها الممدوح للشاعر هو الذي أنطقه بهذا البيت، فلا جرم أن يكون التركيز عليه.

ولقد تمثل ذلك في إعماله في المعمول المتنازع، وإن كان هذا العطاء لم يقع من الشاعر هذا الموقع الحسن لولا ملابسته للفعل (لم تستكسه)، ولكن الفعل (لم تستكسه) يبقى دون

---

[1] البكري (عبدالله بن عبدالعزيز : اللآلي في شرح أمالي القالي ، تحقيق : عبدالعزيز الميمني ، دار الكتب العلمية – بيروت، د. ت.) ١/١٦٦، والحريري ١٥٤، وانظر الأشموني والصبان ٢/ ١٠٣.

[2] الحريري (القاسم بن علي : درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق : عبدالله الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية–مكة، ط١، ١٤١٧ – ١٩٩٦) ١٥٤.

قيمة تذكر لو لم يقع الفعل الأهم في هذا المشهد وهو الفعل (كسا)، ومما يؤكد هذه المعاني البيت الذي ورد تاليا لهذا البيت وهو قوله[1]:

وإن أحق الناس إن كنت مادحا بمدحتك من أعطاك والعرض وافر

ففيه يبرز الشاعر الجانب الذي استحق به ممدوحه المدح على شكل قاعدة عامة، ومعيار يستحق كل من طبقه أن يحظى بالثناء، والعامل الأساس فيه هو الإعطاء الذي تمثله الممدوح في البيت السابق عن طريق الفعل (كسا)، مقترنا بوفور العرض الذي مثله في موضع الشاهد (لم تسكسه)، ولعل هذا التلازم بين الفعلين هو الذي جعل الشاعر يسلطهما على معمول واحد، وإن كان قد ألمح إلى الأهم منهما عن طريق إعماله فيما تنازعاه.

ومثله في ذلك قول الآمر[2]:

يا وَيْكَ عمّار لِمَ تدعو لتقتلني وقد أُجيبُ إذا يدعون أقراني

ففي حين اقتضى الفعل (أجيب) نصب لفظ (أقراني) مفعولا، واقتضى الفعل (يدعو) رفعه فاعلا نجد أنه قد انتصب على المفعولية كما اقتضاه الفعل الأول، فيما اكتفى منه الفعل الثاني بواو الجماعة الراجعة إليه، وما ذلك إلا لأهمية الفعل الأول في هذا المقام، ولأنه موضع العناية والاهتمام -كما يدل عليه البيت- اقتضى ذلك إعماله في الاسم الظاهر، فالشاعر هنا يتعجب من هذا الذي قد دعاه ليقتله، وينكر عليه هذه الدعوة، ولكنه بعد ذلك ينتقل ليبين حقيقة ما تفرضه عليه شجاعته، وهو أنه يجيب أقرانه إذا دعوه لمثل هذا الموقف، فالأمر الذي يريد الشاعر إبرازه هو شجاعته والاستجابة لمقتضياتها من القتال والمبارزة، ولذلك أعمل الفعل الدال على ذلك في المعمول المتنازع، في الوقت الذي لم يكن للفعل الثاني تلك الأهمية، لأن الشاعر إنما أتى به توطئة لهذا الحكم، وليجعل تصرفه

---

[1] البكري ١/١٦٦، والجربي ١٥٤.

[2] ابن جني (أبو الفتح عثمان : التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، تحقيق: أحمد القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني- بغداد، ط١، ١٣٨١- ١٩٦٢) ٧٧، وعقب البيت بقوله "أعمل الأول من الفعلين، أراد وقد أجيب أقراني إذا يدعون".

هذا قاعدة عامة يشترك فيها هذا الداعي وغيره من الأقران المكافئين له في حالة طلبوا مثل الذي طلبه من التحدي والدعوة للمنازلة.

وقد يكون الفعلان المتنازعان على قدر واحد من الأهمية عند المتكلم، مما لا يجعل لأحدهما أولوية لأن يعمل في المعمول المتنازع، فينشأ عنه عمل كلا الفعلين في ذلك المعمول.

ولاختبار صحة هذه الفرضية سنعرض لشواهد لم يظهر فيها اختصاص أحد العاملين المتنازعين بالعمل في المعمول المتنازع، ونحللها في سياقها الذي وردت فيه، لنرى مدى مطابقة معنى الشاهد في سياقه هذه القاعدة، فمن ذلك قول الشاعر[1]:

عَلى مِثْلِ هَمّامٍ تَشُقُّ جُيُوبَها ... وتُعْلِنُ بِالنَّوْحِ النِّساءُ الفَواقِدُ

فكل من الفعل (تشق) و(تعلن) تنازعا فاعلا واحدا هو لفظ (النساء)، ولم يظهر في هذا البيت أي الفعلين المتنازعين أعمل ولا أيهما أهمل، إذ الجاري على قاعدة النحاة في حال تنازُعِ الفعلان فاعلا واحدا أن يسلط أحد الفعلين على اللفظ المتنازع ويكون له العمل فيه دون الفعل الآخر، في حين يسلط الفعل الآخر -الذي أهمل عن العمل- على ضمير يعود على ذلك اللفظ، فلو افترضنا أن العمل للفعل الأول لكان صواب إنشاد البيت :(تَشُقُّ جُيُوبَها وَيُعْلِنُ بِالنَّوْحِ النِّساءُ الفَواقِدُ)، بوجود نون النسوة في الفعل الثاني (يعلن)، ولو قدرنا العمل للفعل الثاني لكان البيت (يشققن جيوهن وتُعْلِنُ بِالنَّوْحِ النِّساءُ الفَواقِدُ) بإضمار نون النسوة في الفعل الأول (يشق)، ولكن الضمير لم يوجد في واحد من الفعلين، ومن هنا رأى سيبويه والبصريون أن الفعل الثاني هو العامل في اللفظ المتنازع، وأن في الفعل الأول ضميرا مستترا مقدرا بمفرد -على ضعف في مثل هذه الحالة عندهم-، وكذلك رأى الكسائي أيضا أن العمل للفعل الثاني، ولكن مع حذف فاعل الفعل الأول، في حين رأى الفراء أن الفاعل المتنازَع هو للفعلين المتنازعين معا.

ورأي الفراء في هذه المسألة هو الذي يتفق مع ما نحن بصدد اختبار صحته من أن الفعل العامل هو الفعل الذي يريد المتكلم العناية به أكثر من نظيره، ولأن عنايته هنا بالفعلين متساوية لم يكن أحدهما أولى بالإعمال من الآخر، ومن ثم فقد عملا معا في المعمول

---

[1] أبو تمام ١/ ٥٢٦، وأورده ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ١٧٢ بلفظ: على مثل أهبان ...

المتنازع، من غير حاجة إلى الحكم بضعف مثل هذا المثال -كما رآه البصريون-، ولا إلى القول بحذف فاعل الفعل الأول -كما هو رأي الكسائي-.

وهذا البيت شاهد على أن إعمال كلا الفعلين المتنازعين إنما هو لاستوائهما في الأهمية عند المتكلم، المترتب عليه عدم تفضيل أحدهما بالعمل دون الآخر، إذ كل من لياحة النساء وشقهن للجيوب دليل على التفجع على الفقيد، وإبراز لعظم المصاب بفقده، وليس أحد الفعلين (تشق جيوبها) و (تعلن بالنوح) بأبلغ في إظهار هذا المعنى من الآخر، حتى يكون أهم عند المتكلم وتكون له أولوية العمل في المعمول المتنازع، فلما تساوى الفعلان في اعتناء المتكلم بهما لم يخص أحدهما بالعمل دون الآخر، بل سلطهما كليهما على الفاعل المتنازع، فوصلت بذلك رسالته إلى المستقبل حاملة في طياتها إثبات أهمية كلا الفعلين في إبراز هذه الفاجعة بدرجة متساوية، وهذا المعنى المقصود من الكلام لم يكن ليحصل كما هو عليه لو سلط أحد الفعلين على المعمول المتنازع وأهمل الآخر.

ومثل هذا البيت -في عدم ظهور إعمال واحد بعينه من العاملين المتنازعين- قول الشاعر[1]:

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلاثُ الأَثَافِي وَالرُّسُومُ البَلاقِعُ

إذ كل من الفعلين (يَرْجِعُ) و (يَكْشِفُ) تنازعا فاعلا واحدا هو لفظ (ثلاث)[2]، ولم يظهر المتكلم أي الفعلين أعمل ولا أيهما أهمل، ولو أراد أن يخص أحد الفعلين بالعمل لاختلف تركيب الكلام، فلكان على تقدير إعمال الأول (وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثلاثُ الأثافي) بإضمار نون النسوة في الفعل المهمل[3]، ولكان على تقدير إعمال

---

[1] ذو الرمة ٢/ ١٢٧٤، وأورد هذا الشاهد ابن عصفور في شرح الجمل ١/٦١٩، وأبوحيان في ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٤٢، وابن مالك في شرح التسهيل ٢/١٦٦.

[2] قال ابن السيد البطليوسي ١٧٣ "ولك أن ترفع الثلاث الأثافي بالفعل الأول -وهو اختيار الكوفيين-، وبالثاني -وهو اختيار البصريين-."

[3] إنما قدرنا في الكلام نون النسوة مع كون الأثافي والرسوم أشياء غير عاقلة ونون النسوة إنما تكون مع ما يعقل؛ لأن الشاعر بصنيعه مع هذه الأشياء كان يتوقع منها ما يتوقع من العقلاء مما يتناسب معه أن يعاملها معاملة ما يعقل في الإضمار، ولو افترضنا أنه لم يرد أن يلزمها منزلة من يعقل

الثاني (وَهَلْ يَرْجِعَنْ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفَ الْعَمَى ثَلاثُ الأثَافِي) بإضمار نون النسوة في الفعل الأول، وذلك راجع إلى أن للفعلين المتنازعين أهمية متساوية عند المتكلم، فلم يكن أحدهما أولى بأن يعمل في اللفظ المتنازع من الآخر، والسياق الذي ورد هذا البيت في ضمنه يشهد لذلك، فالبيت من ضمن أبيات يقول الشاعر فيها[1] :

أَمُزْدَجِرَتْنِي مَيُّ سَلامٌ عَلَيْكُمَا ... هَلِ الأَزْمُنُ اللاتِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ... ثَلاثُ الأَثَافِي وَالرُّسُومُ الْبَلاقِعُ

لَوَقَّفْتُهَا يَوْماً فَقُلْتُ لِصَاحِبِي ... وَلَيْسَ بِهَا إِلاَّ الظِّبَاءُ الْخَوَاضِعُ

قِفِ الْعَيْسَ تَنْظُرْ نَظْرَةً فِي دِيَارِهَا ... فَهَلْ ذَاكَ مِنْ دَاءِ الصَّبَابَةِ نَافِعُ

فالشاعر ينفس عن قلبه جوى الحب، وذلك بوقوفه على أطلال منازل محبوبته، وابتدائه بالسلام عليها، وتمني أن يعود الزمان الذي مضى على تلك الديار عندما كانت مَيٌّ مقيمة فيها، تسير في أرجائها، ولكنه سرعان ما يعود إلى واقع الأمر عندما يتذكر أنه يسلم على جوامد لا ترد سلاما ولا تكشف ألم الحب، ويصف حاله "أنه وقف على منزل مية وسلم عليه، ثم أنكر على نفسه ما فعل، فقال: وهل يرد عليّ السلام أو يكشف ما بي من غماء الهوى -الذي حملني على زيارة المنازل، أو السلام عليها- ربع خالٍ من أهله، ليس فيه إلا الأثافي -وهي حجارة القدر-، والرسوم البلاقع -وهي الخالية-"[2]، ثم يرجع بعد ذلك إلى حياله ويتوهم وجودها بين تلك الأطلال فيطلب من صاحبه أن يوقف المسير حتى يتسنى له أن ينظر نظرة إلى ديارها، ثم يتساءل مرة أخرى هل هذا الفعل ينفع من داء الصبابة،

لكان ينبغي أن يكون التركيب عندئذ أيضا في حالة أراد أن يخص أحد الفعلين بالعمل في المعمول المتنازع، ففي حالة أراد أن يعمل الأول يجب في الفعل الثاني أن يؤنث فيكون (تكشف) لأن الفاعل عند ذلك سيكون ضميرا مؤنثا، والفعل يجب تأنيثه إذا كان فاعله ضميرا عائدا إلى مؤنث حتى لو كان ذلك المؤنث مجازي التأنيث، وهو الأمر الذي لم يراعه الشاعر في استخدامه هنا مما دل على أنه لم يقصد الإضمار، ويكون حذفه علامة التأنيث من الفعل جوازا لأن الفاعل اسم ظاهر مجازي التأنيث، ومثل ذلك يقال عن التقدير في الفعل الأول في الحالة المقابلة.

[1] ذو الرمة ٢/ ١٢٧٣- ١٢٧٧.

[2] ابن السيد البطليوسي ١٧٢.

فالشاعر هنا يعكس معاناته الشعورية بغياب محبوبته عنه، ويذكر ما يحاوله لتخفيف هذه المعاناة بزيارة منازلها التي جمعته بها، والسلام على تلك المنازل، ثم بيان أن تلك المحاولات لم تجد نفعا، ومع ذلك فهو يكرر المحاولة البائسة في كل مرة، فهو من جراء ما يكابده من تباريح الشوق يتردد ما بين الأشواق الحالمة، والواقع المر، وكل من الفعلين (تَرْجِعُ التَّسْلِيمَ) و (يَكْشِفُ الْعَمَى) له أهمية خاصة في الكشف عن هذه المعاناة الشعورية، فهو يتوحى بالتسليم على آثار الديار الكشف عن غماء الحب، ولكن في قرارة نفسه يعرف أن الحجارة والديار الخالية لا تجدي نفعا فيما يطلبه بصنيعه ذاك، وهكذا استوت الأهمية بين الفعلين المتنازعين عند المتكلم مما لم يجد معه بدا من تسليطهما على المعمول المتنازع دون أن يخص واحدا منهما بالعمل فيه، ولكنه قدم في النص الفعلَ (تَرْجِعُ التَّسْلِيمَ) لأنه وسيلة وسبب للوصول إلى هدفه من كشف ألم الهوى الذي عبر عنه بالفعل (يَكْشِفُ الْعَمَى).

ومثل هذا يقال أيضا عن قول الشاعر نفسه في قصيدة أخرى[1]:

وَهَلْ تَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ... بوَهْبِينَ أن تسقى الرُّسومُ البوالدُ

فقد تنازع الفعلان (تَرْجِعُ) و (يَكْشِفُ) معمولا واحدا هو المصدر المنسبك من (أن) وما دخلت عليه (أن تسقى الرُّسومُ)، ولم يعمل الشاعر واحدا من ذينك الفعلين دون الآخر، بل أعملهما معا، وذلك لأن الفعلين المتنازعين هنا متساويان في عنايته واهتمامه، فهو يدعو ويرجو أن تسقى رسوم ديار محبوبته، ولكنه بعد ذلك يسائل نفسه عن مدى إزالة هذه الرغبة -فيما لو تحققت- للأسى من داخله، فهل سقي الآثار البالية يرجع أهلها إليها فيردوا عليه السلام، أم هل سقي هذه الآثار يكشف ما أصابه من حزن نتيجة لبعد من أحبهم وكَلِفَ بهم فيقربهم إليه؟

ولما كان ردها السلام مقصودا للمتكلم، وكشف معاناته بلقياها مقصودا له أيضا، وهما عنده الأهمية نفسها -أو هكذا أراد أن يوصل إلى المستقبل- لم يكن أحد الفعلين الدالين على ذلك يأثر عنده من الآخر حتى يعمله دونه، بل لو حصل له واحد منهما -أيُّ واحد- فإن وقوفه على الأطلال والرسوم ومخاطبتها والدعاء لها لم يذهب سدى.

---

[1] ذو الرمة ٢٦.

وبعد استعراضنا لشواهد التنازع نستطيع القول أن القاعدة التي افترضناها في أول هذا المبحث والتي تقضي بإعمال الفعل موضع الاعتناء والاهتمام في المعمول المتنازع دون نظر إلى سبقه أو قربه قد ظهر صدقها من خلال تحليل هذه الشواهد مرتبطة بسياقاتها والمناسبات التي قيلت من أجلها، فلم نجد الإعمال إلا للفعل الذي قصد المتكلم العناية به أكثر من الآخر الذي اكتفى بإعماله في ضمير ذلك المعمول، ولم نجده يُظْهِرُ إلا ما كان عنده أهم مما أضمره أو حذفه، ونستطيع بعد ذلك أن نستفيد من هذه القاعدة في فهم شواهد التنازع الأخرى التي وجدت مقطوعة عن سياقاتها ومناسباتها، أو تلك الشواهد التي لم يظهر سياقها أهمية واضحة لأحد الفعلين، فنستطيع من خلال هذه القاعدة أن

---

(١) من الفوائد التي تستفاد أيضا من ربط الشواهد بسياقاتها إعطاء الكلمة موقعها الإعرابي الصحيح الذي قد يتوهم خلافه بسبب بتر البيت موضع الشاهد عما قبله، على نحو ما حصل في قول الشاعر: تعلقتْ بالأرطى لها وأرادها ... رجالٌ فبذَّتْ نبلَهُم وكليبُ

فقد استشهد به النحاة على أنه من التنازع الذي أعمل فيه العامل الثاني، وفاعل (تعلق) مضمر فيه — كما في المقرب ٢٧٦، والتعليقة ٤٠٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٩/١، وشرح الجمل لابن خروف ٦٠٦/٢، وشرح التسهيل ١٧٤/٢-، ولكن السياق يدل على أن لا تنازع في هذا البيت، بل المعمولان مختلفان، فالفعل الأول تعلق —وهو فعل مضارع حذفت التاء من أوله- فاعله ضمير مستتر يعود على الناقة، أما الفعل الثاني (أراد) ففاعله (رجال)، وهذا الذي يدل عليه سياق الأبيات:

وناجيةٍ أفنى ركيبَ ضُلُوعِها ... وحارِكِها هَجْرٌ وذُؤُوبُ

فأوردتُها ماءً كأنَّ حمامَهُ ... منَ الأُحْسنِ حناءٌ معاً وعصيبُ

تراءَ على دمنِ الحياضِ فإنْ تعفْ ... فأنَّ المنَدَّى رِحْلَةٌ فركوبُ

وتصبحُ عنْ غِبِّ السُّرَى وكأنَّها ... مولعةٌ تحتَ القميصِ شوبُ

تعلقتْ بالأرطى لها وأرادها ... رجالٌ فبذَّتْ نبلَهُم وكليبُ

انظر هذه الأبيات في ابن ميمون (محمد المبارك : منتهى الطلب من أشعار العرب، معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية في إطار جامعة فرانكفورت- جمهورية ألمانيا الاتحادية، ١٤٠٦- ١٩٨٦) ١/ ٣٧، وتعلُّق الوحش بالأكمة: لاذ بها، من خوف كلب أو طائر —كما في المحكم-، ولكن الذي أوقع النحاة في هذا الوهم حين أدخلوه في باب التنازع أنهم قطعوا هذا البيت عن سياقه، فتوهموه على وجه مباين عما هو عليه.

نستنبط الفعل الأكثر أهمية من خلال إعمال المتكلم إياه في المعمول المتنازع، مثل قول الشاعر[1] :

ولقد أرى تغنى به سيفانة تصبي الحليم ومثلها أصباه

فنقول إن الشاعر أعمل الفعل المتأخر (تغنى) لأنه أهم عنده من الفعل (أرى).

ومثل قول الآخر[2] :

أَرْجُو وَأَخْشَى وَأَدْعُو اللهَ مُبْتَهِلاً عَفْواً وَعَافِيَةً فِي الرُّوحِ وَالْجَسَدِ

في حين تنازعت الأفعال الثلاثة (أَرْجُو وَأَخْشَى وَأَدْعُو) معمولا واحدا هو لفظ الجلالة، نجد أن العمل فيه كان من نصيب الفعل (أدعو)، ما يدل على أن المتكلم أراد الاعتناء بهذا الفعل أكثر من عنايته بالفعلين الآخرين، ولعل السبب وراء ذلك أنه جعل من الدعاء هنا ترجمة عملية لشعور الرجاء والخشية اللذين يعتملان في داخله.

وكذلك يقال عن قول الشاعر[3] :

كَأَنَّهُنَّ حَوَافِي أَجْذَلٍ قَرِمٍ وَلَّى لِيَسْبِقَهُ بِالأَمْعَزِ الخَرِبُ

فالسر في إعماله العامل المتقدم هنا أنه أراد أن يركز عليه ويجعله موضع عنايته واهتمامه.

ويقال مثل ذلك في قوله[4] :

قطوب فما تلقاه إلاّ كأنما زوى وجهه أن لاتكفّ فوه حنظلُ

---

[1] ورد هذا الشاهد في سيبويه ١/٧٧ ، والمبرد: المقتضب ٤/ ٧٥.

[2] استشهد به ابن مالك على تنازع أكثر من عاملين في (شرح التسهيل ٢/١٧٦).

[3] ذو الرمة ١/ ٧٣، وانظر أبا زيد القرشي (محمد بن أبي الخطاب : جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، تحقيق : علي البجاوي، نهضة مصر، ١٩٨١م) ٧٦١، واستشهد به الصيمري (عبدالله بن علي : التبصرة والتذكرة ، تحقيق : فتحي أحمد علي الدين ، دار الفكر ـــ دمشق ، ط١، ١٤٠٢هـ ـــ ١٩٨٢م) ١/ ١٥٣، وأبوحيان في ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٤١.

[4] ابن جني ٧٧، وانظر ابن عصفور: شرح الجمل ١/٦١٥.

فإعمال الفعل (روى) هنا في المعمول المتنازع (حنظل) -في حين أعمل الفعل الآخر (لاك) في الضمير المنصوب- دليل على أن الفعل (روى) نال الحظ الأوفر من عناية المتكلم واهتمامه، ومثل هذا التطبيق يقال عن أي شاهد انطبق عليه تعريف التنازع.

ولعل من المجدي في ختام هذا المبحث أن نذكّر مرة أخرى بالقاعدة التي انطلقنا من خلالها في باب التنازع، والتي ثبت صحتها من خلال استعراض شواهد التنازع مرتبطة بسياقاتها التي قيلت فيها، وهي: أن العامل في باب التنازع هو أكثر الفعلين أهمية عند المتكلم -بغض النظر عن موقعه هل وقع سابقا أم قريبا من المعمول-، وأنهما إذا استويا في الأهمية فيعملان كلاهما في المعمول المتنازع ولا يقتصر العمل فيه على أحدهما دون الآخر، وعليه فإن الرسالة التي تصل إلى المستقبل تفصح له عن قصد المتكلم وموضع عنايته، وعلى ذلك فلا يصح القول بجواز عمل أحد العاملين المتنازعين إلا إذا حملناه على الجواز في أصل التركيب، وأما إذا دخل هذا التركيب في الاستعمال والتخاطب فيتعين إعمال ما أعمله المتكلم، ولا يجوز عندئذ إعمال ما أهمله، لأن ذلك يؤدي إلى الإخلال بمقصده الذي قصده بإعمال أحد العاملين وإهمال الآخر، وكذلك فإنه يتعين على من أراد أن ينشئ كلاما مشتملا على أسلوب التنازع أن يتوخى إعمال العامل الذي يكون موضع اهتمامه وعنايته، حتى يكون كلامه سالما وفق السنن الصحيح للعربية، وحتى يتمكن المستقبل من إدراك موضع اهتمامه من تلك العوامل المتنازعة بناء على ذلك الاستعمال.

ولعله بهذه القاعدة يزول الاضطراب في باب التنازع الحاصل نتيجة لاختلاف الشواهد التي أعمل في بعضها العامل السابق، وفي بعضها العامل الأقرب من المعمول، مما نشأ عنه خلاف النحاة في أي العاملين أولى بالعمل، وقدموا في خضم ذلك بعض الشواهد على بعض دون نظر لخصوصية كل شاهد، وما قصد قائله من إيراده على ذلك الوجه دون غيره.

المبحث الثالث

التنازع واعتبار الكلام جملة أو جملتين

يمثل هذا المبحث بعدا آخر من أبعاد باب التنازع، التي تبرز تفرده وخصوصيته عن أبواب النحو الأخرى، حيث لم ينفرد هذا الباب بإشكالية كيف عمل عاملان في معمول واحد؟ -وما قدمه النحاة من آراء للخروج من هذا الإشكال-، ولم يقف التردد فيه عند حد أي العاملين أولى بالعمل؟ -إذا سرنا على قاعدة أن لكل معمول عاملا واحدا- فحسب، بل إنه جعلنا نتعدى ذلك إلى أن نردد النظر فيه ونتساءل هل هو جملة واحدة، أو جملتان مستقلتان عن بعضهما؟

إن اعتبار التنازع جملتين يتناغم مع قواعد النحو العامة، التي تفرض ألا يكون للمعمول أكثر من عامل واحد، وهذا يحتم علينا أن نقدر العمل في المعمول المتنازع لواحد فقط من ذينك العاملين، في حين نضمر للعامل الآخر معمولا نقدره من سياق الكلام، ولكن هذا الاعتبار قد لا يخدم قصد المتكلم، الذي أراد أن يجمع بين العاملين في تركيب واحد عما يحمله هذا الجمع من معان، وما يمثله من مقاصد قصد إليها، وما يوصله من رسائل إلى المستقبل.

وعلى الطرف الآخر فإن اعتبار أسلوب التنازع جملة واحدة ارتبط فيها كلا العاملين بمعمول واحد أقرب إلى قصد المتكلم الذي آثر هذا الأسلوب على غيره ليعبر عما يداخله بتركيب واحد، ولكنه يوقعنا في مصادمة مع قواعد النحو التي ترفض مثل هذا التداخل، وتعده انتهاكا لطبيعة الإعمال.

وفي خضم الموازنة بين هذين الاعتبارين جاءت عبارات النحاة محاولة عقدَ الصلح بين قواعد النحو والبعد التداولي لهذا الأسلوب، ومن ذلك ما نجده عند سيبويه في قوله "وأمّا في المعنى فقد يُعْلم أنّ الأوّل قد وقع إلاّ أنّه لا يُعْمَلُ في اسمٍ واحدٍ نصبٌ ورفعٌ، وإنّما كان الذي يليه أوْلى لقُرب جواره وأنه لا ينقُضُ معنىً، وأنّ المخاطَبَ قد عَرَفَ أنّ الأوّلَ

قد وقع"[1]، ويقول بعد ذلك "فالفعلُ الأوّل في كل هذا مُعْمَلٌ في المعنى وغيرُ مُعْمَلٍ في اللفظ، والآخرُ مُعْمَلٌ في اللفظ والمعنى"[2].

فنجد في هذا الكلام إدراكا لكون جملة التنازع تفيد ارتباط كلا الفعلين بالمعمول المتنازع، وألهما كليهما عملا فيه، الأمر الذي يصب في صالح النظر لهما باعتبارهما ضمن جملة واحدة تعدد فيها العامل والمحل المعمول، ولكن هذا الاعتبار اصطدم بقاعدة نحوية مفادها (أنه لا يُعْمَلُ في اسمٍ واحدٍ نصبٌ ورفعٌ)، ما جعل سيبويه يوازن بين مدلول الكلام وقواعد النحو بتقريره أن أحد الفعلين عمل في اللفظ والمعنى، والآخر عمل في المعنى دون اللفظ.

وهو الشيء نفسه الذي سار عليه المبرد أيضا حين قال "إذا أعملت الآخر فاللفظ معرًّى من المفعول في الفعل الأول، وهو في المعنى عامل، وكان في التقدير: ضربت زيدًا، وضربني زيدٌ، فحذف، وجعل ما بعده دالاً عليه"[3]، وهو بذلك يشير إلى أن العمل لكلا العاملين المتنازعين، بما يحمله ذلك من المعاني والمدلولات التي يتضمنها كونهما متوجهين إلى المعمول نفسه بدرجة متساوية، ولكن قواعد النحو منعته من القول ألهما عملا في المعمول نفسه في وقت واحد، فخلص من هذا الإشكال إلى القول ألهما اشتركا في العمل من جهة المعنى، وانفرد أحدهما بالعمل في اللفظ دون الآخر.

ويؤكد ابن عصفور على علاقة كلا العاملين بالمعمول المتنازع في قوله "كل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى ليعمل فيه"[4]، أي ولا محال لأن يتسلط كل منهما على ذلك اللفظ، لتعذر هذا الأمر في الصناعة النحوية.

ولأجل هذا الارتباط بين كل واحد من العاملين من جهة والمعمول من جهة أخرى نجد ابن الأحضر يعنون لباب التنازع بقوله "باب العاملين اللذين يسوغ لكل واحد منهما أن

---

[1] سيبويه ١/ ٧٣- ٧٤.

[2] سيبويه ١/ ٧٧.

[3] المبرد: المقتضب ٣/ ١١٢.

[4] ابن عصفور: شرح الجمل ١/ ٦١٣.

يعمل في الاسم، لتقدمهما عليه لفظا، وتعلقهما به من طريق المعنى"[1]، فهو يرى أن مسوغات العمل موجودة في كلا العاملين: من تقدم العامل وتأخر المعمول، ووجود التعلق والارتباط المعنوي بينهما وبينه، لا فرق في ذلك بين العامل الأول والثاني، مما جاز معه أن يعمل كل واحد منهما في المعمول لفظا ومعنى، ولكن منفردا، لأنه يتعذر اجتماعهما في العمل مراعاة لقاعدة الإعمال.

وقد رأى النحاة في الإضمار في أحد العاملين توفيقا بين طلب كل واحد من العاملين المعمولَ المتنازع ليعمل فيه مع قاعدتهم في الإعمال، وهو ما يصرح به الخوارزمي في قوله "اتفق النحويون عن آخرهم على أن الفعلين إذا توجها إلى اسم إما بجهة الفاعلية وإما بجهة المفعولية، أو أحدهما بجهة الفاعلية والآخر بجهة المفعولية، فالفعلان بمجموعهما لا يستندان إلى ظاهر ذلك الاسم، بل الذي يستند إلى ظاهره أحدهما، والآخر إلى ضميره"[2]، فالعاملان متوجهان إلى الاسم نفسه وفي الوقت نفسه، مما يجعل وصولهما إليه بدرجة واحدة وضمن جملة واحدة، ولكن تفادي إعمال فعلين في معمول واحد اقتضى أن يحكم بالعمل لأحدهما فقط، فيما يقدر معمول الثاني ضميرا يعود على ذلك المعمول.

إن اعتماد الإضمار في أحد العاملين يعد مخرجا من تعارض المعنى مع العمل الإعرابي، ولكنه لا يزيل الارتباط الوثيق بين ذلك العامل والمعمول المتنازع، فالضمير فيه إنما يعود على ذلك المعمول، بل إن معنى الكلام يشي بأنك أمام جملة واحدة لا جملتين، وهو ما صرح به الصيمري في قوله "الجملتان قد صارتا بمنزلة جملة واحدة"[3]، أي فهما -وإن كانتا جملتين وفق القواعد النحوية- بمنزلة جملة واحدة في المعنى والمدلول.

---

[1] ابن عروف (أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي : شرح جمل الزجاجي ، تحقيق : سلوى عرب ، جامعة أم القرى ، ١٤١٩) ٢/ ٦٠٣.

[2] الخوارزمي (صدر الأفاضل القاسم بن الحسين : شرح المفصل في صنعة الإعراب (الموسوم : بالتخمير) ، تحقيق : عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٠م) ١/ ٢٣٦- ٢٣٧.

[3] الصيمري ١/ ١٤٨.

فنحن إذاً أمام تركيب مرتبطة أجزاؤه مع بعضها ارتباط أجزاء الجملة الواحدة عند النحاة، حتى وصفوه بأنه بمنزلة جملة واحدة، ولم يحل بينهم وبين اعتباره جملة واحدة على الحقيقة إلا ما قرروه من امتناع أن يعمل عاملان في معمول واحد.

ومما يقرّب أسلوب التنازع من كونه قائما على مبدأ الجملة الواحدة أيضا خصوصيته، المتمثلة في تداخل فعليه وضرورة اجتماعهما، التي صارت مميزة عن باب الفاعل وعن باب المفعول، فباب التنازع لا يكون "إلا مع اجتماع فعلين يطلبان اسما واحدا، ولا ينفرد أحد الفعلين عن الآخر، ومتى انفرد أحدهما عن الآخر خرج عن هذا الباب، وانتقل إلى باب الفاعل والمفعول به"[1]، وما كان هذه الصفة فإنه إلى اعتباره جملة واحدة أقرب منه إلى اعتباره جملتين، خاصة إذا علمنا أن من النحاة من خالف القول بامتناع عمل العاملين في معمول واحد في بعض صور التنازع، إذ ذهب الفراء إلى أنه إن اتفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما ولا إضمار[2].

وهذا الرأي وإن كان مستبعدا عند أكثر النحاة لمخالفته قواعد النحو المقررة عندهم، إلا أن منهم من رآى فيه من الوجاهة ما يقرّبُهُ إلى الأخذ به، فقد قال ابن مالك "وجَعْل الفراء الرفع في نحو (قام وقعد زيد) بالفعلين معا، والذي ذهب إليه غير مستبعد، فإنه نظير قولك (زيد وعمرو منطلقان)"[3]، وهذا المثال -الذي نظّرَ به ابن مالك- لا ينازع أحد في كون خبره مرتبطا بالمبتدأ وما عطف عليه معا لا بأحدهما فقط، وجَعْلُ ابن مالك هذا المثال نظيرا لرأي الفراء في مسألة التنازع يحمل في طياته توجيها واستحسانا لهذا الرأي، وأن له مستندا من قواعد النحو، وابن القيم أيضا يشير إلى عدم استبعاد الرأي القائل بإعمال الفعلين معا بقوله "العمل لواحد خاصة، وعند بعضهم أنه لهما مطلقا إذا اتحدت جهة طلبهما، وليس ببعيد"[4].

---

[1] المرعي ٢/ ٧٣٦.

[2] شرح الأشموني ٢/ ١٥٠

[3] ابن مالك: شرح التسهيل ٢/ ١٦٦.

[4] ابن القيم ١/ ٣٤٨.

إن كون العمل لعامل واحد -كما ذكر ابن القيم في صدر عبارته- هو ما عليه أكثر النحاة، وعليه فإنهم لم يرتضوا قول الفراء محتجين بقاعدة منطقية مؤداها أن "اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده"[1]، وبنوا على هذه القاعدة أنه لا يمكن أن يجتمع أثر فعلين عاملين على معمول واحد، ولكن ابن مالك وابن القيم لم يستبعدا هذا الرأي، وقد أردف ابن مالك ذلك بمثال لا يختلف فيه النحاة وهو (زيد وعمرو منطلقان)، إذ (منطلقان) مرفوع عندهم بالمبتدأ، والمبتدأ هنا قد عطف عليه ما لا يصح مجيء هذا الخبر بدونه، مما يجعل الخبر مرتبطا بهما معا، فلماذا يصح ذلك هنا ولا يصح أن يكون الفاعل المتنازع مرفوعا بالفعل وما عطف عليه معا؟

هذا إذا نظرنا إلى المبتدأ والفعل باعتبارهما رافعين للخبر والفاعل، فإذا ما نظرنا إلى الخبر باعتبار أنه مسند -والفعل كذلك- فإننا نجد جواز تعدد الخبر في نحو قوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ البروج: ١٤ ، فلماذا جاز تعدد المسند في الجملة الاسمية ولم يجز في الجملة الفعلية متمثلا في جملة التنازع؟ فيكون كل من الفعلين المتنازعين مسندا إلى الفاعل المتنازع في الجملة نفسها، "فقد يكتفي الفاعل بإحداث فعل واحد، وقد يجمع بين فعلين أو أكثر"[2]، ويكون جمعه بين فعلين أو أكثر من خصوصيات هذا الباب.

إن لباب التنازع شيئا من الخصوصية جعلت النحاة يجوزون فيه من الأحكام ما لا يجوزونه في أبواب نحوية أخرى على نحو قول ابن عصفور "وذلك لا يجوز في باب من الأبواب إلا في هذا الباب لتداخل الجملتين واشتراكهما في المعمول"[3]، فلماذا لا يكون القول بتعدد العامل من خصوصيات التنازع؟ فإن هذا يتناسب تماما مع العلة التي ذكرت من تداخل الجملتين واشتراكهما في المعمول.

---

[1] الرضي ١/ ١/ ٢٢٩.

[2] مهدي المخزومي (في النحو العربي نقد وتوجيه ، دار الرائد العربي- بيروت، ط٢، ١٤٠٦-١٩٨٦) ١٦٢.

[3] ابن عصفور: شرح الجمل ١ /٦١٥.

إن القول بتعدد العامل في باب التنازع يقودنا إلى اعتبار الكلام جملة واحدة، ويجعل للتنازع من الخصوصية التداولية ما يجعل المتكلم على أن يستخدمه للتعبير عن مقاصده التي أراد أن يوصلها إلى المستقبل، مما لا يمكّنه من إيصالها أسلوب آخر سلم من التداخل بين عاملين اشتركا في معمول واحد.

وقصد المتكلم أساس في فهم مدلول الكلام، فإذا عرفنا مقصده فهمنا كلامه على الوجه الصحيح، وهو إذا أراد التعبير عن معنى معين يداخله تحتم عليه أن يستخدم من الأساليب ما يكون موضحا للمدلول الذي يقصد إلى إيصاله للمستمع، ولأجل ذلك نراه يؤثر أسلوبا على آخر، حسب ما تقتضيه طبيعة الرسالة التي يريد أن يوصلها إلى المستقبل، ولا شك أن الحكم لأحد العاملين بالعمل في المعمول المتنازع، يقتضي في العامل الآخر معمولا مقدرا، مما يجرنا إلى القول بوجود جملتين في أسلوب التنازع، إحداهما ذكر فيها العامل والمعمول، والأخرى ذكر فيها العامل وقدر فيها المعمول، في حين أن جَعْلَ العمل في المعمول المتنازع لكلا العاملين يقود إلى اعتبار أسلوب التنازع جملة واحدة، وإيصال الكلام بجملتين يختلف مدلوله عن الكلام الذي يصل إلى المستقبل عن طريق جملة واحدة تامة.

ومن ثم فلا بد أن يكون لقصد المتكلم اعتباره اللائق به في أثناء نظرنا إلى أسلوب التنازع للحكم عليه بأنه مكون من جملة واحدة أو جملتين، وهو ضرب من النظر ينفذ إلى معنى الكلام بشكل أكبر من وقوفه أمام القواعد اللفظية العامة، وهو ما عبر عنه المنصف عاشور بقوله "وأما الضرب الثاني من التفسير فيتعلق بمقصد المخاطب، فهو يستعمل كلاما نحو (قام وقعد زيد) يضمنه الإعلام بحدثين يتعقدان بمخبر عنه واحد، وكأن للفعلين محل مسند من جهة الحكم التركيبي"[1].

والمتأمل في شواهد التنازع في سياقاتها يرى الامتزاج التام بين الفعلين حال تسلطهما على المعمول، بحيث يرى أنه لا يتناسب مع قصد المتكلم ومعنى الكلام إلا أن يجعلهما ضمن جملة واحدة لا جملتين، ففي قول الشاعر[2]:

---

[1] المنصف عاشور ١٢٥.

[2] البكري ١/ ١٦٦، وذكره الأشموني والصبان ٢/ ١٠٣.

كساك و لم تستكسه فحمدته أخ لك يعطيك الجزيل و ياصر

لا يمكن إدراك المعنى الذي أراد المتكلم إيصاله إدراكا كاملا إلا بالنظر إلى تلك الأفعال المتنازعة ضمن جملة واحدة، فالفعل (كسا) هنا لا يمكن أن يؤدي المعنى المراد إلا بربطه بالفعل (لم تستكس)، والفعل (لم تستكس) لا يكون ذا فائدة في إيصال المعنى المقصود لو أنه انفصل عن الفعل (كسا)، والفعل (حمد) إنما ارتبط بالفعلين السابقين معا لا بأحدهما، بحيث إن هذه الأفعال الثلاثة تعلقت بلفظ المعمول (أخ) دفعة واحدة، باعتبار الكلام جملة واحدة تامة غير قابلة للتقسيم، وإن تقدير الكلام جملا ثلاثا لا يتلاءم مع قصد المتكلم الذي أراد بأسلوب التنازع أن يربط بين هذه الأفعال الثلاثة في تعلقها بذلك المعمول، وبرتبها على بعضها لتخرج وكأنها فعل واحد تركب من مجموع هذه الأفعال الثلاثة.

كما نلحظ هذا التلازم بين العاملين أيضا في قول الفرزدق [1]:

ولكن نصفاً لو سبَبْتُ وسَبّني بنو عبد شمس من مناف وهاشم

فإن للكلام معنى مقصودا بإشراك الفعلين (سبَبْتُ) و(سَبّني) في معمول واحد هو (بنو عبدشمس)، فالشاعر يحكي من خلال ذلك التكافؤ بين قومه وبني عبدشمس، الذي أراد إبرازه إمعانا في الإزراء على جرير وقومه، وترفعا عن أن يكونوا أهلا حتى لمجرد هجائه، ما حمله على أن يختار أشرف العرب -الذين كانت فيهم النبوة والخلافة- فيجعل منهم نظراء وأكفاء لقومه، ثم ذكر أنه قد يجري بينهم ما يمكن أن يجري بين الأكفاء والنظراء من التنافس الذي قد يقود أحيانا إلى تبادل التهم، أو ما قد يوصف بأنه سب وتدافع بالكلام، ولا شك أن الشاعر هنا لم يرد أن يفترض أنه يسب بني عبدشمس وأنهم يسبونه بتركيبين منفصلين، لأن ذلك قد يفهم أن هناك جناية وظلما من أحد الطرفين، ودفاعا وأخذا بالثأر من الطرف الآخر، وهو أمر لم يرده الشاعر.

إن بإمكان الشاعر أن يقول (لو سبَبْتُ بني عبدشمس وسَبّوني)، أو (لو سَبّني بنو عبدشمس وسبَبْتُهم) بالإضافة إلى قوله (لو سبَبْتُ وسَبّني بنو عبدشمس) الذي استخدمه في هذا السياق والذي ينتمي إلى باب التنازع، ولكنّ لكل واحد من هذه التراكيب الثلاثة تداعيات ومعاني لا يمكن معها لتركيب منها أن يحل محل غيره ويغني عنه.

---

[1] الفرزدق ٢/ ٥٢٣، وابن السيد البطليوسي ١٤٢.

إن التركيبين الأولين يوحيان بأن هناك ابتداء واعتداء من طرف قابله دفاع ورد من الطرف الآخر، ومع أن الواو العاطفة تأتي عادة لمطلق الجمع دون بيان لأسبقية ما قبلها على ما بعدها ولكن المبادر إلى ذهن المستقبل في مثل هذه التراكيب -التي يترتب بعضها على بعض- أن المتقدم في النطق هو المتقدم في الحدوث والوقوع، وعليه فيكون التركيب الأول من هذين التركيبين يدل على ابتداء المتكلم وقدرته على المبادرة إلى هذا الأمر، الذي قد يكون قاصدا من ورائه إلى إثبات قوته وجرأته، وأن غيره يكون دوما في مقام المدافع، وهذه القيمة قد تكون محل فخر واعتزاز عند من يرى الظلم قوة وعزة، وأما التركيب الثاني منهما فيدل على رفض الشاعر للظلم والضيم الذي قد يتذرع به من يرى لنفسه ظلم الآخرين لقوته ومنعته، وعند ذلك يكون الوقوف في وجهه وممانعته من القيم التي لا يقوم بها إلا ذو العزة والشرف.

ولكن التركيب القائم على مبدأ التنازع بين العاملين لم يخص كل عامل منهما بمعمول خاص به، بل أشركهما في معمول واحد أتى به متأخرا عنهما، ليوصل معنى آخر غير معنى التركيبين السابقين القائم على مبدأ الهجوم والدفاع، معنى التكافؤ بين هاتين القبيلتين الذي يمكن أن ينشأ عنه مثل هذا السلوك، وهو بتأسيسه لهذا المعنى يعرّض بقبيلة جرير من كونهم غير أكفاء لهم.

إننا لو اعتبرنا هذا التركيب مساويا للتركيبين قبله لفوّتنا على المتكلم المعاني التي أراد إبرازها بواسطة إيثاره لهذا التركيب على غيره، ولو اعتبرناه جملتين مستقلتين عن بعضهما تماما لكنا دفعنا الكلام لهذا الاتجاه الذي لا يتفق مع قصد المتكلم، ولما كان فيه من الفائدة ما يجعل الشاعر يؤثره على غيره من التراكيب الأخرى، مما جعل المنصف عاشور يقول "قد يكون في تقسيم التركيب إلى جملتين ضرب من انتهاك طبيعة ما يريد المتكلم تبليغه"[1].

وإذا كانت هذه الأسباب متضافرة تدعونا إلى القول أن المعنى يقتضي كون أسلوب التنازع قائما على مبدأ الجملة الواحدة، فإننا مع ذلك نرى أنه من الضروري أن يصطبغ هذا الأسلوب بالصبغة النحوية العامة، لئلا يخرج عن القواعد المقررة عند النحاة والتي

---

[1] المنصف عاشور ١٣م.

تعاملوا من خلالها مع بقية أبواب النحو، حيث إن لتلك القواعد دورها في ضبط الكلام، ولكننا نريد ذلك بدرجة من التوازن الذي يضبط الألفاظ ولا يفسد المعاني.

وهذا يتطلب منا ألا ننظر لكل حالات التنازع نظرة واحدة، بل نقول إذ ما كان فيه العاملان يقتضيان الرفع للمعمول و لم يمكن معه تقدير الضمير لأحد العاملين نحو (قام وقعد الزيدان)، فيوحد فيه برأي الفراء، فيكون العمل في (الزيدان) لكلا العاملين، ولا داعي لتكلف القول بحذف الفاعل -كما هو رأي الكسائي-، ولا إلى تكلف القول بتقدير الفاعل ضميرا مفردا -كما هو قول البصريين-، فكل هذه الأقوال فيها خروج على قاعدة النحو العامة، فعند ذلك نأخذ أوفقها للمعنى ولمقصود المتكلم، ونجعله مستثنى من تلك القواعد، أو نجعل منه قاعدة خاصة في باب خاص، وأوفق تلك الآراء للمعنى والمقصود هنا هو قول الفراء، فيكون رأيه مستثنى من قاعدة (ألا يعمل عاملان في معمول واحد)، ويكون هذا الاستثناء خاصا بباب التنازع في هذه الصورة فقط، أو -بعبارة أخرى- نقول إنه يشكل قاعدة في باب التنازع دون سواه من أبواب النحو، وعند ذلك يكون أسلوب التنازع في هذه الصورة جملة واحدة في التركيب والتحليل.

وما سوى هذه الصورة فإنه يبقى داخلا ضمن قاعدة (ألا يعمل عاملان في معمول واحد)، ويكون المعمول الظاهر متعلقا بأكثر العاملين المتنازعين أهمية واعتناء عند المتكلم، ويسلط العامل الآخر على ضمير ذلك المعمول، مثل قول الشاعر[1]:

ولم أمدحْ لأرضيه بشعري ... ليقيناً أنْ يكونَ أصابَ مالا

ولكن تكون المزية لباب التنازع في هذه الصور أن الجمل فيه تعامل معاملة الجملة الواحدة في المعنى، وعند ذلك تكون تلك الصور جملتين في التركيب النحوي، وجملة واحدة في المعنى والمدلول، ويمكننا أن نستأنس لهذا الرأي بقول ابن السراج "وكل جملتين يحذف من أحدهما شيء ويقتصر بدلالة الجملة الأخرى على ما حذف فهي كالجملة الواحدة"[2]، وبذلك يمكننا أن نلائم بين أسلوب التنازع وما يحمله من معان ودلالات من جهة، وبين

---

[1] ذو الرمة ٣/ ١٥٣٤.

[2] ابن السراج (محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٣م) ٢/ ٦٥.

قواعد النحو التي ضبطت الكلام العربي من جهة أخرى، ومن شأن ذلك -كما يذكر المنصف عاشور- "أن يحل الكثير من إشكاليات هذا الشكل من التراكيب التي يستعملها المتكلم يوميا ولا يرى نفسه يقسم خطابه إلى وحدتين إسناديتين، بل هي عنده عملية تركيبية واحدة"[1].

---

[1] المنصف عاشور ٥١٣.

الفصل الثالث

الاشتغال وعلاقته بإبطال العمل

الاشتغال من أساليب العربية التي أولاها النحاة عناية خاصة، فأفردوا له بابا مستقلا من أبواب النحو، وأفاضوا في ذكر أقسامه، والاستشهاد لمسائله، وقد قالوا في تعريفه: "أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل متصرف أو اسم يشبهه، ناصب لضميره أو ملابس ضميره، بواسطة أو غيرها، ويكون ذلك العامل بحيث لو فرّغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه"[1].

وواضح من هذا التعريف أننا أمام اسم متقدم، وفعل أو شبهه متأخر عن ذلك الاسم له به علاقة، وضمير متصل بالفعل يمثل الرابط بين الاسم المتقدم وذلك الفعل المتأخر، وقد اصطلح النحاة على تسمية الاسم المتقدم مشغولا عنه، والفعل مشغولا، والضمير مشغولا به، وهذه هي أركان الاشتغال.

والنحاة في أثناء شرحهم هذا التعريف يمثلون بنحو الأمثلة التالية: زيدا ضربته، زيدا مررت به، زيدا ضربت غلامه،[2] وإلى هنا يكاد يتفق النحاة فيما بينهم حول ما يتعلق بهذا الأسلوب، ولكنهم يختلفون بعد ذلك في أمور، أبرزها خلافهم في العامل الذي نصب المشغول عنه، ويمكن تلخيص خلاف النحاة المتقدمين في هذه المسألة في الآراء التالية:

رأي البصريين:

يرى البصريون أن المشغول عنه منصوب بفعل مضمر وجوبا يفسره ما بعده، حيث يقدر لفظ الفعل المذكور إن استقام الإعراب والمعنى بتقديره، مثل (زيدا ضربته)، إذ تقدير الكلام: ضربت زيدا ضربته، وإذا لم يستقم الكلام بتقدير لفظ الفعل المتأخر فإنهم يقدرون فعلا آخر مناسبا له في المعنى والإعراب، مثل (زيدا مررت به)، فتقديره جاوزت زيدا مررت به، ومثل (زيدا ضربت غلامه)، تقديره: أهنت زيدا ضربت غلامه[3].

---

[1] الأزهري ٢/ ٣٤٩.

[2] ابن عقيل ٢/ ١٢٩.

[3] انظر: سيبويه ١/ ٨١، أبا حيان: ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٦٦، والسيوطي: همع الهوامع ٥/ ١٥٨.

رأي الكوفيين:

حيث يرون أن العامل في الضمير هو الذي عمل أيضا في الاسم المتقدم (المشغول عنه)، إما لذاته إن صح المعنى بتسليطه عليه، مثل (زيدا ضربته)، وإما لغيره إن اختل المعنى بتسليط ما دل عليه الظاهر وسد مسده، فالعامل عندهم في (زيدا مررت به)؛ (مررت) لسده مسد جاوزت [1].

رأي الكسائي:

وهو يرى أن العامل المشغول هو الذي عمل في المشغول عنه، وأما الضمير المتصل بالعامل فعائد ملغى تقديرا [2].

رأي ابن الطراوة:

أن المشغول عنه منصوب لأنه مقصود إليه بالذكر [3]، وهذا عامل معنوي كما هو واضح، فكما أن المبتدأ مرفوع عند جمع من النحاة بالابتداء -الذي هو عامل معنوي-، فكذلك المشغول عنه عند ابن الطراوة منصوب بعامل معنوي هو القصد إليه بالذكر.

رأي ابن مضاء:

أن الناصب هو المتكلم، اتباعا للعرب، ولا داعي لتقدير عامل أو إضماره [4].

---

[1] انظر: ابن يعيش ٢/ ٣٠، الرضي ١/ ١/ ٥١٨، وقد نسب الرضي هذا الرأي للكسائي والفراء، ونسبه أبو حيان في ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٧١ للفراء.

[2] انظر: أبا حيان: ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٧١، السيوطي: همع الهوامع ٥/١٥٨.

[3] انظر السهيلي أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله : نتائج الفكر في النحو ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض ـ الرياض ، ط٢، ١٤٠٤ هـ) ٧١.

[4] ابن مضاء أبو العباس أحمد القرطبي : الرد على النحاة ، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٣٩٩- ١٩٧٩) ٩٨.

هذا ملخص لآراء النحاة المتقدمين، ونحن نرى أن نظرية العامل تلقي بظلالها على جميع هذه الآراء، باستثناء رأي ابن مضاء الذي كان له موقف خاص من هذه النظرية عموما، بل إن أهم ما بني عليه رده على النحاة في تنبيهم لهذه النظرية هو إنكاره لتقديراتهم في باب الاشتغال.

كما نجد أن هذه الآراء المستندة إلى نظرية العامل ذكرت للمشغول عنه عوامل لفظية، باستثناء رأي ابن الطراوة الذي اعتبر العامل في هذا الباب عاملا معنويا، هو القصد إليه بالذكر، وهو بذلك يجعل للقصد أثره الواضح في باب الاشتغال.

ولئن كان المذهب البصري هو السائد عند جمهور النحاة المتقدمين، ومن سار على منهجهم ممن جاء بعدهم، فإن عددا ممن المحدثين الذين حاولوا التجديد في النحو العربي ابتعدوا قليلا أو كثيرا عن رأي البصريين، ومالوا إلى بعض الآراء الأخرى، ومنهم من تبنى رأيا مستقلا عن كل تلك الآراء.

فمن هؤلاء النحاة مهدي المخزومي، الذي يرى أن المشغول عنه مفعول به مقدم، اشتغل الفعل بضميره، والضمير ليس مفعولا ولكنه ضمير جيء به كناية عن المفعول به وإشارة إليه[1]، وهو بهذا يتفق مع الكسائي في أن العامل المشغول هو الذي عمل في المشغول عنه، وأما الضمير المتصل بالعامل فعائد ملغى تقديرا.

ومثل هذا الرأي قال به أيضا إبراهيم السامرائي، معقبا على كلامه بأنه "متى وجد الاسم الحقيقي فليس لضميره من فائدة غير العدد والبيان"، وأن "هذا الموضوع لا يخرج عن باب المفعول به"[2].

وكذلك يرى معيض العوفي أن الضمير "رابط يربط الفعل المؤخر بالمفعول به المقدم"، وأن هذا الضمير الرابط لا إعراب له[3].

---

[1] المخزومي ١٧٥.

[2] إبراهيم السامرائي (النحو العربي نقد وبناء ، دار عمار ، ط١ ، ١٤١٨ -١٩٩٧) ١٠٢-١٠٣.

[3] العوفي (معيض بن مساعد : قضايا الجملة الخبرية في كتب إعراب القرآن ومعانيه حتى نهاية القرن الرابع الهجري، ط١ ، ١٤٠٣ ــ ١٩٨٣) ١ / ٣٧١- ٣٧٢.

وأما محمد البنا فنجد رأيه نابعا من الرأي القائل أن الفعل نصب الاسم المتقدم عليه وضميره —وهو رأي الكوفيين–، حيث يقول "يجوز أن يتعدى الفعل إلى المفعول المقدم وإلى ضميره"[1]، وبناء عليه فإنه قد أدخل مسائل الاشتغال في باب المفعول به.

ونجد فاضل السامرائي في تناوله للاشتغال يبتعد عن نظرية العامل، ويصف الاسم المتقدم بأنه مشغول عنه، ولا داعي لذكر ناصبه، فالمشغول عنه منصوب والعرب هم الذين فعلوا هذا وأحدثوه[2]، وهو في هذا الرأي متماش مع ابن مضاء الذي يرى أن الناصب للمشغول عنه هو المتكلم، اتباعا للعرب، ولا داعي لتقدير العامل أو إضماره.

ويضيف محمد الشاوش إلى الآراء السابقة رأيا جديدا، فهو عقب تشكيكه في التفسير باللاحق –الذي يمثل رأي البصريين– يذكر أن العامل المحذوف هو من قبيل الحذف الجائز القائم على قرينة، حيث إن المتكلم حذف العامل اكتفاء بدلالة الحال عليه، ثم تبين له أنه لم يحسن التقدير، فاختار إظهار الفعل والفاعل بعد أن اختار إضمارهما، ثم أتى بضمير الاسم لتقدم ذكره[3].

ورأي جديد آخر يراه الصعيدي، حيث يرى أن المشغول عنه المنصوب، ما هو إلا مبتدأ منصوب[4]، وقد رأى هذا الرأي أيضا المتوكل، ولكنه عدل عنه بعد ذلك ووصفه بأنه تحليل غير مقبول[5]، ورأى أن المشغول عنه المنصوب ناتج عن المبتدأ باعتبار تعرضه لظاهرة الدماج المبتدأ داخل الجملة التي تليه[6].

---

[1] محمد إبراهيم البنا : (دراسة لكتاب الرد على النحاة ، صدر لها تحقيقه لكتاب الرد على النحاة، دار الاعتصام، ط١، ١٣٩٩– ١٩٧٩) ٢٢.

[2] فاضل السامرائي: معاني النحو ٢/ ١١٠.

[3] الشاوش ١٢٣٦– ١٢٣٧.

[4] عبدالمتعال الصعيدي: (النحو الجديد ، دار الفكر العربي– مصر ، ١٣٦٦ — ١٩٤٧) ١٩٢.

[5] المتوكل: الوظائف التداولية ٨٥.

[6] المتوكل: (آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، ط١ ، ١٩٩٣) ١٠٧.

ولا نريد أن نناقش هذه الآراء أو نحاول الترجيح بينها إلا بعد استكمالنا لصورة هذا الباب من خلال المباحث التالية:

- الرفع والنصب وعلاقتهما بقصد المتكلم.
- الفروق التركيبية والتداولية بين الرفع والنصب.
- إقحام الموانع وعودة المنصوب إلى مرفوع.

المبحث الأول

الرفع والنصب وعلاقتهما بقصد المتكلم

أول ما يستوقف الدارس لباب الاشتغال هو تردد المشغول عنه بين حالتين إعرابيتين هما الرفع والنصب، ولاتصافه بإحدى هاتين الحالتين أحكام عند النحاة، إذ هو تارة محكوم عليه عندهم بالرفع وجوبا، وتارة أخرى يكون حكمهم عليه بالرفع على سبيل الرجحان، وحينا يحكمون عليه بوجوب النصب، وحينا آخر يرجحون نصبه ولا يوجبونه، وفي بعض أحواله يتساوى عندهم رفعه ونصبه، وقد جعلوا كل حكم من هذه الأحكام قسما قائما بذاته، أوردوا فيه عددا من الحالات والمسائل.

وبالنظر في تلك الأقسام نلحظ أن ما ذكروه من حالات وجوب الرفع يمثل حالات أفصحت فيها الموانع، أدت إلى امتناع نصب المشغول عنه، -وهو ما سنفرد الحديث عنه في المبحث الثالث من هذا الفصل-، وأن مسائل وجوب النصب تتفق مع نظيراتها من مسائل النحو التي لها إعراب واضح مبني على قواعد استقرائية، واضحة المعنى والمقصد، لا لبس فيها ولا إبهام، وهي ملازمة للنصب، من غير أن يكون لقصد المرسل دخل في تغيير حالتها الإعرابية، وأنه يبقى بعد ذلك المسائل التي يجوز فيها الرفع والنصب، مع رجحان الرفع، أو رجحان النصب، أو استواء الأمرين، فإن المشغول عنه في هذه الأقسام يبقى متأرجحا بين الرفع والنصب، مما يشي بدور مهم للمتكلم في اختياره أحد الوجهين الإعرابيين وقت نطقه بالجملة الاشتغالية.

إن المرسل باختياره أحد الإعرابين ينقل إلى المستقبل معنى في نفسه يختلف عن المعنى الذي ينقله إليه لو اختار الإعراب الآخر، مما يدفعنا إلى القول أن مسائل الاشتغال المترددة بين الرفع والنصب لها ارتباط وثيق بقصد المتكلم، بل إننا ندعي أن قصد المتكلم هو المؤثر الحقيقي على حالة المشغول عنه الإعرابية، وأنه يكونه مرفوعا أو منصوبا يستدل المستقبل على قصد المرسل، ويفهم تحديدا ماذا أراد أن يوصل إليه برسالته تلك.

ولكن مع كل هذا الذي ندعيه من التأثر والارتباط بين القصدية وبين الرفع والنصب في هذا الباب فإننا نجد هذا البعد التداولي يكاد يكون غائبا عن كتب النحاة المتقدمين في تعاملهم مع هذه المسائل –عدا شذرات متفرقة هنا وهناك–.

وبسبب غياب مبدأ القصدية عنهم حين دراستهم مسائل الاشتغال وجدناهم يرجحون الرفع أو النصب بناء على أسباب ليس لها أدنى صلة بهذا المبدأ، ويستشهدون لذلك –في معظم الأحيان– بشواهد مقطوعة عن سياقها، أو يمثلون لها بأمثلة تتماشى مع ما يذهبون إليه من قواعد مع أنه لم يرد بها شاهد فصيح.

فمن ذلك اعتبارهم أن الأصل في مسائل الاشتغال الرفع على الابتداء لسلامته من تقدير العامل، وبنوا على ذلك رجحان الرفع في بعض الصور، فهذا الأصل –كما هو واضح– لا علاقة له بمعنى الكلام ولا بقصد المتكلم.

ومثله أيضا الأسباب التي ذكروها لما يترجح فيه النصب، وأسباب استواء الرفع والنصب، فكلها أسباب لا تمت لمقصود الكلام بصلة، على نحو تعليلهم أرجحية النصب على الرفع في نحو (أزيدا ضربته) بأن الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم[1]، وتعليلهم أرجحية النصب أيضا في نحو (قام زيد ومحمدا أكرمته) بأن في ذلك اعتدالا للكلام، حيث يترتب عليه عطف الفعل (أكرم) على الفعل (قام)، وهو أمر منتف عن حالة الرفع[2]، ومثله تعليلهم جواز الرفع والنصب على التساوي في نحو (زيد قام وعمرو أكرمته) بأن المشغول عنه وقع بعد عاطف على جملة ذات وجهين، فجاز الرفع مراعاة لصدرها، والنصب مراعاة لعجزها، من غير ترجيح لأحدهما على الآخر لأن في كل منهما مشاكلة[3].

بل إنهم في أثناء ذلك التقسيم لم ينظروا بعين الاعتبار إلى الفروق المعنوية بين الشواهد التي استشهدوا بها –فضلا عن أن يأبهوا بأن مثل تلك الفروق لا يمكن كونها في كلام

---

[1] الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق : الجمل في النحو ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م) ٣٩.

[2] الزجاجي ٤٠.

[3] المرادي: توضيح المقاصد ٢/ ٦٨٧.

واحد-، فحكموا بجواز النصب والرفع في التركيب نفسه، مع أنه لا يمكن للمتكلم أن يقصدها في سياق واحد حتى يكون مخيرا بين الرفع والنصب في الوقت نفسه، وهو ما استدركه عليهم السامرائي بقوله "وأما مسألة جواز الأمرين مع الترجيح أو بدون ترجيح ففيها نظر فيما نرى، وذلك أننا نعتقد أن لكل وجه معنى لا يؤديه الوجه الآخر، فمعنى النصب غير معنى الرفع، فإن أردت معنى معينا وجب عليك أن تقول تعبيرا معينا"[1].

ولكن مع كل هذا الإغراق في نظرة النحاة الشكلية لهذا التركيب فإننا لم نعدم بعض الإشارات التي توحي بمرور مبدأ القصدية عند بعضهم، وإن كانت ومضات خاطفة لم تلبث أن اختفت وسط تلك القواعد التي حاولوا أن يحكموا بها هذا الباب، والتي أرادوا - من خلالها- أن يضبطوه بحدود دقيقة من وجهة نظرهم، وأول تلك الإشارات نلحظها عند سيبويه في كتابه، إذ نجده بعد أن حكم بأرجحية النصب على الرفع فيما إذا كان الفعل المشغول أمرا أو نهيا مثل (زيدا اضربه)، نجده بعد هذه القاعدة التي قعدها يقول "وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك (عبدُالله اضربه)، ابتدأت عبدالله فرفعته بالابتداء وبنيت المخاطب له لتعرفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر"[2]، فهنا اعتبر سيبويه قصد المتكلم سببا في رفع المشغول عنه -مع أنه مخالف للقاعدة التي قعدها قبل من أرجحية النصب في الأمر والنهي-، فالمتكلم لما قصد تنبيه المخاطب وتعريفه باسم المشغول عنه لجأ إلى الرفع، وجعل المشغول عنه عمدة وركنا، وبنى الفعل عليه وأسنده إليه، لأنه المتحدث عنه الرئيس في هذه الحالة، والفائدة تكمن في الإخبار عنه، وهذا ما يقتضي رفعه، لأن ما كان هذه المواصفات هو المبتدأ المرفوع.

ومن الإشارات أيضا إلى قصد المتكلم وأثره في باب الاشتغال ما نجده عند السهيلي في قوله "كل موضع يكون القصد فيه إلى الفعل، والفائدة في ذكره أقوى كان النصب فيه هو الوجه"[3]، فالمتكلم إذا قصد الفعل وجعله محور الاهتمام بإسناده إلى الفاعل فعند ذلك لا

---

[1] فاضل السامرائي: معاني النحو ٢/١١١.

[2] سيبويه ١ / ١٣٨.

[3] السهيلي ٤٣٥.

يرتقي الاسم المشغول عنه إلى رتبة العمدة، لأنه ليس محور الاهتمام الأول، فيلزم في هذه الحالة أن يكون منصوبا على الاشتغال، لا مرفوعا على الابتداء.

ونجد عند الهرمي إشارة واضحة إلى المقصود من الكلام، وذلك في ثنايا تعليله لاختيار النصب فيما إذا كان المشغول أمرا أو نهيا أو استفهاما أو نفيا -وإن كانت هذه الإشارة محتاجة إلى توجيه من جانب آخر لتخدم هذه القضية وتسير بها في وجهتها الملائمة لمعنى الكلام وقصد المتكلم-، فعندما ذكر أن النصب يختار في أربعة مواضع هي الأمر والنهي والاستفهام والنفي -مع جواز الرفع فيها-، علل اختيار النصب معها بكونها تطلب الفعل، ثم قال "والدليل على أنها تطلب الفعل أنك إذا قلت في الأمر (زيدا أكرمه) بنصب زيد، فإنما المقصود الأمر بالإكرام، وليس المقصود الإخبار بزيد، من حيث إنك إذا رفعت زيدا فقلت (زيدٌ أكرمه) فقد أخبرت حينئذ عن زيد وجعلته مبتدأ، وقولك أكرمه -الذي هو فعل أمر- خبر، وهذا وجه ضعيف، لأن المقصود هو الأمر بالإكرام، فلذلك ضعف الرفع في زيد وقوي النصب"[1]، فالهرمي هنا يشير بوضوح إلى مقصود الكلام، ولكن فاتته الإشارة إلى قصد المتكلم، وكأنه جعل المقصود مرتبطا بنمط معين من الكلام، فنمط الأمر (زيدا أكرمه) ينبغي ألا يقصد به إلا الأمر بإكرام زيد، وأما إذا قصد به الإخبار عن زيد بذلك الأمر فعند ذلك يكون الكلام ضعيفا، وهو هنا حكم بالضعف على ما إذا قصد بالأمر في هذا الأسلوب الإخبار به عن مبتدأ قبله، مع أن سيبويه أشار إلى هذا النمط وربطه بقصد المتكلم دونما إشارة إلى أنه يعتريه شيء من الضعف، عندما قال "وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك (عبدُالله اضربه)، ابتدأت (عبدالله) فرفعته بالابتداء، ونبهت المخاطب له لتعرفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه"[2]، فالضعف إذا ليس حاصلا إن قصد المتكلم بالأمر الإخبار، لأنه يتلاءم مع معنى في نفسه يريد إيصاله إلى المخاطب، لا يمكن أن يوصله إليه بأي تركيب آخر.

وكنا ننتظر من الهرمي -بعد تعليله الدقيق هنا- أن يجعل الاعتبار في هذه الحالات بقصد المتكلم، ويحرر الأنماط الكلامية من الحكم المسبق عليها بلزومها مقاصد قد يقصدها

---

[1] الهرمي ٢ / ٧٢٢ – ٧٢٣.

[2] سيبويه ١ / ١٣٨.

المتكلم في سياق وقد لا يقصدها في سياق آخر، ولو أنه جعل النصب مرتبطا -في هذه الحالة- بما إذا قصد المتكلم الأمر بالإكرام، وربط الرفع بقصد المتكلم الإخبار عن زيد بجملة ذلك الأمر لكان هيأ لنا قاعدة عامة في جميع باب الاشتغال نتطلق من خلالها لفهم جميع مفردات هذا الباب، من غير غموض أو اضطراب.

ومرة أخرى نجد عند الفرمي توصيفا مسبقا لمقصود الكلام دون نظر إلى حقيقة قصد المتكلم من ورائه، عندما قال "وكذلك إذا قلت أزيدا أكرمته؟ إنما الاستفهام عن الإكرام لا عن ذات زيد، فلذلك كان النصب أولى"[1]، وهنا يأتي السؤال: فماذا لو كان المتكلم يقصد من كلامه الاستفهام عن زيد، وجعله الركن الأساسي في الجملة؟ أليس من حقه أن يقصد هذا القصد؟ ثم ألا يكون من حق الكلام حينئذ أن يرفع المشغول عنه؟ ولذلك نرى أن ابن الطراوة كان موفقا عندما قال: إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع واجب، نحو أزيد ضربته أم عمرو؟ لأن الضرب محقق، وإنما الشك في المفعول، فالاستفهام عن تعيينه[2]، فالمقصود الأكبر من الكلام يناسبه موقع العمدة وهو المبتدأ هنا، فرفع المشغول عنه والحالة هذه يكون واجبا -كما قال ابن الطراوة- لأنه العمدة في هذا الكلام.

ومما تنبه النحاة فيه لقصد المتكلم وأنه المفيصل في رفع المشغول عنه أو نصبه ما ذكروه من ترجيح النصب فيما إذا أوهم الكلام -في حالة الرفع- أن الفعل صفة وهو بخلاف ذلك، ويستشهدون عليه بقوله تعالى ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ القمر: ٤٩، قال في شرح التسهيل "ومن مرجحات النصب أن يكون مخلصا من إيهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك، كقوله تعالى ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾، فنصب (كل شيء) يرفع توهم كون (خلقناه) صفة لشيء، إذ لو كان صفة له لم يفسر ناصبا لما قبله، وإذا لم يكن صفة كان خبرا، فتعين عموم خلق الأشياء بقدر، خيرا كانت أو شرا، وهو قول أهل السنة، ولو قرئ (كل

---

[1] الفرمي ٢ / ٧٢٣.

[2] الأزهري ٢/ ٣٦٥- ٣٦٦.

شيء) بالرفع لاحتمل أن يكون خلقناه صفة مخصصة وأن يكون خبرا، فكان النصب لرفعه احتمال غير الصواب راجحا"[1].

فقد اعتبر ابن مالك ونحاة آخرون النصب راجحا في هذه الآية، مخالفين بذلك قاعدتهم التي تقتضي ترجيح الرفع في هذه الآية -وهو ما تمسك به نحاة آخرون[2]-، وما هذا الاعتبار إلا لأنه المتوافق مع القصد من الكلام، والذي أيده بعد ذلك اتفاق القراء السبعة بل العشرة[3] على النصب الموضّح لهذا المعنى، وأرى أن ترجيحهم النصب -والحالة هذه- إنما لكونهم ألزموا أنفسهم بجواز الرفع والنصب في باب الاشتغال دون نظر لقصد المتكلم، فلم يكونوا ليقولوا بوجوب النصب في هذه الآية، ولو أنهم جعلوا المرجع في باب الاشتغال إلى قصد المتكلم لاستطاعوا أن يقولوا بوجوب النصب في هذه الآية الكريمة[4]، لأنه الذي يتناسب مع مقصود الكلام، ولكان إجماع القراء المشتهرة قرائهم عند ذلك حجة لهذا الحكم، بل إننا نستطيع القول أنهم لم يذكروا هذه الحالة في مرجحات النصب إلا لأن قاعدتهم من ترجيح الرفع في مثلها اصطدمت بالآية الكريمة التي أجمع القراء العشرة على نصبها، بل صار الرفع لها يوهم خلاف المقصود من الكلام، فالتفاتهم للقصد في هذه الصورة إنما كان مخلصا لهم من إشكال أوقعتهم فيه قاعدتهم التي لم تقم أساسا على قصد

---

[1] ابن مالك: شرح التسهيل ٢ / ١٤٢- ١٤٣، وقصد بـ(إيهام أو احتمال غير الصواب) أن الكلام قد يوهم أحيانا معنى غير صواب في ذاته لم يرده المتكلم، فتأتي الحركة الإعرابية فتزيل الإيهام عنه، وتخصصه بالمعنى الصحيح الذي قصده المتكلم، كما في المثال الذي مثل به.

[2] نقل ابن الشجري إجماع البصريين على أن الرفع أجود. كما في الأمالي (تحقيق : محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م) ٢/ ٩٠ -٩١.

[3] لا تشير كتب القراءات العشر إلى أي خلاف في هذه الآية مما يدل على اتفاقهم على نصبها، ويقول ابن الشجري في أماليه (٢/ ٩٠) "والقراء مجتمعون على النصب فيه"، ويقول أبوحيان في البحر المحيط (٨/ ١٨٣) "قراءة الجمهور: كل شيء بالنصب، وقرأ أبو السمال -قال ابن عطية وقوم من أهل السنة-: بالرفع".

[4] ذكر السمين الحلبي (أحمد بن يوسف : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق : أحمد الخراط ، دار القلم ـ دمشق ، ط١ ، ١٤٠٦ -١٩٨٦) أن بعضهم ذهب إلى وجوب النصب.

المتكلم ومعنى الكلام، وإن حاولوا بعد ذلك أن يضفوا عليها تعليلا نحويا متمشيا مع ضوابطهم الأخرى في هذا الباب، وبنأى بها عن دائرة القصدية، حيث نجد ابن هشام حينما علل ترجيح النصب في هذه المسألة -بعد أن ذكر أن من مرجحات النصب أن يتوهم في الرفع أن الفعل صفة- نجده يقول "وإنما لم يتوهم ذلك مع النصب لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسر عاملا"[1] !

ومما ظهر فيه مبدأ القصدية عند النحاة أيضا وصرحوا بأثره قوله تعالى ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ القمر: ٥٢ ، حيث أوجبوا رفع (كل)، ويعلل الأزهري عدم جواز النصب في هذ الآية بقوله "ولا يصح نصب (كل)، لأن تقدير تسليط الفعل عليها إنما يكون على حسب المعنى المراد، وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر، حتى يصح تسليط (فعلوا) على (كل شيء)، وإنما المعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر، وهو مخالف لذلك المعنى، فرفع (كل) واجب على الابتدائية، والفعل المتأخر صفة له أو لشيء، و(في الزبر) خبر (كل)"[2] فوجوب رفع المشغول عنه في هذه الآية الكريمة مرده إلى معنى الكلام ومقصوده، إذ ليس هناك أمر يمنع جواز الوجهين -الرفع والنصب- الذي درج عليه النحاة في باب الاشتغال سوى معنى الكلام وقصد المتكلم.

ولئن كان الاختلاف الكبير واللون الشاسع بين معنى الرفع والنصب وتعارض أحدهما مع البعد العقدي والعقلي في الأيتين السابقتين وراء لجوء النحاة إلى القصدية ومعنى الكلام للتمييز بين رفع المشغول عنه ونصبه[3] ، فإن دقة الفروق في قواعد الاشتغال الأخرى التي أوردوها، وعدم تصادمها مع أمور العقيدة والعقل جعل النحاة يُنحّون قصد المتكلم عنها جانبا، ويطلقون القول بجواز الرفع والنصب أو ترجيح أحدهما وفقا لقواعد تتماشى مع صنعة الإعراب وحسب، خاصة وأن نظرهم -في معظم الأحيان- كان منصبا على

---

[1] ابن هشام: أوضح المسالك ٢/ ١٧٠.

[2] الأزهري ٢/ ٣٧٤.

[3] انظر التداعيات العقدية للآية الأولى في بحث (أثر مذاهب المتكلمين في بعض مسائل الخلاف النحوي) لمنصور عبدالسميع ٢٨ فما بعدها.

شواهد مقطوعة عن سياقها لا وضوح فيها لمعنى الكلام، وحديثهم كان حول أمثلة مثلوا بها وافترضوا فيها ذلك الجواز بناء على قواعدهم التي قعدوها لترجيح الرفع أو النصب أو جوازهما.

ومما يدلنا أيضا على التفاتهم إلى القصد –وإن كان غير واضح المعالم تماما– تعليق ابن النحاس على قول المقرب في الجملة ذات الوجهين (يستوي الرفع على الابتداء، والحمل على إضمار فعل) بقوله "العبارة تحتاج إلى فضل تبيين، .... وذلك أنا نقول: لا يخلو إما أن نعتقد أن هذه الجملة معطوفة على الجملة الأولى برمتها –وهو زيد ضربته–، فحينئذ يكون الرفع أولى من النصب، .... أو يعتقدها معطوفة على الجملة الصغرى –وهي ضربته وحدها–، فيكون حينئذ النصب أولى من الرفع، .... فبان من هذا أنه ليس لنا حالة يكون الرفع والنصب فيها مستويين، فكيف يسوغ قوله (ويستوي الرفع والحمل على إضمار فعل) .... وإنما صحة محمل كلاميهما أن للحمل على إضمار فعل رجحانا من وجه، وللرفع رجحانا من وجه، فصار لكل واحد منهما رجحان في الجملة، فتساوى هذا الاعتبار، لا بالنسبة إلى حالة واحدة"[1].

وهذا الاعتقاد لدى المخاطب من عطف جملة الاشتغال على الجملة الأولى أو الصغرى ينبغي أن يكون فرعا عن قصد المتكلم، وهذا ما لا يمكن الوصول إليه إلا عن طريق الوقوف على السياق كاملا، لا النظر إلى هذه الجملة مقطوعة عن سياقها، وإلا عن أي شيء ينشأ هذا الاعتقاد؟ وهذا التفصيل الذي فصله ابن النحاس ليقيم عليه كلام المقرب ندعي أنه ينبغي أن يكون بشكل أوسع في باب الاشتغال كله، وليس مقتصرا على مسألة واحدة من مسائله، فما ذكروه من مسائل هذا الباب التي يجوز فيها الوجهان –يتساو أو رجحان– نقول فيها –كما قال ابن النحاس هنا– تحتاج إلى فضل تبيين، فإن كان المتكلم قصد بكلامه الإخبار عن المشغول عنه فلا يجوز إلا الرفع، وإن قصد الفعل أصالة فلا يكون عند ذلك إلا تعيُّن النصب، وهذا التفصيل يستقيم معنا باب الاشتغال، ولعل ما أوردناه من نتف عن المتقدمين فيه إشارة خافتة إلى هذا الضابط، ولكنها لم تكن من

---

[1] ابن النحاس (محمد بن إبراهيم الحلبي : التعليقة على المقرب ، تحقيق جميل عويضة ، وزارة الثقافة ـ عمّان ، ٢٠٠٤ ـ ١٤٢٤) ١٨٧.

الوضوح والاستقصاء عندهم بحيث يعمموها على جميع باب الاشتغال، ويكوّنون بها القاعدة الرئيسة لكل مسائل هذا الباب، وهو الأمر الذي بدا واضحا عند بعض لحاة العربية المعاصرين، حيث جعلوا قصد المتكلم هو الأساس الذي انطلقوا من خلاله لفهم باب الاشتغال.

يقول إبراهيم مصطفى "إذا أردت بالاسم المتقدم على الفعل في مثل (زيد رأيته) أن يكون متحدثا عنه مسندا إليه فليس إلا الرفع، والاسم آت في موضعه من الكلام، وإذا أردت أن هذا الاسم إنما سيق تتمة للحديث وبيانا له لا متحدثا عنه فالحكم النصب"[1].

ويرجع المخزومي أيضا حالات الرفع والنصب إلى قصد المتكلم حيث يرى أنه إذا قصد بالمشغول عنه أن يكون مسندا إليه فلا بد من رفعه، وإذا قصد به أن يقدم للاهتمام به فقد وجب نصبه، لأنه لا يزال مفعولا للفعل الظاهر[2]، وينعى على النحويين السابقين تفسيرهم للرفع والنصب في الاشتغال، ويصفها بأنها "عقلية لا أثر فيها لفقه لغوي، أو مراقبة للاستعمالات اللغوية"[3].

ومعنى الكلام أيضا هو الذي يحدد متى يرفع المشغول عنه ومتى ينصب عند فاضل السامرائي، حيث يقول "لكل وجه معنى لا يؤديه الوجه الآخر، فمعنى النصب غير معنى الرفع، فإن أردت معنى معينا وجب عليك أن تقول تعبيرا معينا"[4].

ولسياق الكلام أهميته الكبرى في باب الاشتغال، فهو الذي يقودنا إلى معرفة قصد المتكلم، الذي تبنى عليه الحكم الإعرابي، يقول معيض العوفي "التركيب الواحد لا يحتمل في اللغة سوى وجه أراده قائله أصلا، فلا داعي لتلك الافتراضات في توجيه الإعراب، ولنترك النص هو الذي يحدد الإعراب"[5].

---

[1] إبراهيم مصطفى ١٥٣.

[2] المخزومي ١٧٣.

[3] المخزومي ١٧٢.

[4] فاضل السامرائي: معاني النحو ٢ / ١١١.

[5] العوفي ١/ ٣٨٠.

المبحث الثاني

الفروق التركيبية والتداولية بين الرفع والنصب

أسلوب الاشتغال عند نحاة العربية متردد بين الأسماء المرفوعة والأسماء المنصوبة، وروروده في كتب النحو متأرجح بين قسم المرفوعات وقسم المنصوبات، فمن النحاة من أورده تاليا لباب المبتدأ والخبر، ومنهم من ذكره بعد المفاعيل، كما ذكروا أن من أمثلته ما يجب فيه الرفع، ومنها ما يجب فيه النصب، ومنها ما يصح فيه الرفع والنصب معا، وعلى هذا فالمشغول عنه يتجاذبه المبتدأ المرفوع، والمفعول المنصوب -مع اختلافهم حال ذلك في ناصبه-، يقول الفرمي "واعلم أن هذا الباب مركب من المبتدأ والخبر، ومن باب الفاعل والمفعول به، مثال ذلك (زيد ضربته، وعمرو أكرمته)، فـ(زيد) مرفوع بالابتداء، و(ضربته) فعل وفاعل ومفعول في موضع رفع خبرا عن (زيد)، والهاء في (ضربته) تعود على (زيد)، ويجوز لك أن تقول (زيدا ضربته، وعمرا أكرمته) بنصب (زيد) و(عمرو) على أنهما مفعولان"[1].

ويشبه هذين التركيبين تركيب آخر، هو الذي يتقدم فيه المفعول على فعله دون أن يكون في الفعل ضمير يعود عليه، نحو (زيدا ضربت)، فهذه التراكيب الثلاثة متقاربة في مبناها، بل تبدو للوهلة الأولى كأنها متشابهة لا فرق بينها، فما الذي طرأ على قصد المتكلم في التركيب الأول ليرتفع (زيد)، وماذا تغير في قصده لينصبه في التركيب الثاني مع إتيانه بضميره، ثم ماذا طرأ عنده بعد ذلك لينصبه دون ربطه مع فعله بضمير يعود عليه- كما هو الحال في التركيب الثالث-؟

هل قصدُ المتكلم واحد في هذه التراكيب الثلاثة وإنما أجرى التغيير بينها اعتباطا دونما سبب؟ وهل المعاني التي تدل عليها هذه الأساليب متفقة لا اختلاف بينها؟ لعل نستبعد هذا الاحتمال، فالإعراب فرع عن المعنى، ولا يكون التغيير في الإعراب إلا منبئا عن تغيير

---

[1] الفرمي ٢ / ٧١٩.

في المعنى، والمتكلم هو المرسل لهذه المعاني بناء على ما يقصده في هذا التركيب أو ذاك، فلا شك أن ما قصد التعبير عنه في التركيب الأول يختلف عن قصده في التركيبين الآخرين، وقد دلل بالموقع الإعرابي على ما قصد إليه من المعنى.

ففي المثال الأول (زيد ضربته) قصد المتكلم أن يخبر عن (زيد) بهذا الخبر الذي أسنده إليه، فـ(زيد) هو العمدة الذي سيق الكلام لبناء الحكم عليه، في حين أن (زيدا) في المثال الثالث (زيدا ضربت) مفعول تقدم على موقعه بقصد تخصيصه دون غيره بهذا الحكم الذي أوقعه عليه المسند إليه الفاعل –كما هو معلوم في أغراض التقديم[1] –، ولكن (زيدا) في المثال الثاني (زيدا ضربته) ليس مبتدأ يجري عليه حكم المسند إليه بدليل عدم رفعه، فلا يكون عمدة في الكلام، وليس مفعولا مقدما يفيد التخصيص، لأن المفعول به ما يزال مذكورا في موقعه الأصلي –وهو هاء الضمير–، إذا فماذا قصد المتكلم بالمشغول عنه المنصوب، وما الفائدة التي توخاها بإيراده؟

يجيب عن ذلك ابن خروف حين ذكر عن باب الاشتغال أنه "يتقدم فيه اسم من فضلات الفعل الذي بعده للاهتمام به والعناية"[2]، فالمشغول عنه المنصوب ليس عمدة كما هو واضح، بل فضلة ولكن له اهتمام خاص، وبه اعتناء حمل المتكلم على أن يخصه بالذكر والتقديم، وهذه العناية والاهتمام جعلت المتكلم يرفعه عن منزلة المفعول به، ولكن دون أن يوصله إلى منزلة المبتدأ المرفوع الذي يكون أصلا وعمدة، لأنه لم يقصد به ما يقصده بالمبتدأ من ذلك، فالاشتغال –كما عبر عنه السامرائي– "مرحلة دون المبتدأ وفوق المفعول، إذ هو متحدث عنه من جهة لكنه لا يرقى إلى درجة المبتدأ، فيكون معنى الاشتغال على هذا أنه إنما جيء بالاسم المنصوب المتقدم لإرادة الحديث عنه، ثم شغل عنه

---

[1] انظر الخطيب القزويني ١/ ٢٠٥، ويقارن المتوكل بين مثالين (زيدا رأيت، زيد رأيته) بقوله "فوظيفة زيد في الأولى بؤرة، إذ تحمل معلومة غير معروفة لدى المخاطب هي بالذات المعلومة المقصود إبلاغه إياها، وفي الثانية مبتدأ لأنه يحمل معلومة يتقاسم معرفتها كل من المتكلم والمخاطب" وظائف تداولية ١٣٩ .

[2] ابن خروف ١ / ٤٠٣.

بالحديث عن المسند إليه"[1]، وكأن التحقق والثبوت والاستقرار لدى المتكلم لم يكتمل بالنسبة لهذا الاسم حتى يستحق الرفع -كما استحقه المبتدأ-، مما جعل المتكلم يقيه منصوبا ليدل بذلك على عدم الاستقرار والتحقق والثبوت الذي يكتنفه[2].

ويفرق المتوكل بين تركيبي الاشتغال -المشتملين على المشغول عنه المنصوب والمبتدأ المرفوع- على أساس أن المشغول عنه المنصوب مكون داخلي (من موضوعات الحمل)، مسندة إليه وظيفة المحور[3]، أما المبتدأ فإنه مكون خارجي بالنسبة للحمل، يختص بقوة إنجازية مباينة للقوة الإنجازية المنصبة على الحمل، ويظل خارج حيز قوة الحمل الإنجازية[4]، ويظل المبتدأ -حسب المتوكل- مكونا خارجيا إلى أن يتعرض لظاهرة لحجر ينتج عنها اندماجه، فيصبح بذلك جزءا من الجملة يأخذ بذلك من السمات ما تأخذه العناصر الداخلية[5]، فالعلاقة بين تركيبي الاشتغال -المرفوع والمنصوب- ليست علاقة تزامن يكمن في اختلاف الإعراب، بل علاقة تطور يخضع فيها الربط لعملية امتصاص، ينقلب على إثرها المبتدأ المرفوع إلى المشغول عنه المنصوب، وينمحي الوقف الذي كان يفصل بين المبتدأ والجملة، فيندمج هذان العنصران في قطعة تنغيمية واحدة[6].

فالمشغول عنه -حسب هذا الرأي- جزء لا يمكن فصله عن بقية أجزاء الجملة التي هو فيها، وليس جزءا من جملة أخرى دخل عليها الحذف أو الإضمار، وهو ما لا يتوافق مع رأي الشاوش، الذي يرجح وجود وقف بين المشغول عنه والمشغول، فهو يجعل الكلام

---

[1] فاضل السامرائي: معاني النحو ٢ / ١١٤.

[2] انظر: منصور عبدالسميع أفعال القلوب ٣- ٤.

[3] المتوكل: الوظائف التداولية ٨٥.

[4] المتوكل: الجملة المركبة في اللغة العربية ٢٨- ٢٩.

[5] المتوكل: آفاق جديدة ١٠٧.

[6] المتوكل: (مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي دار الكتاب الجديد ، ط١ ، ٢٠٠٩) ١٢٦.

جملتين، ويستعين لإثبات رأيه هذا بمثال في اللهجة الدارجة [1] -بسبب أن الدارجة لغة منطوقة يظهر فيها التنغيم، بخلاف اللغة الفصحى التي تعد الآن لغة كتابة لا محاورة، والشواهد المستشهد بها منها خالية عن التنغيم-، ويقيم هذا المثال على قاعدة النحاة في الحذف الجائز القائم على قرينة، والتي تنص على جواز حذف ما يعلم من السياق، مستنبطا بذلك أن الكلام في أسلوب الاشتغال مبني على خطتين من خطط التخاطب، وأن نحو (زيدا اضربه) مر بمراحل ثلاث "١- زيدا ، ٢- زيدا اضرب زيدا، ٣- زيدا اضربه، فهنا كلامان:

- كلام أول وقع فيه الحذف تعويلا على مقام أول، والقرينة على المحذوف فيه قرينة مقامية حالية متقدمة عرفانا، وهو يناسب خطة أولى في الخطاب.
- كلام ثان فيه الإظهار، تعويلا على مقام ثان اقتضاه، يناسب خطة ثانية في الخطاب، .... فعدم مراعاة المقام الذي ينشأ فيه الكلام المخل يفضي إلى تجنب التفسير المناسب"[2].

وهو بذلك يرى أن المشغول عنه جزء من جملة حذف ركنها اعتمادا على علم المستقبل، ثم تبين للمرسل أن افتراضه وضوح المحذوف عند المستقبل وتقديره أنه معلوم لديه لم يكن في محله، مما استدعاه ليصرح بعد ذلك بما حذفه، فأتى بالجملة مرة أخرى مصرحا بركنيها دون حذف، ولكن مع اتصالها بضمير الاسم الذي قدمه، اكتفاء بالضمير عن الاسم الظاهر الذي تقدم ذكره، جريا على قاعدة الإضمار التي لا تستدعي في مثل هذه الحالة التصريح بالاسم مرة أخرى.

ولا نريد أن نتعجل بقبول هذا التحليل أو الذي قبله، أو أي رأي من الآراء التي ذكرت في هذا الفصل، أو أن نرجح رأيا على آخر، حتى نعود إلى شواهد الاشتغال التي بنى النحاة عليها أحكام هذا الباب، ولكن في سياقاتها، مرتبطة بما قبلها وما بعدها، غير مكتفين بالشاهد في ذاته، فلعل هذه الطريقة هي التي تقربنا من فهم باب الاشتغال من خلال ربطه

---

[1] المثال الذي يعتمده هو قولهم في الدارجة التونسية (وحيّك! أعطيه).

[2] الشاوش ٢ / ١٢٣٧- ١٢٣٨.

بقصد المتكلم، الذي كان يخفيه قطع الشاهد عن سياقه الذي قيل فيه، ونتمكن بعد ذلك من الترجيح بين هذه الآراء النظرية التي ذكرت [1].

فمن الشواهد التي ساقها النحاة في باب الاشتغال قول الشاعر:

فلو أنها إياك عضتك مثلها حررت على ما شئت نحراً وكلكلا

فهذا البيت أورده سيبويه، مقدما له بقوله: "وإن شاء نصبَ كما قال الشاعر ...." [2] وساق هذا البيت، وحسب قاعدة النحاة التي قعدوها في جواز النصب والرفع -بناء على تركيب الجملة دون نظر إلى المعنى المقصود لدى المتكلم- نجد هذا البيت مصنفا ضمن حالات رجحان الرفع، إذ هو مما ينطبق عليه تعريف الاشتغال، وليس من الحالات التي يجب فيها النصب أو يترجح، ولا من الحالات التي يجب فيها الرفع، ولا الحالات التي يستوي فيها الطرفان، وما كان كذلك فهو مما يرجحون فيه الرفع، كما يظهر في قول ابن مالك بعد أن عدد أقسام الاشتغال "وبقي قسم خامس يترجح فيه الرفع، وذلك نحو (زيد لقيته)، لأنه ليس معه موجب النصب كما مع (إنْ زيدا رأيته فاضربه)، وليس معه موجب الرفع كما مع (أتيت فإذا زيد يضربه عمرو)، وليس معه مرجح النصب كما مع (أزيدا لقيته؟)، وليس معه سبب يسوي النصب والرفع كما مع (زيد اقترب وعمرا أراه)" [3].

وقد علل النحاة رجحان الرفع فيما كان خارجا عن تلك الأقسام الأربعة بأنه الأصل، وأنه لا يحتاج إلى إضمار فيكون أولى من النصب الذي يحتاج إليه، وهو ما يظهر في قول الصيمري "وإنما كان الرفع أجود لأنك في الرفع لا تحتاج إلى إضمار شيء، وفي النصب لا

---

[1] تجدر الإشارة إلى أن منهج الرجوع للشواهد في سياقاتها مشى عليه فاضل السامرائي عند حديثه عن الاشتغال في كتابه معاني النحو، وقد قصر حديثه على عدد من الآيات القرآنية، ونحن في هذا البحث سنخص بالحديث الشواهد الشعرية.

[2] سيبويه ١ / ١٥٠.

[3] ابن مالك: (شرح الكافية الشافية تحقيق : عبدالمنعم هريدي ، مطبعة جامعة أم القرى ـ مكة، ط ١ ، ١٤٠٢هـ) ٢/ ٦٢٢.

بد من إضمار فعل، والمعنى في المنصوب والمرفوع سواء، فكلما قل العمل مع صحة المعنى كان أولى وأجود"[1].

فالبيت موضع الشاهد -بناء على ذلك- يكون من القسم الخامس الذي يترجح فيه الرفع؛ حيث لم يتقدمه ما يقتضي نصبه أو يوجب رفعه، وعليه فيكون الشاعر قد ترك الأجود والأرجح بنصبه المشغول عنه في هذا البيت!

ولكن ما سار عليه النحاة بعدم تفريقهم بين الرفع والنصب في المعنى، وما ترتب عليه من وضع حالات لأرجحية الرفع أو النصب دون نظر إلى قصد المتكلم لا يمكن التسليم به، وهو ما نبّه إليه السهيلي، واعتمد في ذلك على آية كريمة مع هذا البيت موضع الشاهد، حيث يقول "ربطوا في هذا الباب اختيار النصب على الرفع بالأمر والنهي والاستفهام والجحد والجزاء، وليس مقصورا على هذه المواضع، بل كل موضع يكون القصد فيه إلى الفعل والفائدة في ذكره أقوى كان النصب فيه هو الوجه، ألا ترى إلى قوله سبحانه ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ القمر: ٤٩ ، .... وكذلك قول الشاعر:

فلو ألفا إياك عضنك مثلها

ينصب لأنه موضع يقصد فيه إلى الفعل"[2].

وهذا الذي نبه إليه السهيلي هو تنبيه في موضعه، ويمكننا إدراك صوابه إذا رجعنا إلى البيت الذي استشهد به في سياقه، وعرفنا المناسبة التي قيل فيها، فهذان عنصران رئيسان إذا ما أردنا معرفة قصد المرسل وما يعنيه في رسالته، وهو ما نبه إليه الغندجاني بعد إيراده هذا البيت بقوله "إن مثل هذا الشعر إذا لم تعرف قصته لم يعرف معناه بتة"[3]، ثم ذكر المناسبة التي قيل فيها هذا البيت والتي تتلخص في أن عبدالله بن الزبير الأسدي هجا هنا عبدالرحمن الثقفي، بسبب أن ناساً من بني علقمة قتلوا ابن عم لابن الزبير، فضمن

---

[1] الصيمري ١/ ٣٢٦، وانظر القرشي الكبشي ١٣٠.

[2] السهيلي ٤٣٥- ٤٣٦.

[3] الأسود الغندجاني (الحسن بن أحمد الأعرابي : فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، تحقيق : محمد علي سلطاني، دار العصماء - دمشق، ط١، ١٤٢٩-٢٠٠٩) ١٨٠.

عبدالرحمن لابن الزبير ديون على القوم وأبى أن يقيده، فغضب عبدالله وأبى أن يقبل، فخرج إلى يزيد بن معاوية -وكان يزيد يبغض عبدالرحمن- فبعث عبدالرحمن في طلبه فرُدَّ إليه، فهرب منه، فأخذ نساءه فحبسهن وهدم داره، فقال ابن الزبير:

أبلغ يزيد ابن الخليفة أنني ... لقيت من الظلم الأغر الضيملا

لقيت بقباء من الأمر شقةً ... ويوماً بجوٍّ كان أعنى وأطولا

وكنت أحاك الحق في كل موطنٍ ... أمَّ ولو أغلوا بلحمي مرجلا

ولو أنها إياك عضتك مثلها ... جررت على ما شئت لحماً وكلكلا

فالكلام هنا على الظلم، والمصيبة والمشقة التي حلت بالشاعر نتيجة لذلك الظلم، وهي الركن الرئيس الذي أسند إليه الفعل (عض)، ولكنه قدم ضمير المخاطب المنصوب للاهتمام والعناية، ليبين عظم هذه المصيبة التي ألمت به، بحيث إنها لو وقعت على المستقبل -وهو من هو في عظم القدر والمكانة- لأصابت منه مصابا جللا، فكيف وقد وقعت على هذا الشاعر الذي لا يملك من أمره شيئا، ففيه زيادة في تهويل المصيبة وتضخيمها بما يتناسب مع الغرض من استدرار عطف المستقبل واستثارة نجدته، الذي يدل له أيضا تذكيره بالأخوة القوية بينهما، ولم يرد الشاعر أن يجعل المخاطب هو الركن المسند إليه الكلام، ولذلك لم يستخدم ضمير المخاطب المرفوع، فذلك لا يناسب مع قصده والمعنى الذي يريد إيصاله، وعلى هذا فالنصب واجب في هذا السياق وليس مرجوحا، بل ليس جائزا برجحان، فلا يجوز مع المعنى الذي قصد إليه المتكلم أن يقول (فلو أنها أنت عضتك مثلها)، فهذا يفيد معنى آخر يتنافى مع قصد المتكلم، فكيف يسوغ أن نقول أن الرفع والنصب جائزان في هذا المثال، أم كيف يصح أن يقال إن المعنى في الرفع والنصب واحد -كما تقدم عن الصيمري-؟!

ولو رجعنا إلى عبارة سيبويه قبل إيراده هذا الشاهد لما وجدناه يقول إن الرفع والنصب جائزان كلاهما في هذا المثال، كما لم يرجح أحد الأمرين، وإنما قال "وإن شاء نصبَ كما قال الشاعر ...."[1] وأورد البيت، فسيبويه ذكر هنا أن الشاعر نصب وحسب، ولم يذكر إذا ما كان نصبه هذا جائزا أو راجحا أو واجبا، وأما قوله (وإن شاء) فلا يدل على

---

[1] سيبويه ١ / ١٥٠.

الجواز في هذا المثال خاصة، وإنما يفيد أن من أمثلة الاشتغال ما يكون منصوبا، ولو أردنا أن نؤول كلام سيبويه، ونحمّله ما ذكرنا من المعاني لقلنا إن سيبويه قصد أن المتكلم إذا أراد أن ينصب المشغول عنه فلينصبه إذا كان قصده ملائما لمعاني النصب كما عند الشاعر في هذا المثال، ولكن قد يكون في هذا التأويل نوعا من التمحل والتكلف الذي لا يتوافق معه تفسير ذلك الكلام به.

ومن الشواهد التي أوردها سيبويه عند حديثه على الاشتغال أيضا قول الشاعر[1]:

فأمّا تميمُ تميمُ بنُ مُرٍّ فألفاهُمُ القومُ رَوْبَى نِيامَا

وذكر أنه ينشد على النصب والرفع، وذكره الصيمري شاهدا على جواز النصب والرفع، مع كون الرفع أجود، لأنه لا يحتاج عند ذلك إلى إضمار[2]، وعلى ذلك فهو يشترك مع الشاهد الذي قبله في الحكم والعلة، وهنا يحق لنا أن نتساءل لماذا نصب المشغول عنه في الشاهد السابق ورفع في هذا الشاهد مع أن الحالة واحدة؟

لقد استبعدنا في الشاهد السابق أن يكون الشاعر سار على وجه مرجوح، وأثبتنا من خلال السياق أن معنى الكلام لا يحتمل إلا النصب، وسنحاول من خلال سياق هذا الشاهد أيضا أن نتعرف على السبب الذي جعل الشاعر يرفع فيه ولا ينصب، فالشاهد بيت من قصيدة يقول الشاعر فيها[3]:

ويومُ النسارِ ويومُ الجفا ر كانا عذاباً وكانا غراما

فأمّا تميمُ تميمُ بنُ مرٍّ فألفاهمُ القومُ روبى نياما

وأما بنو عامرٍ بالنسارِ غداةَ لقوا القوم كانوا نعاما

ويَومُ النِّسار يومٌ لبني أَسَدٍ على بني عامرٍ وبني تميمٍ، التقَوْا بالنِّسَار فاقتَتلوا قِتالاً شديداً، فصبَرَتْ بنو عامر فاستُحَرَّ فيهم القتلُ، وانفَضَّتْ بنو تميم، ثم سارت تميمٌ إلى بني أَسَدٍ

---

[1] انظر سيبويه ١/ ٨٢.

[2] الصيمري ٣٢٧.

[3] ابن الشجري: مختارات شعراء العرب ١/ ٢٧٤- ٢٧٥.

فالتقوا بالجفار، فلقوا أشدَّ مما لقيتْ عامرٌ[1]، فالشاعر هنا يحط على بني تميم وبني عامر، ويهجوهم بما حصل لهم في هاتين الوقعتين، وكيف صارتا عذابا وانتقاما عليهما، مما حتم عليه أن يرفعهما على الابتداء لكونهما ركني الجملة، ولأن العذاب والغرام إنما وقع عليهما، ولو نصب (تميم) لما حصل هذا المعنى.

ومن الشواهد أيضا في باب الاشتغال قول الشاعر:

أصبحت لا أحمل السلاح ولا ... أملك رأس البعير إذ نفرا

والذئب أخشاه إن مررت به ... وحدي وأخشى الرياح والمطرا

فقد ذكر النحاة أن من الحالات التي يترجح فيها النصب على الرفع: ما إذا عطفت جملة الاشتغال على جملة فعلية، وفي ذلك يقول الزجاجي "فإن كان في صدر كلامك فعل، فعطفت عليه فعلا آخر كان النصب الوجه، .... وإنما اختير ذلك لاعتدال الكلام"[2]، ثم ساق هذين البيتين، ويعني باعتدال الكلام ما أوضحه ابن مالك بقوله "وإنما رجح النصب هنا، لأن المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية، والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية، وتشاكل الجملتين المعطوف إحداهما على الأخرى أحسن من تخالفهما"[3].

فالمرجح للنصب في هذا المثال لا يعتمد قصد المتكلم، وإنما يعتمد علة تركيبية يشترك فيها مع غيره من الأمثلة -التي يرجحون نصبها-، لأن هذا الضابط انطبق عليها دون التفات لمعنى الكلام، ولا لقصد المتكلم الذي قد يختلف بين مثال وآخر، وهذا الذي رآه جمهور النحاة مرجحا للنصب في الاشتغال، يرى ابن يعيش الصنعاني أنه موجب للنصب، فقد قال عقب إيراده للبيتين موضع الشاهد "فهذا لا يجوز فيه إلا النصب، لدلالة حرف

---

[1] الشمشاطي (أبو الحسن علي العدوي : الأنوار ومحاسن الأشعار ، تحقيق : صالح العزاوي ، وزارة الإعلام العراقية ــ بغداد ، ١٩٧٦ م) ١/ ٧١-٧٢.

[2] الزجاجي ٤٠، وانظر: ابن هشام: (شرح جمل الزجاجي ، تحقيق : علي مال الله ، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٥- ١٩٨٥) ١٣٤.

[3] ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٢٠- ٦٢١، وانظر الصيمري ٣٣٠.

النسق على الفعل العامل"[1]، ونحن وإن كنا نتفق معه في وجوب النصب، ولكننا نختلف معه في سبب هذا الوجوب، فالسبب الذي ذكره لا يتجاوز تركيب الجملة، ولا يتعداه إلى الحامل للمتكلم على نصبه هذا الاسم وما يدل عليه من معنى، وهو ما يتضح تمام الوضوح لو استعرضنا البيتين في سياقهما، والمناسبة التي وردا فيها، فالشاعر قال هذه الأبيات بعد أن طال به العمر، وبدت المفارقة واضحة بين ما كان يستطيعه وما صار يعجز عنه، وتمام هذه الأبيات[2]:

أصبح مني الشباب قد حسرا ... إن بناً عني فقد ثوى عصرا

أصبحت لا أحمل السلاح ولا ... أملك رأس البعير إن نفرا

والذئب أخشاه إن مررت به ... وحدي وأخشى الرياح والمطرا

من بعد ما قوة أسر بها ... أصبحت شيخاً أعالج الكبرا

فلم يقصد الشاعر هنا الذئب بصورة رئيسة حتى يرفعه ويجعله المسند إليه الذي يدور الحديث حوله، وإنما هو يخبر عن نفسه وما ألم به بعد هذا العمر الطاعن، وقدم الذئب لمزيد العناية والاهتمام، لأن الذئب لا يقتصر الخوف منه على الشيوخ والضعفاء، مما يدل على قوة هذا الشاعر أيام فتوته حتى إنه لم يكن يخشى عوادي السباع، فصار بعد شيخوخته يخشاها ويخشى غيرها مما هو أقل شأنا منها، مما يؤكد التبدل الكبير من الحال الذي كان عليه، إلى الحال الذي صار إليه.

ومثل ذلك قول الشاعر:

وتيماءَ لم يترك بها جذع نخلة ... ولا أطما إلا مشيدا بجندل

أورده ابن خروف -أيضا- مستشهدا به على ما يكون فيه النصب أحسن من الرفع، وذلك فيما إذا تقدمت على جملة الاشتغال جملة فعلية، وفي ذلك يقول "لما تقدم الفعل وكانت الجملة فعلية قبح الرفع بالابتداء في الجملة الثانية، لحمل جملة اسمية على فعلية، فإذا

---

[1] ابن يعيش الصنعاني (محمد بن علي : التهذيب الوسيط في النحو ، تحقيق : فخر صالح قدارة ، دار الجيل — بيروت ، ط ١ ، ١٤١١هـ — ١٩٩١م) ٣٩٣.

[2] البغدادي ٧ / ٣٨٤.

النصب كانت الجملة فعلية فوافقت الأولى واعتدل الكلام، والرفع مع ذلك جائز"[1]، وهذا البيت ينطبق عليه هذا الضابط الذي ذكره، إذ قبله:

وَمَرَّ عَلَى القَنَانِ مِنْ نَفَيَانِهِ فَأَنْزَلَ مِنْهُ العُصْمَ مِنْ كُلِّ مَنْزِلِ

ولكننا نرفض أن يكون الرفع جائزا في هذا المثال، ولا نسلم بأن الحامل على نصبه ما عبر عنه باعتدال الكلام، وإنما النصب واجب هنا لأن معنى الكلام لا يتم إلا به، بدليل سياق الكلام الذي ورد فيه هذا الشاهد، فهو جزء من قصيدة، مرتبط معناه بما قبله وما بعده، ولا يمكن معرفة قصد المتكلم من هذا البيت إلا بالنظر إليه في سياقه الذي قيل فيه، فالشاعر هنا تحدث عن البرق والسحاب الممتلئ بالمطر، ثم أخذ يتكلم عن غزارة المطر الهاطل من ذلك السحاب، في هذه الأبيات[2]:

أَصَاحِ تَرَى بَرْقاً أُرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمْعِ اليَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ
يُضِيءُ سَنَاهُ أَوْ مَصَابِيحُ رَاهِبٍ أَمَالَ السَّلِيطَ بِالذُّبَالِ المُفَتَّلِ
فَأَضْحَى يَسُحُّ المَاءَ حَوْلَ كُتَيْفَةٍ يَكُبُّ عَلَى الأَذْقَانِ دَوْحَ الكَنَهْبَلِ
وَمَرَّ عَلَى القَنَانِ مِنْ نَفَيَانِهِ فَأَنْزَلَ مِنْهُ العُصْمَ مِنْ كُلِّ مَنْزِلِ
وَتَيْمَاءَ لَمْ يَتْرُكْ بِهَا جِذْعَ نَخْلَةٍ وَلَا أُطُماً إِلَّا مَشِيْداً بِجَنْدَلِ

فالحديث هنا ليس عن تيماء في المقام الأول حتى يسند الكلام إليها وترتفع بالابتداء، وإنما عن ذلك المطر الغزير الذي لم يبق شيء إلا ناله أثره، حتى تيماء لم يترك شيئا من نخلها السامق، ولا أطمها المرتفعة إلا ما كان منها مرفوعا بالحجارة والجص، وقد قدم تيماء للعناية والاهتمام، ولأنها تزيد من وضوح المعنى الذي قصد إليه من المبالغة في وصف هذا المطر، بما أحدثه فيها من الخراب وهي القرية ذات النخيل والأبنية العالية، ولو جوزنا رفع المشغول عنه المنصوب هنا لكنا مجوزين إحداث معنى آخر لم يرده المتكلم ولم يقصد إليه، بل ينافي قصده ومراده.

ومن الشواهد أيضا قول ذي الرمة:

---

[1] ابن جروف ١/ ٤٠٨- ٤٠٩.

[2] امرؤ القيس ٢٤- ٢٥، والخطيب التبريزي: (شرح القصائد العشر، تحقيق : فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة- بيروت، ط٤، ١٤٠٠- ١٩٨٠) ٨٤- ٨٩.

إذا ابن أبي موسى بلالا بلغته فقامَ بفأسٍ بينَ وصليكِ حازرُ

الذي يروى بروايتين، بالنصب وهي رواية الأكثرين، وبالرفع أيضا وهي رواية الديوان والكتاب وبعض النحاة، يقول سيبويه بعد روايته هذا البيت بالرفع "فالنصب عربي كثيرٌ والرفعُ أجود"[1]، في حين أن المبرد قال بعد أن رواه بالنصب "ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأ، لأن هذه الحروف لا تقع إلا على الأفعال، ولكن رفعه يجوز على ما لا ينقض المعنى، وهو أن يضمر (بُلِغَ)"[2]، وقد ذكر الصيمري هذا البيت شاهدا على ما يختار فيه النصب[3]، وصرح ابن خروف أنه "يروى برفع (الابن وبلال) ونصبهما، على تقدير: إذا بُلِغَ ابن أبي موسى، وإذا بلغت ابن أبي موسى"[4].

فالروايات تتعدد في هذا البيت بين الرفع والنصب، واختيار النحاة يختلف فيه بين أرجحية النصب ووجوبه، ولعل الرجوع إلى هذا الشاهد في سياقه يساعد على تجلية الصورة الصحيحة المرتبطة بمعنى الكلام وقصد المتكلم، فهو بيت من قصيدة لذي الرمة مدح بها بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، يقول فيها[5]:

إلَى ابْنِ أبِي مُوسَى بِلالٍ طَوَتْ بِنَا فَلاَةً يَبِيتُ اليَوْمُ يَدْعُو بَنَاتِهِ

تَمَرِّي بِرَحْلِي بَكْرَةٌ حَمِرِيَّةٌ أَقُولُ لَهَا إِذْ شَمَّرَ السَّيْرُ وَاسْتَوَتْ

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلالٌ بَلَغْتَهُ بِلالُ ابْنُ خَيْرِ النَّاسِ إِلاَّ نُبُوَّةً

نَمَاكَ أَبُو مُوسَى إِلَى الخَيْرِ وَابْنُهُ فَلاَصَّ أَبُوهُنَّ الْحَدِيدُ وَدَاعِرُ

بِهَا وَمِنَ الأَعْدَاءِ وَالْجِنِّ سَامِرُ ضِنَاكُ الثَّوَالِي عَيْطَلُ الصَّدْرِ ضَامِرُ

هَا اليَدُ وَاسْتَثْ عَلَيْهَا الحَرَائِرُ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصْلَيْكِ حَازِرُ

إِذَا نُشِّرَتْ بَيْنَ الْجَمِيعِ المَآثِرُ أَبُوكَ وَقَيْسٌ قَبْلَ ذَاكَ وَعَامِرُ

---

[1] سيبويه ١ / ٨٢.

[2] المبرد: المقتضب ٢ / ٧٧.

[3] الصيمري ١ / ٣٣٣.

[4] ابن خروف ١ / ٤٠٨.

[5] ذو الرمة ٢/ ١٠٣٩- ١٠٤٥.

وأنتَ امرؤٌ من أهـلِ بيتٍ ذؤابةٍ لَـهُمْ قَـدَمٌ مَـعْرُوفَةٌ وَمَفَاخِرُ
يطيبُ ترابُ الأرضِ أن نزلوا بها وتَخْـتَالُ أنْ تعْلُو عَلَيْهَا المَنَابِرُ

فالشاعر في أول أبيات هذه القطعة تحدث عن ناقته، وأضفى عليها من الصفات ما لا يكون إلا في جيد الإبل، ثم خاطبها بقوله:

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغته

فالناظر في السياق إلى هذا المقدار منه يرى أن الحديث أصالة إنما هو عن الناقة، وأن (ابن أبي موسى) ليس المتحدث عنه الرئيس في الكلام، مما يبعد عنه الرفع الذي يناسب المسند إليه العمدة الذي يدور حوله الكلام، وعند ذلك يتعين النصب، ويكون الغرض من التقديم الاهتمام والعناية بالمشغول عنه الذي كان منتهى هذه الرحلة، ولكن لو نظرنا في تتمة هذه القصيدة لوجدنا الحديث بعد ذلك منصبا على هذا الممدوح، مما يوحي أنه العمدة في أسلوب الاشتغال، فيستحق عند ذلك الرفع على الابتداء، لأنه اللائق بمن هذه صفته، مما يفسر لنا ورود هذا البيت بروايتي الرفع والنصب، ولكننا نؤكد على أن ذلك لا يعني جواز الرفع والنصب مطلقا في هذه الحالة، بل حتى في هذا الشاهد إلا بعد اعتبار أحد الأمرين اللذين يحتملهما هذا السياق، من جعل (ابن) عمدة أو فضلة، فإذا اعتبرناه عمدة وجب الرفع، وإذا عددناه فضلة تعيّن النصب، ومع احتمال السياق لكلا الأمرين فإن الفيصل لا يكون إلا المتكلم الذي لا بد وأن يكون قصد هذا المعنى أو ذاك، وإذا قدمنا رواية الديوان على ما عداها -وهو الأرجح- فإننا نستطيع القول أن الشاعر أراد الإخبار عن المشغول عنه بصورة رئيسة تجعل مدار الكلام عليه فرفعه، ثم أفاض بإضفاء الصفات العظيمة عليه حتى آخر القصيدة.

ومما يذكره النحويون أيضا شاهدا في باب الاشتغال قول الشاعر:

لا تجزعي إن منفسا أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

ذكره الصيمري فيما يختار فيه النصب، وعلل ذلك بأن فيه مجازاة، وهي بالفعل أولى[1]، وذكر غيره أن هذه الحالة يجب فيها النصب لأن الشرط مما يختص بالفعل، فيمتنع وقوع

---

[1] الصيمري ١ / ٣٣٢.

المبتدأ بعده، فإذا أتى الاسم مرفوعا فإنهم يعربونه فاعلا لفعل محذوف لا مبتدأ[1]، وعلى ذلك تأولوا رواية الرفع التي وردت أيضا لهذا البيت، وقدروا أصل الكلام (لا تجزعي إن هلك منفس أهلكته)، ولكننا نرى أن هذا التقدير يغير معنى الكلام، ويخالف قصد المتكلم، وعليه فإن إعراب الاسم المنصوب الواقع في هذه الحالة على المفعولية، وإعرابه إذا وقع مرفوعا على الابتداء -وهو منقول عن الأخفش[2]- أليق بالمعنى، ولا نعني بذلك جواز الإعرابين في مثال واحد، وإنما مقصود المتكلم هو الذي يقتضي هذا الإعراب أو ذاك، وبالتطبيق على هذا الشاهد يتجلى هذا الحكم، فالبيت جزء من قصيدة للنمر بن تولب، "يصف نفسه فيها بالكرم ويعاتب زوجته على لومها فيه، وكان أضافه قوم في الجاهلية فنحر لهم أربع قلائص واشترى لهم زق خمر، فلامته على ذلك فقال هذه القصيدة"[3]، وقبل هذا البيت قوله[4]:

قامت تبكي أن سألت لفتية ... زُقا وحابية بعَود مُقْطَع

أتبكيّاً من كلّ شيء هيّن ... سفهاً بكاء العين ما لم تدمع

هلاّ سألت بعادياء وبيته ... والخلّ والخمر التي لم تمنع

فهي تلومه على أفعاله التي من شأنها أن تذهب بأمواله، فهوّن من شأن المال في نظرها، ثم أخبرها بالشيء الذي ينبغي أن تجزع حقا لوقوعه -لو حصل- وهو هلاكه، وليس فناء الأموال التي يهلكها هو بيديه، فالشاعر في هذه الأبيات يتحدث عن فعل نفسه كما هو واضح، ومن أفعاله أنه يهلك الأموال النفيسة، وإنما قدم (منفسا) على (أهلكته) زيادة منه في العناية به، لأن زوجته -وهي المستقبل هنا- تنظر إلى ما أنفقه على أنه شيء نفيس، فبيّن لها أن ذلك المال -مهما بلغت قيمته ونفاسته- ليس محلا للجزع، وأن الجزع لا

---

[1] انظر: ابن عقيل ٢ / ١٣٢- ١٣٤ ، ابن يعيش ٢ / ٣٨.

[2] الموصلي ٢ / ٨٥٠.

[3] البغدادي ١ / ٣١٦- ٣١٧.

[4] انظر الأبيات في: البصري (صدر الدين علي بن الحسين : الحماسة البصرية ، تحقيق : مختار الدين أحمد ، دار الكتب ـ بيروت ، ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣) ٢/ ٣٣، البكري ١/ ٤٦٨، البغدادي ١/ ٣١٧ فما بعدها.

ينبغي أن يكون إلا على هلاكه هو دون ما ينفقه من الأموال التي تملك على يديه، وهذا سر اعتنائه بلفظ (منفسا) وتقديمه إياه على الفعل، ثم ربط الفعل به عن طريق الضمير العائد إليه، ليرفعه بذلك عن موقع المفعول المقدم، ولكن دون أن يصل به إلى موقع الابتداء، فالحديث بالدرجة الأولى ليس عن هذا المال، وإنما عن أفعال الشاعر نفسه وصفاته التي تقتضي الافتخار، والتي من بينها إهلاكه الأموال النفيسة وغيرها في وجوه البذل والكرم، ومن هنا نجد أن رواية النصب -التي وردت في معظم المصادر- هي المناسبة لهذا المقام.

وعلى هذا النسق أيضا يجري قول الشاعر[1]:

فلئن أميرَ المؤمنين أصابه ربيبُ المنون فمن بصبه يغلق

فالمشغول عنه هنا وهو لفظ (أمير) منصوب، لأن الكلام عن الموت فهو المسند إليه، وليس المسند إليه لفظ (أمير)، بدليل الأبيات التي قبله والتي يقول فيها[2]:

شمت ابن بدر والحوادث جمة والحالرون بنافع بن الأزرق

والموت حتم لا محالة واقع من لا يصبحه نهاراً يطرق

فالشاعر يريد أن يبطل شماتة الشامتين بابن الأزرق، فصرف النظر إلى الموت مبينا أنه أمر لا مفر منه، وبنى على ذلك كلامه، مما جعله يرفع كلمة (ربب المنون)، وقدم ابن الأزرق -لا باسمه، وإنما بوصفه الذي خلعه عليه وهو (أمير المؤمنين)- لأنه محل الاهتمام، وليجعله منتهى من يمكن أن تصل إليه المنايا، فكل من تصيبهم المنايا سواه هم دونه في الرتبة، وفي ذلك أبلغ رد على شماتة الشامتين، ولو رفع المشغول عنه لصار عليه مدار الكلام، ولن تصل رسالته حينئذ واضحة إلى المستقبل.

ومن شواهد ترجيح النصب -فيما يراه النحاة أيضا- قول جرير:

فلا حسباً فخرت به لتيم ولا جداً إذا ازدحم الجدود

---

[1] المبرد: الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، د.ت.) ٣/ ٣٠٠، وانظر إحسان عباس (شعر الخوارج، دار الثقافة - بيروت، ط٣، ١٩٧٤م) ٧٢.

[2] المبرد: الكامل ٣/ ٢٩٩، وانظر إحسان عباس ٧٢.

فقد ذكر الزمخشري من مواضع اختيار النصب أن يقع موقعا هو بالفعل أولى، ومن ذلك بعد حرف النفي، واستشهد له ببيت جرير هذا[1]، وكذلك فعل الرضي، ثم علل اختيار النصب هنا بقوله "وإنما اختير النصب فيها مع جواز الرفع، لأن النفي في الحقيقة لمضمون الفعل، فإيلاؤه لفظا أو تقديرا لما ينفي مضمونه أولى"[2]، ومما علّلوا به ترجيح النصب بعد النفي أيضا "أن النفي لا يتعلق إلا بالخبر من حيث هو سلب للحكم، والفعل لا يكون إلا خبرا فكان أولى به"[3].

وهذه العلل -كما نرى- تتمشى مع الصنعة النحوية، ولكن ليس لها ارتباط بمعنى الكلام ولا بقصد المتكلم، بل هي تعليلات مسبقة لكل مشغول عنه وقع بعد حرف نفي دون نظر إلى كل مثال على حدة، ومن ثم فهي تفسيرات جاهزة لا تراعي المعنى الذي يختلف بين مثال وآخر، والذي لا يمكن الوصول إليه إلا عن طريق ربط الكلام بسياقه الذي ورد فيه، والعجب أن هذا المثال الذي يستشهد به النحاة على أرجحية النصب ترويه دواوين الشعر لنا مرفوعا[4]، مما يجعله خارجا عن قاعدة النحاة التي قعدوها، أو أنه يكون سائرا على الوجه المرجوح حسب تلك القاعدة، فهل الشاعر هنا سار على الاستعمال المرجوح، أم أن قاعدة النحاة في هذا الشأن لم تكن دقيقة؟

لا نجد -قبل إصدار هذا الحكم أو ذاك- أفضل من الرجوع إلى هذا الشاهد في سياقه، وهو من قصيدة يهجو بها الفرزدق وتيم الرباب، ومن هذه القصيدة قوله:

أزيدَ مناةَ تدعو يا ابنَ تيمٍ ... تبينْ أينَ تاهَ بكَ الوعيدُ

أتوعـــدنا وتـــمنعُ ما أردنا ... وتأخذُ منْ ورائكَ ما نريدُ

ويقضي الأمرُ حينَ تغيبُ تيمٌ ... ولا يستأذنونَ وهمْ شهودُ

---

[1] الزمخشري: (المفصل، دار الجيل ـ بيروت، د.ت.) ٧٦.

[2] الرضي ١/ ١/ ٥٤٥.

[3] الموصلي ٢/ ٨٥١.

[4] جرير ١/ ٣٣٢، والرواية فيه: ولا حسب فخرت به كريم ... ولا جد إذا ازدحم الجدود

وانظر: ابن ميمون والبغدادي ٣/ ٢٧.

فلا حسبٌ فخرتَ به كريمٌ ولا جدٌّ إذا ازدحمَ الجدودُ

لئامُ العالمينَ كرامُ تيمٍ وسيدهمْ وإنْ رغموا مسودُ

وإنكَ لوْ لقيتَ عبيدَ تيمٍ وتيماً قلتَ أيهما العبيدُ

في هجاء متواصل وذم متزايد لقبيلة تيم، فالشاعر لما قال (فلا حسبٌ فخرتَ به)، لم يرد أن ينكر على خصمه افتخاره بهذه القبيلة وحسب، وإنما أراد أن يهدم حسبها من أساسه، فجعل (حسب) مسندا إليه، وساق الذم المتواصل قبله وبعده، مما لا يتناسب مع النصب الذي يكون للفضلة، وإنما يناسبه الرفع الذي لا يكون إلا للعمدة الذي هو المقصود الأول من الكلام، فالشاعر هنا رفع ليوصل هذا المعنى الذي يدور في نفسه للمستقبل، ويبين به قصده من هذا الكلام، مما لا يجعل الرفع مرجوحا –كما يرى النحاة في النمط الذي على هذه الشاكلة– بل متعينا يترجم عن مقصود المتكلم، ولعل هذا المعنى هو الذي حمل الشاعر –أيضا– على رفع (تيم) في قوله من هذه القصيدة:

لقدْ أحزى الفرزدقُ رهطَ ليلى وتيمٌ قدْ أقادهمُ مقيدُ

مع أن النحاة يرجحون النصب في مثل ذلك، بحجة أنه معطوف على جملة فعلية، فينصب ليحصل التوافق بين المعطوف والمعطوف عليه، ولكن الشاعر –فيما نرى– رفع ليتوافق مع مقصوده من جعل الكلام دائرا على هذه القبيلة في المقام الأول.

وفيما نرى تعين الرفع في قول جرير السابق (فلا حسب فخرت به كريم) نرى حتمية النصب في قول الشاعر:

فلا ذا جلال عنه بخلاله ولا ذا ضياع كنّ يتركن للفقر

مع أن النحاة يصنفان المثالين ضمن حالة اشتغالية واحدة يترجح فيها النصب على الرفع، وهي وقوعه بعد حرف النفي مما يجعله أول بالفعل[1]، ولكننا نرى المثالين مختلفين في المعنى الذي ينبني عليه الإعراب، ففيما رأينا أن المعنى يدور حول المشغول عنه في المثال الأول ما

---

[1] ممن استشهد بالبيت السابق على رجحان النصب هذا النسب العيني ١/ ٣٣٢، ابن يعيش ٢/٣٧، الموصلي ٢/٨٥٢.

اقتضى رفعه، نرى الأمر مختلفا في هذا المثال الذي هو واحد من أبيات لهدبة بن خشرم يذكر فيها مصائب الدنيا وفواجع الدهر حيث يقول[1]:

ألا يا لقـــوم لـــلنوائب والدهـــر وللمرء يأتي حتفه وهو لا يدري

وللأرض كم من صالح قد تلمأت عليه فـــوارته بلـــماعة قـــفر

فـــلا ذا جـــلال هـــيبه لجلاله ولا ذا ضياع هنّ يتركن للفقر

فليس الكلام بالدرجة الأولى على (ذا جلال) حتى يرفع، وإنما الكلام -ومنذ أول الأبيات- على نوائب الدهر، التي لم تترك ذا جلال هيبة لجلاله، ولا ذا ضياع رحمة بفقره، وقدم المشغول عنه المنصوب (ذا جلال) لمزيد الاهتمام، لأنه بذكره مع ذكر صاحب الضياع يكون قد استوفى أقسام الناس بالنسبة للرفعة والضعة في الأمور المادية، فعدا حكمه الذي أصدره عند ذلك عاما لكل أحد.

ومما يرى النحاة أنه أولى بالفعل الاستفهام[2]، ولذلك يختارون النصب في المشغول عنه إذا وقع بعده، ويجرون عليه قول الشاعر:

أثعلبة الفوارس أم رياحًا عدلت بهم طهية والخشابا

وقد خالفهم في هذه المسألة ابن الطراوة، حيث قال "إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع"[3]، ومن ثم فقد حكم بشذوذ النصب في هذا البيت، وقد أوضح الصبان حجة ابن الطراوة ثم تعقبه بقوله "وإنما وجب لأن الاستفهام عن تعيين المفعول، أما الفعل فمحقق فلا تعلق للهمزة به، والحق عدم الوجوب، لأن السؤال عن الاسم إنما يوجب دخول الهمزة عليه فقط لا مع رفعه مبتدأ"[4]، ونحن نرى أن النصب والرفع لا يكونان مرتبطين بحالة واحدة بقطع النظر عن أمثلتها، وإنما ذلك مرتبط بقصد المتكلم الذي يختلف بين مثال

---

[1] البكري ٢/٦٣٩.

[2] انظر: الصيمري ١ / ٣٣٢، ابن مالك: شرح التسهيل ٢ / ١٤١.

[3] ابن هشام: أوضح المسالك ٢/ ١٦٥.

[4] الصبان ٢ / ٧٨.

وآخر، ومما يساعدنا على معرفة ذلك القصد استعراض المثال في سياقه الذي قيل فيه، فهذا البيت قاله جرير مع أبيات أخرى يهجو بها خصمه، ومنها[1] :

أبى لي ما مضى لي في تميم ... وفي حتى حزيمةَ أنْ أعابا

سيعلمُ منْ يكونُ أبوهُ فيأً ... ومنْ عرفتْ قصالدةُ احتلابا

أثعلبةَ الفوارسِ أو رياحاً ... عدلتَ بهمْ طهيَّةَ والخشابا

فهو لا يخص ثعلبة بالذكر لأنه يريد أن يجعل مدار الكلام عليها، وإنما هو يرد على خصمه بهذه الأبيات، فيفخر جرير بنفسه وقومه، ويذم من أثنى عليهم خصمه، وفي البيت موضع الشاهد يهجوه لأنه لا يعرف مقادير القبائل، إذ كيف تستوي هذه القبائل في نظره وبينها من البون الشاسع ما يدركه كل أحد، فجملة (عدلت) هي مدار الحديث، وهو "يخاطب الفرزدق بذلك، وينكر عليه أن يسوي طهية والخشاب بني ثعلبة وبني رياح"[2]، وقدم (ثعلبة) لا لتأخذ دور المسند إليه بل ليخصها بمزيد عناية وحسب، وليؤكد ما ادعاه من الفرق الكبير بينها وبين من عداها من تلك القبائل التي ذكرت بعد، فحتى في الذكر لا يمكن أن تكون متقاربة.

وبعد استعراضنا لشواهد الاشتغال في سياقاتها التي وردت فيها نرى التأثير القوي لقصد المتكلم على الحالة الإعرابية، وأن الرفع كان دائما مقترنا بإرادة المتكلم الحديث عن المشغول عنه أصالة، ومرتبطا بجعله إياه محور حديثه، وأن النصب متلازم مع الحديث عن المشغول عنه بصورة ثانوية، فيها كثير من الاهتمام الذي أضفاه عليه تقديمه على العامل، لكن دون أن يرتقي إلى رتبة المتحدَّث عنه الرئيس في الجملة، وهذا التلازم بين قصد المتكلم والحالة الإعرابية اطرد في جميع الشواهد المتقدمة، أكثر من اطراد الضوابط النمطية التي اعتبرها النحاة في هذا الباب، والتي راعوا فيها نواحي تركيبية مقطوعة عن قصد المتكلم الذي يختلف بين مثال وآخر، بل لاحظنا أن إطلاق تلك القواعد دون تمييز بين أفراد الأمثلة قد يخرج المتكلم في كثير من الأحيان عن مقصوده، فضلا عن أنه قد يحكم

---

[1] جرير ٢/ ٨١٤، ابن ميمون ١/ ١٦٢.

[2] الأسود الغندجاني ٧٤، وفيه يقول "ثعلبة ورياح قبيلتان من بني يربوع وهم قوم جرير، وطهية من بني مالك بن حنظلة بن مالك وهم أقرب إلى الفرزدق منهم إلى جرير".

عليه بسببها بأنه جانب الأولى في الاستعمال، ولو كان هذا الحكم على حساب القصد الذي أراده، والذي لا يمكن أن يوصله إلا هذا التركيب.

كما يمكننا -من خلال تلك الشواهد- أن نرصد الصلة الوثيقة بين المشغول عنه والجملة التي بعده، ما يؤكد أنهما من كلام واحد، ويستبعد الرأي القائل أنهما يتسيان لقطعتين تنغيميتين مختلفتين.

ويظهر -من خلال الشواهد أيضا- إجحاف تقديرات العامل قبل المشغول عنه المنصوب، وأنها مخلة بمعنى الكلام، ومقصود المتكلم، مما يجعلنا -إذا أردنا أن نقدر عاملا- نقول إنه عامل معنوي، هو أنه مقصود إليه بالذكر -كما قال ابن الطراوة-.

إذ في اعتبار العامل في المشغول عنه عاملا معنويا إبقاء على نظرية العامل في هذا الباب -كما أرادها النحويون- بما لا يتناقض مع قصد المتكلم الذي قصد إليه، وهاتان المزيتان لم تجتمعا في رأي آخر من آراء النحاة عند حديثهم عن عامل الاشتغال، فتقديرات البصريين هنا تخدم فقط نظرية العامل، ولا تخدم معنى الكلام وقصد المتكلم بل تتعارض معهما، ورأي ابن مضاء لا يتعارض مع قصد المتكلم ولكنه لا ينطلق من نظرية العامل التي قام عليها النحو العربي، ورأي الكوفيين ورأي الكسائي لا يخلوان من إشكال نحوي، إذ في رأي الكسائي إلغاء لإعراب الضمير المشغول به، وفي رأي الكوفيين إعمال للعامل في الاسم وضميره في آن واحد، والرأيان بذلك يخالفان ما استقر عليه عمل العوامل في الضمائر[1].

إن اعتبار العامل في باب الاشتغال هو القصد إليه بالذكر يجنبنا الإشكاليات السابقة التي ترد على الآراء الأخرى، ولا يضر كونه عاملا معنويا، فالمبتدأ -عند جمهور النحاة- يرفع بالابتداء وهو عامل معنوي أيضا، بل إن وجود شيء من التشابه بين المبتدأ والمشغول عنه يزيد من فرصة قبول هذا الرأي، فإذا أضفنا إلى ذلك أن هذا العامل يميز لنا باب الاشتغال عن باب المبتدأ وباب المفعول اللذين يقرب منهما في التركيب ويخالفهما في القصد والمعنى نجد بعد كل ذلك أن هذا الرأي جدير بأن يؤخذ به ويعتمد في هذا الباب.

---

[1] تقدم ذكر آراء النحاة في هذه المسألة في تمهيد هذا الفصل.

المبحث الثالث

إقحام الموانع وعودة المنصوب إلى مرفوع

لما تعرض النحاة للمشغول عنه في باب الاشتغال قسموا أحواله خمسة أقسام، ما يجب نصبه، وما يترجح فيه النصب، وما يجوز فيه النصب والرفع، وما يترجح فيه الرفع، وما يجب رفعه، وهذا القسم الأخير -أعني واجب الرفع- لم يذكره عدد من النحاة، بل أنكر بعضهم على من عده من أقسام الاشتغال، بحجة أن ضابط الاشتغال لا يصدق عليه[1]، حيث إنه يشترط في الاشتغال صلاح عمل الفعل المشغول في الاسم السابق إن فرغ من الضمير[2]، وهذا الشرط لم يتوفر فيما كان رفعه واجبا، وقد أجاب النحاة الذين اعتبروا هذا القسم من أقسام الاشتغال على هذا الاعتراض بأن العامل صالح في ذاته للعمل في الاسم السابق ونصبه، ومنعُه من العمل إنما هو لعارض عرض له[3].

وعلى كلا الرأيين فنحن أمام حالة امتنع فيها نصب اسم تقدم على فعل متصل بضمير يعود عليه، وعندما تخلص هذا الاسم من عامل النصب رجع إلى عامل الابتداء فارتفع به، سواء جعلنا ذلك من باب الاشتغال، أم خارجا عنه، والسؤال الذي يحتاج إلى جواب بعد ذلك هو: لماذا وجب رفع الاسم في هذه الحالة وامتنع نصبه -عند من يراه قسما من أقسام الاشتغال-؟ وبعبارة تتفق مع رأي من لا يجعله من الاشتغال لماذا خرج هذا الاسم عن باب الاشتغال أصلا مع بقاء صورة هذا الباب الظاهرية فيه -بدليل أن هناك من جعله قسما منه-؟

---

[1] كما صنع ابن هشام في أوضح المسالك ٢ / ١٧٠.

[2] انظر ابن الحاجب: (الكافية في النحو ، تحقيق : طارق نجم عبدالله ، دار الوفاء- جدة ، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م) ٩٧.

[3] الصبان ٢ / ٧٦.

يرجع الرضي ذلك إلى توسط كلمة حالت دون أن يتعلق الاسم المتقدم عليها بما بعدها، لكونها واجبة التصدر، أو لأنه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[1]، ويذكر ابن مالك من الحالات التي يمتنع فيها النصب في باب الاشتغال "ما وقع بعد معلق"، ويفسر المراد بالمعلق بقوله "والمراد بالمعلق: الاستفهام، والنفي بـ(ما)، ولامَا الابتداء والقسم"، ومثل لهذه الأمور بالأمثلة التالية:

- زيد هل ضربته؟
- عمرو كيف وجدته؟
- خالد ما لمسته.
- عمرو لخبه بشر.
- المحسن ليحزنه الله.

ثم يعقب على هذه الأمثلة بقوله "فلا يجوز في زيد وعمرو وخالد والمحسن وما وقع مواقعها إلا الرفع، لأن ما بعد الاستفهام و(ما) النافية ولامي الابتداء والقسم لا يعمل فيما قبلها ولا يفسر عاملا فيه"[2]، والملاحظ أن أدوات التعليق التي ذكرها ابن مالك هنا هي من جنس الأدوات واجبة التصدر التي ذكرها الرضي.

ويعنْون سيبويه للباب الذي ذكر فيه مسائل الاشتغال بقوله "هذا باب منَ الاستفهام يكون الاسمُ فيه رَفعاً لأنك تبتدئه لتُنبِّهَ المخاطَبَ ثم تستفهم بعدَ ذلك"[3]، في إشارة منه إلى أن لقصد المرسل دورا واضحا في منع هذا الاسم من أن يعمل فيه الفعل، ثم يسوق أمثلة هذا المنع بقوله: "وذلك قولك (زيدٌ كَمْ مَرَّةً رأيتَه)، و(عبدُ الله هل لقيتَه)، و(عمروٌ هلاّ لقيتَه)، وكذلك سائرُ حروف الاستفهام فالعاملُ فيه الابتداءُ"، ثم يعلل هذا المنع عن العمل بقوله "لأنك قد فَصَلت بين المبتدأ وبين الفعل، فصار الاسمُ مبتدأ والفعلُ بعد حرف الاستفهام"، وهو لم يعن بالفصل هنا مجرد إدخال بعض الألفاظ بين الاسم والفعل

---

[1] الرضي ١/ ١/ ٥٢٣.

[2] ابن مالك: شرح التسهيل ٢ / ١٣٨- ١٣٩.

[3] سيبويه ١ / ١٢٧.

الذي يليه مع بقاء العمل على ما كان عليه قبل إدخالها، وإنما عنى أن هناك تغييرا في العمل، واختلافا في العوامل نتيجة لهذا الفصل، وهو ما وضحه بعد ذلك، حيث ذكر أنه لا بُدّ من إعمال الابتداء، معللا بأنهم لو أرادوا الإعمالَ لَمّا ابتدءوا بالاسم، لأن حرف الاستفهام لا يُفْصَلُ به بين العامل والمعمول ثم يكون على حاله إذا جاءت الألفُ أوّلاً، وإنّما يَدخل على الخَبَر[1].

فدخول الاستفهام وما له حق الصدارة –بل كل ما يمنع عمل ما بعده فيما قبله– يمنع نصب المشغول عنه، ويخلصه إلى الرفع، ويصير العامل فيه هو الابتداء بعد أن كان منصوبا بعامل آخر اقتضى نصبه.

وعلى ذلك فنحن أمام جملتين فصلت بينهما بعض الفواصل لغرض ما، بل نحن أمام قوتين إنجازيتين لا يمكن أن تحويهما جملة واحدة، فالقوة الإنجازية المتمثلة في (هل لقيته)، و(كم مرة رأيته)، مختلفة عن القوة الإنجازية في جملة الاسم المتقدم عليها، وهو ما عناه سيبويه عندما قال "تبتدئه لشبَّهَ المخاطَبَ، ثم تستفهم بعدَ ذلك"[2]، فالتنبيه هو القوة الإنجازية التي حملها الاسم الواقع مبتدأ، في حين أن الاستفهام هو القوة الإنجازية التي حملتها الجملة التالية لهذا المبتدأ، وأداة الاستفهام فصلت بين هاتين الجملتين وما تحملانه من قوتين إنجازيتين حين علقت ما بعدها عن العمل فيما قبلها، وهو ما يوضحه المتوكل بقوله "يؤشر للقوة الإنجازية بواسطة أداة تحتل الموقع الصدر في الجملة، .... فلا يتأتى للمبتدأ أن يندمج، وتشكل الأداة حاجزا بينه وبين الجملة"[3]، فالاسم المتقدم –بوقوع الأداة المتصدرة بعده– انفك ارتباطه عما بعدها، ما جعله يتعلق بعامل الابتداء المعنوي، وهو ما يشير إليه سيبويه بقوله "لا نجد بُدّا من إعمال الابتداء"[4].

---

[1] سيبويه ١ / ١٢٨.

[2] سيبويه ١ / ١٢٧

[3] المتوكل: آفاق جديدة ١٢١.

[4] سيبويه ١ / ١٢٨.

إذن فهذه الحيلولة التي فرضتها الأداة المتصدرة بين ما بعدها وما قبلها أدت إلى منع المشغول عنه من التأثر بالمشغول، فهذه الأدوات قامت -كما يصفها المتوكل- "بدور حواجز تحول دون تسرب الربط القبلي داخل الجملة" [1]، ووصفها ضمن حالة أطلق عليها عرقلة التحجر [2]، ويقصد بها منع اندماج المبتدأ والذيل داخل الجملة.

فسبب هذا الحاجز -أي الأداة المتصدرة- لم يحصل هذا الاندماج، ما ترتب عليه امتناع نصب هذا الاسم المتقدم، ولمايز جملتين مختلفتين تحمل كل واحدة منهما قوة إنجازية مباينة للأخرى، وهو ما عبر عنه المتوكل أيضا بأن المبتدأ هنا اختص بقوة إنجازية مباينة للقوة الإنجازية المنصبة على الجمل [3]، ولكن الملاحظ على هاتين القوتين أنهما لم تسيرا في اتجاه متعاكس بحيث تضعف كل واحدة منهما الأخرى، وإنما عملتا معا على تأكيد الكلام وزيادة القوة الإنجازية فيه، وإيضاح ذلك في المثال المتقدم (عبدالله هل لقيته) أن جملة (هل لقيته) الاستفهامية جملة يستفهم بها عن حصول اللقاء بين المخاطب ومن يرجع إليه الضمير، وصرح قبلها بمرجع ذلك الضمير ليحصل تنبيه المخاطب على العنصر الذي يراد الاستفهام عنه، وذلك يكون بمثابة التمهيد لهذا الحديث، وهو يدل على التحقيق ونفي الشك وزيادة التأكيد [4].

إن انتقال الاسم من كونه مشغولا عنه منصوبا إلى كونه مبتدأ مرفوعا يعطي الكلام قيمة تداولية، فالمبتدأ "يحمل معلومة يتقاسم معرفتها كل من المتكلم والمخاطب" [5]، وفضلا عن ذلك فهو الذي يحدد مجال الخطاب المرتبط به، ويمثل هذا الخطاب المعلومة

---

[1] المتوكل: مسائل النحو ١٢٨.

[2] المتوكل: آفاق جديدة ١٢١.

[3] المتوكل: الجملة المركبة ٢٠٩.

[4] صلاح الدين حسنين (الثورة والتيسير في تحديد المعنى التداولي للجملة، أبحاث مؤتمر العربية وقرن من الدرس النحوي) ٣٠٣.

[5] المتوكل: الوظائف التداولية ١٣٩.

الجديدة التي يكتسبها المخاطب من الكلام"[1]، وإذا أضفنا إلى ذلك أن الرفع مرتبط "بمفهوم المستقر الثابت لدى المتكلم، المتحقق عنده الذي لا شك فيه"[2] -مما يجعل الاستفهام هنا عن جزئية مرتبطة بشيء متحقق عند المتكلم-، وأن الفصل بين المشغول والمشغول عنه بأداة أدت إلى إبطال عمل الفعل في الاسم الذي قبله أعطت الكلام قوة يعبر عنها سيبويه بقوله "فإذا اجتمع أنك تفصل (وتعمل) الحرف فهو أقوى"[3]، علمنا مقدار الزيادة في القوة الإنجازية التي حملها هذا التركيب، وهو ما يصفه المنصف عاشور بأن فيه "تحقيق معنى طلبي أو إثباتي أو منفي"[4].

إن الطلب في جملة (عبدالله هل لقيته) يتمثل في الاستفهام الذي زادت قوته باستخدام المرسل تركيبا اجتمعت فيه هذه الأمور، التي استثمرها المرسل ليوصل رسالته إلى المستقبل بقوة إنجازية عالية.

ومن الأمثلة التي سيقت لهذه الظاهرة -ظاهرة إقحام الموانع- أيضا ما مثل به ابن مالك بقوله (خالد ما لمسته)[5]، وذلك بسبب أنه توسطت بينهما (ما) النافية التي لها حق الصدارة في الكلام، ما نتج عنه امتناع ما بعدها عن العمل فيما قبلها، فوجب عند ذلك رفع الاسم المتقدم بالابتداء، ووقوع الجملة التي بعده خبرا عنه، وعدم جواز نصبه مفعولا لذلك الفعل -أو ما يفسره ذلك الفعل-.

فهذه الجملة الثانية تحمل في دلالتها معنى نفي وقوع الفعل من المسند إليه على المفعول به الضمير، وهذه القوة الإنجازية للنفي ازدادت بالتصريح بالمفعول به بعد نقله إلى موقع العمدة وابتداء الكلام به، ما أضفى على الكلام تحققا وثبوتا له ارتباط بحالة الرفع التي

---

[1] صلاح الدين حسنين ٣٠٢.

[2] منصور عبدالسميع: أفعال القلوب ٤.

[3] سيبويه ١/ ١٤٧، وكلمة (تعمل) أثبتها محقق الكتاب في الهامش عازيا إياها إلى الأصل المخطوط، بينما أثبت في المطبوع (تعمل).

[4] المنصف عاشور ٥٢٦.

[5] ابن مالك: شرح التسهيل ٢ / ١٣٨.

استفادها هذا العنصر بوقوعه في محل الابتداء، معبّرا عنه بجملة منفية متسلطة على الضمير الذي يعود عليه، هذه الزيادة للقوة الإنجازية للنفي لم تكن لتتحقق لو لم يتقدم هذا الاسم محتلا موقع المبتدأ، ويخبر عنه بهذه الجملة المنفية التامة الإسناد، وهو ما لم يكن ليحصل لولا توسط أداة النفي التي لها حق الصدارة.

ومما مثل به النحاة أيضا لإبطال عمل المشغول في المشغول عنه المثالان التاليان: (عمرو غبه بشر)، و (لمحسن ليحزنه الله)[1]، فلام الابتداء ولام القسم كلتاهما أداة لها حق التصدر، لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فحالت كل واحدة منهما دون تسرب التأثير من العامل المتأخر عنها إلى الاسم السابق عليها، وألفينا في الكلام قوتين إنجازيتين، قوة الكلام المثبت التام الإسناد المؤكد بواسطة أداة تأكيد –هي لام الابتداء في المثال الأول، ولام القسم في المثال الثاني–، التي زادت بتقدم المبتدأ المرفوع، الذي أخبر عنه بهذه الجملة التامة الإسناد، وهو ما يشي بالتشابه بين وجوب الرفع في باب الاشتغال، والتعليق في أفعال القلوب، "فالذي يفضي إلى تغير طبيعة الكلام زيادات هي شبه فواصل، تقحم في التركيب فتبطل النصب والمفعولية –على نحو يماثل ظاهرة التعليق الذي يقوم على إبطال العمل لفظا مع بقائه معنى–، ولكن الفعل يبقى مشغولا بضميره، فما كان في الجملة فضلة تقل إلى عمدة ينبه إليها السامع"[2]، وذلك يفيد في كلتا الظاهرتين زيادة في القوة الإنجازية.

ومن الأمثلة التي مثل لها سيبويه لامتناع النصب قوله (عمرو هلا لقيته)[3]، وهو مثال لحيلولة أداة التحضيض دون تأثير الفعل (لقيته) المتأخر عنها في (عمرو) الاسم المتقدم عليها، وأدوات التحضيض والعرض من الكلمات الواجب تصدرها –كما يقول الرضي[4]–، وهي: هلاّ، وألا، ولما، يقول ابن مالك "مذهب المحققين العارفين بكتاب

---

[1] ابن مالك: شرح التسهيل ٢ / ١٣٨.

[2] المنصف عاشور ٥٢٥.

[3] سيبويه ١ / ١٢٧.

[4] الرضي ١/ ١/ ٥٢٣.

سيبويه إجراء التحضيض والعرض والتمني بـ(ألا) مجرى الاستفهام في منع تأثر ما قبلها بما بعدها، وإنما أجريت مجراه لأن معنى (هلا فعلت، وهلا تفعل) لِمَ لَمْ تفعل، ولِمَ لا تفعل، ومعنى (ألا تفعل) أتفعل"[1].

وهذه المعاني إنما أوردها ابن مالك ليدلل على أن أدوات التحضيض والعرض مشابهة لأدوات الاستفهام في عدم جواز تأثر ما قبلها بما بعدها، ولا يعني أنها تحمل المعنى الدلالي للاستفهام بشكل تام، فإنها لا يقصد بها طلب العلم بالشيء، وإنما يعنى بها طلب فعله، ولكن بمراتب متفاوتة في قوة ذلك الطلب بين التحضيض والعرض[2]، تفرضها مراعاة ما يناسب حال المرسل والمستقبل، وعلى كل فإن هذه الدلالة الطلبية زاد من قوتها البداءة بالاسم التي جاءت هي دون أن يكون معمولا لما بعدها، مما جعله في موقع المتحدث عنه الرئيس، مُشتركا في معرفته بين المرسل والمرسل إليه، من قبل أن تذكر الجملة المراد وقوعها عليه، وفي هذا من التنبيه ما يزيد من القوة الإنجازية لذلك الطلب، وعلى ذلك فالقوة الإنجازية للطلب في قولنا (عمرو هلا لقيته) أشد منها في قولنا (هلا لقيت عمرا).

ومن الأدوات التي لها حق الصدارة أيضا حروف الشرط، كما قال ابن مالك "ومن موانع العمل والتفسير: وقوع الفعل شرطا مفصولا بأداته، نحو (زيد إن زرته يكرمك) فإن أداة الشرط لها صدر الكلام، فلا يؤثر معمولها فيما قبلها عملا ولا تفسيرا"[3].

فأداة الشرط دليل على بداية كلام جديد، ويؤشر بها على قوة إنجازية مستقلة عن قوة الكلام الذي قبلها، وتكمن هذه القوة في تعليق وجود أمر على وجود آخر قبله، واشتراط فعل لإيقاع فعل آخر مترتب عليه، فالزيارة -في هذا المثال- شرط لوجود الإكرام، وإذا انتفت الزيارة لم يحصل الإكرام، فهذا الإنجاز الذي تضمنه أسلوب الشرط زادت قوته لما ضمت إليه قوة إنجازية مستقلة عنه، حصل فيها انتقال المفعول -الفضلة الذي في جملة الشرط- إلى موقع العمدة، وصارت الجملة الشرطية برمتها -إثر ذلك- مسندة إليه مخبرة

---

[1] ابن مالك: شرح التسهيل ٢ / ١٣٩.

[2] إذ العرض طلب الشيء بلين، والتحضيض طلبه بحث. (انظر ابن هشام: مغني اللبيب ٩٧).

[3] ابن مالك: شرح التسهيل ٢ / ١٣٨، وانظر الرضي ١/ ١/ ٢٤٤.

عنه، ولم يكن شيء من ذلك ليحصل لو لم يحل الشرط بين الفعل بعده وبين عمله في الاسم الذي قبله، ومنه الحيلولة بين فعل الشرط وجوابه من جهة وبين التأثير في الاسم المتقدم من جهة أخرى علق عليها سيبويه بقوله "فليس للآخر سبيل على الاسم، لأنه مجزوم وهو جواب الفعل الأول، وليس للفعل الأول سبيل"[1].

ومما يمنع نصب المشغول عنه في باب الاشتغال وقوع (إلا) بعده، إذ "لا يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها، فيجب الرفع في نحو (ما رجل إلا أعطيته كذا) .... لأن ما بعد (إلا) من حيث الحقيقة جملة مستأنفة، لكن صورت الجمل في صورة جملة قصدا للاختصار"[2]، فنحن إذاً أمام جمل تحمل دلالات مختلفة، والجملة المستأنفة بعد (إلا) تحمل في طياتها معنى الاختصاص، والاختصاص في مثل هذه الجمل "يقعُ في واحدٍ من الفاعلِ والمفعولِ -كما يقول عبدالقاهر- ولا يقع فيهما جميعاً، ثم إنه يقع في الذي يكونُ بعد (إلاّ) منهما دونَ الذي قبلَها، لاستحالة أن يحدُثَ معنى الحرفِ في الكلمة من قبل أن يجيءَ الحرفُ"[3]، ولكن في المثال الذي سقناه لم يرد المتكلم أن يوقع الاختصاص على جزء معين من أجزاء الجملة حتى يوقعه بعينه بعد (إلا)، وإنما أراد أن يوقع الاختصاص على مضمون الجملة، فلم يجز له أن يقدم المفعول على (إلا)، لأن ذلك يتنافى مع المعنى الذي قصده بإيقاع الجملة كاملة بعد (إلا)، لاستحالة أن يحدث معنى الاختصاص في مضمون تلك الجملة وقد تقدم جزء منها على (إلا) التي لا يكون الاختصاص إلا بعدها.

إن الاختصاص في هذا الأسلوب -بما يحمله من قوة إنجازية- اعتضد بمعان أخرى زادت من قوته، فأسلوب الحصر بالنفي والإثبات يكون -كما يقول عبدالقاهر- "للأمر يكره المخاطب ويشك فيه، فإذا قلتَ ما هو إلاّ مصيبٌ، أو ما هو إلاّ مُخطئٌ، قلته لمن يدفَعُ أن يكونَ الأمرُ على ما قلتَ"[4]، وهذه المعاني من التأكيد لا تتأتى لو جعلنا رجلا -

---

[1] سيبويه ١ / ١٣٢.

[2] الرضي ١/ ١/ ٤٢٥- ٤٢٦.

[3] الجرجاني: دلائل الإعجاز ٣٤٠.

[4] الجرجاني: دلائل الإعجاز ٣٣٢.

في مثالنا- فضلة فقلنا (رجلا أعطيته كذا)، فأي معنى للتأكيد في هذه الجملة إذا ما قورنت بـ (ما رجل إلا أعطيته كذا)، مما يوضح الزيادة في القوة الإنجازية المراد إيصالها للمستقبل بهذا التركيب.

ومما ذكر النحاة أنه يمنع ما بعده عن العمل فيما قبله: الحروف الناسخة (إن وأخواتها)، نحو: (زيد إني أضربه، وعمرو ليتني ألقاه)[1]، فالحرف الناسخ (إن) له حق الصدارة، فلا يصح أن يتقدم أحد معموليه عليه[2]، كما لا يصح أن يتقدم عليه معمول خبره، لأن ما بعده لا يعمل فيما قبله، وعلى ذلك فلو وقعت (إن) أو إحدى أخواتها بعد المشغول عنه فإنها تمنعه من النصب، وتوجب له أن يكون مرفوعا، لأنه لو بقي منصوبا لصار معمول خبر (إن) متقدما عليه، وهذا غير جائز.

وهذا المعنى النحوي وراءه معنى آخر تداولي، يتمثل في معنى (إنّ)، والقوة التي أريد الكلام أن يبرز بها بإدخال (إن) على طرفي الإسناد -المبتدأ والخبر-، ولو قارنا بين جملتي (زيدا أضربه) و(زيد إني أضربه) لاتضح لنا فرق ما بين الإنجازين، فالجملة الأولى تخبر عن ضرب المتكلم لزيد وحسب -مع تقديم زيد للعناية والاهتمام به-، في حين أكّدت الجملة الثانية هذا المعنى بحشد عدد من المؤكدات، حيث نقل الاسم الواقع عليه الفعل (زيد) إلى موقع العمدة، ثم فصل عن عامله -أو مفسر عامله- بفاصل أدى إلى عدم إعماله فيه، إضافة إلى ما تحمله (إن) من دلالة على التأكيد، كل ذلك زاد من قوة الإنجاز في هذا الخبر الذي أراد المرسل أن يوصله إلى المستقبل بقوة إنجازية عالية.

وفي (عمرو ليتني ألقاه) زادت القوة الإنجازية للطلب بحيلولة (ليت) الدالة على التمني دون تأثير المشغول في المشغول عنه.

---

[1] ابن مالك: شرح التسهيل ٢ / ١٣٩.

[2] المرسي ٢/ ٦٠٥.

ومن الأدوات الواجب تصدرها (كم) الخبرية، نحو (زيد كم ضربته)[1]، التي يصفها ابن مالك بأنها أجريت مجرى الاستفهامية[2]، وإجراؤها ذلك إنما هو في وجوب التصدير، وامتناع ما بعدها عن العمل فيما قبلها، وأما دلالتها فمغايرة لدلالة (كم) الاستفهامية، حيث تدل (كم) الخبرية على التكثير، في حين تدل الاستفهامية على السؤال عن العدد[3].

فنحن مع (كم) الخبرية أمام أداة تفيد بمدلولها معنى الكثرة في الشيء، ما يحدد لنا المسار الذي ينبغي أن تكون عليه حركة المشغول عنه ليتلاءم مع القوة الإنجازية لـ(كم)؛ فلو عقدنا المقارنة بين هذه الجمل: (ضربت زيدا)، (كم ضربت زيدا)، (زيد ضربته)، (زيدا ضربته)، (زيد كم ضربته)، لوجدناها جملا خبرية تدل على ضرب المتكلم لزيد، ولكن المرسل أراد إيصال هذا المعنى إلى المستقبل برتب متفاوتة في القوة تمثلت في هذه الجمل، التي يمكننا أن نرتبها حسب القوة الإنجازية على النحو التالي:

- ضربت زيدا.
- زيدا ضربته: زادت قوتها على الجملة الأولى بالاعتناء بمن وقع عليه الفعل، وذلك بتقديمه عليه.
- زيد ضربته: فيها زيادة للقوة بنقل المفعول به من موقع الفضلة إلى موقع العمدة.
- كم ضربت زيدا: حيث أكسبت (كم) الخبرية الجملة قوة إضافية بما حملته من معنى التكثير.
- زيد كم ضربته: إذ اجتمع في هذه الجملة ما تضفيه (كم) من معنى التكثير، مع قوة المشغول عنه بجعله مرفوعا في مقام العمدة، يضاف إلى ذلك التعبير بجملتين مستقلتين، تحمل كل واحدة منهما قوة إنجازية، صارت مع الأخرى لتساندها في تحقيق التأكيد، وليحصل بذلك زيادة القوة التي ضمنها المرسل رسالته إلى المستقبل.

---

[1] الرضي ١/ ١/ ٥٢٣.

[2] ابن مالك: شرح التسهيل ٢ / ١٣٩.

[3] ابن هشام: مغني اللبيب ٢٤٣.

وبالجملة فإن هذا الإبطال لعمل المشغول ومنعه من نصب المشغول عنه، وتعلق المشغول عنه بعد ذلك بعامل الابتداء المعنوي زاد من القوة الإنجازية في الكلام المرسَل، سواء كانت تلك القوة طلبية أم خبرية، ولا شك أن هذا المنع يرجع في الناحية اللفظية إلى تلك الألفاظ التي فصلت بين المشغول والمشغول عنه، فهذه الفواصل بزيادتها في هذا الموضع أدت إلى الزيادة في القوة الإنجازية للجملة، "وكأن كل ما يفصل بين أجزاء الجملة يهدف إلى تقوية تركيبها، ووصل عناصرها لغايات التضخيم والاهتمام والعناية المعنوية"[1]، والمرسِل باستخدامه هذا التركيب تكون رسالته قد وصلت إلى المستقبل بدرجة عالية من القوة.

ومن خلال هذا المنع نستطيع أن نصل إلى حقيقة مفادها أن المشغول عنه المنصوب جزء من جملة الفعل المشغول، وليس منتميا إلى جملة أخرى -كما ذهب إليه بعض المعاصرين[2]-، بدليل أن هذه الموانع لما وجدت في الكلام فكت ارتباط هذا الاسم عن الجملة التي بعده، وقطعته عنها وخلصته إلى الرفع، ولولا أنه كان مرتبطا بها قبل دخول هذه الموانع لما كانت هناك ميزة لهذا المنع ولما صح أن يطلق عليها أنها موانع.

كما أن فيه تأييدا لرأي غير البصريين من المتقدمين، الذين لا يضمرون فعلا ناصبا للمشغول عنه -كما يفعل البصريون-، إذ لو كان هناك فعل مضمر لما حصلت هذه الفائدة من وجود الموانع التي أوجبت على المشغول عنه أن يلازم الرفع وحرمته من النصب، لأن تلك الأفعال المضمرة متقدمة على هذه الموانع، مما لا يجعلها تتأثر بتلك الموانع المتأخرة عنها وعن معمولها، ولعل مثل هذه الإشكالية التي ترد على البصريين هي التي جعلتهم يبحثون عن مخرج لها فيطلقون قاعدتهم التي يقولون فيها (ما لا يعمل لا يفسر عاملا)[3]، ليجعلوا لمفسر العامل حكم العامل في منعه من العمل فيما لو تقدم عليه شيء من هذه الأدوات التي لا يعمل ما قبلها فيما بعدها.

---

[1] المنصف عاشور ٥٠٧.

[2] هو محمد الشاوش وقد تقدم التصريح برأيه ص ١٤٥- ١٤٦.

[3] انظر تكرار ابن مالك لهذه العبارة عندما كان يتحدث عن وجوب الرفع في شرح التسهيل ٢ / ١٣٨ - ١٣٩، وكان يصدر كل قسم بقوله: ومن الموانع للعمل والتفسير، وكذلك استشهد هذه القاعدة ابن هشام في أوضح المسالك ٢/ ١٢٠.

الفصل الرابع

ما الكافة وإبطال عمل الحروف

(ما) في العربية كلمة متعددة الاستعمال، فهي تارة تكون اسما، وتارة أخرى تكون حرفا، وفي حالتها الاسمية قد تكون اسما موصولا، أو اسم تعجب، أو اسم استفهام، أو اسم شرط، وفي حالتها الحرفية قد تكون نافية، أو مصدرية، أو زائدة كافة، أو زائدة غير كافة[1].

و(ما) التي تعد من موانع العمل هي (ما) الحرفية الزائدة الكافة، التي تتصل ببعض العوامل فتمنعها عن العمل، وتكفها عن التأثير اللفظي فيما بعدها، ومن هنا أطلق عليها اسم (ما) الكافة، أي التي تكف ما اتصلت به عن العمل الإعرابي الذي كان مستحقًا له قبل اتصاله بها.

إن أكثر ما تتصل به (ما) الكافة حروف مختصة بالأسماء، هي: (إن) وأخواتها، و(رب) والباء و(من) والكاف من حروف الجر، فتكف (إن) وأخواتها عن نصب المبتدأ، وتكف حروف الجر عن جر الاسم الواقع بعدها، وتمكن كلا النوعين من الدخول على الأسماء والأفعال دون تمييز أو تفريق، بعد أن كانا مختصين بالدخول على الأسماء، ومن هنا سميت أيضا (ما) المهيئة لأنها أزالت اختصاص مكفوفها عن الأسماء، وهيأته بذلك للدخول على الأفعال.

إن هذا الأثر الإعرابي الواضح الذي أحدثته (ما) الكافة بدخولها على هذه الحروف صاحبه أثر تداولي، تمثل في عدد من المسائل أبرزها زيادة القوة الإنجازية للكلام، وهو ما سيحاول هذا الفصل دراسته ومناقشته من خلال أقوال النحاة المتصلة بهذا الجانب، واستعراض الشواهد التي استشهدوا بها وما يشابهها من الكلام الفصيح، وتحليلها والتعليق عليها، في المبحثين التاليين:

- إبطال عمل الحروف الناسخة وأثره في تغيير المعنى .
- إبطال عمل حروف الجر وأثره في التركيب .

---

[1] انظر: ابن هشام: مغني اللبيب ٣٩٠ وما بعدها، المالقي (أحمد بن عبد النور : رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق : أحمد الخراط ، دار القلم ــ دمشق ، ط ٢ ، ١٤٠٥- ١٩٨٥) ٣٧٧ وما بعدها.

المبحث الأول

إبطال عمل الحروف الناسخة وأثره في تغيير المعنى

تشكل حروف المعاني ركيزة أساسية في تداول الكلام بين مرسله ومستقبله، فبواسطتها يستطيع المتكلم أن يبرز المعاني التي يريد الإفصاح عنها ويرسلها إلى المستقبل، الذي يحدد بدوره مقصد المتكلم، فيستقبل المعاني التي أراد إيصالها إليه على وجه كبير من الدقة - اعتمادا على فهمه لمعاني هذه الحروف-.

ولقد فطن لحاة العربية للدور الكبير الذي تقوم به هذه الحروف في انتقال الكلام وتداوله بين مرسله ومستقبله، فأولوها كثيرا من عنايتهم واهتمامهم[1]، وتنبهوا إلى أن بعض هذه الحروف له أثره في معنى الكلام وإعرابه، وبعضها يقتصر أثره على المعنى دون أن يحدث أي تغيير في إعراب الجملة، فقسموها إلى حروف عاملة، وحروف غير عاملة.

ومن حروف المعاني العاملة التي تحدث تغييرا في الإعراب والمعنى: (إن) وأخواتها، أو ما تسمى أيضا بالحروف الناسخة؛ لأنها تنسخ إعراب المبتدأ وتغير حركته، فتنقله -بدخولها عليه- من حالة الرفع إلى حالة النصب، ويصير منصوبا لها بعد أن كان مرفوعا بالابتداء.

إن هذا التغيير اللفظي الذي تحدثه الحروف الناسخة على المبتدأ هو السمة المشتركة بينها على اختلاف معانيها، وهو الذي جمعها في باب واحد من أبواب النحو، فهي حروف تختص بالجملة الاسمية فلا تدخل إلا على الأسماء، ولها أثر إعرابي مشترك يتمثل في نصبها المبتدأ مع إبقائها الخبر مرفوعا.

أما فيما يتعلق بتأثيرها في معنى الكلام فيختلف باختلاف معانيها؛ إذ لكل واحد من الحروف الناسخة معنى خاص به يحدثه على الجملة التي يدخل عليها، ففي حين تفيد (إن) تأكيد نسبة المبتدأ إلى الخبر، تكون (لعل) لترجي حصول تلك النسبة إذا كانت أمرا محبوبا

---

[1] مما يدل على ذلك أنهم بجانب دراستهم لها في كتب النحو بشكل مستفيض أفردوها بالتأليف، فظهرت مؤلفات خاصة بحروف المعاني كوصف المباني للمالقي، والجنى الداني للمرادي وغيرها.

للمتكلم، أو للإشفاق من حصولها إذا كانت أمرا مكروها له، و(ليت) للتمني، ووضعت (لكن) للاستدراك، فيما تدل (كأن) على تشبيه المبتدأ بالخبر[1].

إن المتكلم بتعامله مع هذه الحروف وإدخالها على الجملة الاسمية يستطيع أن يرسل العديد من الرسائل إلى المستقبل، كل رسالة تحمل في طياتها معنى يختلف عن معنى الرسالة الأخرى، وسبب الاختلاف يرجع إلى تغير معنى الجملة حسب تغير الحرف الناسخ الداخل عليها، ولنضرب بعض الأمثلة لهذا الاختلاف المعنوي، ولتكن منبثقة عن مثال واحد هو قولنا (زيد مجتهد).

إن قول القائل (زيد مجتهد) يعني به أن ينسب زيدا إلى الاجتهاد، ويوصل هذا المعنى إلى المستقبل من خلال إخباره إياه بهذه النسبة، ولكن ماذا إذا أراد المرسل أن يؤكد هذه النسبة، أو يجعلها استدراكا على أمر مغاير لها، وماذا لو كانت مجرد توقع أو أمنية، أو مجرد تشبيه لتقريب الصورة إلى ذهن المستقبل؟ هنا يأتي دور هذه الحروف.

إن المرسل بمجرد إدراجه حرف (إن) الذي يفيد التأكيد فإنه يزيد من القوة الإنجازية للكلام، الذي يصل إلى مستقبل متردد في صحة هذه النسبة، فيزيل عنه هذا التردد بقوله (إن زيدا مجتهد).

فإذا ما كان المرسل يريد أن يبرز مفارقة ما بين وصفين من أوصاف المسند إليه فإنه يستعين بـ(لكن) الاستدراكية التي تبرز حكما مغايرا لما قد يتوهمه المستقبل بسبب تقدم حكم آخر يتناسب مع معنى غير مراد، قد يتبادر إلى الذهن التلازم بينهما مع أن هذا التلازم لم يتحقق في المخبر عنه، كأن يكون قبل هذه الجملة جملة أخرى تتحدث عن ضعف ذاكرة زيد، فيفترض المرسل أن يتبادر إلى ذهن المستقبل -بسماعه جملة (زيد ضعيف الذاكرة)- أن زيدا مهمل بعيد عن الاجتهاد، فيقول عند ذلك مستدركا على هذا المعنى غير المراد (لكنه مجتهد).

فإذا أراد المتكلم أن يبين للمستمع أن العلاقة بين المسند والمسند إليه علاقة توقع لا تحقق فإنه يقول (لعل زيدا مجتهد)، أما إذا قال (ليت زيدا مجتهد) فإن الرسالة التي تصل إلى المستقبل تحمل إليه استحالة تحقق هذه النسبة في اعتقاد المرسل، أو ما يقرّبها إلى الاستحالة.

---

[1] ابن عقيل ١ / ٣٤٦.

وفي حال أدخل المرسل الحرف (كأن) فإن الرسالة عندئذ تحمل في طياتها تقريب صورة فعل زيد، وأنه يشبه الاجتهاد وليس اجتهادا حقيقيا.

ولما أن كانت هذه المعاني المتداولة بين المرسل والمستقبل مرتبطة بتركيب الجملة النحوية، حيث صاحبت التغير الإعرابي الذي أحدثته هذه الحروف على الجملة الاسمية بنصبها المبتدأ، فإن هذه المعاني يفترض أن يلحقها شيء من التغير أيضا إذا زال الأثر الإعرابي لهذه الحروف نتيجة لاتصالها بـ(ما) الزائدة الكافة.

إن اتصال (ما) الكافة بالحروف الناسخة يعني إبطال عملها ومنعها عن أن تنصب المبتدأ، وكما ارتبط الأثر الإعرابي الذي أحدثته الحروف الناسخة في الجملة الاسمية بتغير في المعاني التي يرسلها المتكلم إلى المستقبل، فكذلك الأثر الإعرابي الذي تحدثه (ما) الكافة باتصالها بهذه الحروف يصاحبه أثر في المعاني التداولية، يتمثل في عدد من المسائل، أبرزها وأوضحها زيادة القوة الإنجازية.

زيادة القوة الإنجازية بدخول (ما) الكافة:

إن أشهر الحروف الناسخة وأكثرها استعمالا حرف التأكيد (إن)، الذي صار علما على هذا النوع من الحروف، بحيث أضيفت باقي الحروف إليه، حتى قيل: إن وأخواتها، ويأتي هذا الحرف -سواء كان مكسور الهمزة أو مفتوحها- لتأكيد النسبة بين المسند والمسند إليه، فالجملة المشتملة على حرف التأكيد (إن) تحمل في طياتها قوة إنجازية عالية، فإذا ما دخلت (ما) الكافة على (إن) فإن القوة الإنجازية لهذه الجملة تزداد باجتماع هذين المؤكدين، حتى إنه يتوصل من خلال اجتماعهما في هذا التركيب إلى ادعاء التلازم بين جزأي الإسناد، بحيث يُدَّعى قَصْرُ صحة نسبة الجزء الأول منهما على الثاني دون غيره، الذي يلزم منه عدم صحة هذه النسبة إلى غير من ذكر في هذا الإسناد، وهو ما أطلق عليه النحاة اسم الحصر، وفي ذلك يقول ابن يعيش "وذلك أن (إنما) زادت (إن) تأكيدا على تأكيدها، فصار فيها معنى الحصر، وهو إثبات الحكم للشيء المذكور دون غيره"[1].

---

[1] ابن يعيش ٨ / ٥٦.

إن الحصر في إسناد ما يعكس مدى ثقة المرسل في المعلومة التي يرسلها إلى المستقبل، الذي يستقبل بدوره هذه الرسالة بما تحمله من قوة إنجازية عالية لا يتمكن معها من رد الرسالة، أو التشكيك في مضمونها، أو هكذا أراد المرسل أن يصل هذا المعنى إلى المستقبل، وإلى هذا المفهوم يشير عبدالقاهر بقوله: "اعلم أن موضوع (إنما) على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته، أو لما يترل هذه المترلة"[1].

وهذا الأثر التداولي -من زيادة القوة الإنجازية باتصال (ما) بالحرف الناسخ- ليس مقتصرا على (إن) فقط دون سائر أخواتها، بل هو عام في كل هذه النواسخ، وهو ما يظهر جليا في الشواهد التي وردت لهذا التركيب، وابتدأ بـ(إنما) التي تعد أكثر هذه الأحرف استعمالا، فمن شواهدها قول الشاعر[2]:

لَيْسَ مَنْ ماتَ فاستراحَ بِمَيْتٍ إنَّمَا المَيْتُ مَيْتُ الأحياءِ

ولتتصور التغيرات المرحلية التي مرت بها هذه الجملة وما يصاحب كل مرحلة من قوة إنجازية، نقول: إن أصل الجملة (الميت ميت الأحياء)، والرسالة هنا وصلت إلى المستقبل بقوة إنجازية عالية، إذ مبنى الجملة على اليقين.

والمرحلة الثانية تمثلت في دخول (إن) على هذه الجملة وما صاحب ذلك من زيادة في قوة الإنجاز تناسب مع معنى التأكيد الذي تدل عليه (إن).

والمرحلة الثالثة أضفت زيادة أخرى في قوة الإنجاز تتمثل في دخول (ما) الكافة التي سارت في الاتجاه التصاعدي للتأكيد، وأوصلت إلى المستقبل رسالة مفادها بأن هذه الحقيقة من القوة في الإنجاز بحيث حملت في طي إثباتها نفي غيرها -كما يوصله معنى الحصر الذي دلت عليه (إنما)-.

والذي جعل المرسل يحمّل رسالته هذه الشحن المتصاعدة في الإنجاز هو أنه أراد أن يبالغ في تقرير هذه الحقيقة التي ذكرها هنا، وهي أن الموت ليس أحد أحذر أن يوصف به من شخص حي ولكنه لذلك فقد معاني الحياة، فهو حي حياة الموت أطيب للقلب منها، مما

---

[1] الجرجاني: دلائل الإعجاز ٣٣٠.

[2] الأصمعي (عبد الملك بن قريب : الأصمعيات ، تحقيق : أحمد شاكر وعبدالسلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط٢ ، ١٩٦٤) ١٥٢ .

يجعل الموت على صعوبته وشدته يفقد صفته هذه إذا ما قورن بتلك الحياة، فلا يوصف عند ذلك بالموت، وقد حصر وصف الموت بمن هذه حاله بعد أن سلب من الموت الحقيقي صفته في الشطر الأول من هذا البيت.

وشاهد آخر لاتصال (ما) بـ(إن) نعرض له هنا، يظهر فيه دخول (إنما) على الفعل، الأمر الذي كان محظورا على (إن) قبل اتصالها بها، وهو قول الشاعر[1]:

أعاذِلَ إنّما أفْنى شبابي رُكُوبي في الصَّريخِ إلى المُنادي

فالشاعر هنا يخبر أن الذي أفنى شبابه وسارع إليه بالمشيب هو ركوبه الأهوال ومسارعته إلى لقاء الأعداء دون تردد أو تأخر، وليس الهرم والتقدم في العمر، ولا غيره من الأسباب، وهو يدرج هذا السبب مفتخرا به، ومستدلا على شجاعته وجرأته، وقاطعا به الطريق على من يلمزه بتقدم العمر والضعف المستلزم له.

ولما أن كان قصد الشاعر إبراز هذا السبب واستبعاد الأسباب الأخرى التي تكون محل النقاض له ليتسق مع أراد من فخر، لجأ إلى استخدام (إنما)، فحصر بذلك أسباب هذا الأمر فيما كان متسقا مع مقصوده دون غيره مما قد يخل هذا المقصود، وبذلك استطاع أن تكون رسالته التي أرسلها إلى المستقبل واضحة في دلالتها، قاطعة على المستقبل أن يسترسل وراء معان لم يقصد إليها المرسل قد تتعارض مع المعنى الذي أراده.

وأشبه أخوات (إن) بها (كأن)، التي هي لتأكيد التشبيه، فإذا اتصلت بها (ما) الكافة فإنها تستفيد معنى الحصر، ما يزيد من قوتها في التشبيه، بحيث تصل إلى المستقبل رسالة مفادها أن هذا التشبيه فيه من الدقة والقوة ما يجعل أي تشبيه آخر لهذه الصورة غير صحيح، ولا يمكن بواسطته نقل الصورة كما هي في الواقع، ومن شواهد ذلك قول الشاعر[2]:

كأنّما أنتَ سَهْمٌ في مَفاصِلِه إذا رآكَ ثَنى طَرْفاً على عَوَرِ

وذلك في سياق الثناء على الممدوح وعلو همته، ووصفه بمعالي الأمور ومكارم الأخلاق، حتى كثر حساده -شأن من يبرز بين الناس وتعلو مكانته-، وقبل هذا البيت:

---

[1] ابن قتيبة: الشعر والشعراء ١/ ٣٨٢، والبصري ١/ ٣٥.

[2] البصري ١/ ١٥٣.

كَمْ حاسِدٍ لكَ قد غَطَّتْ هِمَّتُهُ مُغرىً بِشَتْمِ صُرُوفِ الدَّهْرِ والقَدَرِ

فبعد أن ذكر كثرة المنافسين لهذا الممدوح الذين تفوق عليهم و لم يستطيعوا مجاراته لعلو شأنه، وألمح لما يئسوا من منافسته استبدلوا بها التسخط على القدر ومنى زوال النعم عن هذا الممدوح، أردف ذلك بتشبيه حال الممدوح مع حاسده فقال (كأنما أنت سهم في مفاصله).

إن الرسالة التي تصل إلى المستقبل قبل دخول (ما) تفيده تأكيد التشبيه، فلو قال الشاعر: (كأنك سهم في مفاصله) لوصلت الرسالة بقوة إنجازية عالية أضفاها وجود (كأن) الدالة على تأكيد التشبيه، ولكنها لن تعدو أن تكون عند المستقبل وجها من الأوجه، أو صورة من الصور التي يمكن تشبيه حال الممدوح مع حاسديه بها، ولكن بدخول (ما) الكافة على التشبيه واتصالها بـ(كأن) اكتسبت الرسالة بعدا آخر، وفهم المستقبل من خلالها الحصر في هذا التشبيه، وأنه لا يمكن نقل هذه الصورة إلا بهذا التشبيه، وأما غيره من التشبيهات فلن يكون عاكسا صحيحا لها.

ولنأخذ شاهدا آخر دخلت فيه (كأنما) على جملة فعلية، وهو ما كان ممتنعا على (كأن) قبل أن تتصل بـ(ما)، وهو قول الشاعر[1]:

أهاجك من أسماء رسم المنازل بروضة نعمي فذات الأحاول

أربت بها الأرواح حتى كأنما قعادين أعلى تربها بالمناحل

فالشاعر هنا يذكر رسم الديار، وكيف تعالت فيه الرياح وارتفعت، فلم يجد صورة أدق في تشبيه حال الرياح في تلك الرسوم من أن يشبهها بالتراب ينحل بالمناحل في أعاليها، وقد أعطى تشبيهه قوة بجعله أداة التشبيه (كأن) بما تحمله من تأكيد، ثم أراد أن يزيد من قوة الإنجاز في هذا التشبيه ويدعي أنه لا يصلح لنقل الصورة التي يريد إيصالها للمستقبل غيره فوصلها بـ(ما)، فاستفاد المستقبل بذلك حصر الصورة في هذا التشبيه، وأن ما عداه من التشبيهات سيكون قاصرا عن نقل هذا المعنى وتصويره.

---

[1] الأعلم الشنتمري (أشعار الشعراء الستة الجاهليين ، دار الآفاق الجديدة – بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٣- ١٩٨٣) ١/ ٢٥٦- ٢٥٧ .

وهذا المعنى من زيادة القوة الإنجازية للمسه أيضا مع حرف الاستدراك (لكن) إذا اتصلت به (ما) الكافة، ومن شواهد ذلك قول الشاعر[1]:

ولكنما أهلي بواد أنيسه ذئاب تبغي الناس مثنى وموحد

وهذا الشاهد لا يمكن الإدراك الصحيح لدلالته إلا إذا ضم إليه البيت الذي قبله، وهو قوله:

ولو أنه إذ كان ما حمّ واقعا بجانب من يخشى ومن يتوقد

فالشاعر هنا يذكر أن المصاب والنازلة التي أصابته يهون أمرها لو كان وقت نزولها بجوار أحبابه الذين يواسونه عند المصائب ويخففون عليه من شدة وقعها، وكأنه بهذه المقدمة يفترض أن لائما يلومه على جزعه وعدم صبره، ليعتذر بعد ذلك بأن هذا لم يكن حاله، وأنه عندما حلت به هذه المصيبة كان نائيا عمن يحتفي به ويتودد إليه، بل إنه كان في مكان موحش ليس به أنيس سوى الذئاب الضارية.

إن الشاعر باستخدامه حرف الاستدراك (لكن) يبعث رسالة بأن الجزع الذي حل به لم يكن سببه المصيبة في حد ذاتها، وإنما الملابسات التي اكتنفت وقوع هذه المصيبة، وليؤكد للمستمع أن تلك الملابسات هي وحدها سبب جزعه -دون المصيبة التي يظنها المستمع سبب الجزع- استعان بـ(ما) الكافة، فوصلت الرسالة إلى المستمع بأن مصيبته الحقيقية هي نزول المصيبة به حال بعده عمن يحبه ويواسيه، وليست المصيبة في ذاتها.

ومما يبين أيضا زيادة القوة الإنجازية في الاستدراك بـ(لكن) إذا انضمت إليها (ما) الكافة، وأنه مطلب للمرسل قول امرئ القيس[2]:

ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

حيث افترض الشاعر هنا أن يظن ظان أن سعيه الذي يشتد فيه إنما هو لنوع من التكسب الذي يضمن به حياة هانئة لنفسه، فأراد أن يستدرك على صاحب هذا الفهم

---

[1] ابن قتيبة (أدب الكاتب ، شرحه: علي فاعور، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤٠٨) ٣٧٩ .

[2] الأعلم الشنتمري : أشعار الشعراء الستة الجاهليين ١/ ٥٢ .

الخاطئ ويصحح له فهمه، فأتى بحرف الاستدراك (لكن)، بعد أن قدم له بمقدمة يصرح فيها بذلك الفهم الخاطئ، ليصححه ويستدرك عليه، فقال:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

أي لو كان يريد مجرد الحياة -أيّ حياة- لكفاه قليل من المال ولم يطلب الملك، ولكنه إنما يسعى لمجد عظيم غير مستبعد على أمثاله من أصحاب الهمم العليا، وهنا نلحظ أنه قرن (لكن) بـ(ما) الكافة، ليزيد من قوة الاستدراك، وليوصل للمستقبل أن هذا الأمر هو مطلوبه دون سائر الأمور التي قد يتوهم متوهم أنها مقصودة وحدها، أو بالاشتراك مع هذا المقصود الحقيقي للشاعر.

والرجاء والإشفاق -أيضا- في الجملة البدوية بـ(لعل) تزيد قوة إنجازه إذا ما وصلت لعل بـ(ما) الكافة، وهذا ما يظهر جليا في قول الشاعر[1]:

تحلل وعالج ذات نفسك وانظرن أبا جعلٍ، لعلما أنت حالم

فالشاعر في هذا البيت يطلب من المخاطب أن يعالج نفسه لأنه صار يرى الأحلام حقائق، وأن يتحلل من يمينه الكاذبة التي أشار إليها الشاعر في البيت قبل هذا بقوله[2]:

أتتني يمينٌ من أناسٍ لبركين علي ودوني هضب غولٍ مقادم

إن هذه المنعة التي يتحصن فيها تكذب ادعاء من يقول أنه يستطيع الركوب إليه والظفر به، ما يجعل يمينه حين يقسم على هذا الأمر يمينا كاذبة يحتاج معها إلى تحلل وكفارة، بل تجعله حين يقسم بما منهما في عقله يحتاج إلى علاج، فهو إلى الحلم إذ ذاك أقرب منه إلى الواقع، مما يجعله يشفق على نفسه مما يتوقعه من فساد في عقله باعتقاده الحلم حقيقة، وحتى يزيد الشاعر من قوة هذا التوقع المستفاد من الحرف (لعل) وصله بـ(ما) الكافة، فقال (لعلما أنت حالم).

إن نسبة المخاطب إلى الحلم تناسب مع قصد الشاعر من استبعاده لذلك الأمر الذي ادعاه عليه المخاطب، ولكنه لن يستطيع أن يوصل رسالته التي ضمنها الإشارة إلى أن هذا الأمر مكروه عند المخاطب لو لم يدخل الحرف (لعل) -الذي يفيد الإشفاق إذا تعلق

---

[1] انظر سيبويه ٢ / ١٣٨.

[2] الأسود الغندجاني ١٢٤ .

بتوقع أمر مكروه-، فصدَّر هذه النسبة بالحرف (لعل) ليوصل هذا المعنى، ولما أن أراد أن يقرب هذا التوقع من الشيء المحقق وصله بـــ(ما) الكافة، فيكون حصر التوقعات المحتملة في هذا التوقع دون غيره ليقربه من الشيء الواقع، وهو ما يخدم هذا السياق أكثر من أي حرف قد يدخل على هذه النسبة، إذ فيه توقع بشيء لا جزم به مما يزيد الاضطراب والقلق عند من الهمه بالمرض أكثر من كونه جازما بهذا الأمر، وفيه معنى الإشفاق والخوف من هذا المصاب على نفسه مما لا يتحقق بحرف آخر، كما أن فيه زيادة لتوقع هذا المكروه باتصاله بـــ(ما) الكافة وما أفادته من معنى الحصر.

وفي المعنى الآخر لـــ(لعل) -وهو توقع الأمر المحبوب- الذي يصطلح عليه بالترجي نجد قول الفرزدق[1]:

أعد نظرا يا عبد قيس لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا

وهو في معرض هجائه لجرير، وتعييره إياه بآبائه، حيث يقذع في وصف عبد قيس، وينهم بدناءة الهمة، وقبل هذا البيت يقول:

رَأى عَبْدُ قَيسٍ خَفْقَةً شَوَّرَتْ بِها يَدا قَابِسٍ أَلْوَى بِها ثُمَّ أَخْمَدَا

فهو لدنوّ همته فرح بنار أوقدت لينال حاجته من حمار مقيد، ولكنها ما لبثت أن أخمدت، فهو يعيد النظر ويقلبه رجاء أن توقد مرة أخرى فتضيء له ذلك الحمار، ولكي يفيد الشاعرُ المستقبلَ بشدة رغبة ذلك الرجل وقوة رجائه في حصول هذا الأمر وصل (لعل) بـــ(ما) الكافة، وهو بذلك يومئ إلى أنه لا رجاء له إلا الوصول إلى ذلك المطلب الدنيء الذي كان يسعى إليه، وقد كانت (لعلما) الكافة والمكفوفة المفيدة للحصر -بما حملته من زيادة في قوة الإنجاز- خير معين له على إيصال رسالته للمستقبل بهذه القوة الإنجازية التي وصلت بها، ويؤيد هذا المعنى رواية الديوان لهذا البيت (فربما أضاءت لك النار الحمار المقيدا) حيث وقع فيها لفظ (ربما) المفيد للتكثير موقع (لعلما)، مما يفهم معه أن (لعل) باتصالها بـــ(ما) زادت نسبة التوقع المستفاد منها حتى غدا قريبا من الواقع، وبذلك تنسجم الروايتان لهذا البيت وتدلان على معنى متقارب.

---

[1] انظر ابن هشام: مغني اللبيب ٣٨٠.

و(ليتما) تحمل في طياتها زيادة في قوة إنجاز التمني الذي تدل عليه (ليت)، بسبب اتصالها بـ(ما) الكافة، ومما يظهر فيه أثر هذا الاتصال قول شاعر عاق أمه في هجائها[1]:

يا ليتما أمنا شالت نعامتها أيما إلى جنة أيما إلى نار

تلتهم الوسق مشدوداً أشطته كأنما وجهها قد سُفّع بالقار

ليست بشبعى ولو أوردتها هجراً ولا بريّا ولو قاظت بذي قار

حرقاء بالخير لا تُهْدَي لوجهته وهي صناع الأذى في الأهل والجار

فإن اجتماع كل هذه الصفات السوء فيها جعله يتمنى أن تولي عنهم وتتحول عن دارهم وحسب، ولا يهمه بعد ذلك المكان الذي ستصير إليه، هل هو مكان تسعد فيه أم تشقى، فأمنيته مقصورة على رحيلها، وليس لها أي تعلق بأي أمر آخر، مما يدل على شدة رغبته وتطلعه إلى تحقق هذه الأمنية، فهي أمنية يتيمة له، يرغب فيها ولا يرغب في أي شيء سواها حتى لو كان من مكملاتها ومما لا تتم إلا به، وليوصل هذه الرسالة للمستقبل وصل (ليت) بـ(ما)، ليزيد من قوة إنجازه لهذا المعنى، ويحصر رغبته فيه، المفيد لزيادة عنايته واهتمامه به.

الاستلزام الحواري :

ليست زيادة القوة الإنجازية هي الأثر التداولي الوحيد الذي يظهر في الجملة نتيجة لاقتران (ما) الكافة بـ(إن) التوكيدية، بل هناك آثار تداولية أخرى، لعل من أوضحها الاستلزام الحواري.

وقد ظهر الاستلزام الحواري في صورة التعريض الذي تفيده (إنما) في بعض سياقاتها، والذي يشير إليه عبدالقاهر في حديثه عن (إنما) بأنها: "أقوى ما تكون وأعلق ما ترى بالقلب إذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه، ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه"[2].

---

[1] أبو تمام ٢/ ٤٥٩.

[2] الجرجاني: دلائل الإعجاز ٣٥٤.

إن الحصر الذي تفيده (إنما) إذا كان في أمر مدرك بالبديهة معلوم عند كل أحد فإن معنى منطوقه لا يراد في ذاته؛ لأنه لا فائدة ترجى في إيراده، وإنما يراد التعريض بمفهومه، وقد أورد عبدالقاهر في هذا السياق عددا من الشواهد استدل بها على هذه القضية، وكلها شواهد يظهر فيها التعريض بمعان يستلزمها اللفظ المنطوق، منها قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ الرعد: ١٩ ، وقد عقب على هذه الآية الكريمة بأنه ليس الغرضُ منها "أن يعلمَ السامعُون ظاهرَ معناه، ولكن أن يُذمَّ الكفارُ، وأن يقال إنهم من فرط العناد ومن غلبة الهوى عليهم في حكم من ليس بذي عقل"[1] ، فكون الذكرى والانتفاع بها خاصا بذوي العقول دون غيرهم أمر يعلمه كل أحد، ولا يتصور أن يجهل فضلا عن أن ينكر، مما يجعل قصد معناه المباشر أمرا خاليا من الفائدة، فلم يكن مقصود الآية إذاً هذا المعنى المباشر، وإنما ما يستلزمه ويقتضيه من معنى مرتبط به، مستدل به عليه، وهو أن من لم يتذكر بهذه الذكرى ليس من أصحاب العقول، وهذا الاستلزام الحواري وصل مؤداه إلى المستقبل بسبب دخول (إنما) التي عادة ما يكون بعدها أمر معلوم عند المستقبل، وكونها في هذا السياق دلت على أمر معلوم لكل أحد -وليس لطرفي الخطاب فقط- أوصل رسالة إلى المستقبل أنه لم يقصد به هذا المعنى القريب، وإنما ما وراءه من المعاني التي يدل عليها ويستلزمها.

ومن الاستلزام الذي تدل عليه (إنما) في بعض سياقاتها ما يُلْزِمُ به المرسلُ المستقبلَ من أمور يطلبها منه ويحثه على الإتيان بها، بحيث يجعله في موقف لا يتمكن فيه من التنصل مما ألزمه به من الحقوق والمسؤوليات، ومثل عبدالقاهر لهذه الحالة بيت المتنبي الذي يخاطب فيه كافور الإخشيدي[2] :

إنما أنت والد والأب القا ... طع أحنى من واصل الأولاد

---

[1] الجرجاني: دلائل الإعجاز ٣٥٤.

[2] المتنبي (أبو الطيب أحمد بن الحسين : الديوان ، شرح ناصيف اليازجي، دار القلم- بيروت، ط٢، د.ت.) ٤٩٩.

وعقب عبدالقاهر على هذا البيت بقوله: "لم يرد أن يعلم كافورا أنه والد، ولا ذاك مما يحتاج فيه كافور إلى الإعلام، ولكنه أراد أن يذكره منه بالأمر المعلوم ليبني عليه استدعاء ما يوجبه كونه بمنزلة الوالد"[1].

إن هذا المطلب ترتب على حقيقة معلومة عند المستقبل لا يستطيع نكرانها، بدليل أنها صدّرت بـ(إنما) التي لا يذكر بعدها إلا ما هو معلوم مستقر عند المستقبل، وقد تمثل هذا المطلب في واجبات وتبعات عليه لزمته بناء على إقراره بمقدماتها التي دل على تسليمه بها تصديرها بـ(إنما)، وهذه الواجبات صرح بها المرسل في تتمة رسالته عندما قال (والأب القاطع أحق من واصل الأولاد)، فهذه طبيعة معاملة الوالد لأولاده، فحقيقة (إنما أنت والد) تستلزم عليك هذه المعاملة، وأنت لا تستطيع إنكار هذه الحقيقة، بل أنت متشبث بها لتكتسب شرعية بقائك في منصبك الذي أنت فيه بمنزلة الوالد لأولاده، فإذاً لا تستطيع الانفكاك من التبعات المترتبة على ذلك.

إن المعاني التي يقتضيها السياق من: تعريض بلازم الأمر، أو إلزام المستقبل بالتبعات المبنية عليه إنما وصل إلى المستقبل بناء على أن ما بعد (إنما) أمر لا يجهله ولا يدفع صحته، ولكن إذا لم تنطبق هذه الصفة على ما بعدها وإنما كان مؤوّلا هذه المؤولة وحسب، فإن هذه الاستلزامات لا تكون واردة، ولا تصل إلى المستقبل بهذه الكيفية، وإنما الذي يصل إليه زيادة مبالغة المرسل في هذا الأمر، حتى إنه ادعى عليه أنه معلوم عنده ولا يدفع صحته، وإلى هذا المعنى يشير عبدالقاهر في تعليقه على قول الشاعر[2]:

إنما مصعب شهاب من الله تجلت عن وجهه الظلماء

حيث قال: "ادعى في كون الممدوح بهذه الصفة أنه أمر ظاهر معلوم للجميع"[3]، فما يستلزمه إيراد المرسل أمرا غير معلوم عند المستقبل بعد (إنما) هو إلحاحه عليه في التعامل مع هذه المعلومة باعتبارها أمرا مسلما به لا يقبل الرد أو التردد.

---

[1] الجرجاني: دلائل الإعجاز ٣٣٠.

[2] ابن قيس الرقيات (الديوان ، تحقيق : محمد نجم ، دار صادر- بيروت، د. ت) ٩١.

[3] الجرجاني: دلائل الإعجاز ٣٣١.

الافتراض المسبق :

ومبدأ تداولي آخر ارتبطت به (إنما) في سياقاتها المتعددة هو مبدأ الافتراض المسبق، حيث وضعت (إنما) لتبني على معلومة سابقة، مستقرة وثابتة، كما أشار إلى ذلك عبدالقاهر في نقل تقدم عنه: "اعلم أن موضوع (إنما) على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته، أو لما يترل هذه المترلة"[1].

إن المرسل بإدخاله (ما) الزائدة على (إن) الناصبة وكفها بها عن العمل افترض أن المستقبل على علم بالإسناد الواقع بعدها، كما افترض أن هذا الإسناد محل يقين وجزم من هذا المستقبل، وهو ما يفرق به عبدالقاهر بين أسلوب الحصر المستند إلى (إنما) وأسلوب حصر آخر يعتمد على النفي والإثبات، حيث يقول بعد أن ذكر كون (إنما) تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته: "وأما الخبرُ بالنَّفي والإثباتِ نحو (ما هذا إلاَّ كذا)، و(إنْ هو إلاَّ كذا) فيكونُ للأمرِ يُنكِرهُ المخاطَب ويشكّ فيه"[2].

فالافتراض المسبق هو السمة الفارقة بين الحصر بـ(إنما)، والحصر بالنفي والإثبات، حيث بنى المرسل استخدامه لكل واحد من هذين الأسلوبين على معلومات سابقة يعلمها عن المستقبل وموقفه من هذا الخطاب تمثل افتراضا مسبقا، اختار على ضوئه الأسلوب المناسب لإيصال رسالته، ففي أسلوب الحصر بـ(إنما) افتراض مسبق مؤداه أن المستقبل عارف بالخبر غير منكر له، مما جعل المرسل -حين توجى برسالته مستقبلا من هذا النوع- يختار إيصالها عن طريق (إنما) الكافة والمكفوفة، في حين أنه بالنفي والإثبات يفترض مسبقا أن المستقبل منكر للخبر شاك في صحته، فلا يمكن للحصر بـ(إنما) أن يدل على هذا المعنى.

---

[1] الجرجاني: دلائل الإعجاز ٣٣٠.

[2] الجرجاني: دلائل الإعجاز ٣٣١.

أثر السياق في فهم الخطاب :

إن لاتصال (ما) بـــ(إن) أكثر من استعمال، وما كونها كافة لها عن العمل إلا واحد من هذه الاستعمالات، في حين أنها ترد في استعمالات أخرى غير مؤثرة على عمل (إن)، وذلك إذا كانت حرفا مصدريا أو اسما موصلا مثلا، فعندئذ تبقى (إن) على عملها ويظل الاسم بعدها منصوبا بها، إما بحركة ظاهرة أو حركة مقدرة -حسب طبيعة ذلك الاسم-، والذي يميز لنا (ما) الكافة للعمل عن (ما) في استعمالاتها الأخرى هو الإعراب، أو سياق الكلام.

إن ظهور الحركة الإعرابية على بعض متعلقات الجملة، أو التقدير الإعرابي لها بشكل عام كفيل بأن يحدد للمستقبل نوع (ما)، ويعينه إذ ذاك على إدراك مضمون الرسالة المبعوثة إليه عن طريق هذا الكلام وما تدل عليه من معان، في حين يبقى سياق الكلام والقرائن المحتفة به الطريق الوحيد لإدراك طبيعة (ما) واستقبال المعاني التي تحملها معها إذا لم يخدم التقدير الإعرابي هذا الجانب.

فمن الأمثلة التي كان للتقدير الإعرابي الدور في إدراك كنه (ما) ودلالتها قوله تعالى ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ ﴾الرعد: ٧ ، فالتقدير الإعرابي يدل على كونها الكافة، ولا يحتمل لها معنى آخر، إذ لا يمكن اعتبارها نافية ولا موصولة ولا مصدرية ولا غيرها من المعاني التي تحتملها (ما)، لأن تقدير هذه الأعاريب لا يتأتى في هذه الجملة.

ومما يظهر فيه دور الحركة الإعرابية الظاهرة في تحديد طبيعة (ما) ودلالتها قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ ﴾طه: ٦٩ ، إذ التقدير: إن الذي صنعوه كيد ساحر، أو إن صنعهم كيد ساحر، [1] ، وذلك باعتبارها اسما موصولا أو حرفا مصدريا، الأمر الذي دل عليه رفع كلمة (كيد)، ولو كانت (ما) هنا كافة للزم نصب هذه الكلمة.

ويبقى السياق هو العامل الحاسم في تحديد طبيعة (ما) فيما إذا لم يمكن تحديدها عن طريق حركة ما بعدها، بأن يكون التقدير الإعرابي محتملا فيها أكثر من وجه، كأن يحتمل كونها الكافة لـــ(إن) عن العمل، وكونها مصدرية أو موصولة مثلا.

---

[1] أبو حيان: البحر المحيط ٦ / ٦٠.

فضلا يُظْهِر السياقُ المقصودَ منه -مع احتماله أكثر من وجه إعرابي- قوله عز وجل ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾الأنبياء: ١٠٨ ، إذ يصح من حيث الصناعة النحوية أن تكون (ما) الأولى كافة، كما يصح اعتبارها اسما موصولا، وقد صرح بجواز الوجهين الزمخشري حيث قدرها أولا بأنها كافة تفيد قصر الوحي على استئثار الله بالوحدانية، ثم ذكر الوجه الآخر بقوله "ويجوز أن يكون المعنى: أن الذي يوحى إلي، فتكون (ما) موصولة"[1].

ولكن المستقبل بربطه هذه الجملة بسياقها المتقدم والمتأخر تصل إليه رسالة تحمل في طياتها زيادة في قوة الإنجاز بجعل المسند محصورا في المسند إليه دون غيره، الأمر الذي لا يمكن معه اعتبار (ما) هنا إلا كافة وليست موصولة، والذي أبرز هذا المعنى من السياق أن الآية نزلت في مكة التي كان الهدف الرئيس من إيصال الخطاب لأهلها هو تقريرهم على إثبات الوحدانية لله عز وجل، وقد سبقت هذه الآية في سياقها آيات أخرى تهتم بهذا الشأن، مثل قوله سبحانه منكرا على المشركين ﴿ أَمِ اتَّخَذُوٓا۟ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ ﴿٢١﴾ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾الأنبياء: ٢١ - ٢٢ ، ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ ﴾الأنبياء: ٢٤ ، ﴿ أَمْ لَهُمْ ءَالِهَةٌ تَمْنَعُهُم مِّن دُونِنَا ﴾الأنبياء: ٤٣ ، وقوله تعالى في سياق التهديد والوعيد ﴿ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ﴾الأنبياء: ٢٩ ، ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ﴿٩٨﴾ لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا ﴾الأنبياء: ٩٨ - ٩٩ .

ثم إن الله عز وجل ذكر قصص عدد من الأنبياء عليهم السلام وقال عقبها ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾ الأنبياء: ٩٢ ، والأنبياء عليهم السلام كلهم يشتركون في أصل واحد -على اختلاف شرائعهم- هو الدعوة إلى عبادة الله وحده، وقد قال سبحانه مخاطبا نبيه عليه الصلاة والسلام ﴿ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِىَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِى ﴾

---

[1] الزمخشري: (الكشاف ، رتبه وضبطه: مصطفى حسين، دار الريان للتراث- القاهرة، ط٣، ١٤٠٧- ١٩٨٧) ٣/ ١٣٩.

الأنبياء: ٢٤ ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ الأنبياء: ٢٥.

إن المناسب بعد هذه المقدمات الكثيرة في الدعوة إلى توحيد الله عز وجل أن تختم السورة بتأكيد هذا الأمر، وذلك من خلال حصر الرسالة وقصرها على وحدانية الله سبحانه، وهو ما توصل إليه (إنما) الكافة والمكفوفة التي تكون لأمر لا ينكره المستقبل -أو لما يترل هذه المترلة-، والمستقبل بعد سماعه كل تلك المقدمات إما أن يصدق بها فتكون هذه الرسالة عندئذ موجهة إلى عالم بها غير منكر لها، وإما أن يبقى على تكذيبه فعند ذلك يترل مترلة غير المنكر لقيام الحجة عليه فيها، وختام الآية يزيد هذا المعنى وضوحا حيث ختمت الآية باستفهام أعقبه تهديد ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٨﴾ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ آذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ ﴾ الأنبياء: ١٠٨ - ١٠٩، وهو ما يتناسب مع معنى مختصر شديد التأكيد معلوم عند الجميع، هو المعنى الذي لا يكون إلا مع (إنما) الكافة والمكفوفة.

ومع وضوح معنى الحصر في هذه الآية فقد ترتب عليه إشكال يذكره الرازي ثم يجيب عنه بقوله "فإن قيل لو دلت (إنما) على الحصر لزم أن يقال: إنه لم يوح إلى الرسول شيء إلا التوحيد، ومعلوم أن ذلك فاسد، قلنا: المقصود منه المبالغة"[1]، ويدفع أبو السعود والبيضاوي أيضا هذا الإشكال بقولهما: لأن المقصود الأصلي من بعثته مقصور على التوحيد، وأما ما عداه فمن الأحكام المتفرعة عليه"[2]، ويرد الألوسي القول بموصولية (ما) هنا بقوله "وجوز في (ما) في (إنما يوحى) أن تكون موصولة، وهو خلاف الظاهر، وتجويزه فيما بعد بعيد جداً موجب لتكلف لا يخفى"[3].

---

[1] الرازي (فخر الدين محمد بن عمر: مفاتيح الغيب ، أو التفسير الكبير ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١١ - ١٩٩٠) ٢٢ / ٢٠١.

[2] انظر: البيضاوي (أبو سعيد عبدالله بن عمر : تفسير البيضاوي، بحاشية الشهاب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، د. ت) ٦/ ٢٧٩، وأبا السعود (محمد بن محمد العمادي : إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، د.ت.) ٦/ ٨٩.

[3] الألوسي (شهاب الدين محمود : روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) ١٧ / ١٠٦.

وهذا النظر أيضا ننظر إلى قول الله عز وجل ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ فاطر: ٢٨، حيث إن الإعراب يسوّغ اعتبار (ما) اسما موصولا، وحرفا كافا عن العمل، كما صرح بذلك ابن هشام بقوله "وجزم النحويون بأن (ما) كافة في ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾، ولا يمتنع أن تكون بمعنى الذي، والعلماء خبره، والعائد مستتر في يخشى، وأطلقت (ما) على جماعة العقلاء"[1].

ويحق لنا هنا أن نتساءل عن السر وراء جزم النحويين باعتبار (ما) كافة، وعدم الالتفات إلى جواز أن تكون موصولة -مع احتمال التركيب النحوي لكلا الأمرين-، والجواب يكمن في الرسالة التي حملتها (إنما)، حيث أوصلت إلى المستقبل أن الخشية محصورة في هؤلاء دون غيرهم، فهي جزء من سياق متصل بدأ بقوله تعالى ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ﴾ فاطر: ١٨ ، وتواصل هذا السياق حتى وصل إلى هذه الآية موضع الشاهد، وفي أثناء ذلك بينت الآيات أصناف الناس، حيث شبهت المؤمن بالبصير والحي، والكافر بالأعمى والميت، وذكرت حال الكافرين في تكذيبهم، فكان المناسب بعد كل ذلك تعيين من يخشى الله عز وجل، الذين يكون لهم الإنذار والانتفاع به، فجاء قوله سبحانه ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ دالا على حصر الخشية في هؤلاء دون غيرهم.

إن الرسائل التي تصل إلى المستقبل باعتباره (ما) هنا كافة هي التي تتناسب مع هذا السياق، حيث استلزمت من المعاني ما أظهر ميزة هذا الصنف، مع التعريض بغيرهم، وإلى ذلك يشير الألوسي بقوله "ليكون تعريضاً بالمنذَرين المصرين على الكفر والعناد وأنهم جهلاء بالله تعالى وبصفاته، ولذلك لا يخشون الله تعالى ولا يخافونه عقابه"[2]، وهذا الاستلزام الذي استلزمته الآية والذي يخدم السياق الذي وردت فيه لم يكن ليصل للمستقبل إلا بالنظر إلى (ما) باعتبارها كافة لـ(إن) عن العمل.

---

[1] ابن هشام: مغني اللبيب ٤٠٥.

[2] الألوسي ٢٢/ ١٩١.

المبحث الثاني

إبطال عمل حروف الجر وأثره في التركيب

من حروف المعاني العاملة حروف الجر، وهي حروف مختصة بالأسماء لا تدخل على غيرها، ومن ثم جعلت علامة على كون ما بعدها اسما[1]، وجرها ما بعدها من الأسماء اكتسبت هذه التسمية.

ومن وظيفتها أنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، ولهذا سميت أيضا حروف الإضافة[2].

وهذه السمات -أعني إيصالها الأفعال إلى ما بعدها، واختصاصها بالأسماء، وجرها إياها- هي القاسم المشترك بين جميع حروف الجر على اختلاف معانيها.

ولكن هذه الحروف لم تسلم في حملتها مما يمنعها عن العمل، ويزيل اختصاصها عما كانت مختصة به من الأسماء، فلقد تعرضت حروف منها لما أزال تأثيرها اللفظي عما بعدها، وهيأها للدخول على الأفعال، وهذه الحروف هي: رب، والكاف، ومن، والباء.

لقد تعرضت هذه الحروف الأربعة -دون غيرها من حروف الجر الأخرى- لظاهرة المنع من العمل نتيجة لاتصالها بـ(ما) الكافة، التي كفتها عن جر ما بعدها، وصيرها حروفا صالحة للدخول على الأسماء والأفعال.

وككل التغيرات التركيبية -التي لا يكون أثرها مقتصرا على الناحية اللفظية- فإن (ما) الكافة باتصالها بحروف الجر لم يقتصر أثرها على منع هذه الحروف من الجر، بل صاحب ذلك آثار تداولية برزت في زيادة القوة الإنجازية.

إن زيادة القوة الإنجازية هو الأثر التداولي البارز الذي أحدثه اتصال (ما) الكافة بهذه الحروف الأربعة، وقد تشكل ذلك في شكلين رئيسين، هما: التكثير، وتقوية التشبيه.

---

[1] ابن عقيل ١ / ١٧.

[2] ابن يعيش ٨ / ٧.

التكثير :

ظهر هذا الشكل من أشكال زيادة القوة الإنجازية مصاحبا لكل من: رب، والباء، ومن، حال اتصالها بـــ(ما) الكافة.

فأما (رب) فتدل بأصل وضعها على التكثير أو التقليل، ودلالتها على التقليل هو رأى الجمهور، في حين يرى ابن درستويه وجماعة أنها تفيد التكثير، وقد جمع ابن هشام بين هذين الرأيين بأنها ترد للتكثير كثيرا، وللتقليل قليلا[1]، وهو ما أشار إليه قبل ذلك عبدالقاهر بقوله "أصل رب للتقليل، ثم غلب عليها التكثير"[2].

وهذا المعنى الغالب على استعمالها –أعني التكثير– تزداد قوة دلالتها عليه إذا اتصلت بها (ما) الكافة، مما يكسب الكلام زيادة في قوة الإنجاز، ومن شواهد ذلك: قوله تعالى ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴾ الحجر: ٢ ، يقول أبوحيان في تفسيره لهذه الآية "من قال: إنها للتكثير، فالتكثير فيها هنا ظاهر، لأنّ ودادهم ذلك كثيرة، ومن قال: إنّ التقليل والتكثير إنما يفهم من سياق الكلام لا من موضوع (رب)، قال: دل سياق الكلام على الكثرة"[3].

إن (ما) حين اقترنت بـــ(رب) في هذا السياق أدى اقترانهما إلى زيادة قوة الإنجاز، حتى إن ابن الحاجب ذكر أن (ربما) قد تستعمل لتحقيق النسبة، ومثّل بهذه الآية[4].

ومن الشواهد على ذلك أيضا قول الشاعر[5] :

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات

---

[1] ابن هشام: مغني اللبيب ١٨٠ ، وانظر: الداني ٢٦٦.

[2] الجرجاني: المقتصد ٢ /٨٣٠.

[3] أبو حيان: البحر المحيط ٥/ ٤٤٤.

[4] ابن الحاجب: شرح المقدمة الكافية (تحقيق جمال مخيمر ، مكتبة نزار الباز ـــ مكة ، ط ١ ، ١٤١٨– ١٩٩٧) ٣ / ٩٥١.

[5] سيبويه ٣/ ٥١٨، ابن السراج ٣/ ٤٥٣.

فقد أفادت (رب) هنا معنى التكثير، ذكر ابن هشام أن البيت مسّوق للافتخار، ولا يناسبه التقليل[1]، ونقل البغدادي عن أبي علي قوله عقب هذا البيت "وهذا موضع التكثير به أول من التقليل، لأنه المناسب للمدح"[2].

ومعنى التكثير الذي أفادته (رب) في هذا السياق زاد من قوته اتصالها بـ(ما) الزائدة الكافة لها عن العمل، وهذه الزيادة في القوة الإنجازية ساغ توكيد الفعل المضارع الواقع في حيزها بنون التوكيد، فقد ذكر الرضي أن نون التوكيد لا تدخل على المستقبل الذي هو حير محض إلا بعد أن يدخل على الفعل ما يدل على التأكيد أيضا، كـ لام القسم، و(ما) المزيدة، ليكون توطئة لدخول نون التأكيد، وإيذانا به، ثم قال بعد إيراده هذا البيت: "وإنما حسّن الزيادة (ما) في (رب)، و(ترفعن) في حيزها"[3].

ومثل ذلك يقال أيضا في قول الشاعر:

ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيح بينهن المهار

حيث إنه لا يحتمل في دلالة (رب) هنا إلا التكثير، بدليل السياق الذي ورد فيه هذا البيت، إذ إن الشاعر هنا يعدد مآثر قومه، وذلك في قصيدة يقول فيها[4]:

أوحشت من سروب قومي تعار فأروم فشابة فالستار
بعد ما كان سرب قومي حيناً هم الخيل كلها والبحار
فقد امست ديارهم بطن فلج ومصير لضيفهم تعشار
ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيح بينهن المهار
ذاك دهر مضى فهل لدهور كن في سالف الزمان الكرار

---

[1] ابن هشام: مغني اللبيب ١٨٠.

[2] البغدادي ١١/ ٤٠٦.

[3] الرضي ٢/ ٢/ ١٤٤٣.

[4] البغدادي ٩ / ٥٨٨، والسرب هو المال السارح، والجامل: الجماعة من الإبل، ويقال: إبل مؤبلة إذا كانت للقنية، والعناجيح: الخيل الطوال الأعناق، والمهار: جمع مهر، وهو ولد الفرس.

فهو يتحسر على تلك العزة، والكثرة الكاثرة من الأموال والسروب التي كانت عندهم، وهذه المعاني لا يتناسب معها إلا استخدام (رب) بقصد التكثير، وأراد زيادة تأكيد الفخر بأن يحقق أن الجامل المؤبل فيهم دون غيرهم ويؤكده تتميما لقوله (لهم الخيل كلها)، ولكن (رب) وحدها تقصر عن هذا المعنى لأنها تضاف إلى مفرد، فلجأ إلى (ما) الكافة التي تهيؤها للدخول على الجمل، وتؤكد النسبة بين طرفي الإسناد، وتزيد معنى التكثير -المستفاد أساسا من رب- قوة بانضمامها إليها.

وأما الباء فلم تكتسب معنى التكثير إلا بعد اتصالها بـــ(ما) الكافة، فقد ذكر ابن مالك أن (ما) الكافة إذا لحقت الباء وكفتها عن العمل فإن الباء تأخذ معنى (رب)[1]، و(رب) -كما تقدم- حرف يغلب عليه معنى التكثير، ومن شواهد ذلك قول الشاعر[2]:

فلئن صرت لا تحير جواباً لبما قد ترى وأنت خطيب

والبيت في الرثاء، ومعناه "إن صرت الآن لا ترد جواباً لمن يكلمك، فكثيراً ما ترى وأنت خطيب بلسان الحال، فإن من نظر إلى قبرك، وتذكر ما كنت عليه، وما آلت الآن إليه، اتعظ بذلك"[3]، وهو قطعة من سياق تمامه -حسب رواية أخرى لهذا الشاهد-[4]:

ويناديه وقد صم عنهم ثم قالوا وللنساء نجيب
ما الذي عاق أن ترد جواباً أيها المقول الخطيب الأريب
إن تكن لا تطيق رجع جواب فبما قد ترى وأنت خطيب
ذو عظات وما وعظت بشيء مثل وعظ السكوت إذ لا تجيب

إن (قد) حملت إلى المستقبل معنى التكثير حيث وقع بعدها فعل مضارع، ثم أكدت الباء على هذا المعنى باتصالها بـــ(ما) الكافة، فـــ(ما) الكافة باتصالها بالباء، زادت من القوة الإنجازية للكلام، وإلى ذلك يشير ابن مالك بقوله "أراد (وربما قد أرى)، و(قد) مع

---

[1] ابن مالك: شرح التسهيل ٣ / ١٧٢.
[2] انظر البغدادي ١٠/ ٢٢١.
[3] انظر البغدادي ١٠/ ٢٢١.
[4] انظر البغدادي ١٠/ ٢٢٢.

المضارع تفيد هذا المعنى، ولكن اجتمعتا توكيدا"[1]، وهذه الزيادة في قوة الإنجاز التي وصلت بها الرسالة للمستقبل تناسب مع سياق الكلام الذي يظهر فيه المرسل المفارقة بين انعدام ما يوصله هذا الميت بلسان مقاله والكثرة الكاثرة من الرسائل التي يوصلها بلسان حاله.

ومن الشواهد على ذلك أيضا قول الشاعر[2]:

مَقَالٍ تُهَيِّجْنَ الحَلِيمَ إلى الهوى ... وَهُنَّ قَدِيمَاتُ العُهُودِ دَوَاثِرُ

بما قد أرى تلكَ الدِّيارَ وأهلَها ... وَهُنَّ جَمِيعَاتُ الأَنِيسِ عَوَامِرُ

فقد زادت القوة الإنجازية في هذا الكلام باجتماع (بما) الدالة على التكثير مع (قد) الدالة أيضا على التكثير.

والملاحظ على الشاهدين السابقين اللذين استشهد بهما النحاة على مجيء (بما) بمعنى (ربما) أنهما من صيغة تركيبية واحدة، هي (بما قد ترى)، أو (بما قد أرى)، المشتملة على الباء الجارة المكفوفة عن العمل، و(ما) الكافة، وحرف التكثير (قد)، ثم الفعل المضارع (يرى)، بإسناده تارة إلى المتكلم وتارة إلى المخاطب، والمتتبع لهذه الصيغة التركيبية في دواوين الشعر يجد أنها صارت صيغة متواردة عند الشعراء للدلالة على معنى التكثير، ومن الشواهد الأخرى لدلالة هذه الصيغة على التكثير -غير ما استشهدت كتب النحو- قول طرفة[3]:

لِمَنِ ٱلدِّيَارُ بِجَانِبِ ٱلشَّرَفَيْنِ طَلَلُ ... تَلُوحُ ، وَأَدْنَى عَهْدِهِنَّ مُحِيلُ

أَرَّثْتُ بِهَا نَاجَةٌ تَزْدَهِي ٱلْحَصَى ... وَأَسْحَمُ وَكَّافُ ٱلْعَشِيِّ هَطُولُ

فَعَرَّفْنَ آيَاتِ ٱلدِّيَارِ ، مَعَ ٱلْبِلَى ... وَلَيْسَ عَلَى رَيْبِ ٱلزَّمَانِ كَفِيلُ

بِمَا قَدْ أَرَى ٱلْحَيَّ ٱلْجَمِيعَ بِغِبْطَةٍ ... إِذَا ٱلْحَيُّ حَيٌّ ، وَٱلْحُلُولُ حُلُولُ

---

[1] ابن مالك: شرح التسهيل ٣ / ١٧٢.

[2] ابن مالك: شرح التسهيل ٣ / ١٧٢.

[3] طرفة بن العبد (الديوان ، دار صادر ـــ بيروت ، د.ت) ٧٩- ٨٠.

فبعد وقوفه على الأطلال يعود بذاكرته إلى الوراء عندما كان الحي مجتمعين وكأنه يرى ذلك رأي العين، وهذا الخيال لا يراوده قليلا بل كثيرا، وكأنه حقيقة ماثلة أمامه في كل حين، وهو ما دلت عليه (قد) المقترنة بالفعل المضارع المفيدة للتكثير، وزاد الكلامَ قوةً في إنجاز هذا المعنى انضمامُ (ما) الدالة على التكثير إليها، ما أفاد المستقبل زيادة تأكيد لهذا المعنى.

ويمضي على المنوال نفسه قول عمر بن أبي ربيعة[1] :

خليليَّ مرّا بي على رسم منزلِ ... وربع لشماءَ ابنة الخير مُحولِ

بما قدْ أرى شماءَ حيّاً نحلُّهُ ... وأترابها في ناضرِ النّبتِ مِقْلِ

واستثمار هذه الصيغة لزيادة الإنجاز في الأمر المتخيل لتقريبه من الواقع يجده أكثر وضوحا وصراحة عند كثيّر في مقدمته الطللية حين يقول[2] :

أهاجَكَ منْ سُعْدى الغداةَ طُلُولُ ... بذي الطّلْحِ غابيٌّ بها ومُحيلُ

وَمَا هَاجَهُ مِنْ مَنْزِلٍ لَعِبَتْ بِهِ ... لِعَوْجَاءِ مِرقالِ العَشِيِّ ذَمُولُ

بما قد ترى سُعدى به وكأنّها ... طلىً راشحٌ للسّارحاتِ حلولُ

رأيْتُ وعيني قرّبَتْني لِمَا أرَى ... إليها وبَعْضُ العَاشِقِينَ فَتُولُ

فالشاعر هنا استثمر صيغة (بما قد ترى) الدالة على التكثير ليقرب الخيال من الواقع — كالشواهد السابقة-، وزاد عليها بأن استرسل في تداعيات هذا المعنى، حتى صرح بأنه قد رأى ذلك حقا، وأن عينه قربت له ما كان بعيدا عنه، مبالغة منه في نقل الصورة إلى المستقبل باعتبارها واقعا مشاهدا لا أمرا متخيلا.

وبعيدا عن الأطلال نجد زيادة القوة الإنجازية بهذه الصيغة الدالة على التكثير ماثلا في مدح كثيّر لأبي بكر بن عبدالعزيز[3] :

فلا تبْعَدَنْ تحت الضّريحةِ أعظُمٌ ... رَمِيمٌ وأثوابٌ هُنَالكَ جُرُودُ

---

[1] عمر بن أبي ربيعة (الديوان ، شرح وتقديم: عبد مهنا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط٢ ، ١٤١٢ — ١٩٩٢) ٣٠٨- ٣٠٩.

[2] كثيّر ٢٥٢- ٢٥٣.

[3] كثيّر ١٢٣.

مما قد أرى عبدَ العزيزِ وخمْهُ إذا تلتقي حلقُ الطُّلوعِ سعودُ

لهُ مِنْ بنيهِ مجلسٌ وبنيهمُ كِرامٌ كأطرافِ السُّيوفِ قعودُ

فهو يذكّر الممدوح بجود والده، الذي ورّثه بنيه من بعده، ليستثير بذلك كوامن وفائه وعطائه، وحتى يتأكد من وصول هذا المعنى إليه وحلوله منه محل الاهتمام استعان بصيغة (مما قد أرى) الدالة على التكثير، التي تعد وسيلة ناجعة في زيادة القوة الإنجازية للمعاني المراد وصولها للمستقبل.

ولعلنا بعد هذه الشواهد نحاول الوقوف على سر دلالة التكثير التي أحدثتها (ما) في الباء بعد اتصالها بها، ضمن صيغة (مما قد أرى).

إن دلالة التكثير جاءت بداية من اقتران (قد) بالفعل المضارع، ولما كانت (ما) الزائدة الكافة من الأحرف الدالة على التوكيد فإنه بدخولها على الكلام زادت القوة الإنجازية لـ(قد)، ثم نقلت معنى التكثير إلى حرف الجر المتصل بها والمكفوف بسببها عن العمل، فصار الحرف المركب منهما (مما) يحمل معنى التكثير أيضا، ولعل هذا هو سر تلازم دلالة (مما) على التكثير مع اقترانها بـ(قد) الدالة على ذلك.

وكذلك (من) الجارة لا تأتي دالة على التكثير إلا إذا كُفّت عن العمل باتصالها بـ(ما) الكافة، وقد أشار سيبويه إلى هذه المسألة بقوله "وإن شئت قلت: إني مما أفعل، فتكون (ما) مع (من) بمنزلة كلمة واحدة، نحو: ربما"[1]، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

وإنا لمما نضرب الكبش ضربةً على رأسه تلقي اللسان من الفم

وتابعه على ذلك المبرد وأكثر النحاة[2]، وخالف في ذلك ابن هشام، وقد اعتبر أن (ما) في هذا المثال مصدرية، و(من) تفيد الابتداء، فكأنهم خلقوا من الضرب[3].

---

[1] سيبويه ٣ / ١٥٦.

[2] انظر: المبرد: المقتضب ٤/ ١٧٤، وممن قال بذلك السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم كما ذكر ابن هشام في المغني ٤٢٤، والبغدادي في الخزانة ١٠/ ٢١٤.

[3] ابن هشام: مغني اللبيب ٤٢٤.

ولعل اعتبار (ما) بمعنى (ربما) هو المناسب في هذا البيت، وتكون دلالتها حينئذ على التكثير المناسب لغرض الفخر، حيث يفخر بأنهم في حروبهم كثيرا ما يضربون رئيس القوم وسيدهم ضربة يكون فيها حتفه، ومثله أيضا قول الفرزدق [1] :

وإنا لمما نضرب الكبش ضربةً على رأسه والطعن قد لاح نارها

وفي كل واحد من هذين الشاهدين نجد المرسل قد حشد عددا من المؤكدات التي تؤكد كلامه، وتساعده على إيصال رسالته للمستقبل بقوة إنجازية عالية، فأتى بـ(إن) المؤكدة، واللام الدالة على التوكيد، والمصدر المبين للعدد، ثم أتى بـ(من) التي تفيد في أصل وضعها ابتداء الغاية متصلة بـ(ما) الزائدة الكافة، التي كفتها عن العمل وهيأتها للدخول على الجملة الفعلية، ونقلت دلالتها إلى التكثير، فكانت بهذه الدلالة في حظ متصاعد مع المؤكدات السابقة، مما زاد في قوة الكلام الإنجازية.

إن معنى التكثير الذي تدل عليه (من) حال اتصالها بـ(ما) الكافة جعل النحويين يقولون بأنها أحدثت معنى (ربما)، أي أنها صارت تدل على التكثير مثل (ربما)، مما يجعل تقديرها بـ(ربما) موضحا لمعناها.

ومما يؤكد هذا المعنى التداولي -من أن إضافة (مما) الكافة والمكفوفة للكلام تزيد من قوته الإنجازية- انتظامها مع (إن) واللام في صيغة واحدة تكررت عند الشعراء لتأكيد مدلولات كلامهم، ولم تأت (من) مكفوفة بـ(ما) في غير هذه الصيغة، ومن شواهد هذه الصيغة قول ابن هرمة [2] :

إذا أنتَ لم تأخذْ من الناسِ عصمةً تشدُّ بها في راحتيكَ الأصابعُ
شربت بطرفِ الماء حيث وجدته على كدر واستعبدتك المطامعُ
وإني لمما ألبسُ الثوبَ ضيقاً وأترك لبس الثوبِ والثوبُ واسعُ
وأصرفُ عن بعض المياه مطيتي إذا أعجبت بعضَ الرجال المشارعُ

---

[1] الفرزدق ١/ ٥٦٤، البغدادي ١٠/ ٢١٧.

[2] العبيدي (محمد بن عبدالرحمن : التذكرة السعدية في الأشعار العربية، تحقيق: عبدالله الجوري، الدار العربية للكتاب- ليبيا، ١٩٨١م) ٢١٢.

فالشاعر في هذا السياق يؤكد على أخذ الحيطة والحذر، والابتعاد عما من شأنه أن يقلل من عزة النفس، حتى لو كان في ذلك مخالفة لمشتهياتها، وحتى يؤكد هذا المعنى نقل للمستقبل تجربته في هذا الشأن ونصب من نفسه مثالا، وحشد في سبيل ذلك عددا من المؤكدات، كونت لنا هذه الصيغة المركبة (وإني لمما) التي زادت من القوة الإنجازية التي وصلت بها هذه الرسالة.

ومما يسير على النهج نفسه من زيادة الإنجاز بصيغة (وإني لمما) قول الفرزدق[1] :

أَمْ لَا أُكَفِّيها وأحمي ذمارها ... وأبلغُ أقصى ما به متعلَّقُ

وإني لَمهما أُورِدُ الخَصْمَ جَهْلَةً ... إذا لَمْ يكنْ إلا الشَّحى والمحَلَّقُ

وقول الأحر[2] :

وإني لمما أصدر الأمر وجهه ... إذا هو أعيا بالسبيل مصادره

فكل من الشاعرين يفخر بخصلة تدل على رفعته، وحتى يؤكد هذا الأمر عمد إلى (إن) المؤكدة، واللام الواقعة في خبرها، ثم أدخل (من) على الجملة الفعلية بطرفيها مستعينا بـ(ما) الكافة -التي تتيح له هذا الأمر، والتي هي أيضا حرف يزيد الكلام تأكيدا-، ثم جاءت دلالة التكثير التي اكتسبها حرف الجر (من) بسبب اتصاله بـ(ما) متوجة لهذا السياق المتعالي في الفخر، لتوصل المعنى إلى المستقبل في أقوى صورة يمكن أن يصل من خلالها إليه.

تقوية التشبيه :

وهو الشكل الثاني من أشكال القوة الإنجازية التي تظهر نتيجة لاتصال (ما) الكافة بحروف الجر، ولا يكون هذا إلا مع حرف الكاف دون غيره من حروف الجر الأخرى،

---

[1] الفرزدق ٢/ ١٥٤.

[2] ابن زنجلة (أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد : حجة القراءات ، تحقيق : سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٢ – ١٩٨٢) ٣٥١.

إن الكاف حرف جر وضع للتشبيه[1]، يأتي المشبه به بعده اسما مفردا، ولكن (ما) الكافة إذا اتصلت به فكثيرا ما تمنعه من العمل، وعند ذلك يتهيأ للدخول على الجملتين الاسمية والفعلية[2]، فيكون المشبه به حينئذ مضمون الجملة التي تذكر بعده، ومن شواهد ذلك قول الشاعر[3]:

فإن الخمر من شر المطايا كما الحيطات شر بني تميم

فالتشبيه هنا متعلق بمضمون الجملتين، حيث "شبه الشاعر كون الخمر شر جنسها بكون الحيطات شر جنسها"[4].

إن (ما) باتصالها بحرف التشبيه علقته بالجمل بعد أن كان متعلقا بالمفردات، ونقلت صورة التشبيه بعده عن طريق جملة تامة بعد أن كانت تنقل عن طريق لفظ مفرد، وعندها نجد الرسالة التي وصلت للمستقبل نقلت له صورة متكاملة هي جملة المشبه به.

إن وصول صورة متكاملة في التشبيه إلى المستقبل أشد وقعا في نفسه من مشبه به مفرد، وكذلك فإن التداعيات التي تحملها هذه الصورة معها تعطي المعنى الذي يصل إليه تمكنا يتجاوز ما يمكن أن يوصله إليه اللفظ المفرد، يضاف إلى ذلك تأكيد وجه الشبه بتكراره في كل من المشبه والمشبه به باعتباره ركنا في كلا الجملتين اللتين هما طرفا التشبيه.

ومن الشواهد أيضا قول الشاعر[5]:

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه

حيث إن المرسل أراد أن يوصل إلى المستقبل رسالة تصف له المشهد وصفا متكاملا، ولا يمكنه ذلك إلا عن طريق جملة كاملة تعطي جميع أبعاد هذا الوصف، حيث إن اللفظ المفرد يقصر في الغالب عن الإحاطة بذلك.

---

[1] المالقي ٢٧٢، السيوطي: همع الهوامع ٤/ ١٩٤.

[2] ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٢/ ٨١٨ ، السيوطي: همع الهوامع ٤/ ٢٣١.

[3] الجرجاني: المقتصد ٢ / ٨٥٢ ، الرضي ٢/ ٢/ ١٢٢٦.

[4] الجرجاني: المقتصد ٢/ ٨٥٢.

[5] أبو تمام ١/ ٤٢١.

ومن الشواهد التي تظهر فيها زيادة القوة الإيجازية أيضا قول الشاعر [1]:

لقد علمت سمراء أن حديثها بجيع كما ماء السماء بجيع

حيث شبه (أن حديثها بجيع) بـ(ماء السماء بجيع) عن طريق (كما) الكافة والمكفوفة، وقد تكرر لفظ (بجيع) الذي هو وجه الشبه والمقصود من التشبيه، والذي أراد المرسل أن يتأكد من وصوله للمستقبل فأتى به ركنا أساسيا في كل من جملتي المشبه والمشبه به.

وكما تكون جملة المشبه به جملة اسمية، فكذلك تكون جملة فعلية، ومن شواهد ذلك قوله تعالى ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ البقرة: ١٩٨ ، ومعنى الآية –كما يقدرها أبوحيان– "أوجدوا الذكر على أحسن أحواله من مماثلته هداية الله لكم ، هذه هدايته إياكم أحسن ما أسدي إليكم من النعم ، فليكن الذكر من الحضور والدعومة في الغاية حتى تماثل إحسان الهداية" [2] ، إن تشبيه جملة (اذكروه) بجملة (هداكم) جعل كل جزء من الجملة الأولى مشبها بما يقابله من الجملة الثانية، مما يزيد من قوة التشبيه حال وصوله إلى المستقبل.

وفي قوله عز وجل ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ ﴾ البقرة: ١٥١ ، آراء للمفسرين، فمنهم من يجعل الآية مرتبطة بما قبلها، ومنهم من يرى ارتباطها بما بعدها، وذكروا في الكاف أنها للتشبيه، كما ذكروا أنها للتعليل أو المقابلة، وأخيرا ذكروا في (ما) أنها مصدرية، أو كافة [3].

ولا يمكن الترجيح بين هذه الآراء إلا بالنظر لهذه الآية في سياقها، وذلك قوله سبحانه ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٠﴾ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ

---

[1] القالي ١/ ٢٩.

[2] أبو حيان: البحر المحيط ١/ ٤٤٤.

[3] انظر هذه الآراء موزعة على: الزمخشري: الكشاف ١/ ٢٠٦، أبي حيان: البحر المحيط ٢/ ٩٧، الرازي ٤/ ١٢٩، البيضاوي ٢/ ٢٥٨، أبي السعود ١/ ١٧٨، الألوسي ٢/ ١٨.

وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴿١٥١﴾ فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ) البقرة ١٥٠ - ١٥٢ ، فالآية تحتمل قولي المفسرين بارتباطها بما قبلها، أو بما بعدها، ولكن المعنى يختلف بين الاعتبارين.

فعلى الاعتبار الأول يكون الأقرب في الكاف أن تكون للتشبيه، فحرف التشبيه يربط المشبه به بعده بالمشبه قبله، فيكون ارتباط الكاف ومتعلقها بالكلام قبلها هو المناسب لهذا المعنى، حيث "شبه إتمام تلك النعمة -التي هي كمال نعمة استقبال القبل- بهذا الإتمام الذي هو كمال إرسال الرسل"[1]، وجعل المشبه به جملة أمكن الإفاضة بتفصيل جزئيات من التشبيه زادت في قوة إنجازه بما لم يكن ليصل به الكلام للمستقبل عن طريق مشبه به مفرد.

وأما على اعتبار ارتباط (كما) بما بعدها فالذي يظهر فيه أن تكون الكاف للتعليل، لأن العلة مرتبطة بالمعلل، وهو قوله سبحانه (فاذكروني أذكركم)، ويكون التقدير "كما أوليتكم هذه النعمة وجعلتها لكم دليلاً، فاذكروني بالشكر عليها، أذكركم برحمتي وثوابي"[2]، وقد مكنت (ما) الكافة للكاف من أن يكون متعلقها جملة تامة، فكانت أبلغ في نقل المعنى للمستقبل بما حملته من تداعيات زادت من قيمة التعليل، الذي انعكس بدوره على قوة الطلب، حيث ظهر مرغبا فيه بتعليلين، هذا التعليل، وجواب الطلب (أذكركم)، فاعتبار (ما) كافة بما تضفيه من زيادة التأكيد يتناسب مع المقصود في هذا السياق الكريم.

---

[1] أبو حيان: البحر المحيط ١/ ٤٤٥.

[2] الرازي ٤ / ١٢٩.

الفصل الخامس : الحكاية

الحكاية –كما يعرّفها النحاة– هي: إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في كلامه[1]، وبتعريف آخر هي: رد كلام المخبِر على ما سمعته، معربا بإعرابه الذي سمعته عنه لا بإعرابك أنت، بل تؤديه على ما هو عليه[2].

فمن مجموع التعريفين يتبين لنا أن الحكاية هي: نقل للكلام بمعناه ولفظه، مراعًى فيه حركته الإعرابية التي كانت له قبل النقل، لا ما ينبغي أن يكون عليه إعرابه الآن، وأن الحكاية تمنع العمل في الكلام المحكي، إذ يُنْقَل الكلام حينئذ معربا بإعرابه السابق، مما يجعل عنده ممانعة من تأثير الإعراب الحالي عليه، وهذا المنع إنما هو في الناحية اللفظية فقط، وأما ما يخص الناحية المحلية فإنه يخضع فيها للإعراب الجديد، فذلك هو الذي يجعله مرتبطا بفعل القول، ففي مثل (قال زيد: عمرو منطلق) "ترفعه بالابتداء والخبر، والجملة في موضع نصب بوقوع الفعل عليها"[3].

"والحكاية في كلام العرب –كما يقول الزجاجي– على ثلاثة أضرب، أحدها: ما يحكى بالقول، والثاني: ما يقع من الحكاية بـ(مَن) و(أي)، والثالث: الجمل المحكية في باب التسمية بها"[4]، والذي له ارتباط بالدرس التداولي هو النوع الأول الذي يحكى بعد القول – وما كان في معنى القول[5] –، إذ تظهر المبادئ التداولية جلية في كثير من مسائله، ومن أوضحها: القوة الإنجازية، والقصدية، وسيكون الحديث عنهما في المبحثين التاليين:

- الاستغناء عن المؤثرات الخارجية وعلاقته بالإنجاز.
- إبطال القول وإعماله وقصد المتكلم.

---

[1] ابن عصفور: شرح الجمل ٢/ ٤٦١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٨٠.

[2] الهرمي ٣/ ١٢٤٩.

[3] الزجاجي ٣٢٦.

[4] الزجاجي ٣٢٥، وانظر الهرمي ٣/ ١٢٤٩.

[5] يقول ابن عصفور: الجملة لا تحكى إلا بعد القول أو فعل في معناه (المقرب ٣٢١)، وترتبط بالقصدية أيضا: الحكاية بـ(من) في بعض صورها، وأما الحكاية بـ(أي) فإنما هي زيادات تلحق (من) المبنية، لا ارتباط لها بالناحية الإعرابية، وفيما إذا حكي بجملة فإنها تعامل معاملة الاسم، ولا ينظر إليها نظرة الجمل.

المبحث الأول

الاستغناء عن المؤثرات الخارجية وعلاقته بالإيجاز

نستطيع القول إن الحكاية تمثل مانعا من موانع العمل الإعرابي الظاهر، فالجملة المحكية تتحرر من تأثير العامل على ألفاظها، مما يجعلها بمنأى عن ظهور الحركة الإعرابية التي تتناسب مع موقعها من ذلك العامل، وهذا الانعتاق من التأثير اللفظي يجعلها بصفة الصدارة في أي موقع حلت فيه، فيكون لها من القوة في الإيجاز ما لا يتاح للألفاظ التي يلحقها تأثير العامل، والتي تفقد بناء على ذلك مزية التصدر.

إن هذا الاستقلال الإعرابي اللفظي اكتسبته الجملة المحكية من كونها مستغنية عن المؤثرات الخارجية، وذلك راجع إلى أن بعضها عمل في بعض -على حد تعبير سيبويه [1] - ، ولأجل ذلك امتنع أن يعمل فيها عامل آخر وفقا لنظرية العامل، لأن ذلك يؤدي إلى اجتماع عمل عاملين على معمول واحد [2] .

وإذا أردنا الحديث عن المواضع التي تكون فيها الحكاية فإننا نجد أشهرها وأبرزها ما يقع بعد القول، بل إن سيبويه يعتبر الغرض الرئيس من القول هو الحكاية، حيث يقول "واعلم أنّ (قلتُ) إنما وقعتْ في كلام العرب على أن يُحْكى بها" [3] ، وهذا ما يفسر لنا الارتباط الوثيق بين القول والحكاية، ويُظهر سبب كون جملة مقول القول هي الأشهر بين الجمل المحكية.

إن (قال) فعل متعد بنفسه، والفعل المتعدي بنفسه يقتضي مفعولا، والمفعول لا يكون إلا منصوبا، والمنصوب لا يصل إلى مرتبة المرفوع في الوجوب واللزوم [4] ، فكان قطع

---

[1] سيبويه ٣/ ٣٢٧.

[2] ابن عصفور: شرح الجمل ٢/ ٤٧١.

[3] سيبويه ١/ ١٢٢.

[4] منصور عبدالسميع: أفعال القلوب ٣- ٤.

الصلة اللفظية بين الفعل (قال) والجملة المحكية بعده وإبعاده عما يستلزمه ذلك من لحوق علامة النصب زيادة في القوة المنجزة بذلك الكلام، الأمر الذي لا يحصل بعد فعل القول لو لم تكن الحكاية، وذلك يتصور عندما يكون معمول القول اسما مفردا –أو قولا على حد تعبير سيبويه[1] –، فالاسم في هذه الحالة لن يعدو أن يكون مفعولا منصوبا غير محكي، لأنه لا يحكى بعد القول إلا ما كان جملة تامة.

ولبيان الفرق بين نصب القول معموله وبين حكايته ذلك المعمول دون تأثير لفظي فيه نقارن بين هذين المثالين: (قال زيد حقا)، (قال زيد: عمرو قائم)، فلفظ (حقا) في التركيب الأول اسم منصوب بالفعل (قال)، لحقته الفتحة دلالة على نصبه، وهذا اللفظ وقع فضلة في الكلام، واحتل موقع الذيل في هذه الجملة، في حين أننا نجد معمول الفعل (قال) في التركيب الثاني جملة تامة هي: (عمرو قائم)، قد احتوت على الأركان اللازمة للكلام، وهذا التكامل فيها جعلها ترتفع في الأداء وتحتل موقع الصدارة، ويوصف كلا لفظيها بأنه عمدة يستحق الرفع، بما تستلزمه هذه الحالة من الوجوب واللزوم.

بل نستطيع القول أن الأصل في هذه الجملة هو (عمرو قائم) ثم أدخل المتكلم عليها الفعل (قال) لينسب هذا القول إلى قائله، نظير ما قاله سيبويه في تعليق أفعال القلوب باللام، حيث اعتبر أن الأصل هو (لعبدالله خير منك) "وإنما أدخلتَ عليه (علمت) لتؤكّدَ وتجعلَه يقيناً قد علمتَه"[2]، بل إنه صرح بذلك فيما نحن بصدده من الحكاية بفعل القول في قوله "فـ(قال) لا تغير الكلام عن حاله قبل أن تكون فيه (قال) فيما ذكرناه"[3]، وقد أشار إلى ذلك الرضي أيضا في قوله "وما يدخل على المبتدأ والخبر: القول وما يتصرف منه، والأصل في استعماله أن يقع بعده اللفظ المحكي، إما الذي مضى ذكره قبل، نحو (قلت زيد قائم)، أو الذي هو واقع في الحال، نحو (أقول الآن زيد قائم)، فينبغي أن تكون

---

[1] سيبويه ١/ ١٢٢، وعبارته "وإنما تحكي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً".

[2] سيبويه ١/ ٢٣٦.

[3] سيبويه ٣/ ١٤٣.

الجملة الواقعة بعد القول في هذا الكلام متلفظا بها بلفظ آخر في غير هذا الكلام، وإلا لم يكن حكاية، أو الذي يقع بعده نحو (أقول غدا زيد قائم)"[1].

فالجملة المحكية متلفظ بها في غير موضع الحكاية، سواء وقع ذلك سابقا فيما إذا كان فعل القول ماضيا، أو يقع الآن إذا كانت صيغة القول دالة على الحال، أو سيقع فيما بعد في حال دل فعل القول على المستقبل، وعلى كل الأحوال تجد مقول القول كلاما مستقلا، قائما بذاته، متلفظا به تحقيقا أو تقديرا قبل أن يدخل عليه فعل القول، فلما دخل عليه القول بقي على استقلاله، ولم تخضع ألفاظه لهذا العامل الذي دخل عليه.

ومما يدل أيضا على استقلال جملة مقول القول وأنها لم تتأثر في الناحية اللفظية بفعل القول ما إذا أكدت النسبة بين جزأيها بحرف التوكيد (إن)، حيث إن همزة (إن) تكسر في هذه الحالة، كما تكسر في حالة ابتدئ بها ولم يسبقها شيء، ومن ثم جعل النحاة من المواضع التي تكسر فيها همزة (إن) ما إذا كانت محكية بقول[2]، وإيضاح ذلك أنه "إذا قال القائل (إن زيداً منطلق)، فأردت أن تحكي كلامه، وجب أن تقول (قال عمرو: إن زيداً منطلق)، كما تقول (قال عمرو: زيد منطلق)، فصار ما بعد القول يجري مجراه في حال الابتداء"[3].

فالجملة المحكية في أصلها كانت كلاما تاما مستقلا، وأنت تريد الآن نقل تلك الألفاظ مع المحافظة على ذلك الاستقلال حال النقل، فأبقيت الكلام المحكي مستقلا لفظا، وهذا بعينه ما حصل للجملة المبتدئة بـ(إن) المكسورة لمّا حكيناها، فهذا الاستقلال الملازم لها -والذي يميزها عن (أنّ) المفتوحة- لم تفقده الجملة لما سلط عليها الفعل (قال)، بل بقيت محتفظة به، واستغنت بذلك عن أن تأول بمفرد -شأن (أن) المفتوحة مع معموليها-، مما أبقى لها قوة الإنجاز التي تنجز بالجمل لا بالمفردات.

---

[1] الرضي ٢/ ٢/ ١٠١٦.

[2] ابن مالك: شرح عمدة الحافظ ١/ ٢٢٧.

[3] الوراق (أبو الحسن محمد بن عبدالله : علل النحو : تحقيق : محمود الدرويش ، مكتبة الرشد ـ الرياض ، ط١، ١٤٢٠ هـ) ٤٤٦.

ونريد أن نعيد المقارنة بين (قال زيد حقا)، و(قال زيد: عمرو قائم)، مع إضافة الجملة المحكية -مجردة عن القول- إلى هذه المقارنة، باعتبارها أصل الجملة الثانية قبل أن تحكى: (عمرو قائم)، ليبين لنا زيادة الإنجاز الحاصل في الجملة المحكية بالقول، فـ(قال زيد حقا) حكم من المرسل على الكلام الصادر من زيد ووصف له بالحقية، دون إشراك منه للمستقبل أو إطلاع له على ماهية هذا القول، -وكذلك شأن القول إذا عمل فيما بعده- ، و (عمرو قائم) فيه نسبة القيام لعمرو، والذي يفهم من هذا التعبير أن منشئ هذا الكلام هو المتكلم في هذا الوقت الذي نطق فيه به.

وأما (قال زيد: عمرو قائم)، ففيه -بالإضافة إلى نسبة القيام لعمرو- بيان مصدر تلك النسبة، هل هو المتكلم نفسه مصرحا بذلك، أم غيره وهو مجرد ناقل للخبر، وبيان الوقت الذي صدر فيه هذا الحكم ماضيا أو حالا، أو أنه سيصدر مستقبلا، وهذه الحكاية بالقول تحمل في طياتها دلالات معينة وإشارات مقصودة، يُعنى المرسل بإيصالها للمستقبل، إذ إنه لو قطع الكلام المحكي عن الحكاية و لم يصدّره بالقول لكان كلامه مفيدا مؤديا لمعنى تام، خاصة إذا كان القول أساسا مسندا للمتكلم نفسه، مثل (قلت عمرو قائم)، فـ(عمرو قائم) تفيد الحكم من المتكلم بنسبة القيام إلى عمرو، ولا ضرورة تركيبية لتصديرها بـ(قلت)، فلما ربطت بـ(قلت) -والحال ذلك- دل على أن هناك إشارات مضمنة في طي هذا الربط، وهو ما يشير إليه سورل بقوله "إن الطريقة الطبيعية لإنجاز فعل لغوي هو إنجازه دون التصريح بإنجازه، ويتجلى ذلك في أن العبارات التي لا تتضمن فعلا إنجازيا أكثر استعمالا من العبارات المتضمنة لفعل إنجازي، ولا تستعمل الفئة الثانية من العبارات إلا في مقامات موسومة بالغة الوسم، يقصد فيها المتكلم تثير القوة الإنجازية ذاتها"[1]، ويؤيد كون القوة الإنجازية للكلام الذي ينشئه المرسل تزيد إذا ما صرح قبلها بالفعل الإنجازي (قلت) الافتراض الذي يتمثل في اعتبار (قلت) حدثا يسبق الكلام وإن لم يصرح بالقول، فإذا ما صرح به فإن في ذلك التصريح مظهر تأكيد وتوضيح لأطراف الخطاب[2].

---

[1] المتوكل: آفاق جديدة ٩١- ٩٢.

[2] المنصف عاشور ٥٢٠.

إن في عبارة (قلت عمرو قائم) زيادة إيجاز، إذ هو تأكيد على كلام سبق ذكره، فقصد المتكلم إلى تأكيده بإظهار أنه قاله أولا، وها هو يقوله ثانيا.

وفي عبارة (أقول عمرو قائم) تأكيد على هذا الكلام الصادر منه نوا، فهو قاصد إلى قوله، ومظهر هذا الكلام النفسي الذي بداخله باختياره، وليس بسبق لسان منه.

وفي عبارة (سأقول عمرو قائم) إشارة إلى أن القائل أعد هذا الكلام -الذي سيقوله لاحقا- في وقت سابق لوقت إرخاله، فهو معدٌّ مسبقا، ولن يتحكم عنصر المفاجأة في إنشائه وإظهاره، مع ما يحمله ذلك من اطمئنان لهذا القول، واقتناع بمناسبته لذلك المقام الذي سيقال فيه.

وفي عبارة (قال زيد: عمرو قائم) نسبة هذا القول لقائل آخر غير المرسل، والمرسل هنا ما هو إلا ناقل للكلام لا منشئ له، وفي ذلك تقوية أو توهية لهذا الكلام -حسب مقدار الثقة والصدق في الشخص المنسوب إليه هذا الكلام-.

وفي عبارة (قيل عمرو قائم) إسناد هذا الكلام إلى قائل ما، اقتضى المقام عدم التصريح به، إما لعدم معرفة عينه، أو لاشتهار هذا الكلام عند كل أحد حتى لم تعد فائدة لتخصيصه بقائل معين، أو نحو ذلك من الأغراض المتعلقة بهذا الأسلوب مما يكون له دور مهم في زيادة القوة الإنجازية أو إضعافها -حسب ما يدل عليه سياق الكلام-، فلو أنّ (قيل) استخدمت في هذا الأسلوب لأن قائل هذا الكلام مجهول لكان ذلك مضعفا للقوة الإنجازية في الجملة الحكية، لأن الحكم بنسبة المسند إلى المسند إليه في هذه الحالة مجهول المصدر، فلا يطمئن السامع له ولا يثق فيه، ومن ثم وصف علماء الحديث (قيل) بأنها صيغة تمريض[1]، وأنها لا تدل على الجزم بنسبة الكلام إلى من نقل عنه، لأن القائل المجهول لا يعلم حاله، أثقة هو أم غير ذلك، فلا يطمأن لحكمه.

وإن استخدمت الجملة الحكية بـ(قيل) لاشتهار هذا الحكم وشيوعه على الألسن حتى صار لا يحتاج لبيان مصدره لكثرة قائليه، أو لاشتهاره بين الناس وتناقلهم له -كما في الأمثال والحِكَم التي تناقلها الناس جيلا بعد جيل، واطمأنوا لصحة ما تدل عليه حتى لم

---

[1] محمود الطحان (تيسير مصطلح الحديث ، مكتبة المعارف – الرياض ، ط١٠، ١٤٢٥-٢٠٠٤) ص٨٥.

يعد من المهم الإشارة إلى قائلها الأول- فإن في التعبير بـ(قيل) عند ذلك زيادة في قوة الإيجاز.

اجتماع فعل القول مع ما فيه معنى القول:

بجانب الفعل (قال) نجد أفعالا تقرب منه في جوانب من دلالته، بحيث توصف بأنها متضمنة معنى القول، ومن أمثلة ذلك: نادى، أخبر، دعا، وصى، وأفعال أخرى تلمس فيها الدلالة على القول ولكنها لم تشتمل على حروفه، وقد وجد في الكلام الفصيح جمل محكية بعد هذه الأفعال، مثل قوله تعالى ﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ ﴾ القمر: ١٠ [1]، وقوله سبحانه ﴿ وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ الزخرف: ٧٧ ، وقوله عز وجل ﴿ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ إبراهيم: ١٣ ، وقول الشاعر [2]:

سمعت الناسُ ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا

حيث وجدنا في هذه الشواهد أفعالا اشتركت مع الفعل (قال) في أصل معناه، وفي كونها لم تتسلط على لفظ ما بعدها، وإنما تسلطت على محله فيما بقي اللفظ مستقلا عن أثرها اللفظي، غير خاضع لما تقتضيه من تغير في إعرابه بناء على تغير موقعه الإعرابي.

ولقد وقع خلاف بين النحاة الكوفيين والبصريين في الأفعال التي حكيت بها هذه الجمل، هل هي هذه الأفعال نفسها، أو هو قول محذوف مقدر بعد هذه الأفعال، فإلى الرأي الأول ذهب الكوفيون، وذهب البصريون إلى أنه لا يحكى إلا بالقول، وأن الحكاية في هذه الشواهد إنما هي بقول مقدر، وقال برأي البصريين جمهور النحاة كأبي حيان وغيره [3]، واختار رأي الكوفيين ابن عصفور [4]، ولم يرجح الرضي أحد الرأيين، بل رأى

---

[1] كسر همزة إن في هذه الآية قراءة عيسى وابن أبي إسحاق (ابن خالويه أبو عبدالله الحسين بن أحمد : القراءات الشاذة، دار الكندي- الأردن، ٢٠٠٢م) ١٤٧.

[2] ذو الرمة ٣/ ١٥٣٥.

[3] انظر أبا حيان: ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٢٩.

[4] ابن عصفور: شرح الجمل ٢/ ٤٦٤.

أنهما قريبان من بعضهما في الوجاهة والقوة حيث وصفهما بقوله "وكلا القولين قريب"[1].

وعلى كلا الرأيين فنحن أمام كلام محكي بعد هذه الأفعال، سواء قلنا إن الحكاية حصلت بها، أم بقول مضمر بعدها، وهو ما لا نريد أن نقف معه طويلا، وإنما نريد أن نكون وقفنا مع اجتماع هذه الأفعال بفعل القول في بعض التراكيب؛ لبيان أثر ذلك في الإيجاز.

لقد اجتمعت هذه الأفعال مع فعل القول في عدد من الشواهد الفصيحة، وهذا الاجتماع يعد -حسب رأي الكوفيين- اجتماعا حقيقيا بين فعلين يحملان مدلولا متشابها، في حين يمكن حمله -وفق رأي البصريين- على أنه تصريح بفعل القول الذي كان مضمرا في شواهد أخرى لتلك الأفعال، وعلى كلا التوجيهين فإننا نريد أن نتلمس الأثر التداولي لهذا الاجتماع، أو هذا التصريح بما كان مضمرا، وذلك بالنظر في تلك الشواهد، ومحاولة قراءتها وتحليلها.

فمن الشواهد على اجتماع ذلك قوله سبحانه ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ القصص: ٦٢ ، وقوله تعالى ﴿ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا ۝٣ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي ﴾ مريم: ٣ - ٤ ، ففي هذين الشاهدين نجد الجملة المحكية تقدمها فعلان، فعل القول، وفعل آخر فيه معنى القول هو الفعل (نادى)، وفي هذا زيادة في القوة الإنجازية، لأن الإتيان بفعل القول مع فعل بمعناه هو بمثابة تكرار للقول، ومعلوم أن تكرار الشيء يدل على الاهتمام به وتوكيده، مما ينعكس بدوره على زيادة القوة الإنجازية لتلك الرسالة حال انتقالها من المرسل إلى المستقبل.

وهذه الزيادة في القوة الإنجازية للكلام -عند اجتماع فعل القول مع ما هو في معناه- يؤكد وجودها السامرائي من خلال عقد مقارنة بين هذين الشاهدين، وشاهدين آخرين مشابهين لهما من جهة التركيب، ولكن لم يُذكَر فيهما فعل القول، بل اقتصرا على ذكر الفعل الذي يحمل معنى القول، وهما قوله تعالى ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَائِي ﴾ فصلت: ٤٧ ،

---

[1] الرضي ٢/ ٢/ ١٠٢١.

وقوله سبحانه ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا﴾ الأنبياء: ٨٩ ، حيث أثبت أن سياق التركيب في الشاهدين الأولين اقتضى البسط والتفصيل والتوكيد فجمع بين الفعلين[1] ، في حين أن السياق في الشاهدين الآخرين لم يحتج إلى ذلك الضرب من التأكيد فاكتفى فيهما بفعل واحد دال على الحكاية من غير أن ينضم إليه فعلا آخر.

وعلى ذلك نستطيع القول أن في الجمع بين فعل القول والفعل الذي فيه معنى القول – في الشاهدين اللذين اجتمعا فيهما– استجابةً لما اقتضاه المقام، وطلبه سياق الكلام، من زيادة في قوة إنجاز هذا الكلام الذي عني فيه بإيصال الرسالة للمستقبل محملة بما يتضمنه ذلك من إشارات إلى أهمية هذا الخطاب وتوكيده.

القول بين زيادة الإنجاز وإضعافه:

كما تزيد قوة الإنجاز في الجملة إذا حكيت بالقول، فكذلك تزيد القوة الإنجازية لفعل القول أيضا بحكايته لتلك الجملة، إذ هو حينذاك يرتبط بجملة تامة لا بألفاظ مفردة، وهو ما ينعكس بدوره على زيادة القوة الإنجازية لمجمل ذلك الكلام.

إن القوة الإنجازية التي يحملها الفعل (قال) والتي ستتصل بها الرسالة إلى المستقبل يفترض ألا تقل أو تضعف حال نقلها للكلام المقول، وقد حقق ذلك تعلق فعل القول بجملة المقول جميعها لا ببعض أجزائها، "لأنك إذا قلت (قال زيد عمرو منطلق) كان معناه قال زيد هذا القول، لأن قولك (زيد منطلق) هو القول نفسه"[2] ، ولو نصب فعل القول مفعولا –

---

[1] فاضل السامرائي (الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، دار الفكر ، ط٢ ، ١٤٢٧ – ٢٠٠٧) ٢١٥، ومما استدل به على اقتضاء السياق الأول للتوكيد -مما استخدم معه التصريح بفعل القول- أن سورة القصص تكرر فيها ذكر الشرك وإبطاله والنهي عنه، وقد فصل في ذلك، بخلاف ما في سورة فصلت، فاقتضى ذلك البسط والتفصيل والتوكيد في سورة القصص دون سورة فصلت، فذكر فعل القول لما تبسط وأكد، وحذفه لما أوجز. (الجملة العربية ٢١٤- ٢١٥)، وكذلك في سورة مريم تجد التفصيل في شأن زكريا عليه السلام وذكر ضعفه وشيخوخته وغيرها من الأمور التي تقتضي الإلحاح في الدعاء، بخلاف سورة الأنبياء، فإنها لم تذكر شيئا من ذلك (الجملة العربية ٢١٦).

[2] الهرمي ٣/ ١٢٤٩.

شأن الأفعال الأخرى- لكان ذلك مضعفا للقوة التي يحملها، والتي يقصد من خلالها إلى حكاية ذلك الكلام المقول بلفظه ومعناه لا بمعناه فقط.

إن للمتكلم حال نقله كلاما ما أحد طريقين، إما بتوصيفه وإعطائه ما يناسبه من الأحكام الدالة على موقفه منه ككونه حقا أو باطلا أو نحو ذلك، وإما بنقله بالألفاظ ذاتها التي نُطِقَ بها من غير تغيير لتلك الألفاظ، فإن أراد المتكلم الطريق الأول فعند ذلك ينتصب اللفظ الواقع بعد القول، لأن القوة الإنجازية للقول -وهو هذه الصفة من عدم إبراز اللفظ المقول- تكون أضعف منها لو أبرزت نص الكلام المقول، لأنها حينئذ لم ترتبط بنص الكلام الذي نطق به وإنما حملت انطباع الناقل تجاهه وحكمه عليه، فعند ذلك تتلاءم معها القوة المنجزة بمفعول منصوب، مثل (قال زيد صدقا)، وأما إذا نقل المتكلم نص الكلام بالألفاظ ذاتها التي نطق بها فعند ذلك تكون القوة الإنجازية للقول عالية، إذ بها يبيِّن المقولَ نفسَه على حقيقته التي نطق بها، وهو ما تمثل في تصدر هذا الكلام المنقول وبعده عن التأثر اللفظي الذي يسلبه حق الصدارة، وحينذاك يظهر التناسب بين زيادة الإنجاز في فعل القول ومقوله.

والذي يشهد لهذا التناسب في قوة الإنجاز بين فعل القول ومقوله أن فعل القول إذا نقصت قوته نتيجة لخروجه إلى معنى الظن فإن الحكم في إعماله فيما بعده يختلف، وهو ما عرف عند النحاة بإجراء القول مجرى الظن.

ولقد تحدث النحاة بكثير من التفصيل عن إجراء القول مجرى الظن في (باب ظن وأخواتها)، وذكروا أن طائفة من العرب -هم بنو سليم- يستعملون القول استعمال الظن[1]، ولأجل ذلك فإنهم يعملون القول ولا يحكون به ما بعده، وبين ابن يعيش وجه الارتباط بين القول والظن -الذي حمل هؤلاء العرب على تضمين القول معنى الظن- بقوله "القول يدخل على جملة مفيدة فيتصورها القلب ويترجح عنده، وذلك هو الظن

---

[1] اختلف النحاة في معنى إجراء القول مجرى الظن، فمنهم من يرى أن ذلك في العمل دون المعنى، أي إن القول عند هؤلاء يعمل عمل الظن في نصب مفعولين وحسب، دون أن يحمل معنى الظن، ومنهم -وهم جمهور النحاة- من يرى أن القول في هذه الحالة يعمل عمل الظن ويأخذ معناه، وهذا القول هو الذي تؤيده الشواهد، ويشهد له البعد التداولي الذي نحن بصدد الحديث عنه.

والاعتقاد، والعبارة باللسان عنه هو القول، فأجروا العبارة على حسب المعبر عنه"[1]، فعلى ذلك يكون القول متوافقا مع الظن إلى حد معيّن ومرحلة محددة، ولا يبرز الفرق بينهما إلا بتخطي القول لذلك المقدار المشترك بينهما، الذي يتمثل في إخراج الكلام من الإضمار إلى حيز الإظهار والبوح به، وعلى ذلك يكون الفرق بين الظن والقول هو الفرق بين الباطن والظاهر، وهو الفرق بين المنوي والمنطوق، والفرق بين ما كان مستترا في الجنان، وما أظهره اللسان، وواضح من كل ذلك مقدار الفرق في الإيجاز بين الظن والقول، فالظن يبقى أمرا لم يصل في قوته إلى أن ينطق به المتكلم ويتلفظ به، ويطلقه قولا سائرا ينقله عنه الناس، بخلاف القول الذي وصل عند قائله إلى حد من الاقتناع جعله يصرح به، ويعرب من خلاله عما كان يكنه في ضميره، ومن هنا نجد أن الظن مرتبط بالمعاني لا الألفاظ، وأن القول مرتبط باللفظ والمعنى معا، ولأجل ذلك فإن القول إذا أجري مجرى الظن فإن دلالته تنتقل ومعناه يتغير، فيكون "معنى قولك (قلت خالدا مسافرا) ظننت خالدا مسافرا، وليس المعنى أني تلفظت بهذه الكلمات، وبتعبير آخر إني ذكرت معنى الجملة لا لفظها"[2].

فالقول لما تضمن معنى الظن ضعفت فيه قوة الإيجاز عما كانت عليه قبل هذا التضمين، وصار معنيا بالمعنى والمضمون دون النص والألفاظ، فناسب ذلك تعديلا في قوة إيجاز الجملة التالية له، وتمثل ذلك في أن يعمل الفعل فيها لفظا ومحلا، وأن تتنحى بسبب ذلك عن موقع الصدارة، وينتصب جزآها مفعولين، بعد أن كانا في القول المطلق عمدتين مرفوعين.

وهذا الذي أطلقه بنو سليم من تضمين القول معنى الظن قيده غيرهم من العرب بشروط، لا يصح هذا التضمين إلا بتوفرها، هي أن يكون القول "فعلا مضارعا، مسندا إلى مخاطب، متصلا باستفهام"[3].

---

[1] ابن يعيش ٧/ ٧٩.

[2] فاضل السامرائي: معاني النحو ٢/ ٢٤.

[3] ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٨، وانظر ابن عصفور: المقرب ٣٢٣.

ولايضاح الحكمة من التقييد بهذه الشروط يقول ابن عصفور "إن الذي حمل على ذلك أن هذه الأشياء يقوى فيها معنى الظن لمناسبته لها، ألا ترى أن المستقبل لكونه لم يقع لا يكون في الغالب إلا مظنونا وليس كذلك الماضي، وكذلك الاستفهام يناسب الظن لأن المستفهم أبدا إنما يستفهم عما لا يتحقق، وإذا فصل بين أداة الاستفهام والفعل -بغير الظرف ولا المجرور- صار الفعل كأنه لم يتقدمه استفهام فيضعف فيه معنى الظن لذلك، .... واشترط في الفعل المضارع أن يكون للمخاطب لأن المخاطب قد يستفهم عن ظنه ولا يكاد أن يستفهم الإنسان عن ظن غيره لأنه لا يتوصل إلى حقيقة ذلك، .... فلما كانت هذه الأشياء مقوية للظن لذلك لم تستعمل العرب القول استعمال الظن إلا مع الشروط المتقدمة المذكورة"[1].

فالقوة الإنجازية للقول ضعفت لما تضمن معنى الظن، وجمهور العرب لم يضمنوا القول معنى الظن -ويضعفوا بذلك قوته الإنجازية- إلا بهذه الشروط التي أبعدته عن مدلوله الأصلي وقربته إلى معنى الظن بما حملته من دلالات صبت في هذا المصب، فالقوة المنجزة بالفعل المضارع أضعف منها في الفعل الماضي، والكلام المستفهم عنه لا يتساوى في إنجازه مع الكلام المخبر به، وبُعْدُ الاستفهام عن الفعل المستفهم عنه يقلل من فرصة الإضعاف المصاحبة للاستفهام، والمخاطب هو من يمكنه تلقي مثل هذه الأمور، لأن هذا الكلام يفترض أن يكون عن شيء مظنون خفي لا متحقق ظاهر، فلا يمكن إدراكه إلا من صاحب الشأن نفسه.

وواضح أن هذه الشروط ليست شروطا لوجوب إعمال القول عمل الظن، وإنما هي شروط لصلاحية أن يضمن معناه، فإذا ما ضمن معناه أعمل عمله، ويبقى أن المرسل باستعماله هو من يحدد المسار التداولي للقول من بقائه على أصل معناه أو انتقاله إلى دلالة الظن، فإذا ضمنه معنى الظن ضعفت قوته الإنجازية، وضعفت تبعا لذلك القوة الإنجازية فيما بعده، الذي أتى منصوبا متأثرا بالعامل في اللفظ والمحل، وهو ما يعد ضعفا إذا ما قورن بقوة الجملة المحكية التي تخلصت من التأثير اللفظي عليها.

---

[1] ابن عصفور: شرح الجمل ١/٤٦٣ .

وهذا المعنى من ارتباط القول بالمفردات وتأثيره اللفظي على معموله إذا ضمن معنى الظن نجده ماثلا أيضا في الجملة المؤكدة بحرف التوكيد الناسخ إذا ما وقعت تالية للقول، إذ من المقرر عند النحاة أن همزة (إن) تكسر في مقول القول، ولكن هذا الحكم يتغير إذا أجري القول مجرى الظن، فتفتح عند ذلك همزة (إن) التالية للقول[1]، وفرق في الإنجاز بين أن يتعلق الفعل (قال) بـ(إن) المكسورة أو المفتوحة، لأن تعلقه بـ(إن) المكسورة يعني تعلقه بجملة تامة، إذ تقع (إن) موقع الجمل، وأما تعلقه بـ(أن) المفتوحة فيعني تعلقه بلفظ مفرد، حيث تؤول (أن) مع معمولها بمصدر، وهو ما يعكس الفرق في زيادة القوة الإنجازية وإضعافها بين هذين التركيبين.

إن تضمن القول معنى الظن أضعف من القوة الإنجازية لهذا التركيب، وهو ما ألقى بظلاله على تأثر الجملة التالية للقول بالعوامل الإعرابية، وعلى تعلق فعل القول بالمفردات بدل الجمل، ولم يكن ذلك ليحدث لولا وجود بعض الأوصاف التي قربت القول من الظن، وأوجدت نوعا من التشابه بينهما –وهي ما اعتبرها النحاة شروطا لإجراء القول مجرى الظن–، فإذا ما وجدت أوصاف أخرى تزيل هذا التشابه وتكرس مبدأ التمايز في الاستعمال بينهما فعند ذلك يبقى القول على أصل وضعه مما لا يصح معه أن يحمل معنى الظن، وهو ما يترتب عليه وجوب حكاية القول لجملة المقول دون مساس بإعرابها اللفظي.

وقد مثل النحاة للذلك بما إذا تعلق بفعل القول لام جارة مع مجرورها، نحو قوله تعالى ﴿أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا﴾ يونس: ٧٧ ، فقد أبعدت اللام هنا القول عن مشابهة الظن، وحالت بينه وبين أن يتضمن معناه، ويعلل السيوطي ذلك بقوله "لأن الظن من فعل القلب، وهذا قول مسموع"[2].

لقد دلت اللام هنا على أن القول في الآية قول مسموع، لا يصح تضمنه معنى الظن الذي هو فعل قلبي، ويوضح ذلك أنه يصح أن يقال (قلت لخالد: عمرٌو مجتهدٌ)، في الوقت

---

[1] ابن مالك: شرح عمدة الحافظ ١/ ٢٢٨.

[2] السيوطي: همع الهوامع ٢/ ٢٤٧.

الذي لا يصح أن يقال (ظننت لخالد عمرا مجتهدا)، لأن القول فعل إنجازي يصل من المرسل إلى المستقبل، وأما الظن فعمل قلبي لا يتعدى ضمير صاحبه، ووجود اللام الجارة مع مجرورها يدل على الانتقال بين المرسل والمستقبل مما يقطع ببقاء القول على أصل وضعه، ويزيل الشبه بينه وبين الظن الذي أدى في بعض الصور إلى تضمنه معناه، وبقيه على قوته الإنجازية التي يتناسب معها حكاية الكلام دون تأثير لفظي عليه، لا إعرابه وإخضاعه للتغير اللفظي.

المبحث الثاني

إبطال القول وإعماله وقصد المتكلم

تمثل القصدية مرتكزا أساسيا في باب الحكاية، ولا يمكن لمن يريد الحديث عن الحكاية إلا أن يقف عند هذا المبدأ، ولا يصح للباحث فيها أن يتجاوز بحثها دون بيان لأثر القصد في إبطال القول وإعماله، حيث إن له أكبر الأثر في ذلك، بل إن من النحاة من أرجع أساس وجود الحكاية إلى معنى مرتبط بالقصد، كما فعل ابن الأنباري، الذي برر لوجود الحكاية بأنها تزيل الالتباس وتزيل التوسع في الكلام[1]، فالمرسل لما قصد أن يوصل رسالته إلى المستقبل، كما تلقاها هو على وجه الدقة، دون زيادة من عند نفسه أو توسع في الكلام عمد إلى أسلوب الحكاية، وبذلك يُؤمِّن المستقبل من أي لبس قد يطرأ عليه حال تلقيه تلك الرسالة، ويجعله واثقا من أنه يتلقاها كما تلقاها هو نفسه دون تحوير أو تغيير لما ورد فيها.

والقول –الذي يمثل العامل الأهم في باب الحكاية– لا يمنع تأثيره في لفظ ما بعده إلا مع وجود القصد إلى ذلك، فالمرسل إذا لم يقصد نقل الألفاظ فإنه يعمل القول فيما بعده، وينصبه على المفعولية، أما إذا قصد نقل الألفاظ كما هي فعند ذلك يتعين عليه حكايتها كما قيلت وتخليصها من الأثر اللفظي للفعل (قال)، ونحو ذلك يقال أيضا في المواضع الأخرى للحكاية، يقول الزجاجي "وإنما يحكى بها ما كان كلاما قائما بنفسه، فإن كان شيئا يتضمن معنى الكلام المحكي عمل فيه القول فنصبه، وبطلت الحكاية"[2].

ومن هذا المنطار وجه سيبويه قراءة عيسى بن عمر بكسر همزة (إن) في قوله تعالى ﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ ﴾ القمر: ١٠ ، مخالفا الجمهور الذين قرؤوها بفتح الهمزة، حيث قال في

---

[1] الأنباري: أسرار العربية ٣٩٠.

[2] الزجاجي ٣٢٦.

توجيهها "أراد أن يحكي"[1]، وهنا نلحظ أنه لما كان القصد في هذه القراءة هو حكاية اللفظ كسرت همزة (إن) ونقل الكلام بلفظه الذي تلفظ به من غير إعمال للفعل (دعا) فيه، في حين فتحت همزة (إن) على قراءة الجمهور لما كان القصد حكاية المعنى لا اللفظ، وأعمل إذ ذاك الفعل (دعا) في المفعول بعده.

القصد وإجراء القول مجرى الظن:

مما ذكر النحاة في (باب ظن وأخواتها) أن القول قد يعمل عمل الظن، بمعنى أن ينصب طرفي الجملة الواقعة بعده على المفعولية، بعد أن كانا مرفوعين على الابتداء والخبرية، وإعمال القول عمل الظن -أو إجراؤه مجراه كما يسميه النحويون- قد انقسم تجاهه العرب قسمين، فقسم منهم يعمله عمل الظن مطلقا دون قيود أو شروط، وقد اشتهر بذلك بنو سليم، وقسم آخر -وهم أكثر العرب- يشترطون لذلك شروطا تقرّب القول من الظن، فلا يعملون القول عمل الظن حتى يكون مستوفيا لتلك الشروط.

والملاحظ على كلا الفريقين أن هذا الإجراء يبقى عندهم في دائرة الجواز لا الوجوب، فليس القول يعمل عمل الظن دائما عند بني سليم، ولا القول المستوفي للشروط يعمل هذا العمل بمجرد توافر الشروط فيه عند غيرهم من العرب، وإنما يجوز -والحالة هذه- أن يبقى القول على أصل عمله من حكاية لفظ ما بعده، أو يعمل عمل الظن بما يقتضيه ذلك من نصب المفعولين بعده، وبناء على ذلك فقد قرر النحاة جواز الوجهين -النصب أو الحكاية- فيما كان بهذه الصفة، وفي ذلك يقول سيبويه "إلاّ (تَقولُ) في الاستفهام شبهوها بـ(تَظُن)"[2]، ثم ساق بعض الشواهد على إعمال القول عمل الظن، وقال عقبها "وإن شئتَ رفعتَ بما نصبتَ فجعلته حكاية"[3]، وقد علق الصيمري على هذه العبارة بقوله "يعني إن شئت حكيت بعد القول في الاستفهام ولم تجعله في مذهب (أتظن)، فقلت

---

[1] سيبويه ٣/ ١٤٣.

[2] سيبويه ١/ ١٢٢.

[3] سيبويه ١/ ١٢٤.

(أتقول زيد منطلق) على الحكاية"[1]، وفي هذا الإطار أيضا يقول الرضي "ويجوز الحكاية عندهم مع استيفاء الشروط"[2]، وعلى هذا المنوال سار ابن مالك في قوله "والحكاية جائزة إذا كملت شروط إجراء القول مجرى الظن لأنه الأصل"[3].

ولكن هذا الحكم الذي أطلقه النحاة من جواز نصب القول لطرفي الجملة التي بعده، أو حكايتها دون تأثير لفظي عليها ينبغي أن لا يفهم على عمومه من أن كلا الإعرابين جائز في تركيب واحد في السياق نفسه، وإنما يحمل ذلك على الجواز في أصل التركيب الذي يتقيد بأحد الوجهين بناء على السياق الذي يرد فيه، فقد تقتضي بعض السياقات النصب، وقد تقتضي بعضها الحكاية، والذي يحدد ما يقتضيه كل سياق إنما هو قصد المرسل، والمعنى الذي أراد أن يوصله إلى المستقبل، فإذا ما قصد المرسل أن يحمّل كلامه معنى الظن تعين عليه إعمال القول فيما بعده، وأما إذا قصد أن يبقي القول على أصل معناه فلا سبيل له إلا حكاية ما بعده، وهذا الدور لقصد المتكلم في تحديد المسار الإعرابي لهذه المسألة يمكن إدراكه من قول سيبويه "وسألت يونس عن قوله (متى تقول أنه منطلقٌ) فقال: إذا لم ترد الحكاية وجعلت (تقول) مثل (تظن) قلت (متى تقول أنك ذاهبٌ)، وإن أردت الحكاية قلت (متى تقول إنك ذاهبٌ)"[4]، فهمزة (إن) لم يتعاقب عليها الكسر والفتح في هذه الجملة إلا وفقا لقصد المرسل، ففي السياق الذي أراد المرسل أن يضمن القول فيه معنى الظن فتح همزة (إن) بما يدل عليه ذلك من التأثير اللفظي المتمثل في تأويلها مع بعدها بمصدر، وفي السياق الآخر الذي قصد المرسل فيه إلى إبقاء القول على أصل وضعه كسر همزة (إن) مقيما لها مقام الجملة المحكية، فقصد المرسل الذي تغير بين الجملة الأولى والثانية هو الذي حدد ما يقتضيه ذلك من النصب أو الحكاية.

---

[1] الصيمري ١/ ١١٨.

[2] الرضي ٢/ ٢/ ١٠٢٢.

[3] ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٩.

[4] سيبويه ٣/ ١٤٢.

وقد أشار إلى هذا التفصيل في المسألة وما فيها من اعتبار لمبدأ القصدية أيضا الزجاجي في تعليقه على قوله (من تقول عمرا شاخصا) بقوله "لأنك لم ترد أن تستفهمه عن يتكلم بهذا الكلام، وإنما استفهمته عن ظنه"[1]، فالإعمال للقول هنا وإجراؤه بجرى الظن في ذلك لم يكن إلا لأن المتكلم قصد أن يصرف القول إلى معنى الظن، ولولا ذلك لأورده على الحكاية من غير إعمال له فيما بعده، ومن ثم فقد نقل أبو حيان عن جمهور النحاة أنه لا يعمل القول عمل الظن حتى يضمَّن معناه، وأنه إن لم يضمَّن ذلك المعنى لا يعمل[2]، وعلى ذلك وجّه ابن النحاس قول الشاعر[3]:

إذا قلت أني آيب أهل بلدة وضعت بها عنه الولية بالهجر

بقوله "المعنى إذا ظننت أو قدرت، ولذلك فتح همزة (أني)"[4]، إذ فتح همزة (إن) دليل على الإعمال، لأنها تؤول مع ما بعدها بمصدر، وهو ما يناسب تضمين القول معنى الظن، فيكون الشاعر هنا فتح همزة (إن) لمّا أن قصد بالقول معنى الظن، ولو أنه قصد به نقل كلام مقول لكسر الهمزة.

واعتمادا على تأثير قصد المتكلم في تداول فعل القول بين مرسله ومستقبله وما يحمله من دلالة الظن أو نقل كلام مقول، نستطيع الترجيح بين آراء النحاة في مسألة مهمة من مسائل القول التي وقع فيها خلاف، وهي ما طرحه ابن عصفور على شكل سؤال وجواب في قوله "فإن قيل: فالقول إذا استعمل استعمال الظن فهل هو بمنزلة الظن في العمل خاصة، أو في العمل والمعنى؟ فالجواب: إن في ذلك خلافا بين النحويين، فمنهم من ذهب إلى أنه إنما يجري مجرى الظن في العمل خاصة ولم يتغير المعنى عما كان عليه، وإلى هذا ذهب ابن خروف، ومنهم من ذهب إلى أنه يجري مجرى الظن عملا ومعنى، وإلى هذا

---

[1] الزجاجي ٣٢٧.

[2] أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٢٩.

[3] الحطيئة ١٢٦.

[4] ابن النحاس ٥٤٨.

ذهب ابن جني"[1]، فاستنادا إلى مبدأ القصدية يكون الراجح هو الرأي الثاني من هذين الرأيين، الذي ينص على إجراء القول مجرى الظن في العمل والمعنى، إذ المرسل إنما أعمل القول عمل الظن -على غير أصله- ليفيد المستقبل معنى مغايرا لمعنى القول الدال على مجرد النقل والحكاية، فكان إعماله عمل الظن فرعا عما قصد إليه من تضمينه معنى الظن، ولو لم يضمنه معنى الظن لم يعمله عمله، ويكون الإعراب هو الدليل الظاهر على ما قصد إليه المرسل من معنيي القول اللذين تحتملهما دلالته.

وقد استدل ابن عصفور على أرجحية هذا الرأي بقوله "والصحيح عندي أنه يجري مجرى الظن في المعنى والعمل، ولولا ذلك لم يشترط العرب فيه -غير بني سليم- الأشياء الأربعة المقوية لمعنى الظن كما تقدم، وأيضا فإنه إذا استقريت الأماكن التي استعمل فيها القول استعمال الظن وجدت على معنى الظن"[2]، فمما استدل به ابن عصفور على أرجحية دلالة القول على معنى الظن إذا عمل عمله أن العرب تشترط لهذا الإعمال شروطا تقرّب القول من الظن، مما يسوغ معها للمرسل أن يحمّله معناه، واستدل أيضا بأن معنى الظن واضح في جميع الشواهد التي أجري فيها القول مجرى الظن، وهو ما سنحاول تبينه من خلال الشواهد التي أوردها النحاة في هذا الباب -وغيرها من الشواهد الفصيحة التي أغفلوها-، والتي تؤكد على أثر القصدية في إعمال القول أو حكايته لما بعده، فمن تلك الشواهد قول الشاعر[3]:

أمّا الرّحيلُ فدُونَ بَعْدِ غَدٍ فمَتَى تَقُولُ الدّارَ تَجْمَعُنا

فالشاعر هنا نصب طرفي الجملة على المفعولية بعد القول لما أن قصد بالقول معنى الظن، ويشهد لإرادته معنى الظن سياق الأبيات التي ورد ضمنها هذا البيت، وهي[4]:

قـال الخليطُ غداً نصدعنا أو بعده أفـلا تشـيعنا

---

[1] ابن عصفور: شرح الجمل ١/ ٤٦٣، وانظر أبا حيان: ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٢٩.

[2] ابن عصفور: شرح الجمل ١/ ٤٦٣- ٤٦٤.

[3] انظر: سيبويه ١/ ١٢٤ ، المبرد: المقتضب ٢/٣٤٩.

[4] عمر بن أبي ربيعة ٤١٣.

أمّا الرّحيلُ فدُونَ بَعدِ غدٍ فمتى تقُولُ الدّارَ تجمَعُنا
لتشوقنا هندٌ وقد قتلتْ عِلْماً بأنّ البَيْنَ فاجعُنا

فالشاعر هنا يتحدث عمن خالطه وألفه وقد آن أوان ارتحاله، فذكر حقائق مرتبطة بذلك الارتحال، وهو أنه واقع في هذه الفترة التي حددها، ولكنهما يؤملان أن يجتمعا بعد ذلك التفرق، وهو اجتماع لم تنعقد أسبابه بعد، مما يجعله أمرا مظنونا، ولكن التفكر فيه يخفف من حسرة هذا الفراق الذي تحقق وقوعه لا محالة، فيكون القول هنا مقصودا به الظن، فلذلك أعمله عمله ونصب به ما بعده فقال: متى تقول الدارَ تجمعنا، أي متى تظن أنها تجمعنا مرة أخرى بعد هذا الفراق.

ومن الشواهد على ذلك أيضا قول الأحر[1]:

متى تقولُ القُلُصَ الرَّواسِمَا يُدْنِينَ أمَّ قاسمٍ وقاسِماً

حيث أعمل الفعل تقول في جملة (القُلُصَ يُدْنِينَ) على اعتبارهما مفعولين، ولم يكن ذلك ليحدث مع الفعل (تقول) لولا أن الشاعر قصد به الظن، ويشهد لهذا المعنى سياق الأبيات التي ورد فيها هذا البيت -مع اختلاف في بعض الألفاظ عما ذكرته كتب النحو-[2]:

لقد أرانِي والغُلامَ الحازِمَا لرَجْيِ المَطِيِّ ضُمَّراً سَوَاهِمَا
متى تقُولُ الرُّبَلَ السَّواهِمَا والجُلَّةَ الناجيةَ الغَواهِمَا
يَبْلُغْنَ أمَّ حازِمٍ وَحَازِمَا إذا هَبَطْنَ مُستحيراً قائِمَا
وَرَجَّعَ الحادِي لَهَا الهَماهِمَا أرْجُفْنَ بالسُّوالِفِ الجماجِمَا

فواضح من هذه الأبيات أن المرسل لم يقصد إلى أن يتحقق من كون المستقبل قال هذه الكلمات، ولم يقصد أن ينكر عليه قولها -كما يدل عليه الاستفهام أحيانا-، وإنما قصد أن يستفهم عن تلك الأحداث المظنون وقوعها على سبيل الاستعجال، ولذلك أعمل الفعل (تقول) فيما بعده، فكان إعماله دليلا للمستقبل على هذا المعنى الذي قصده.

---

[1] انظر: الزجاجي ٣٢٨، وابن عصفور: (المقرب، تحقيق: أحمد الجواري، عبدالله الجبوري، مطبعة العاني- بغداد، د. ت.) ٣٢٣.

[2] ابن السيد البطليوسي ١٩١.

ومثله في ذلك قول الشاعر [1]:

عَلامَ تقولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عاتقي إذا أنا لم أطعن إذا الخيلُ كَرَّتِ

حيث نصب (الرُّمْحَ يُثْقِلُ) على المفعولية للفعل تقول، وما ذلك إلا لأن الشاعر لم يقصد أن يجعل هذه الجملة مقولا للمخاطب، بل ظنا واعتقادا، وهو ما يشهد له السياق الذي وردت فيه هذه الأبيات [2]:

وَلَمَّا رَأَيْتُ الْخَيْلَ زُوراً كأنَّها حَدَاوِلُ زَرعٍ حلَّيتْ فاسْبَطَرَّتِ

وحَادَثْتُ إلَيَّ النَّفْسُ أوَّلَ مَرَّةٍ فَرُدَّتْ عَلَى مَكْرُوهِهَا فاسْتَقَرَّتِ

عَلامَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي إذَا أنَا لَمْ أطْعُنْ إذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ

يقول: لما رأيت الفرسان متحرفين للطعن وقد خلوا أعنة دوابهم وأرسلوها، وطنت نفسي فاطمأنت وهدأت بعد أن حدثتني بالفرار خوفا وفزعا، ثم يقول بأي حجة أحمل السلاح إذا لم أقاتل عند كر الخيل [3]، فالمعنى أنه لا يكون الظن بحمله للسلاح إلا إرادة القتال والصبر فيه، وليس مقصوده أن المخاطب قال هذه الجملة وأنه الآن يستعلمه عنها، ولأجل ذلك كله أعمل الشاعر القول ونصب به الجملة التي بعده لفظا ومحلا.

ومثل ذلك يقال عن بيت جرير [4]:

هلْ تبصرانِ طعائناً بعبيرةٍ أمْ هلْ تقولُ لنا بحقٍّ خاقا

فالقول هنا بمعنى الظن كما يفهم من معنى البيت وسياق الكلام، وقبله:

أمْسَى خَلِيطُكِ قَدْ أجَدَّ فِرَاقَا هاجَ الْحَزِينَ وَذَكَّرَ الأشْوَاقَا

فالشاعر يذكر أن خليطه أزمع الرحيل، فهاجه الحزن وتوالدت عليه الأشواق، وهنا وجه سؤالا عن غائب لظالما تمنى أن يكون قريبا منه، وكم عانى من فراقه وبعده، فقال - على سبيل إظهار المعاناة والتحسر على هذا البعد الذي لا يستطيع إدراكه والوصول إليه-

---

[1] ابن هشام: مغني اللبيب ١٩١، الأشموني ٢/٤٧.

[2] أبو تمام ١/ ٩٨- ٩٩.

[3] محمد عبدالقادر الرافعي ١/ ٣٦- ٣٧.

[4] جرير ١/ ٣٥٦.

هل تبصره، أم هل تظن أني أستطيع اللحاق به؟ فلما أن قصد الشاعر هذا المعنى أعمل الفعل (تقول) في المفعولين بعده، دالاً بذلك على تضمنه معنى الظن.

وكذلك الحال بالنسبة للأبيات التالية:

أبعد ابن ذبال تقولُ مخاشعاً ... وأصحابَ غوْفٍ يُحسِنونَ التكلّما[1]

فكيفَ تقولُ اللهَ يُزكي صحيفةً ... بعنوانها حِنْبٌ وحِنْبٌ أمينها[2]

ففي البيت الأول يستبعد الشاعر أن يظن ظان أن قبيلة مخاشع يستطيعون الكلام عن الشرف، أو يدعون المجد، بعد ما أوقع ابن ذبال فيهم من الذلة ما ألجمهم، كما يظهر في أبيات أخرى[3].

وفي البيت الثاني يتعجب الشاعر من أن يظن أحد أن تزكو صحيفة حنب -الذي ساق الشاعر قصيدته في ذمه وهجائه-، ولم يرد أن أحدا تلفظ بهذه الجملة، ولذلك أجرى القول فيما بعده مجرى الظن، فظهر قصده وفهم مراده.

وفي مقابل هذه الشواهد نجد شواهد أخرى ورد فعل القول فيها بالصيغة نفسها، مستوفيا للشروط التي يصح معها إجراؤه مجرى الظن، ومع ذلك حكي الكلام بعده وامتنع عن العمل فيه، لأن المتكلم قصد حكاية كلام قيل، ولم يقصد معنى الظن؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا﴾ يونس: ٧٧ ، ففعل القول في هذه الآية مستوف لشروط الظن، من كون الفعل مضارعا، للمخاطب، مستفهما عنه، غير مفصول عن أداة الاستفهام، ومع ذلك فإن الجملة حكيت بعده، وذلك لأنه أريد ذكر الألفاظ التي تلفظ بها أولئك القوم، والإنكار عليهم في قولهم ذاك، كما يدل عليه سياق الآيات، فهذا القول -المحكي في هذه الآية- ذكر السياق الكريم -قبل ذلك- أنهم تلفظوا به، وذلك في

---

[1] جرير ٢/ ٩٨٤.

[2] جرير ٢/ ٥٧٤.

[3] من مثل قول جرير:

بني مقرٍ حروا فتاةَ مخاشعٍ ... وشدَّ ابنُ ذبالٍ وحيثَ وقفتُ ٢/٩٣٠.

وقوله أيضا: وآبَ ابنُ ذبالٍ بأسلابِ حارِكُمْ ... فسيئمُ بعدَ الربعِ الروائبا.

قوله سبحانه ﴿ قَالُوٓا۟ إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ يونس: ٧٦ ، فلأجل ذلك تعين حكاية جملة القول، ولا يصح أن يضمن القول معنى الظن، لأن السياق لا يدل عليه، ومما يزيد قصد الحكاية وضوحا وجود اللام التي تدل على انتقال القول من قائله، وهو ما يبعد عن القول تضمن معنى الظن الذي هو من الأفعال القلبية.

وكذلك قوله تعالى ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾البقرة: ١٤٠ ، حيث كسرت همزة (إن) بعد فعل القول، وما ذلك إلا لأن القصد كان إلى حكاية ما قالوه، وإنكار هذا القول عليهم، ولم يتطرق أي قصد لإرادة الظن، بدليل تتمة الآية حيث يقول سبحانه ﴿ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ۗ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ ﴾البقرة: ١٤٠ والشهادة لا تكون إلا مع التلفظ، ولو فتحت همزة (إن) لاختل المقصود من الكلام، ولم تصل الرسالة كما هي للمستقبل.

ومثله في الحكاية بالقول -مع توفر شروط الظن- قول جميل [1] :

فيا ليتَ شعري هل تقولين بعدنا ... إذا نحن أزمعنا غداً لرحيلِ

ألا ليتَ أياماً مضينَ رواجعٌ ... وليتَ النوى قد ساعدت بجميل

حيث لم يعمل الفعل (تقول) في لفظ ما بعده، ومما يدل على ذلك أنه افتتح الكلام المقول بحرف التنبيه (ألا) الذي لا يكون إلا في صدر الكلام وبدئه، فالمتكلم هنا يقصد نقل الكلام بلفظه يكون مبقيا القول على أصل وضعه، ولا يصح بعد ذلك أن نقول إنه يجوز له إعمال القول عمل الظن لتوفر الشروط، لأن ذلك سيخرج الكلام عن مقصود المتكلم.

وكذلك الحال بالنسبة للأبيات التالية:

رَحَلَتْ سُمَيَّةُ غُدْوَةً أجمالُها ... غضبى عليكَ فما تقولُ بدا لها [2]

---

[1] جميل بن معمر : (الديوان ، تحقيق : إميل يعقوب، دار الكتاب العربي- بيروت، ط١، ١٤١٢- ١٩٩٢) ١٨٦.

[2] الأعشى (أبو بصير ميمون بن قيس : الديوان ، شرح وتقديم : حنا الحتي، دار الكتاب العربي ـــ بيروت ، ط١ ، ١٤١٢هـــ - ١٩٩٢م) ٢٥٥.

ونحنُ الأفضلونَ فأيَّ يومٍ تقولُ الغلبيُّ رحا الفضالا[1]

فلما أن كان القصد في البيتين حكاية الأقوال لم تعمل (تقول) عمل (تظن).

وبذلك يكون إطلاق النحاة جواز إجراء القول مجرى الظن إذا توفرت فيه الشروط مقيّدا بقصد المتكلم وراجعا إليه، فإذا ما قصد بالقول معنى الظن نصب بعده مفعولين — شأن أفعال القلوب—، وإذا قصد به حكاية كلام مقول استأنف الجملة بعده، لا أنه يجوز الوجهان في كل موضع من دون التفات إلى ما يقصده المتكلم، وعند ذلك تظهر فائدة إيثار المرسل الإعمال بعد (تقول) حينا، والحكاية بها حينا آخر، إذ في ذلك دليل للمستقبل إلى المراد من هذه الرسالة، والمعنى الذي يُقْصَد بها.

الحكاية بغير القول:

لم تقتصر الحكاية على الفعل (قال) رغم اشتهاره فيها، بل هنالك أفعال أخرى شاركته في هذه الوظيفة، وإن لم تبلغ مبلغه فيها اشتهارا وكثرة، يقول ابن عصفور "ويجري مجرى القول —فتحكى بعده الجمل—: (رأيت) و(سمعت)، وكل فعل معناه القول نحو (دعوت) و(قرأت) و(ناديت)"[2].

وهذه الأفعال —كما هو الحال مع فعل القول— لا يحكى بها إلا إذا قصد المرسل نقل الكلام الوارد بعدها كما نطق به قائله الأول، وعندها تأتي الحكاية دليلا على هذا المقصد، وأما إذا لم يستصحب المرسل هذا المعنى فإن هذه الأفعال تكون عاملة فيما بعدها لفظا ومحلا، ويكون إعمالها فيما بعدها دليلا على أن المرسل لم يرد الحكاية، ومن الأبيات التي استشهد بها سيبويه على الحكاية بهذه الأفعال قول الشاعر:

وجدْنا في كتابٍ بني تميمٍ أحقُّ الخيلِ بالرَّكْضِ المُعارُ

---

[1] جرير ٢/ ٧٤٩.

[2] ابن عصفور: شرح الجمل ٢/ ٤٦٤، وقد سبقت الإشارة إلى هذه الأفعال في المبحث السابق، وأن الحكاية بها مذهب الكوفيين، وأن البصريين يرون أن الجمل المحكية بعدها ليست محكية بها، وإنما محكية بقول مقدر بعدها.

وقد عقب على هذا الشاهد بقوله "وذلك لأنه حكى (أسق الخيل بالركض المغار)"[1]. فالشاعر هنا لما قصد أن ينقل الكلام الذي وجد في ذلك الكتاب بلفظه الذي كتب به لم يُعْمِل الفعلَ (وجد) فيه، فلم ينتصب لفظا (أحق) والمغار –كما هو مقتضى عمل الفعل (وجد)–، وإنما ارتفعا على الابتداء والخبرية –شأن الجملة المبتدأة التي لم تدخل عليها عوامل تغير إعرابها–، فكانت الحكاية دليلا للمستقبل على ما قصد إليه المرسل من نقل الكلام الذي وجده بلفظه ومعناه.

وكذلك نجد القصد أيضا فرّق في مدلول الفعل (سمع) عند تداوله بين جملتين، أعمل في إحداهما ولم يعمل في الأخرى، ففي قول الله عز وجل ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ﴾ القصص: ٥٥، كان القصد الإخبار عن معنى ما سمعوه، وتوصيفه بالوصف الذي يناسبه، فكان أن نصب لفظ (اللغو) بالفعل (سمع)، وكان إعمال الفعل في هذا اللفظ دليلا على هذا المعنى الذي قصد في هذا السياق، في حين أفادت الحكاية دلالة أخرى في قول الشاعر[2]:

سمعت الناسُ ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا

حين لم يُعْمِل الفعل (سمع) فيما بعده، فلم ينتصب لفظ (الناس) على المفعولية، وإنما ارتفع على الابتداء، فكان هذا دليلا على أن المرسل قصد أن ينقل كلاما تاما سمعه، هو قولهم (الناسُ ينتجعون غيثا)، ولم يقصد أنه سمع الناس ينتجعون غيثا، فإن هذا مما لا يسمع، وإنما يعلم ويشاهد، والفائدة في أن المرسل حكى كلام الناس بالفعل (سمع) ولم يعبر عن حالهم بالفعل (رأى) أو (علم) أو نحوها من الأفعال التي تناسب هذا المقام هو ما قصد إليه من أن يعامل هذا الحدث معاملة كلام منقول لم يتحقق منه هو نفسه، وإنما هو مجرد ناقل له لا أكثر، ليتناسب مع ما يريد أن يصل إليه من المبالغة عند المقارنة بالجملة التي أطلقها بعد، والتي تنم عن تحقق وتثبت، والتي حكاها أيضا بقوله (فقلت لصيدح انتجعي بلالا)، حيث حكى هذه الجملة بالقول الذي أسنده لنفسه، دالا بذلك على أنه صدر عن توثق

---

[1] سيبويه ٣/ ٣٢٧.

[2] ذو الرمة ٣/ ١٥٣٥.

وثبت، فهو على يقين من أن بلالا هو موضع الخير الذي يؤتى إليه، ويتحقق من ذلك كل من أتاه، وأما غيره فرغبة الناس في إتيانه إنما هو لمجرد سماع لم يتحققوا من جدواه.

ويتحكم قصد المرسل أيضا في إعمال الفعل (رأى) فيما بعده، أو منعه من العمل اللفظي فيه، ويمثل النحاة لذلك بمثال هو (رأيت في حائطه أسد)، و(رأيت في حائطه أسدا)، فالتعبير في مثل هذه الحالة يجوز فيه الحكاية والإعراب على وجهين مختلفين –كما يقول ابن عصفور [1] –، وهذان الوجهان صرح بذكرهما الزجاجي في قوله "إن رأيت في الفص أسدا [أو غيره من الحيوان مكتوبا قراءة] حكيته، فقلت (رأيت في حائطه أسد) تأويله: أنا أسد، وإن رأيت صورة أسد في الفص منقوشة أعربته فقلت رأيت في حائطه أسدا" [2]، فحكاية لفظ (أسد) –كما في الجملة الأولى–، ونصبه على المفعولية –كما في الجملة الثانية– مردهما إلى قصد المرسل، فإن قصد أن يخبر عن شيء مكتوب هو لفظ (أسد) فإنه لا يعمل الفعل (رأى) في هذا اللفظ، وتكون حكايته له دليلا على مقصوده، وإن قصد أن يخبر أنه رأى صورة أسد فيعمل الفعل فيه، ويكون نصبه لهذا اللفظ دليلا على ما قصده من معنى، وبذلك يمكن للمستقبل معرفة كنه ذلك الشيء المرئي، أهو صورة ذلك الشيء أم مجرد اسمه؟

حكاية الألفاظ من جمل متقدمة:

كما تحكى الجمل لمقصد يقصده المرسل من حكايتها، فكذلك قد يحكي المرسل ألفاظا عن طريق نقل إعرابها كما كان عليه في جمل متقدمة، ويكون قصده بهذا الصنيع أن ينص على أن تلك الألفاظ بأعيانها هي التي عناها دون سواها مما قد يحتمله الكلام، وقد نسب سيبويه هذا الإجراء التداولي إلى أهل الحجاز بقوله "اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل (رأيت زيدا) من زيدا؟ وإذا قال (مررت بزيد) قالوا من زيدٍ؟ وإذا قال (هذا

---

[1] ابن عصفور: شرح الجمل ٢/ ٤٧٦.

[2] الزجاجي ٣٤٧، وما بين المعقوفين هو في بعض نسخ الكتاب كما في هامشه.

عبدالله) قالوا من عبدالله؟"[1]، فلفظ (زيد) في الجملتين (من زيدا)، و(من زيد)، لم يعامل حسب ما يقتضيه موقعه الإعرابي -وهو الرفع على الخبرية-، وإنما حكي حسب إعرابه في الجملة التي ترتب عليها هذا السؤال، يقول الزجاجي "فـ(مَن) في موضع رفع بالابتداء، و(زيدا) في موضع خبره، إلا أنك غيّرت إعرابه فجئت به حكاية للفظ القائل، ليعلم أنك عنه تسأله بعينه، لأن الأسماء مشتركة، ولو جئت به معربا على الحقيقة لجاز أن يتوهم أنك تسأله عن غير من ابتدأت ذكره"[2]، إذ لو قال القائل (من زيدٌ) لاحتمل الكلام أن يكون المستفهم عنه (زيد) الذي تقدم في الجملة السابقة، وأن يكون زيدا آخر غير الذي تقدم الحديث عنه، فلما حكى هذا اللفظ بنفس حركته في الجملة التي ورد فيها أولاً علم المستقبل -الذي كان مرسلا في تلك الجملة- أن هذه الذات بعينها هي المقصودة بالسؤال، فقصدُ المرسل تحديدَ المسؤول عنه بعينه، وقصدُه رفعُ احتمال أن يكون غيرَه ممن يشاركه في هذا الاسم منعُ الأثر الإعرابي للمبتدأ الذي يقتضي رفع (زيدا) على الخبرية، وأبقاه منصوبا في اللفظ مع كونه مرفوعا في المحل.

وقريب من هذه المسألة في حكاية اللفظ ما يقوم به المعربون حال إعرابهم التفصيلي للجمل، فإنه يحكون اللفظ المراد إعرابه بهيئته الإعرابية التي كان عليها في جملته الأصلية، ثم يعطونه ما يناسبه من حكم إعرابي، وقصدُ المعرب إبراز حركة اللفظ المعرَب حين إعرابه إياه هو الذي حمله على حكايته على ما كان عليه في جملته الأصلية، وبناء على ذلك لم يخضع اللفظ المعرَب لما يقتضيه موقعه الإعرابي الجديد، وفي ذلك يقول الهرمي "ومن باب الحكاية قولهم (إنّ زيدا قائم) فإذا أردت تفسيره قلت: (إنّ) تنصب الاسم وترفع الخبر، و(زيدا) اسمها، ألا ترى أن (زيدا) ههنا مبتدأ، ومن شرطه أن يكون مرفوعا، فلم ترفعه بل أتيت به منصوبا على لفظه في قولك (إن زيدا) ليتبين أنك راد على الكلام الأول"[3]، فالمرسل لما أن قصد أن يعيّن للمستقبل اللفظ الذي هو يقصد إعرابه لئلا يلتبس عليه بغيره

---

[1] سيبويه ٢/ ٤١٣.

[2] الزجاجي ٣٣١.

[3] الهرمي ٣/ ١٢٥٧.

من الألفاظ، وليُظهر له حركته في الجملة التي كان جزءا من تركيبها لتحصل له المطابقة بين اللفظ المنطوق وإعرابه الذي يستحقه راعى حركته في تلك الجملة، فحكاه على وفق ذلك ولم يرفعه بالابتداء، مع أنه الآن مبتدأ مخبر عنه بإعرابه الذي اقتضاه موقعه من تلك الجملة، ولولا هذه المقاصد من المرسل لخضع اللفظ المعرَب لما يقتضيه موقعه الإعرابي الجديد فرفع على الابتداء.

حكاية الجمل بالمعنى:

من المسائل التي ذكرها النحاة في باب الحكاية: حكاية الجملة بالمعنى، فالجملة المحكية قد تكون صورة مطابقة للأصل الذي حكيت عنه، وعند ذلك نقول إن المتكلم حكى تلك الجملة بلفظها ومعناها، وفي بعض الأحيان يحكي المتكلم كلام غيره بالمعنى ويتصرف هو في اللفظ، ولعل هذا هو الأكثر –كما يشهد له واقع اللغة واستعمال الناس–.

ثم إن من يحكي كلاما قد قيل، قد يكون هذا الكلام المقول معربا –أي نطق به المتكلم نطقا صحيحا موافقا لأصول الإعراب–، وقد يكون كلاما ملحونا –أي أن قائله أخطأ قواعد اللغة في أثناء نطقه به، ولم يسر وفق ما تقتضيه تلك القواعد–، فكيف يحكي الكلام الملحون، هل يحكي بلحنه الذي قيل به، أم يصحح في أثناء حكايته؟

نرى أن للقصد دورا مهما في كل هذه المسائل، فلقد ذكر النحاة في الجملة المعربة – غير الملحونة– أنه كما يجوز حكايتها بلفظها يجوز أيضا حكايتها بمعناها، ومثل ابن عصفور لذلك بقوله "فإذا حكيت قول القائل (زيد القائم)، قلت (قال عمرو: زيد القائم)، وإن شئت قلت (قال عمرو: القائم زيد)"[1]، ولكن قد يكون المتكلم الأول يقصد بتعبيره الذي استخدمه معنى لم يوجد في التعبير الآخر الذي استخدمه الحاكي!، مما يجعل جواز الحكاية بالمعنى مرتبطا بعدم الإخلال بمقصود المتكلم الأول الذي حكيت عنه

---

[1] ابن عصفور: المقرب ٣٢١.

الجملة، حتى لا نقع في مثل هذا الإشكال، ومن ثم فقد اشترط الرضي لحكاية الكلام بالمعنى أن يفي اللفظ المغيَّر إليه بالمعنى الذي فهم من الأصل[1].

إن هذا الشرط الذي ذكره الرضي كفيل بأن يوصل مقصود المتكلم الأول -المنقول عنه الكلام- كما أراد ذلك المتكلم، فإذا فقد هذا الشرط اختل مبدأ القصدية الذي هو من أهم المبادئ التداولية، وعند ذلك فلن يصل الكلام إلى المستقبل بالصورة الصحيحة المقصودة، فلا ريب في أن يرفض هذا الاستعمال.

وإذا كان هذا الشرط يحفظ معنى الكلام ومقصود قائله الأول عن أن ينحرف عن وجهته التي أرادها، فإن المتكلم الثاني -الحاكي لكلام الأول- قد يكون له أيضا قصد بإيثاره حكاية ذلك الكلام بتركيب آخر يختلف في الألفاظ قليلا أو كثيرا عن التركيب الأول، فقد يريد بذلك أن يبرز معنى من معاني الكلام الأول تتناسب مع السياق الجديد الذي حكي فيه ذلك الكلام، ولعله لأجل هذه الحكمة نجد القرآن الكريم في حكايته للأقوال يغاير بين ألفاظها من موضع لآخر حسب ما يتوافق والمعنى الذي سيقت الحكاية له في ذلك السياق[2].

وقد تكون حكاية الكلام بألفاظه مقصودة لذاتها لأجل غرض من الأغراض التي تستدعي حكاية الكلام بنصه الذي قيل به، وعند ذلك تتحتم الحكاية باللفظ ولا تصح بالمعنى، ككلام الله عز وجل لا يصح أن يحكى بالمعنى، لأن كل حرف منه فيه من المعاني ما لا يمكن لحرف آخر أن يقوم مقامه في إعطائها حقها، وكالأمثال التي تحمل من التداعيات والارتباطات في ألفاظها ما قد تضيع معه بعض معانيها إذا حكيت بمعناها.

وأما عن حكاية الجملة الملحونة فقد اختلفت آراء النحاة فيها، ففي حين يرى ابن عصفور وجوب حكايتها على المعنى -يعني بتصحيح اللحن الذي فيها-، يرى الصنعاني

---

[1] الرضي ٢/ ٢/ ١٠١٧.

[2] انظر في ذلك القصص الواردة في القرآن كقصص الأنبياء عليهم السلام وقصة إبليس وغيرها من القصص، حيث نجد الأقوال المحكية على لسان أصحابها تختلف من موضع لآخر لقصة واحدة، وما ذلك إلا لمناسبة السياق الذي سيقت فيه تلك لبعض المعاني الذي اقتضى المقام إبرازها والتركيز عليها.

أنك تحكيها على حالها –أي دون تصحيح لذلك اللحن–، يقول ابن عصفور "فإن كانت ملحونة فإنك تحكيها على المعنى بإجماع، مثل أن تحكي قول من قال (قام زيد) –بخفض زيد–، فتقول (قال عمرو: قام زيدٌ)"[1]، ويقول الصنعاني "وسواء كان الكلام معربا أو ملحونا فإنك تحكيه على حاله، لو أنه قال (جاء زيدا) –بالنصب–، لقلت (قال: جاء زيدا)"[2]، واستنادا لمبدأ القصدية فالذي يظهر لي أن كلا الاستعمالين جائز وفق معنى الكلام وقصد المتكلم، بمعنى أن لحكاية الجملة الملحونة بالمعنى –أي مع تصحيح الإعراب– موضعا، ولحكايتها بلفظها –أي دون تصحيح للإعراب– موضعا آخر، والذي يحدد أحد هذين الاستعمالين هو قصد المتكلم ومعنى الكلام، فإذا أراد الحاكي أن يوصل المعلومة التي نقلها عن قائلها وحسب فإنه يصحح الجملة ويحكيها معربة صحيحة، وأما إذا أراد أن يظهر أن المتكلم جانب الصواب في إعرابها فإن حكايتها بلحنها الذي ورد فيها تكون هي المظهرة لهذا المعنى الذي أراد الحاكي أن يوصله إلى المستقبل، وتعليل ابن عصفور لرأيه الموجب لحكايتها بالمعنى بقوله "لأنهم إذا كانوا يحكون الجملة المعربة على المعنى فينبغي أن يلتزموا حكاية الجملة الملحونة على المعنى"[3]، ينبغي أن يحمل –أي هذا التعليل– على ما إذا قصد الحاكي ذكر الحدث، ولم يكن له مقصد آخر من إظهار اللحن لدى ذلك المتكلم، ولتلافي توهم أن اللحن ناشئ من الحاكي –في حال حكيت الجملة بلفظها، وهو علة أوجب معه بعض النحاة ألا تحكى الجملة الملحونة إلا بالمعنى[4] – يرى السامرائي أن التنبيه يكفي للخروج من هذا الإشكال، نحو قوله (قال فلان: حضر زيدٍ، بجر زيد ولم يرفع)[5].

---

[1] ابن عصفور: شرح الجمل ٢/ ٤٦١.

[2] ابن يعيش الصنعاني ٤١٨.

[3] ابن عصفور: شرح الجمل ٢/ ٤٦١.

[4] الأزهري ٤/ ٥٢٤.

[5] فاضل السامرائي: الجملة العربية ٢٠٤.

الخاتمة

ظهر جليا -في هذا البحث- أثر المفاهيم التداولية في دراسة النحو، وأن النحاة العرب -لا سيما المتقدمون منهم- أدركوا ذلك في عدد من المسائل، وإن كانوا لم يخصوها بمصطلحات واضحة أو قواعد مطردة، ولو فعلوا لكان بالإمكان تذليل كثير من الإشكالات النحوية، كما ظهر أن هذا الأمر يمكن تداركه عن طريق إعادة دراسة النحو وفقا لهذه المفاهيم، مما سيتيح للدارسين الوصول إلى آراء نحوية مبنية على أسس تداولية، كما يتيح لهم الترجيح بين بعض آراء النحاة المتقدمين بناء على هذه الأسس أيضا.

هذا ما يمكن أن يعد خلاصة هذا البحث على سبيل الإجمال، وفيما يلي تفصيل ذلك عن طريق عرض النتائج التالية:

-أهمية الأخذ بمبدأ القصدية في مسائل: الإلغاء والتعليق، والاشتغال، والتنازع، والحكاية، والانطلاق من هذا المبدأ في إصدار بعض الأحكام النحوية، والترجيح بين بعض آراء النحاة المتقدمين، وقد تمثل ذلك في المسائل التالية:

- ترجيح جواز إلغاء الفعل القلبي المتقدم.
- عدم المفاضلة بين الإعمال والإلغاء حال توسط الفعل القلبي أو تأخره، وإناطتهما في ذلك بقصد المتكلم.
- الحكم بعمل الفعل القلبي في محل الجملة المعلق عنها.
- ترجيح القول بمجيء (ما) الكافة بعد الباء الجارة.
- ترجيح أن العامل في الاشتغال هو عامل معنوي.
- الحكم بأن المشغول عنه جزء من جملة المشغول وليس أجنبيا عنها.
- الحكم بعدم أولوية عمل أحد العاملين في باب التنازع، وإناطة إعمال أحدهما دون الآخر بقصد المتكلم.
- الحكم بجواز اشتراك عاملي التنازع في معمول واحد في بعض الصور.
- ترجيح أن القول يتضمن معنى الظن إذا أجري مجراه، ولا يقتصر في شبهه به على العمل دون المعنى.

-أن الحركة الإعرابية دليل على قصد المتكلم في الكلام المحتمل أكثر من معنى، ومن خلالها يفهم المستقبل مقصود المرسل، وبناء عليه فلا يصح إطلاق القول بجواز أكثر من وجه

إعرابي في تركيب واحد، لأن تغير الإعراب يدل على تغير المعنى، وتجويز إعراب آخر غير ما نطق به المتكلم سيتناقى مع مقصوده ويغير معنى الكلام، وأنه ينبغي التعامل مع ما ورد عن النحاة من تجويزهم أكثر من إعراب في الكلام الواحد على أن ذلك في الناحية التركيبية فقط، أما إذا دخل ذلك التركيب في عملية التخاطب فيتعين فيه وجه إعرابي واحد مبني على قصد المتكلم ، ومن أمثلة ذلك:

- العطف على الجملة المعلق عنها، حيث تدل مراعاة لفظها على معنى مختلف عما تدل عليه مراعاة محلها.
- رفع المشغول عنه ونصبه في المواضع الموسومة عند النحاة بجواز الوجهين، حيث يدل الرفع دلالة مغايرة عما يدل عليه النصب.
- إعمال أحد المتنازعين، حيث إن دلالة إعمال أحد العاملين تختلف عن دلالة إعمال الآخر.

-إبراز أثر المنع من العمل في تعديل القوة الإنجازية زيادة أو إضعافا، وهو ما يمكن تفصيله في الآتي:

- أدى اتصال (ما) الكافة بالحروف الناسخة وبعض حروف الجر إلى زيادة القوة الإنجازية، وتولد عن ذلك صيغة تركيبية تداولها الشعراء للدلالة على زيادة الإنجاز، هي صيغة (بما قد أرى).
- أدى إقحام الموانع في مسائل الاشتغال إلى زيادة القوة الإنجازية.
- اجتماع فعل القول مع فعل فيه معنى القول يؤدي إلى زيادة القوة الإنجازية.
- حكاية الجمل هو نوع من أنواع زيادة القوة الإنجازية في الكلام.
- إضعاف قوة الإنجاز في القول إذا ضمن معنى الظن.

-إبراز أهمية السياق في فهم المعنى، ومن ثم الإعراب الصحيح للكلام، وقد برز ذلك في عدد من المسائل، منها:

- تحديد طبيعة (ما) في بعض الجمل، أهي الكافة أم الموصولة أم غيرها.
- ترجيح بعض روايات الشواهد بناء على ما يفهمه السياق، كما في بعض شواهد الاشتغال.

-أن النحاة لم يغفلوا كثيرا بأهمية السياق في فهم المعنى، وما يترتب عليه من إعراب، مما جعل حل استشهادهم بجمل مقطوعة عن سياقها، وقد ترتب على ذلك حدوث الإشكاليات التالية:

- عدم وضوح الفروق بين حالة الرفع والنصب في مسائل الاشتغال.
- الاستشهاد ببعض الشواهد على مسائل ليس لها ارتباط بها، كما حصل في استشهاد النحاة على التنازع بقول الشاعر: (تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال)، حيث إنه بقطع هذا البيت عن سياقه ظهرت فيه صورة التنازع، ولكن بالنظر إليه في السياق الذي قيل فيه يظهر خلاف ذلك.
- تصحف بعض الشواهد بما يناقض مقصود المتكلم، كما في البيت الذي استشهد به الأشموني في باب التنازع، عندما أبدل لفظ (عند) بدل (بعد)، الأمر الذي لم يكن ليقع لو نظر إلى هذا الشاهد في سياقه.

-أن اعتماد قصد المتكلم في باب الاشتغال يحل كثيرا من إشكالياته، خاصة ما يتعلق بالقواعد التي تنظر إلى النمط التركيبي وتعطيه حكما مسبقا قبل النظر للجملة في سياقها وما تدل عليه، ما يتناقض أحيانا مع قصد المتكلم.

-أن تقدير العوامل يخل بمعنى الكلام أحيانا، كما في تقدير عامل للمشغول عنه يفسره الفعل المذكور بعده.

-أن كثرة التفريعات والأقسام في الاشتغال والتنازع نشأت بسبب النظرة المنطقية والعقلية للمسائل النحوية مع إغفال قصد المتكلم، وأن اعتمادنا مبدأ القصدية يغنينا عن كثير من تلك التقسيمات.

-أن نظرية العامل على أهميتها في تقعيد القواعد النحوية تحتاج شيئا من المرونة حال التعامل معها، وسبب كثير من الاختلافات في التقدير وأولوية العمل يمكن إرجاعه إلى عدم التعامل المرن مع هذه النظرية.

-أن النحاة قد تختلف معالجتهم للشواهد النحوية وفقا لرؤية مسبقة عندهم تمثل رأي المدرسة النحوية التي ينتمون إليها، وقد ظهر هذا واضحا في تعاملهم مع شواهد التنازع، ومن دلائل ذلك حكم ابن يعيش على شواهد التنازع -التي أعمل فيها الأول- بأنها تدل

على الجوار لا الأولوية، ولم ينظر بالنظرة نفسها للشواهد التي أعمل فيها العامل الأقرب، وهو ما يعد تحكما غير مبرر له.

-أهمية ضبط الكلام بالقواعد النحوية، ولكن شريطة ألا يتعارض ذلك مع معنى الكلام وقصد المتكلم، اللذين لم يعطيا دورهما الحقيقي في النظر للشواهد وتقعيد القواعد.

-أن القاعدة في باب التنازع ينبغي أن تبنى على قصد المتكلم، باعتبار أن إعمال أحد العاملين يكون دليلا على العناية به.

-الحكم بأن أسلوب التنازع جملة واحدة في بعض صوره، وفي صور أخرى بأنه جملتان تعاملان معاملة الجملة الواحدة في المعنى.

-الحكم بأن حكاية الجملة الملحونة جائز إذا اتفق ذلك مع قصد المتكلم.

هذه أهم النتائج الذي توصل إليها البحث، فما كان فيه من فائدة وصواب فبفضل الله تعالى وحده، وما كان فيه من لغو وخطأ فمن سوء فهمي وتقصيري، فأسأل الله تعالى أن يتقبل مني ما كان صالحا، وأن يهيئ لي من يقوّم خطئي ويأخذ بيدي إلى طريق الصواب، والحمد لله أولا وآخرا، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الفهارس الفنية

فهرس الآيات

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
البقرة	﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾	١٠٢	٣٠، ٣٧
	﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ ﴾	١٤٠	٢١٥
	﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٠﴾ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴿١٥١﴾ فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ ﴾	١٥٠ـ ١٥٢	١٩٠، ١٩١
	﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾	١٩٨	١٩٠
يونس	﴿ قَالُوا إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ ﴾	٧٦	٢١٥
	﴿ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَٰذَا ﴾	٧٧	٢٠٥، ٢١٤
الرعد	﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ ﴾	٧	١٧٦
	﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾	١٩	١٧٣
إبراهيم	﴿ فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ ﴾	١٣	١٩٩
الحجر	﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾	٢	١٨١
الكهف	﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾	١٢	٣١،

			٣٥
	﴿ مَالُونِ أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾	٩٦	٦٩
مريم	﴿ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ۝٣ قَالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى ﴾	٣ – ٤	٢٠٠
طه	﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ ﴾	٦٩	١٧٦
الأنبياء	﴿ أَمِ ٱتَّخَذُوٓا۟ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ ۝٢١ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾	٢١– ٢٢	١٧٧
	﴿ أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِىَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِى ﴾	٢٤	١٧٧، ١٧٨
	﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴾	٢٥	١٧٨
	﴿ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ﴾	٢٩	١٧٧
	﴿ أَمْ لَهُمْ ءَالِهَةٌ تَمْنَعُهُم مِّن دُونِنَا ﴾	٤٣	١٧٧
	﴿ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ رَبِّ لَا تَذَرْنِى فَرْدًا ﴾	٨٩	٢٠١
	﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾	٩٢	١٧٧
	﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ۝٩٨ لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا ﴾	٩٨ – ٩٩	١٧٧
	﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ۝١٠٨ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ﴾	١٠٨ ١٠٩–	١٧٧ – ١٨٧
الفرقان	﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾	٤٥	٣٣
القصص	﴿ وَإِذَا سَمِعُوا۟ ٱللَّغْوَ ﴾	٥٥	١١٧
	﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾	٦٢	٢٠٠
فاطر	﴿ إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ ﴾	١٨	١٧٩

	﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾	٢٨	١٧٩
فصلت	﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَائِي قَالُوا آذَنَّاكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَدْعُونَ مِن قَبْلُ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾	٤٧ - ٤٨	٣١، ٣٦، ٢٠٠
الزخرف	﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾	٧٧	١٩٩
القمر	﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ﴾	١٠	١٩٩، ٢٠٧
	﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾	٤٩	١٢٥، ١٣٥
	﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾	٥٢	١٢٧
الجن	﴿إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾	٢٥	٣١
البروج	﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾	١٤	١٠٩

فهرس الأشعار

أ	
لَيسَ مَنْ ماتَ فاستراحَ بِمَيْتٍ إنَّما المَيْتُ مَيْتُ الأحياءِ	١٦٦
إنما مصعب شهاب من الله تجلت عن وجهه الظلماء	١٧٤
ب	
القوم في أثري ظننت فإن يكن ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا	١٥، ٤٣
كذاك أدبت حتى صار من خلقي أني وجدت ملاكَ الشيمة الأدبُ	٢٤، ٥٠
لَمَنْتُ وذاكُمْ مِنْ سَفاهَةِ رَأيِها لأهجُوها لَمّا هَجَتْني مُحارِبُ	٩٤
يقولون أبناء البحر وماله سنام ولا في ذروة المجد غارب	٩٥
مَعاذَ الإلهِ إنّي بِقِيلَتِي ولَفْسِيَ عَنْ ذاكَ المَقامِ لَراغِبُ	٩٥
أتاني فلَمْ أسْرُرْ به حينَ جاءَني حَديثٌ بأغلى القُنْتَيْنِ عَجيبُ	٩٥
لَصاقِمَةٌ لَمّا أتاني بِقِيلَةٌ وأفْرَغَ مِنْهُ مُخْطِئٌ ومُصِيبُ	٩٥
وحُدِّثْتُ قَوْمي أحْدَثَ الدَّهْرُ فيهِمُ وغَيَّبَهُمْ بالحادِثاتِ قَريبُ	٩٥
فإنْ يَسْكُ حَقًّا ما أتاني فإنَّهُمْ كِرامٌ إذا ما النّائباتُ تَنُوبُ	٩٥
كأنَّهُنَّ خَوافي أجْدَلٍ قَرِمٍ وَلّى لِسِقْبَةَ بالأمْعَزِ الحَرِبُ	١٠٣
فلئن صرت لا تحير جواباً لما قد ترى وأنت خطيب	١٤٤
وينادونه وقد صم عنهم ثم قالوا وللنساء نحيب	١٨٣
ما الذي عاق أن ترد جواباً أيها القَوْلُ الخطيب الأريب	١٤٤
ذو عظات وما وعظت بشيء مثل وعظ السكوت إذ لا تجيب	١٤٤
أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه	١٨٩
هويني وهويت الخرد العربا أزمان كنت منوطاً بي هوى وصبا	٨٨
أتعلبة الفوارس أم رياحا عدلت بهم طهية والخشابا	١٤٧
أبى لي ما مضى لي في تميم وفي حتى حزيمة أن أعابا	١٤٧
سيعلمُ مَنْ يكونُ أبوهُ قيساً ومَنْ عرفتْ قصائدهُ اجتلابا	١٤٧
ولقد أرى تغني به سيفانة تصبي الحليم ومثلها أصباه	١٠٣

وكـــنتُ مـــدماةً كأنّ متـــونها	جرى فوقها واستشعرت لونَ مذهبِ	٧٠
طلبْتُ فلمْ أدركْ بوجهي ولَيتني	فعدْتُ فلمْ أبغِ الّذي بعْدَ سالبِ	٨٦
ولوْ لَجأ العافي إلى رحْلِ سالبٍ	لَوى غيْرَ قالٍ أوْ غدا غيْرَ خائبِ	٨٦
أقولُ وما يدْري أناسٌ غدَوْا بهِ	إلى اللّحدِ مادًا أدْرَجُوا في السّالبِ	٨٦
ت		
ربما أوفيت في علم	ترفعن ثوبي شمالات	١٨١
وما كنت أدري قبل عزة ما البكا	ولا موجعات القلب حتى تولت	٣٨
غلام تقولُ الرُّمحَ يُنقلُ عاتقي	إذا أنا لم أطعن إذا الخيلُ كرّت	٢١٣
ولمّا رأيتُ الخيلَ زُوراً كأنّها	جذاولُ زرعٍ خلّيتْ فاستطرّت	٢١٣
وجاشتْ إليّ النّفسُ أوّلَ مرّةٍ	فردّتْ على مكروهِها فاستقرّت	٢١٣
د		
سُئلتَ فلم تبخل ولم تُعْطِ طائلاً	فسيّان لا ذمٌّ عليكَ ولا حمدُ	٨٥
وألّتَ امْرُؤٌ لا الجُودُ منك سَجيّةٌ	فتُعطي وقد يُعْدي على النّائلِ الوَجْدُ	٨٥
على مثلِ همّامٍ تشقّ جُيوبَها	وتُعلنُ بالنّوحِ النّساءُ الفَواقدُ	٩٨
وهلْ يَرْجعُ التّسليمَ أوْ يكْشفُ العَمى	بوهينَ أن تسقى الرُّسومُ البوالدُ	١٠١
فلا حسباً فخرت به لتيم	ولا جداً إذا ازدحم الجدود	١٤٤
أزيدَ مناةَ تدعو يا ابنَ تيمٍ	تبيّنْ أينَ تاهَ بكَ الوعيدُ	١٤٥
أتوعدنا وتمنعُ ما أردنا	ونأخذُ منْ ورائكَ ما نريدُ	١٤٥
ويقضي الأمرَ حينَ تغيبُ تيمٌ	ولا يستأذنونَ وهمْ شهودُ	١٤٥
لئامُ العالمينَ كرامُ تيمٍ	وسيدهمْ وإنْ رغموا مسودُ	١٤٥
وإنّكَ لوْ لقيتَ عبيدَ تيمٍ	وتيماً قلتَ أيهما العبيدُ	١٤٥
لقدْ أخزى الفرزدقُ رهطَ ليلى	وتيمٌ قدْ أقادهمُ مقيدُ	١٤٥
ولكنما أهلي بواد أنيسه	ذئاب تبغي الناس مثنى وموحد	١٦٩
ولو أنه إذ كان ما حمّ واقعا	بجانب من يخفي ومن يتوقد	١٦٩
فلا تبعُدنْ تحت الصّريحة أعظُمٌ	رميمٌ وأثوابٌ هُنالكَ جُرّدُ	١٨٥
بما قد أرى عبدَ العزيزِ وخيمةً	إذا نلتقي طلقُ الطّلوعِ سعودُ	١٨٥

لَهُ مِنْ بَنِيهِ مَجْلِسٌ وَبَنِيهِمُ	كِرَامٌ كَأَطْرَافِ السُّيُوفِ قُعُودُ	١٨٥
وثقت بها واحلفت أم جندب	فزاد غرام القلب إخلافها الوعدا	٩١
أعد نظرا يا عبد قيس لعلما	أضاءت لك النار الحمار المقيدا	١٧١
رَأَى عَبْدُ قَيسٍ خَفْقَةً شَوَّرَتْ بِهَا	بَدَا قَابِسٍ أَلْوَى بِهَا ثُمَّ أَخْمَدَا	١٧١
إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب	جهارا فكن في الغيب أحفظ للود	٩٠
أَرْجُو وَأَخْشَى وَأَدْعُو اللهَ مُبْتَغِياً	عَفْواً وَعَافِيَةً فِي الرُّوحِ وَالْجَسَدِ	١٠٣
أعادِلَ إنما أقضي شبابي	رُكُوبي في الصَّريخِ إلى المُنادي	١٦٧
إنما أنت والد والأب القا	طع أحنى من واصل الأولاد	١٧٣
	ر	
أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدني	وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور	٢٣، ٤٨
كساك ولم تستكسه فحمدته	أخ لك يعطيك الجزيل و ياصر	٩٦، ١١١
وإن أحق الناس إن كنت مادحا	بمدحك من أعطاك والعرض وافر	٩٦، ١١١
إذا ابن أبي موسى بلالا بلغته	فقام بفأس بين وصليك جازرُ	١٤١
إلى ابْنِ أبي مُوسَى بلالٍ طَوَتْ بنا	فَلاَةٌ أبُوهَا الْجَنْدَلُ وَدَاعِرُ	١٤١
بِلاَدٌ بِهَا بَيْتُ الْهُمُومِ يَذُعْنُو بِنَائُه	بِهَا وَمِنَ الأَصْدَاءِ وَالْجِنِّ سَامِرُ	١٤١
تَمَرَّى بِرَحْلِي بَكْرَةٌ حَمْرِيَّةٌ	عِتَاقُ النَّوَالِي عَيْطَلُ الصَّدْرِ ضَامِرُ	١٤١
أَقُولُ لَهَا إِذْ شَمَّرَ السَّيْرُ وَاسْتَوَتْ	بِهَا الْيَدُ وَاسْتَنَّتْ عَلَيْهَا الْحَرَائِرُ	١٤١
بِلاَلُ ابْنُ خَيْرِ النَّاسِ إِلاَّ نُبُوَّةً	إِذَا لَشَرَتْ بَيْنَ الْجَمِيعِ الْمَآثِرُ	١٤١
تَمَاكَ أَبُو مُوسَى إِلَى الْخَيْرِ وَابْنَهُ	أَبُوكَ وَقَيْسٌ قَبْلَ ذَاكَ وَعَامِرُ	١٤١
وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ ذَوَابَةٍ	لَهُمْ قَدَمٌ مَعْرُوفَةٌ وَمَفَاخِرُ	١٤١
يُطَيِّبُ تُرَابُ الأَرْضِ أَنْ دَوَّلُوا بِهَا	وَتَخْتَالُ أَنْ تَعْلُو عَلَيْهَا الْمَنَابِرُ	١٤١
ربما الجامل المؤبل فيهم	وعناجيج بينهن المهار	١٨٢
أوحشت من سروب قومي تعار	فأروم فشابة فالسرار	١٨٢
بعد ما كان سرب قومي حيناً	طعم الخيل كلها والبحار	١٨٢
فقد امست ديارهم بطن فلج	ومصير لضيفهم تعشار	١٨٢
ذاك دهر مضى فهل لدهور	كن في سالف الزمان انكرار	١٨٢
مغان لَهَيْجَنَ الحليمَ إلى الهوى	وَهُنَّ قَدِيمَاتُ الْعُهُودِ دَوَائِرُ	١٨٤

بما قد أرى تلكَ الدّيارَ وأهلَها	وهُنّ جميعاتُ الأنيسِ عَوامِرُ	١٨٤
وإنا لمما نضرب الكبش ضربةً	على رأسه والحوب قد لاح نارها	١٨٦، ١٨٧
وإني لمما أصدر الأمر وجهه	إذا هو أعيا بالسبيل مصادره	١٨٨
وجدنا في كتاب بني تميم	أحقُّ الخيلِ بالرَّكضِ المُعارُ	٢١٦
أصبحت لا أحمل السلاح ولا	أملك رأس البعير إن نفرا	١٣٨، ١٣٩
والذئب أخشاه إن مررت به	وحدي وأخشى الرياح والمطرا	١٣٨، ١٣٩
أصبح مني الشباب قد حسرا	إن يناً عني فقد ثوى عصرا	١٣٩
من بعد ما قوة أسر بها	أصبحت شيخاً أعالج الكبرا	١٣٩
فلا ذا جلال هبه لجلاله	ولا ذا صياع كنّ يتركن للفقر	١٣٩
ألا يا لقوم للنوائب والدهر	وللمرء يأتي حتفه وهو لا يدري	١٤٧
وللأرض كم من صالح قد تلمأت	عليه فواراته بلساعة قفر	١٤٧
كأنما أنت سهمٌ في مقاصله	إذا رآك انثنى طَرْفاً على غَوَرِ	١٦٧
كَمْ حاسدٍ لكَ قد غَطَّيتَ همّتَهُ	مُعْرىً بشتمِ صُرُوفِ الدّهرِ والقَدَرِ	١٦٨
يا ليتما أمنا شالت نعامتها	أيما إلى جنة أيما إلى نار	١٧٢
تلتهم الوسق مشدوداً أشظته	كأنما وجهها قد سُفِّعَ بالقار	١٧٢
ليست بشمعى ولو أوردتها هجراً	ولا برنّا ولو قاظت بذي قار	١٧٢
حرقاء باخر لا تُهْدَي لوجهته	وهي صناع الأذى في الأهل والجار	١٧٢
إذا قلت أني آيب أهل بلدة	وضعت بها عنه الولية بالهجر	٢١٠
ض		
قضى كلُّ ذي دينٍ ووفّى غريمَهُ	وديني عند الزاهرية ما يقضي	٨٤
ع		
وهَلْ يَرْجِعُ التّسْلِيمَ أوْ يَكْشِفُ العَمَى	ثلاثُ الأثافي والرُّسومُ البلاقعُ	٩٩، ١٠٠
أمِنْ رَسْمِ دارٍ مَرَّ عامٍ وقابعُ	هلِ الأزمنُ اللاتي مضينَ رواجعُ	١٠٠
تَوَهَّمْتُهَا يَوْماً فَقُلْتُ لِصَاحِبِي	وليسَ بها إلاّ الظّباءُ الخواضعُ	١٠٠
قِفِ العِيسَ تَنْظُرْ نظرةً في دِيارِها	فَهَلْ ذَالِكَ مِنْ دَاءِ الصَّبَابَةِ نَافِعُ	١٠٠
إذا أنتَ لم تأخذْ من الناسِ عصمةً	تشدُّ بها في راحتيكَ الأصابعُ	١٨٧

شربت بطرق الماء حيث وجدته	على كدر واستعبدتك المطامعُ	١٨٧
وإني لمما ألبسُ الثوبَ صيقلاً	وأترك ليس الثوب والثوبُ واسعُ	١٨٧
وأصرفُ عن بعض المياه مطيتي	إذا أعجبت بعضَ الرجال المشارعُ	١٨٧
لقد علمت سمراء أن حديثه	نجيع كما ماء السماء نجيع	١٩٠
بعكاظ يُعشي الناظرينَ	إذا هُمُ لمَحُوا شعاعُهْ	٩٢
سائلْ بنا في قومنا	وليكفف من شرّ سماعُهْ	٩٢
قيساً وما جمعوا لنا	في مجمع باق شـــاعُهْ	٩٢
فيه السّنَوّرُ والقـــا	والكـــلْبُ مُلْتَمِعٌ قناعُهْ	٩٢
لا تجزعي إن منفسا أهلكته	وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي	١٤٢
قامت تبكي أن سألت لقنية	رِقّا وخابية بعود مقطع	١٤٣
أبكيتَ من كلّ شيء هتن	سفهاً بكاء العين ما لم تدمع	١٤٣
هلاّ سألت بعادياء وبيته	والخلّ والخمر التي لم تمنع	١٤٣
ق		
أمْ لا أكفيها وأحمي ذمارها	وأبلغُ أقصى ما به متعلّقُ	١٨٨
وإني لمما أوردُ الخصْمَ جهْدَهُ	إذا لم يكنْ إلا الشجى والمخنّقُ	١٨٨
هلْ تبصران ظعائناً بعسيرة	أمْ هلْ تقولُ لنا هنّ حانا	٢١٣
أنسى خليطُكِ قدْ أجدّ فراقا	هاجَ الحزينَ وذكّرَ الأشواقا	٢١٣
فلئن أميرَ المؤمنين أصابه	ريبُ المنون فمن يصيبه يفلق	١٤٤
ثمت ابن بدر والحوادث جمة	والخالدون ينافع بن الأزرق	١٤٤
والموت حتم لا محالة واقع	من لا يصبحه غاراً بطرق	١٤٤
ل		
إني أنا ابن جلا إن كنت تعرفني	يا رؤب والخية الصماء والحبل	٢٢
أرجو وآمل أن تدنو مودتها	وما إخال لدينا منك تنويل	٢٥، ٤٩
قطوب فما تلقاه إلاّ كأنما	زوى وجهه أن لاكّهُ فوه حنظلُ	٦٨، ١٠٣
لمن طلل بحزان الشريف طلولُ	تلوحُ . وأدنى عهدهنّ مُحيلُ	١٨٤
أرّبتْ بها ناجاةَ تردهي الحصى	واسْحَمُ وكّافُ العشيّ هطولُ	١٨٤

فغيّرَنَ آياتِ الدّيارِ ، مع البلى	وليسَ على ريبِ الزمانِ كفيلُ	١٨٤
بما قد أرى الحيَّ الجميعَ بغبطةٍ	إذا الحَيُّ حيٌّ ، والخُلولُ خُلولُ	١٨٤
أهاجَكَ منْ سُعْدى الغداةَ طُلولُ	بدي الطَّلحِ عامٍ بعدَ عامٍ وَمَحيلُ	١٨٥
وَما هاجَهُ منْ منزلٍ لَعِبَتْ بهِ	لعَوْجاءِ مرقالِ العَشيِّ ذُبُولُ	١٨٥
بما قد ترى سُعدى به وكأنّها	طلىً راشحٌ للسّارحاتِ خلولُ	١٨٥
رأيتُ وعيني فرّبتني لما أرى	إليها وبعضُ العاشقينَ قتولُ	١٨٥
حسبتُ التقى والجودَ خيرَ تجارةٍ	رباحاً إذا ما المرءُ أصبحَ ثاقلا	١٤
وقد نغنى بها ونرى عصوراً	بها يقتدنا الخرد الخدالا	٦٨
قَدْ طَلَبْنا فلَمْ نَجِدْ لكَ في السُّؤ	دَدِ والمَجْدِ والمَكارِمِ مِثْلا	٧٥
ولم أمدحْ لأرضيهُ بشعري	لئيماً أن يكونَ أصابَ مالا	٧٦، ١٨٥
وشعرٍ قدْ أرقتُ لهُ غريبٍ	أجنّبهُ المساندَ والسمحالا	٩٤
فبتُّ أقيمهُ وأقدُّ منهُ	قوافيَ لا أعدُّ لها مثالا	٩٤
غرائبَ قدْ عُرِفْنَ بكلِّ أفقٍ	منَ الآفاقِ لفتعلُ افتعالا	٩٤
فلَمْ أقذفْ لمؤمنةٍ حصانٍ	بحمدِ اللهِ موجبةً عضالا	٩٤
ولكنَّ الكِرامَ لهُمْ لِساني	فلا أجزى إذا ما قيلَ قالا	٩٤
فلو أنها إياكَ عضتْ مثلها	جررتَ على ما شئتَ نحراً وكلكلا	١٣٤
أبلغْ يزيدَ ابنَ الخليفةِ أنني	لقيتُ من الظلمِ الأغرِّ المحجلا	١٣٦
لقيتُ بقياسٍ من الأمرِ شقةً	ويوماً بجوٍّ كانَ أعنى وأطولا	١٣٦
وكنتَ أحالكَ الحقِّ في كلِّ موطنٍ	ألَمْ ولو أغلوا بلحمي مرجلا	١٣٦
سمعتُ الناسَ ينتجعونَ غيثاً	فقلتُ لصيدحَ انتجعي بلالا	١٩٩، ٢١٧
ونحنُ الأفضلونَ فأيَّ يومٍ	تقولُ الثعلبيُّ رجا الفضالا	٢١٦
جفوني ولم أجفُ الأخلاءَ إنني	لغيرِ جميلٍ من خليليَّ مهملُ	٨٩
خالفاني ولم أخالفْ خليلـ	ـيَّ فلا خيرَ في خلافِ الخليلِ	٨٩
غشيتُ بقُرًا قرطَ حولٍ مكملٍ	فسقاني ذارٍ من سُعادٍ ومنزلِ	٩٢
أمِنْتَ شهورَ الصيفِ بينَ إقامةٍ	ذلولاً لها الوادي ورملٍ مسهلِ	٩٢
إذا هي لم تستكْ بعودٍ أراكةٍ	لثَمْلَ فاستاكتْ به عُوْدُ إسحلِ	٦٨، ٩١
فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ	كفاني ولم أطلبْ قليلٌ منَ المالِ	٧٧، ١٧٠

هويني وهويت الغانيات إلى أن شبت فانصرفت عنهن آمالي	٨٨
رَحَلَتْ سُمَيَّةُ غَدْوَةً أَجمالُها غَضِبى عليكَ فما تقولُ بدا لها	٢١٥
وتيماء لم يترك بها جذع نخلة ولا أطما إلا مشيدا بجندل	١٣٩، ١٤٠
ومَرَّ على القنان من لقيانه فألزل منه العصم من كل منزل	١٤٠
أصاح ترى برقاً أريك وميضه كلمع اليدين في حبي مكلل	١٤٠
يضيء سناه أو مصابيح راهب أمال السليط بالذبال المفتل	١٤٠
فأضحى يسح الماء حول كتيفة يكب على الأذقان دوح الكنهبل	١٤٠
أهاجك من أسماء رسم المنازل بروضة تعمي فدات الأجاول	١٦٨
أربت بها الأرواح حتى كأنما غوادين أعلى تربها بالمناخل	١٦٨
ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي	١٦٩
فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال	٧٧، ١٧٠
خليليَّ مرا بي على رسم منزل وربع لشماء ابنة الخير محول	١٨٥
بما قد أرى شماء حيناً محلة وأترابها في ناضر النبت ميقل	١٨٥
فيا ليتَ شعري هل تقولين بعدنا إذا نحن أزمعنا غداً لرحيل	٢١٥
ألا ليتَ أياماً مضينَ رواجعٌ وليتَ النوى قد ساعدت بجميل	٢١٥
م	
آت الموت تعلمون فلا يرهبكم من لظى الحروب اضطرام	١٨، ٤٥
تحلل وعالج ذات نفسك وانظرن أبا جعل، لعلما أنت حالم	١٧٠
أتتني يمينٌ من أناسٍ لوركبن علي ودوني معشب غول مقادم	١٧٠
قضى كلُّ ذي دينٍ فوفى غريمه وعزَّة ممطولٌ معنًى غريمُها	٨٢، ٨٣
فإنْ يمسِ قد شطَّت بعزَّة دارُها ولم يستقمْ والعهدُ منها زعيمُها	٨٣
فقد غادرتْ في القلب مني زمانةً وللعين عبراتٌ سريعاً سجومُها	٨٣
فهل تجزيني عزَّةُ القرحَ بالهوى ثواباً لنفسٍ قد أصيبَ صميمُها	٨٣
فأمَّا تميمُ بنُ مُرٍّ فألفاهُمُ القومُ رَوْبى نيامَا	١٣٧
ويومُ النسارِ ويومُ الجفا ر كانا عذاباً وكانا غراما	١٣٧
وأما بنو عامرٍ بالنسار غداةَ لقوا القومَ كانوا نعاما	١٣٧
متى تقولُ القُلَّصُ الرَّواسما يُدْنِينَ أمَّ قاسمٍ وقاسما	٢١٢

لقد أزالي والغلام الحازما	لزجي المطيّ ضمراً سواهما	٢١٢
متى تقول الرّبل السّواهما	والخلة الثاجية الجماهما	٢١٢
يتلفن أمّ حازم وحازما	إذا هبطن مسنحراً قائما	٢١٢
وزجع الحادي لها الهناهما	أرجفن بالسّوالف الجماجما	٢١٢
أبعد ابن ذيال تقول محاشعاً	وأصحاب عوف يحسنون التكلّما	٢١٤
إنّ لنا ضيفين لا يلفعانا	غبّين لا يجدي علينا غناهما	١٧، ٤٥
فما سيدانا يزعمان وإنما	يسوداننا أن يسرت غنماهما	١٧، ٤٤
ولكن نصفاً لو سبيت وسبي	بنو عبد شمس من مناف وهاشم	٦٩،٨١،١١١
وإنّ حراماً أنْ أسبّ مقاعساً	بآبائي الشّمّ الكرام الخضارم	٨١
أولئك آبائي فجئني بمثلهم	وأغدُ أن لهجا كليبٌ بدارم	٨٢
وإنا لمما نضرب الكبش ضربة	على رأسه تلقي اللسان من الفم	١٨٦
فإن الخمر من شر المطايا	كما الخيطات شر بني تميم	١٨٩
ن		
فكيف تقول الله يزكي صحيفة	بعوالها جنبٌ وجنبٌ أمينها	٢١٤
أمّا الرّحيلُ فدون بعد غد	فمتى تقول الدّار تجمعنا	٢١٣
قال الخليطُ غداً نصدعنا	أو بعده أفلا تشيعنا	٢١١
لتشوقنا عندّ وقد قلتَ	علماً بأنّ البين فاجعنا	٢١١
يا ويلك عمّار لِمَ تدعو لتقتلني	وقد أجيبُ إذا يدعون أقراني	٩٧

فهرس الأعلام

إبراهيم السامرائي ١١٨
إبراهيم مصطفى ١٢٩
ابن الأخضر ١٠٦
الأخفش ١٤٣
الأزهري ١٢٧
أبو الأسود الدؤلي ..... ٨٧، ٢٢٦، ٩٦
الأشموني ..... ٨٧، ٢٢٦
الألوسي ..... ١٧٨، ١٧٩
امرؤ القيس ٧٧
ابن الأنباري ٢٠٧
البحتريُّ ..... ٧٥، ٧٦
البصريون ..... ١١٣، ١١٨، ١٤٩، ٩١، ٩٨، ١١٦، ١٦٠، ١٩٩
البغدادي ١٨٢
البيضاوي ١٧٨
جرير ..... ٨١، ٨٢، ١١١، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ٢١٣
جعفر الكلبي ٨٤
جميل ٢١٥
ابن جني ٢١١
ابن الحاجب ٢٩
الحطيئة ٨٤
أبو حيان ..... ١٩٩، ٣٣، ١٨١، ١٩٠، ٢١٠
ابن خروف ..... ١٣١، ١٣٩، ١٤١، ٢١٠
الخطيب القزويني ..... ٥٩، ٦٢
الخوارزمي ١٠٧
ابن درستويه ١٨١

ابن دريد ٨
ذو الرمة ..... ٧٦،١٤١ ، ٩٣، ١٤٠
الرازي ١٧٨
ابن أبي الربيع ٢٠
الرضي ..... ٣٢،٣٣، ٥٤، ١٤٥، ١٥١، ١٥٥، ١٨٢، ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٩، ٢٢١
الزجاجي ..... ١٣٨، ١٩٣، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٨، ٢١٩
الزمخشري ..... ٢، ١٤٥، ١٧٧
ابن السراج ١٩٣
أبو السعود ١٧٨
السهيلي ..... ١٢٣، ١٣٥
السيوطي ..... ١٩، ٢٠٥
سيبويه ...١١، ١٦، ١٩، ٢١، ٢٨، ٣٤، ٥٥، ٦٠، ٦٥، ٧٧، ٩٨، ١٠٥، ١٠٦، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٤١، ١٥١، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٨٦، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٦، ٢١٨
الشاوش ..... ٧٩، ١٣٢
الصبان ..... ٨٧، ١٤٧
الصعيدي ١١٩
الصنعاني ..... ٢٢١، ٢٢٢
الصيمري ..... ١٠٧، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٤١، ١٤٢، ٢٠٨
ابن الطراوة ..... ١١٧، ١١٨، ١٢٥، ١٤٧، ١٤٩
طرفة ١٨٤
طفيل الغنوي ٩٢
عباس حسن ٢٧
عبدالقاهر الجرجاني ... ٥٢، ٦٠، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ١٥٧، ١٦٦، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٨١
عرفة ٣٦
ابن عصفور ١٢، ١٣، ١٦، ٥١، ١٠٦، ١٠٩، ١٩٩، ٢٠٤، ٢١٠، ٢١١، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢
العكبري ..... ١٩، ٧٧، ٧٨

أبي علي ١٨٢
عمر بن أبي ربيعة ١٨٥
عيسى بن عمر ٢٠٧
الفندجاني ١٣٥
ابن فارس ٨
الفراء ..... ٧٢، ٩٨، ١٠٨، ١٠٩، ١١٣
الفرزدق ..... ٦٩، ٨١، ١١١، ١٤٥، ١٤٨، ١٧١، ١٨٧، ١٨٨
فاضل السامرائي ..... ٣، ٢١، ٧٤، ٨٠، ١١٩، ١٢٣، ١٢٩، ١٣١، ٢٠٠، ٢٢٢
ابن القيم ..... ١٠٨، ١٠٩
كثير ..... ١٨٥، ٣٨، ٨٢
الكسائي ..... ٧٢، ٧٣، ٩٨، ٩٩، ١١٣، ١١٧، ١١٨، ١٤٩
الكفوي ١٢
الكوفيون ..... ١٩٩، ٩١، ٩٣، ١١٧، ١١٩، ١٤٩
ابن مالك ٧٣، ٧٩، ٨٠، ١٠٨، ١٠٩، ١٢٦، ١٣٤، ١٣٨، ١٥١، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٩، ١٨٣، ١٨٤، ٢٠٩
المبرد ..... ١٠٦، ١٤٩
المتنبي ١٦٠
المتوكل ..... ٤٦، ٤٧، ١١٩، ١٣٢، ١٥٢
محمد البنا ١١٩
محمد الشاوش ١١٩
محي الدين عبدالحميد ٢٧
ابن مضاء ..... ١١٧، ١١٩
معيض العوفي ..... ١١٨، ١٢٩
المنصف عاشور ..... ٣، ١١٠، ١١٤، ١٥٤
ابن منظور ١٧
مهدي المخزومي ..... ١٢٩، ١١٨
ابن النحاس ..... ١٢٨، ٢١٠
النمر بن تولب ١٤٣

المرعي ..... ١٢٤، ١٢٥، ١٣٠، ٢١٩
ابن هشام ..... ١٢، ١٣، ٤٧، ١٢٧، ١٧٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٦
ابن يعيش ..... ٧٠، ٢٠٢، ٢٢٦
ابن يعيش الصنعاني ١٣٨

المصادر والمراجع

ابن الأثير ، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري :

البديع في علم العربية، تحقيق : فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، ط١ ، ١٤٢٠هـ.

الأحمد نكري ، القاضي عبدالنبي :

جامع العلوم في مصطلحات الفنون، أو: دستور العلماء، عرب عباراته: حسن فحص، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ ، ١٤٢١ ـ ٢٠٠٠.

الأزهري ، خالد بن عبدالله :

التصريح على التوضيح ، تحقيق: عبدالفتاح إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ط١ ، ١٤١٣- ١٩٩٢.

الأسود الغندجاني ، الحسن بن أحمد الأعرابي :

فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، تحقيق : محمد علي سلطاني، دار العصماء – دمشق، ط١، ١٤٢٩-٢٠٠٩.

الأشموني ، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد :

شرح ألفية ابن مالك ، دار فيصل الباي الحلبي ـ القاهرة ، د.ت .

الأصمعي ، عبد الملك بن قريب :

الأصمعيات ، تحقيق : أحمد شاكر وعبدالسلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط٢ ، ١٩٦٤ .

الأعشى ، أبو بصير ميمون بن قيس :

الديوان ، شرح وتقديم : حنا الخبي، دار الكتاب العربي ـ بيروت ، ط١ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

الأعلم الشنتمري ، يوسف بن سليمان :

أشعار الشعراء الستة الجاهليين ، دار الآفاق الجديدة – بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٣-١٩٨٣.

النكت في تفسير كتاب سيبويه ، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـــ الكويت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ـــ ١٩٨٧م .

الألوسي ، شهاب الدين محمود :

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ ـــ ١٩٨٥م .

امرؤ القيس الكندي :

الديوان ، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة ، ط٥ ، د. ت.

الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد :

الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق : محي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ـــ بيروت ، ١٤١٨ - ١٩٩٧ .

أسرار العربية ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، المجمع العلمي ـــ دمشق ، ١٣٧٧- ١٩٥٧ .

أيوب ، عبدالرحمن محمد :

دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح- الكويت، د. ت .

البحتري ، الوليد الطائي :

الديوان ، تحقيق : بدر الدين الخاصري، دار الشرق العربي- بيروت، ط١، ١٤٢٠- ١٩٩٩.

البصري ، صدر الدين علي بن الحسين :

الحماسة البصرية ، تحقيق : مختار الدين أحمد ، دار الكتب ـــ بيروت ، ١٤٠٣ ـــ ١٩٨٣ .

البطليوسي ، أبو محمد عبدالله بن محمد (ابن السيد) :

الحلل في شرح أبيات الجمل ، تحقيق : مصطفى إمام، الدار المصرية- القاهرة، ط١، ١٩٧٩م.

البغدادي ، عبدالقادر بن عمر :

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط٣، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ .

البكري ، عبدالله بن عبدالعزيز :

اللآلي في شرح أمالي القالي ، تحقيق : عبدالعزيز الميمني ، دار الكتب العلمية — بيروت، د. ت.

البنا ، محمد إبراهيم :

دراسة لكتاب الرد على النحاة ، صدر بها تحقيقه لكتاب الرد على النحاة، دار الاعتصام، ط١، ١٣٩٩- ١٩٧٩.

البيضاوي ، أبو سعيد عبدالله بن عمر :

تفسير البيضاوي، بحاشية الشهاب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، د. ت .

أبو تمام ، حبيب بن أوس الطائي :

الحماسة، تحقيق: عبدالله عسيلان، دار الهلال- الرياض، ١٤٠١- ١٩٨١.

الجرجاني ، عبد القاهر بن عبد الرحمن :

دلائل الإعجاز ، تحقيق : محمود شاكر ، مطبعة المدني بالقاهرة ، ط٣ ، ١٤١٣ — ١٩٩٢.

المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق : كاظم المرجان ، دار الرشيد — بغداد ، ١٩٨٢ .

جرير بن عطية :

الديوان ، تحقيق: نعمان طه، دار المعارف- القاهرة ، د. ت .

جميل بن معمر :

الديوان ، تحقيق : إميل يعقوب، دار الكتاب العربي- بيروت، ط١، ١٤١٢- ١٩٩٢.

ابن جني ، أبو الفتح عثمان :

التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، تحقيق: أحمد القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني- بغداد، ط١، ١٣٨١- ١٩٦٢.

الجوهري ، إسماعيل بن حماد :

الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين ـــ بيروت، ط٤ ، ١٩٩٠م .

ابن الحاجب ، عثمان بن عمرو :

الإيضاح في شرح المفصل ، تحقيق : موسى بناي العليلي ، وزارة الأوقاف ـــ بغداد، ١٤٠٢- ١٩٨٢.

شرح المقدمة الكافية ، تحقيق جمال مجيمر ، مكتبة نزار الباز ـــ مكة ، ط ١ ، ١٤١٨- ١٩٩٧ .

الكافية في النحو ، تحقيق : طارق نجم عبدالله ، دار الوفاء ـــ جدة ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ ـــ ١٩٨٦م .

الحريري ، القاسم بن علي :

درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق : عبدالله الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية- مكة، ط١، ١٤١٧ ـــ ١٩٩٦ .

حسن ، عباس :

النحو الوافي ، دار المعارف بمصر ، ط ٤ ، د.ت .

الحطيئة ، جرول بن أوس :

الديوان ، قدم له: حنا الحتي، دار الكتاب العربي- بيروت ، ط١ ، ١٤١٥- ١٩٩٥ .

أبو حيان ، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي :

ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق : رجب عثمان ، مراجعة : رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط١ ، ١٤١٨هـ ـــ ١٩٩٨م .

البحر المحيط ، دار الفكر ـــ بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ ـــ ١٩٨٣م .

التذييل والتكميل شرح التسهيل ، تحقيق: حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، ط ١ ، ١٤٢٦- ٢٠٠٥.

ابن خالويه ، أبو عبدالله الحسين بن أحمد :

القراءات الشاذة، دار الكندي- الأردن، ٢٠٠٢م.

ابن خروف الإشبيلي ، أبو الحسن علي بن محمد :

شرح جمل الزجاجي ، تحقيق : سلوى عرب ، جامعة أم القرى ، ١٤١٩.

الخضري ، محمد :

حاشية على شرح ابن عقيل للألفية، دار الفكر- بيروت، ١٣٩٨- ١٩٧٨.

الخطيب التبريزي ، يحيى بن علي :

شرح القصائد العشر، تحقيق : فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة- بيروت، ط٤، ١٤٠٠- ١٩٨٠.

الخطيب القزويني ، محمد بن عبدالرحمن :

الإيضاح في علوم البلاغة ، تحقيق : عبدالمنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني- بيروت، ط٥، ١٤٠٣- ١٩٨٣.

الخوارزمي ، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين :

شرح المفصل في صنعة الإعراب (الموسوم : بالنخمر) ، تحقيق : عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي ـــ بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٠م .

ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي :

جمهرة اللغة ، مكتبة الثقافة الدينية ، د. ت .

ذو الرمة ، غيلان بن عقبة :

الديوان بشرح أبي نصر الباهلي، تحقيق : عبدالقدوس أبو صالح ، مؤسسة الرسالة ـــ بيروت ، ط٣ ، ١٤١٤هـ ـــ ١٩٩٣م .

الرازي ، فخر الدين محمد بن عمر:

مفاتيح الغيب ، أو التفسير الكبير ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت، ط١، ١٤١١ ـــ١٩٩٠ .

الرافعي ، محمد عبدالقادر :

شرح ديوان الحماسة ، مطبعة التوفيق- مصر، ١٣٢٢هـ.

ابن أبي الربيع ، عبيدالله بن أحمد القرشي الأشبيلي :

البسيط في شرح جمل الزجاجي ، تحقيق : عياد الثبيتي ، دار الغرب ـــ بيروت ، ط ١، ١٤٠٧هـ ـــ ١٩٨٦م .

ابن أبي ربيعة ، عمر :

الديوان ، شرح وتقديم: عبد مهنا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط٢ ، ١٤١٢ — ١٩٩٢.

الرضي ، محمد بن الحسن الاستراباذي :

شرح الكافية ، تحقيق : حسن حفظي و نجي مصري، جامعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الرياض، ط ١ ، ١٤١٤- ١٩٩٣ .

الزبيدي ، محمد مرتضى الحسيني :

تاج العروس من جواهر القاموس ، مصور عن طبعة المطبعة الخيرية بمصر، ط١، ١٣٠٦ هـ .

الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق :

الجمل في النحو ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة — بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م .

الزركشي ، بدر الدين محمد بن بهادر :

البحر المحيط في أصول الفقه ، قام بتحريره: عبدالقادر العاني، وزارة الأوقاف- الكويت، ط٢، ١٤١٣- ١٩٩٢.

الزمخشري ، جارالله محمود بن عمر :

الكشاف ، رتبه وضبطه: مصطفى حسين، دار الريان للتراث- القاهرة، ط٣، ١٤٠٧- ١٩٨٧.

المفصل ، دار الجيل — بيروت ، د.ت .

ابن زنجلة ، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد :

حجة القراءات ، تحقيق : سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة — بيروت، ط٢، ١٤٠٢ — ١٩٨٢.

أبو زيد القرشي ، محمد بن أبي الخطاب :

جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، تحقيق : علي البجاوي، نهضة مصر، ١٩٨١م.

السامرائي ، إبراهيم :
النحو العربي نقد وبناء ، دار عمار ، ط١ ، ١٤١٨ -١٩٩٧.
السامرائي ، فاضل صالح :
الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، دار الفكر ، ط٢ ، ١٤٢٧ - ٢٠٠٧ .
معاني النحو ، دار الفكر ــ ط ٣ ، ٢٠٠٨ ــ ١٤٢٩.
ابن السراج ، محمد بن سهل :
الأصول في النحو ، تحقيق : عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٣م .
السرخسي ، محمد بن أحمد :
الأصول ، تحقيق : أبو الوفا الأفغاني، دار الكتب العلمية- بيروت ، ط١، ١٤١٤-١٩٩٣ .
أبو السعود ، محمد بن محمد العمادي :
إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، د.ت .
السليلي ، محمد بن عيسى :
شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، تحقيق : الشريف عبدالله الحسيني البركاتي ، الفيصلية ــ مكة ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م .
السمين الحلبي ، أحمد بن يوسف :
الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق : أحمد الخراط ، دار القلم ــ دمشق ، ط١ ، ١٤٠٦ -١٩٨٦ .
السهيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله :
نتائج الفكر في النحو ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض ــ الرياض ، ط٢، ١٤٠٤ هـ .
سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر :

الكتاب ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، ط ٣ ، مكتبة الخانجي ـــ القاهرة ، ١٤٠٨-١٩٨٨ .

السوافي ، أبو محمد يوسف بن المرزبان :

شرح أبيات سيبويه ، تحقيق : محمد الريح هاشم، دار الجيل- بيروت، ط١، ١٤١٦-١٩٩٦.

السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر :

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : عبدالسلام هارون وعبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٢، ١٤٠٧- ١٩٨٧ .

الشاوش ، محمد :

أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية ، كلية الآداب بمنوبة ـــ تونس ، ط١، ٢٠٠١ .

ابن الشجري ، هبة الله بن علي الحسني :

الأمالي ، تحقيق : محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ـــ القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٣هـ ـــ ١٩٩٢م .

مختارات شعراء العرب ، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل- بيروت، ط١، ١٤١٢-١٩٩٢.

الشمشاطي ، أبو الحسن علي العدوي :

الأنوار ومحاسن الأشعار ، تحقيق : صلاح العزاوي ، وزارة الإعلام العراقية ـــ بغداد ، ١٩٧٦ م.

الصبان ، محمد بن علي :

حاشية على شرح الأشموني على الألفية ، دار الفكر ، د.ت .

الصعيدي ، عبدالمتعال :

النحو الجديد ، دار الفكر العربي- مصر ، ١٣٦٦ ـــ ١٩٤٧ .

الصيمري ، عبدالله بن علي :

التبصرة والتذكرة ، تحقيق : فتحي أحمد علي الدين ، دار الفكر ـــ دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ ـــ ١٩٨٢م .

الطحان ، محمود :

تيسير مصطلح الحديث ، مكتبة المعارف – الرياض ، ط١٠، ١٤٢٥- ٢٠٠٤.

طرفة بن العبد :

الديوان ، دار صادر ـــ بيروت ، د.ت .

عاشور ، المنصف :

ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ، كلية الآداب منوبة ـــ تونس ، ط٢ ، ٢٠٠٤.

عباس ، إحسان :

شعر الخوارج ، دار الثقافة ـــ بيروت ، ط٣ ، ١٩٧٤ م .

ابن عبدربه ، أحمد بن محمد الأندلسي :

العقد الفريد ، تحقيق : مفيد قميحة، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٧هـ ـــ ١٩٨٧م .

عبدالباقي ، محمد فؤاد :

المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، دار الحديث – القاهرة، ط٢، ١٤٠٨- ١٩٨٨.

عبدالحميد ، محمد محيي الدين :

الانتصاف من الإنصاف، المكتبة العصرية ـــ بيروت ، ١٤١٨ – ١٩٩٧ .

عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، دار الجيل ، ط٥ ، ١٣٩٩ – ١٩٧٩.

منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، دار الفكر- بيروت ، ١٤٠٥ – ١٩٨٥.

العبيدي ، محمد بن عبدالرحمن :

التذكرة السعدية في الأشعار العربية، تحقيق: عبدالله الجبوري، الدار العربية للكتاب- ليبيا، ١٩٨١م.

عرفة ، محمد أحمد :

النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، د. ت .

ابن عصفور الإشبيلي ، أبو الحسن علي بن مؤمن :

شرح جمل الزجاجي ، تحقيق : صاحب أبوجناح، المكتبة الفيصلية- مكة، د. ت .

المقرب ، تحقيق : أحمد الجواري ، عبدالله الجبوري ، مطبعة العاني- بغداد ، د. ت.

ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله العقيلي :

شرح ألفية ابن مالك ، تحقيق : محي الدين عبدالحميد ، دار الفكر- بيروت ، ١٤٠٥ - ١٩٨٥.

العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين :

اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق : غازي مختار طليمات، دار الفكر ـــ دمشق ، ط ١ ، ١٤١٦هـ ـــ ١٩٩٥م ،

العوفي ، معيض بن مساعد :

قضايا الجملة الخبرية في كتب إعراب القرآن ومعانيه حتى نهاية القرن الرابع الهجري، ط١ ، ١٤٠٣ ـــ ١٩٨٣ .

الغنوي ، طفيل :

الديوان، تحقيق: محمد عبدالقادر، دار الكتاب الجديد، ط١، ١٩٦٨م.

ابن فارس ، أبو الحسين أحمد الرازي :

معجم مقاييس اللغة ، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، ط٢ ، ١٤٢٩ - ٢٠٠٨.

الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار النحوي :

الإيضاح ، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب – بيروت، ط٢، ١٤١٦- ١٩٩٦.

الفرزدق ، همام بن غالب :

الديوان ، ضبط وشرح: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني- بيروت ، ط١، ١٩٨٣م .

الفيروزآبادي ، أبو طاهر محمد بن يعقوب :

القاموس المحيط ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٧- ١٩٨٧ .

القالي ، أبوعلي إسماعيل :

الأمالي ، دار الكتب العلمية - بيروت، د. ت .

ابن قتيبة ، أبو محمد عبدالله بن مسلم :

أدب الكاتب، شرحه: علي فاعور، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤٠٨،

الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد شاكر، دار التراث العربي، ط٣، ١٩٧٧م.

القرشي الكيشي ، محمد بن أحمد :

الإرشاد إلى علم الإعراب ، تحقيق : عبدالله البركاتي ومحسن العمري ، جامعة أم القرى ـــ مكة ، ط ١ ، ١٤١٠هـ ـــ ١٩٨٩م .

ابن قيس الرقيات ، عبيدالله :

الديوان ، تحقيق : محمد نجم ، دار صادر– بيروت، د. ت .

ابن قيم الجوزية ، إبراهيم بن محمد :

إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ، تحقيق : عوض السهلي ، أضواء السلف– الرياض، ط١، ١٤٢٢– ٢٠٠٢.

ابن كثير ، عماد الدين إسماعيل بن كثير :

تفسير القرآن العظيم ، دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت ، ١٣٨٨– ١٩٦٩ .

كثير، بن عبدالرحمن بن الأسود :

الديوان ، شرح : قدري مايو ، دار الجيل– بيروت ، ط١ ، ١٤١٦– ١٩٩٥ .

الكفوي ، أبو البقاء أيوب بن موسى :

الكليات ، تحقيق : عدنان درويش ، محمد المصري ، دار الكتاب الإسلامي– القاهرة، ط٢، ١٤١٣ ـــ ١٩٩٢.

المالقي ، أحمد بن عبد النور :

رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق : أحمد الخراط ، دار القلم ـــ دمشق ، ط ٢ ، ١٤٠٥– ١٩٨٥ .

ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبدالله :

شرح التسهيل ، تحقيق : عبدالرحمن السيد ، محمد بدوي المختون، دار هجر ـــ الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ ـــ ١٩٩٠م .

شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، تحقيق : عدنان الدوري ، مطبعة العاني- بغداد، ١٣٩٧هـ ـــ ١٩٧٧م .

شرح الكافية الشافية ، تحقيق : عبدالمنعم هريدي ، مطبعة جامعة أم القرى ـــ مكة ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ .

المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد :

الكامل في اللغة والأدب ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي- القاهرة ، د.ت .

المقتضب ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب- بيروت ، د. ت .

المتنبي ، أبو الطيب أحمد بن الحسين :

الديوان ، شرح ناصيف اليازجي، دار القلم- بيروت، ط٢، د. ت .

المتوكل ، أحمد :

آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، ط١ ، ١٩٩٣ .

الجملة المركبة في اللغة العربية ، منشورات عكاظ ـــ الرباط ، ط١ ، ١٩٨٨ .

مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي ، دار الكتاب الجديد ، ط١ ، ٢٠٠٩ .

الوظائف التداولية في اللغة العربية ، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، ط١، ١٤٠٥ ـــ ١٩٨٥ .

المجاشعي ، أبو الحسن علي بن فضال :

شرح عيون الإعراب ، تحقيق : عبدالفتاح سليم ، مكتبة الآداب- القاهرة، ط٢، ١٤٢٦- ٢٠٠٥ .

المخزومي ، مهدي :

في النحو العربي نقد وتوجيه ، دار الرائد العربي- بيروت، ط٢، ١٤٠٦- ١٩٨٦.

المرادي ، حسن بن قاسم :

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق : عبدالرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي- القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٢- ٢٠٠١ .

الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق : طه محسن ، دار الكتب ـــ بغداد ، ١٣٩٦هـ ـــ ١٩٧٦م .

المرزوقي ، أبو علي أحمد بن محمد :

شرح ديوان الحماسة ، نشره: أحمد أمين وعبدالسلام هارون، دار الجيل ـــ بيروت ، ط١ ، ١٤١١ -١٩٩١.

مصطفى ، إبراهيم :

إحياء النحو ، دار الكتاب الإسلامي- القاهرة ، ط٢، ١٤١٣-١٩٩٢ .

ابن مضاء ، أبو العباس أحمد القرطبي :

الرد على النحاة ، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٣٩٩- ١٩٧٩.

ابن منظور ، محمد بن مكرم :

لسان العرب ، دار صادر- بيروت ، ط ١ ، ١٤١٠ - ١٩٩٠ .

الموصلي ، عبدالعزيز بن جمعة القواس :

شرح ألفية ابن معطي ، تحقيق : علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ـــ الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ ـــ ١٩٨٥م .

ابن ميمون ، محمد المبارك :

منتهى الطلب من أشعار العرب، معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية في إطار جامعة فرانكفورت- جمهورية ألمانيا الاتحادية، ١٤٠٦- ١٩٨٦.

ابن النحاس، محمد بن إبراهيم الحلبي :

التعليقة على المقرب ، تحقيق جميل عويضة ، وزارة الثقافة ـــ عمّان ، ٢٠٠٤ ـــ ١٤٢٤.

النيلي ، تقي الدين إبراهيم بن الحسين :

الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ، تحقيق : محسن العمري، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ .

الجرمي ، عمر بن عيسى :

الجرر في النحو ، تحقيق : منصور عبدالسميع ، دار السلام ، ط١ ، ١٤٢٦ — ٢٠٠٥.

ابن هشام ، أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري :

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد ، دار الجيل — بيروت ، ط ٥ ، ١٣٩٩ - ١٩٧٩ .

شرح جمل الزجاجي ، تحقيق : علي مال الله ، عالم الكتب ، ط١، ١٤٠٥- ١٩٨٥ .

شرح قصيدة كعب بن زهير ، تحقيق : محمد أبو ناجي ، الوكالة العامة للتوزيع - دمشق ، ط١، ١٤٠١- ١٩٨١ .

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق : مازن المبارك ومحمد حمد الله، دار الفكر - بيروت ، ط ٥ ، ١٩٧٩م .

الوراق ، أبو الحسن محمد بن عبدالله :

علل النحو : تحقيق : محمود الدرويش ، مكتبة الرشد — الرياض ، ط١، ١٤٢٠ هـ.

ياقوت ، أحمد سليمان :

النواسخ الفعلية والحرفية —دراسة تحليلية مقارنة-، دار المعارف، ١٩٨٤م.

ابن يعيش ، موفق الدين بن علي النحوي :

شرح المفصل ، عالم الكتب — بيروت ، د.ت .

ابن يعيش الصنعاني ، محمد بن علي :

التهذيب الوسيط في النحو ، تحقيق : فخر صالح قدارة ، دار الجيل — بيروت ، ط ١ ، ١٤١١هـ — ١٩٩١م .

الرسائل الجامعية :

شمس الحق ، محمود الحسن :

موانع عمل العوامل ، رسالة ماجستير مناقشة في جامعة أم القرى ١٤٢٢-١٤٢٣هـ

السلمي ، حميد عطية الله :

موانع العمل في الجملة الاسمية المقيدة ، رسالة ماجستير مناقشة في جامعة الملك عبدالعزيز ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

الدوريات :

حسين ، صلاح الدين:

البورة والتبئير في تحديد المعنى التداولي للجملة، أبحاث مؤتمر العربية وقرن من الدرس النحوي .

عبدالسميع ، منصور علي :

أثر مذاهب المتكلمين في بعض مسائل الخلاف النحوي ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٢ / ٩ / ٢٠٠٨.

أفعال القلوب - مقاربة تداولية، مجلة كلية الآداب- جامعة الإسكندرية، إصدارات خاصة، رقم ٥٧ .

فهرس المحتويات

المقدمة ٢

التمهيد ٧

الفصل الأول القصدية ومصطلحا الإلغاء والتعليق ١٠

المبحث الأول الإلغاء والتعليق وعلاقتهما بقصد المتكلم ١٤

المطلب الأول الإلغاء وعلاقته بقصد المتكلم: ١٤

المطلب الثاني التعليق وعلاقته بقصد المتكلم: ٣٠

المبحث الثاني الإلغاء والتعليق وتعديل القوة الإنجازية ٤٢

المبحث الثالث الفروق الدلالية والتداولية بين الإعمال والإلغاء والتعليق ٥٧

الفصل الثاني التنازع صورة من صور الإلغاء ٦٤

المبحث الأول التنازع بين الكوفيين والبصريين ٦٧

المبحث الثاني التنازع وتعبير المتكلم عن مقاصده ٧٥

المبحث الثالث التنازع واعتبار الكلام جملة أو جملتين ١٠٥

الفصل الثالث الاشتغال وعلاقته بإبطال العمل ١١٥

المبحث الأول الرفع والنصب وعلاقتهما بقصد المتكلم ١٢١

المبحث الثاني الفروق التركيبية والتداولية بين الرفع والنصب ١٣٠

المبحث الثالث إقحام الموانع وعودة المنصوب إلى مرفوع ١٥٠

الفصل الرابع ما الكافة وإبطال عمل الحروف ١٦١

المبحث الأول إبطال عمل الحروف الناسخة وأثره في تغيير المعنى ١٦٣

المبحث الثاني إبطال عمل حروف الجر وأثره في التركيب ١٨٠

الفصل الخامس الحكاية ١٩٢

المبحث الأول الاستغناء عن المؤثرات الخارجية وعلاقته بالإنجاز ١٩٤

المبحث الثاني إبطال القول وإعماله وقصد المتكلم ٢٠٧

الخاتمة ٢٢٣

الفهارس الفنية ٢٢٨
فهرس الآيات ٢٢٩
فهرس الأشعار ٢٣٢
فهرس الأعلام ٢٤٠
المصادر والمراجع ٢٤٤
فهرس المحتويات ٢٥٩

الملخصان

ملخص الرسالة باللغة العربية

الجامعة: جامعة الملك سعود

الكلية المانحة: كلية الآداب

القسم العلمي: قسم اللغة العربية وآدابها

التخصص/ المسار: النحو واللغة

عنوان الرسالة: **موانع العمل في النحو العربي –دراسة نحوية تداولية–**

اسم الباحث: **محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن العمير**

اسم المشرف: **أ.د/ منصور علي عبد السميع**

الدرجة العلمية: الدكتوراه

تاريخ المناقشة: ١٤٣٣/٧/١٩هـ الموافق ٢٠١٢/٦/٩م

الكلمات الدلالية للبحث:

موانع العمل، الإلغاء والتعليق، التنازع، الاشتغال، الكف عن العمل، الحكاية.

الملخص:

موانع العمل في النحو العربي – دراسة نحوية تداولية –

تحتل فكرة العامل حيزا كبيرا في النحو العربي، بل نستطيع القول أن مصنفات النحاة المتأخرين تقوم في تأليفها على فكرة العامل؛ إذ نجدهم يرتبون أبواب كتبهم وفصولها على هذا الأساس، فيبدأون بالمرفوعات فالمنصوبات فالمجرورات فالمجزومات، أو نحو ذلك مما تبرز فيه النظرة للعمل والعامل، ونجدهم يعولون على هذه النظرة كثيرا في تفسير الظواهر النحوية.

ومن خلال ذلك لاحظ النحاة أن بعض العوامل ضعيف وبعضها الآخر قوي، وأن بعضها يتأثر بما يعرض له ويدخل عليه فيُبْطِلُ عمله في معموله ويمتنع عن التأثير فيه، وقد ذكروا من ذلك صورا منضبطة بقواعد، عالجوا من خلالها هذه الظاهرة النحوية.

والمتأمل في صور المنع هذه يجدها مبثوثة في أبواب النحو لم تفرد بمباحث مستقلة، بل يجد ظاهرة المنع قد أخذت أسماء متعددة، فيطلق عليها في أفعال القلوب مصطلح الإلغاء والتعليق –على اختلاف بين هذين المصطلحين–، وتذكر في الحروف الناسخة تحت

مسمى الكف عن العمل، وتدخل في باب التنازع ضمن إهمال أحد العاملين المتنازعين، ويمثلها في باب الاشتغال رفع المشغول عنه، وتسمى حكاية حال نقل كلام ما دون إخضاعه لما يناسب موقعه الإعرابي الجديد.

وبالإضافة إلى كثرة الأسماء والمصطلحات لظاهرة المنع وتفرقها في أبواب نحوية مختلفة وعدم إفرادها ببحث مستقل لحد النحاة أيضا لم يبينوا -في كثير منها- الأسباب الكامنة وراء المنع، ومدى أثر ذلك على معنى الكلام ودلالته -كما هي عادتهم في العناية بالتقعيد أكثر من الوصف والتحليل-، وهنا تكمن مشكلة البحث، فجاءت هذه الدراسة بغرض جمع تلك الموانع وإفرادها بدراسة وصفية تحليلية، تبرز أسباب المنع وما له من أثر في المعنى والاستعمال، مستفيدة من معطيات الدرس اللغوي الحديث متمثلا في علم التداولية، وعليه فإن هذا البحث يهدف إلى ما يأتي:

- جمع موانع العمل وتحليلها في سياقات متنوعة من الشواهد والأمثلة.
- بيان الأسباب المؤدية إلى المنع واختلاف النحاة فيها وفقا لمدارسهم النحوية.
- بيان ارتباط الموانع بمعنى الكلام ونظام تركيب الجملة.
- ربط الموانع بمبدأين مهمين من مبادئ التداولية هما قصد المتكلم والقوة الإنجازية.

ويعتمد البحث في كل ذلك على المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي في ذكر المسائل والوصول إلى النتائج، وقد جاء مقسما على النحو التالي:

المقدمة: وفيها بيان أهمية الموضوع، وطريقة الباحث في تناوله، والمنهج الذي سار عليه فيه، وفيها أيضا ذكر الدراسات السابقة، ومشكلة البحث وأهدافه، وما يتكون منه.

التمهيد: وفيه بيان معنى المانع لغة واصطلاحا، والمقصود بموانع العمل في هذه الدراسة.

الفصل الأول: القصدية ومصطلحا الإلغاء والتعليق، وضم المباحث التالية:

- الإلغاء والتعليق وعلاقتهما بقصد المتكلم.
- الإلغاء والتعليق وتعديل القوة الإنجازية.
- الفروق الدلالية والتداولية بين الإعمال والإلغاء والتعليق.

الفصل الثاني: التنازع صورة من صور الإلغاء، وضم المباحث التالية:

- التنازع بين الكوفيين والبصريين.

- التنازع وتعبير المتكلم عن مقاصده.
- التنازع واعتبار الكلام جملة أو جملتين.

الفصل الثالث: الاشتغال وعلاقته بإبطال العمل، وضم المباحث التالية:

- الرفع والنصب وعلاقتهما بقصد المتكلم.
- الفروق التركيبية والتداولية بين الرفع والنصب.
- إقحام الموانع وعودة المنصوب إلى مرفوع.

الفصل الرابع: ما الكافة وسيلة منع، وضم مبحثين هما:

- إبطال عمل الحروف الناسخة وأثره في تغيير المعنى.
- إبطال عمل حرف الجر وأثره في التركيب.

الفصل الخامس: الحكاية، وضم مبحثين هما:

- الاستغناء عن المؤثرات الخارجية وعلاقته بالإنجاز.
- إبطال القول وإعماله وقصد المتكلم.

الخاتمة: وقد ذكر فيها أهم نتائج البحث، التي تمثلت في أهمية الاستفادة من المفاهيم التداولية في دراسة النحو، وأن من شأن ذلك أن يتيح للدارسين الوصول إلى آراء نحوية مبنية على أسس تداولية، كما يتيح لهم الترجيح بين بعض آراء النحاة المتقدمين بناء على هذه الأسس، وتجلى ذلك في إعطاء قصد المتكلم ما يناسبه من أثر على تركيب الجملة، وما تبع ذلك من أثر على معنى الكلام، وربط التغيرات التركيبية بما ينتج عنها من تأثير على القوة الإنجازية، كما ظهر أثره في محاولة إزالة الاضطراب عن أبواب كثر فيها التقسيم والتفريع والاختلاف كباب الاشتغال والتنازع.

ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية

University : King Saud University
College : the faculty of arts and humanities
Department : the Arabic language Department
Branch/track : Syntax and language
Title of thesis : Neutralization of Actor in Arabic Grammar
A Communicative Study
Name of researcher : Mohammed bin Ibraheem Al-Omair
Supervised by : Mansuor A. M. A. Omar
Degree : philosophical Degree in Arabic language
Date of discussion :19 /7 /1433H – 9 /6 /2012
Abstract :

Neutralization of Actor in Arabic Grammar
A Communicative Study

The notion of actor is prominent in Arabic grammar, a fact which is evident in the works of recent grammarians who classified their books on the bases of nominative, accusative dative and so on, expounding the grammatical phenomena with .reference to the Actor theory

Arab grammarians have noted various types and function of grammatical actors, for which rules were devised showing the function and neutralization of function(s) of grammatical actors.

A thourough study of this phenomenon shows that the actor and its neutralization are discussed on various grammar books, while the neutralization of .this function has been given various name

There is no comprehensive work on the neutralization of the actor and the present study aims at filling this gap utilizing modern advances in the study of communicative grammar. Specifically the present thesis will: 1- analyse types of neutralization of the actor, 2- investigate the main opinions concerning lack of agreement on the subject, 3- illustrate the relationship between the neutralization and syntax, 4- Show the relation between neutralization and communicative .intention and illocutionary force

The present study falls in two main parts: 1- an inductive study of the phenomenon under investigation, 2- a descriptive analysis of grammatical actor and its neutralization. The thesis .contains five chapters and a conclusion